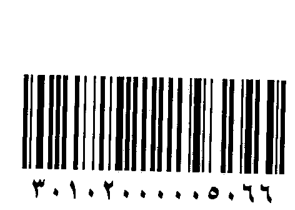
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا



كتـــــاب

وافية في شرح الشافية

تأليف

أحمد بن محمد بن أبي بكر المتوفى بعد سنة ٨١٣ هـ

(من أول باب التصريف إلى نهاية باب ذي الزيادة)

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص لغة ونحو وصرف

إعداد الطالب

عبد الله بن أحمد بن محمد القرني

الرقم الجامعي (٤٢٢٨٠٢٨٣)

إشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح أخي الأصغر ... رحمه الله ... وأسكنه فسيح الجنان .

إلى والديّ الكريمين ... أطال الله في عمريهما وألبسهما لباس الصحة والعافية .

إلى رفيقة دربي أم غدي ... حفظها الله من كل مكروه .

إلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة ... وفقه الله إلى كل مطلع كريم.

الباحث

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : وافية في شرح الشافية ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر، دراسة وتحقيق من أول باب التصريف إلى نهاية باب ذي الزيادة.

لا يخفى على دارس علوم العربية ما لشافية ابن الحاجب في علم الصرف من قيمة علمية كبيرة ،وتظهر تلك القيمة في اشتغال كثير من العلماء بمتنها ، فقد حظيت بعناية كبيرة من الشارحين والناظمين والمترجمين ،ومن بين تلك الشروح كتاب(وافية في شرح الشافية)لأحمد بن محمد بن أبي بكر المتوفى بعد سنة ثمان مئة وثلاث عشرة للهجرة ، وهو الكتاب الذي قمت بتحقيق جزء منه .

ذكر الشارح منهجه الذي سار عليه في مقدمة كتابه وبين أن منهجه يتسم بالوسطية في الشرح فلا إفراط ولا تفريط .

وقد اشتمل عملي على مقدمة وقسمين كما يلي :

القسم الأول :الدراسة ، وقد جعلتها في فصلين :

الفصل الأول : تناولت فيه ثلاثة مباحث :

خصصت المبحث الأول للتعريف بالشارح وبمؤلف الشافية ، وعددت شروحها المختلفة، وفي المبحث الثاني تناولت المنهج الذي سار عليه الشارح ، وفي المبحث الثالث تناولت اختيارات الشارح ومصادره .

وفي الفصل الثاني : قمت بوصف النسخ المخطوطة وذكرت منهجي في التحقيق ، أما القسم الثاني فهو (النص المحقق)، قمت فيه بنسخ المخطوطة ، ثم شرعت في عملية التحقيق ، وبعد ذلك أتبعت النص بالفهارس الفنية اللازمة .

وتوصلت في دراستي لهذه المخطوطة إلى أن هذا الشرح يعد أقل توسعا من شرح الرضي وشرح الخضر اليزدي وشرح الجاربردي ، رغم تأثره الواضح بمنهج الجاربردي ، وكأنه بذلك وضع هذا الشرح للمتعلمين والمبتدئين في علم الصرف .

الباحث

عبد الله بن أحمد محمد القرني

The message abstract

The message title : waif in discussion of Al- Shafa for Ahmed Bin Abi Bakr, studying and achievement from the beginning of conjugation chapter to the end of increasing chapter

There is no doubt to the leaner of Arabic science what in Bin Al Hajeb in synlax science value , this value appears in occupation of many scientists with it's content , it took the care from explainers, arragns and translators, one from the greatest discussion is the book (wafe in discussing Al shafia by Ahmed Bin Abi Bakr from which I had achieved on part.

The author defined his methodology in the introduction of the book , he explained that his methodology is distinguished with moderation in discussion , neither extreem nor a ignorance .

My work included an introduction and two parts as the following: -

Part one: the study , I put it in two chapters.

Chapter one : in which I had three themes:-

First themem: in which I defined the Author and Al Shafia and number of it's different discussions,

Second theme in which I had discussed the methodology on which the explainer pathed.

Third theme in which I had the explainer choices and his sources.

Chapter two: in which I had described the copies and my methodology but the copies and my methodology ,(written text) in which I had copied the written achieved text them I began in achievement process, after that I ended my text with the required artistic index.

In my study I had realized and affirmed than (Al Rady Al Garbardy discussion , Al though he was affected with Al Garbardy methodology learners and who first strarted in synatax science .

(مقدمة)

الحمدُ لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده ، محمد المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن دعا بدعوته ، وعمل بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فتعد الشافية للإمام ابن الحاجب من المتون التي شغلت العلماء ، فاهتم كثير منهم بدراستها ، وحفظها ، وشرحها ، ونظمها ، وترجمتها ، وهذا خير دليل على مكانتها العلمية بين أوساط العلماء وطلبة العلم ، وهذا مصداق لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾[1] ؛ لأنَّ علم الصرف جزء من علوم العربية التي نزل القرآن بها ، وتكفل الله تعالى بحفظه إلى يوم الدين .

وهذا الشرح الذي قمت بتحقيقه أحد تلك الشروح التي عنيت بشرح شافية ابن الحاجب ، وهو بعنوان :

« وافية في شرح الشافية » لأحمد بن محمد بن أبي بكر ، المتوفى بعد سنة ٨١٣هـ ، وقد دفعني لاختيار هذه المخطوطة أمور ثلاثة :-

١- إن هذه المخطوطة في القرن التاسع الهجري ولم تحقق ، والقيام بتحقيقها واجب يمليه علينا حب اللغة العربية لغة الإسلام وصون التراث العربي من عوادي الزمن .

---

(١) سورة الحجر ، الآية ٩ .

٢- القيام بتحقيق هذه المخطوطة ودراستها يمثل إضافة إلى مكتبة ابن الحاجب الذي اهتم العلماء بشافيته مما يدل على مكانتها العظيمة .

٣- القيام بهذا التحقيق يقدم لي الفائدة في تكويني العلمي .

أمَّا الخطة التي سلكتها في التحقيق فهي على النحو التالي :

اشتمل عملي على مقدمة وقسمين كما يلي :

*** القسم الأول « الدراسة » : وقد جعلتها على فصلين :**

أ - الفصل الأول : ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالشارح وبمؤلف الشافية وبشروحها .

المبحث الثاني : منهج الشارح .

المبحث الثالث : اختيارات الشارح ومصادره .

ب - الفصل الثاني : (وصف النسخ ومنهج التحقيق) .

المبحث الأول : أ - توثيق النسبة إلى المؤلف .

ب - وصف النسخ المخطوطة .

المبحث الثاني : منهج التحقيق .

القسم الثاني : « النَّص المحقق » :

وقد بيّنت الطريقة التي سرت عليها في التحقيق في الجزء المخصص بمنهج التحقيق .

وبعد ذلك .. أتبعت النص المحقق بالفهارس الفنية اللازمة ، وهي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

٣- فهرس الأشعار والأرجاز .

٤- فهرس الأقوال والأمثال .

٥- فهرس الأعلام .

٦- فهرس الأماكن والبلدان .

٧ - فهرس القبائل .

٨ - فهرس الألفاظ الفارسية .

٩- فهرس المصادر والمراجع .

١٠- فهرس الموضوعات .

١١- فهرس الفهارس العامة .

وبعد ... فالكمال لله وحده ، وحسبي أني أخلصت النية لله تعالى في إخراج هذا العمل ، وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بما تعلمنا وأن ينفع بما عملنا ، إنه على كل شيء قدير .

هذا ، وفي الختام أتقدم بأجزل الشكر وأوفر التقدير إلى أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد على تحمله أعباء الإشراف على هذه الرسالة ، فقد ذلّل أمامي كل الصّعاب ، وكابد معي في إخراج هذا العمل ، فله مني الشكر والدعاء ، وجزاه الله خير الجزاء .

كما أشكر كلاً من الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام المرشد على اختيار الموضوع وتسجيله ، والأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي عوفي المشرف السابق على هذا العمل ، فقد أفدت منه كثيراً ، فله مني الشكر والدعاء .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على نصحهم وتقويمهم هذا العمل ، وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم .

والشكر موصول إلى الأخ الفاضل الدكتور عبد الله بن سرحان القرني الذي أهداني هذه المخطوطة .

كما لا أنسى أن أشكر الدكتور سعيد بن محمد القرني ، ووالديَّ الكريمين ، فقد كان لهم جميعاً الفضل والتشجيع فلهم مني جزيل الشكر وخالص الدعاء ، والله ولي التوفيق .

القسم الأول : « الدراسة » :

الفصل الأول

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالشارح وبمؤلف الشافية ، وبشروحها .

المبحث الثاني : منهج الشارح .

المبحث الثالث : اختيارات الشارح ومصادره .

المبحث الأول

أولاً : اسم المؤلف ومولده ونشأته ووفاته

جاء في مقدمة الكتاب قول[1] المؤلف : « وبعد ... فيقول المستعيذ بعفو الله العظيم من عقابه الأليم أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن محمد – غفر الله لهم وثقل موازينهم وأعتق رقابهم – : لمّا كان للأنام فَضْلُ اهتمامٍ بمذاكرة كتاب شافية أختِ كافية للإمام المحقق والفاضل المدَقّق العلامة جمال الحق والتقوى والدين أبي عمرو عثمان ابن الحاجب قدّس الله تعالى روحه ، وزاد فتوحه وسروره ، أردت أن أشرح له ، وشروحه وإن كثرت وقعت في طرفي الإيجاز المخل والإطناب الممل ، .... فشرحت له شرحاً أسلك فيه القصد المشروع ، فإن خير الأمور أوسطها ؛ وسمَّيته (وافية في شرح الشافية) في الرابع من ذي الحجة الحرام لسنة ثلاث عشرة وثمان مائةٍ ، .... » .

ولست أعرف عن المؤلف أكثر من هذا ، فلم أعثر له على ترجمة ، تذكر تاريخ ميلاده ، ونشأته وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره ، وسنة وفاته ، مع كثرة تفتيشي وبحثي في الكتب المعنية بذلك .

ويظهر لنا من قول المؤلف السابق ، أنه عاش في القرن التاسع الهجري ، وأن وفاته كانت بعد سنة ٨١٣هـ .

(١) انظر : قسم التحقيق ص ١ .

ثانياً : التعريف بمؤلف الشافية وبشروحها

أولاً : التعريف بمؤلف الشافية « ابن الحاجب »[(١)] :

اسمه : جمال الدين ، أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ ، الدَّويني الأصل ، نسبة إلى دَويْن ، وهي بلدة من نواحي أرَّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس ، منها ملوك الشام ، والإسْنائِي المولد ، نسبة إلى إسْنا ، وهي بليدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر ، على شاطئ النيل ، والقاهري المنشأ ، الفقيه المالكي ، الأصولي ، النحوي ، المعروف بـ « ابن الحاجب » كان أبوه حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحّي .

ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمس مائة في بلدة إسْنا بالصعيد الأعلى ، اشتغل بطلب العلم منذ صغره ، حفظ القرآن، واهتم بالقراءات، حتى برع في الأصول والعربية ، تنقل بين القاهرة ودمشق ، واستقرَّ آخر حياته في الإسكندرية ، توفي يوم الخميس ، السادس عشر من شوال سنة ست وأربعين وستمئة للهجرة .

---

(١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ ، والمختصر في أخبار البشر ٣ / ١٦٨ ، ومعرفة القرّاء الكبار ٢ / ٦٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٤ ، ومرآة الجنان ٤ / ١١٤ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٨٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة ١ / ١٣٨ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ ، وكشف الظنون ٥ / ٦٥٤ ، وهدية العارفين ١ / ٦٥٤ ، وتاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٠٨ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٣٥٧ ، ومقدمة تحقيق : شرح الشافية للجاربرديّ : لرفعت عبد الحميد الليثي « رسالة دكتوراه » ، ومقدمة تحقيق : الشافية : لحسن العثمان ، ومقدمة تحقيق : شرح الشافية لليزدي : لحسن العثمان « رسالة دكتوراه » ، واعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية : لمهدي بن علي القرني « رسالة دكتوراه » .

شيوخه وتلاميذه[1] :

أ - شيوخه :

١- القاسم بن فيرة الشاطبي « ٥٩٠هـ » ، قرأ عليه أبو عمرو بعض الروايات ، وتأدب على يديه .

٢- أبو الفضل الغزنوي « ٥٩٩هـ » ، قرأ عليه أبو عمرو أنواع القراءات .

٣- أبو الجواد اللخمي « ٦٠٥هـ » ، قرأ عليه أبو عمرو القراءات السبع .

٤- أبو منصور الأبياري ، أخذ عنه أبو عمرو الفقه .

٥- أبو الحسن الأبياري « ٦١٨هـ » ، أخذ عنه أصول الفقه .

٦- أبو الحسين بن جُبَير « ٦١٤هـ » ، قرأ عليه أبو عمرو أصول الفقه .

٧- أبو الحسن الشاذلي « ٦٥٦هـ » ، قرأ عليه أبو عمرو كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض .

٨- أبو القاسم البوصيري « ٥٩٨هـ » ، سمع منه أبو عمرو الحديث .

٩- أبو عبد الله الأرتاجي « ٦٠١هـ » ، سمع منه أبو عمرو الحديث .

١٠- إسماعيل بن ياسين « ٥٩٦هـ » ، سمع منه أبو عمرو الحديث .

---

(١) انظر : معرفة القرَّاء الكبار ٢ / ٦٤٨ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٦٤ وما بعدها ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٨٨ وما بعدها ، وبغية الوعاة ٢ / ١٣٤ وما بعدها ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ وما بعدها ، ومقدمة تحقيق شافية ابن الحاجب لحسن العثمان ، ومقدمة تحقيق شرح الشافية للخضر اليزدي ، تحقيق حسن العثمان « رسالة دكتوراه » .

١١- القاسم بن عساكر « ٦٠٠هـ » ، سمع منه أبو عمرو الحديث بعد انتقاله إلى دمشق .

١٢- أبو الثناء الحراني « ٥٩٨هـ » ، سمع منه أبو عمرو الحديث .

١٣- فاطمة بنت سعد الخير « ٦٠٠هـ » ، سمع منها أبو عمرو الحديث أيضاً .

١٤- أبو العباس الخُوَيِّيُّ « ٦٣٧هـ » ، كان بارعاً في النحو والأصول، أخذ عنه أبو عمرو وتعلم على يديه .

ب - تلاميذه :

١- الموفق بن أبي العلاء « ٦٩٥هـ » ، أخذ عن أبي عمرو العربية .

٢- ابن المُنَيِّر « ٦٨٣هـ » أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور ، أخذ عن أبي عمرو الفقه ، والأصول .

٣- الرضي القُسَنْطِيني « ٦٩٥هـ » ، أخذ عن أبي عمرو النحو .

٤- ابن الرعاد المحلّي « ٧٠٠هـ » ، أخذ عن أبي عمرو العربية .

٥- الملك الناصر داود « ٦٥٥هـ » ، ألف له أبو عمرو الكافية ، ثم شرحها له .

٦- شهاب الدين القرافي « ٦٨٤هـ » ، أخذ عن أبي عمرو الفقه .

٧- زين الدين بن المُنَيِّر « ٦٩٥هـ » أبو الحسن علي بن محمد بن المنير، أخذ عن أبي عمرو الفقه أيضاً .

٨- نجم الدين بن ملّي « ٦٩٩هـ » ، أخذ عن أبي عمرو النحو .

٩- ابن مالك « ٦٧٢هـ » ، جلس في حلقة أبي عمرو واستفاد منه .

١٠- أبو علي ، ناصر الدين الزواوي « ٧٣١هـ » .

١١- الحافظ المنذري « ٦٥٦هـ » .

١٢- شرف الدين ابن التلمساني « ٦٤٤هـ » .

١٣- أبو شامة المقدسي « ٦٦٥هـ » .

١٤- ابن العمادية « ٦٧٧هـ » ، روى الحديث عن أبي عمرو .

١٥- زين الدين الزواوي « ٦٨١هـ » ، أخذ عن أبي عمرو العربية .

١٦- ابن ينّة الهوّاري « ولد سنة ٦١٧هـ » .

١٧- الحافظ الدِّمياطي « ٧٠٥هـ » .

١٨- جمال الدين ، أبو إسحاق الفاضلي .

١٩- أبو علي الحسن بن الخلال .

٢٠- أبو الفضل الذهبي .

٢١- أبو الحسن ، ابن البقال .

٢٢- أبو محمد الجزائري .

٢٣- ياقوت الحموي .

٢٤- عبد الرحمن بن يوسف البعلي « ٦٨٨هـ » ، أخذ عن أبي عمرو النحو .

٢٥- العماد البالسي .

٢٦- يونس الدبوسي .

٢٧- أم محمد ، وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان الإسكندرية .

مصنفاته[(١)] :

١- الأمالي النحوية « مطبوع » .

٢- الكافية « مطبوع طبعات عديدة » .

٣- الشافية « مطبوع بتحقيق حسن العثمان » .

٤- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري ، « حقق غير مرَّة » .

٥- شرح الوافية نظم الكافية « مطبوع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي » .

٦- شرح الكافية « مطبوع بتحقيق الدكتور جمال مخيمر » .

٧- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ، « مطبوع بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله ، الأردن سنة « ١٤٠٥هـ » » .

٨- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل .

« مطبوع في إستانبول سنة ١٣٢٦هـ ، وفي بيروت سنة ١٩٨٥م » .

٩- مختصر المنتهى في أصول الفقه ، مطبوع سنة « ١٣١٦هـ » .

١٠- رسالة في العَشْر ، طبعت مع الأمالي النحوية في آخر الجزء الرابع .

١١- شرح الشافية : له نسخ كثيرة ، منها ثلاث نسخ في المكتبة السليمانية بتركيا تحمل الأرقام التالية : « ١٣٤٤ » ، « ٤٧٧١ » ، « ٤٧٧٢ » .

(١) انظر : كشف الظنون ٥ / ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، وتاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٠٩ وما بعدها .

١٢- جامع الأمهات في الفقه « مخطوط » ، منـه نسـخ في دار الكتـب المصرية .

١٣- الوافية نظم الكافية « مخطوط » ، منه نسخة في الإسكوريال .

١٤- المقصد الجليل في علم الخليل « قصيدة في العروض » منه نسـخة في المكتبة السليمانية برقم « ٣٧٤٠ » .

وهناك كتبٌ أخرى منسوبة لابن الحاجب في كتب التراجم ، منها :

١٥- جمـال العـرب في علـم الأدب ، ذكـره صـاحب كتـاب هديـة العارفين[١] .

١٦- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبـي علـي ذكـره أيضـاً صـاحب كتاب هدية العارفين[٢] .

١٧- شرح كتاب سيبويه ، ذكره صاحب كتاب كشف الظنون[٣] .

١٨- عقيدة ابن الحاجب ، ذكر في كشف الظنون[٤] ، ولا يمكن القطع بنسبة هذا الكتاب له ، فهكذا ورد دون تحديد المراد بابن الحـاجب هـذا ؟ فقد يكون من تأليف شخص آخر عن عقيدة ابن الحاجب .

---

(١) انظر : هدية العارفين ١ / ٦٥٥ .

(٢) انظر : هدية العارفين ١ / ٦٥٥ .

(٤،٣) انظر : كشف الظنون ٥ / ٦٥٥ .

ثالثاً : التعريف بشروح الشافية[1]

تعددت الشروح التي أقيمت على شافية ابن الحاجب ، وهذا خير دليل على قبولها وقوتها واهتمام العلماء بها ، فقد حظيت بعناية كبيرة من الشارحين والناظمين والمترجمين ، وهي على النحو التالي :

١- شرح الشافية لأبي عمرو عثمان بن عمر ، ابن الحاجب « ٦٤٦هـ » وهو مصنف المتن .

٢- بغية الطالب في الرّد على تصريف ابن الحاجب ، لابن الناظم ، « ٦٨٦هـ » ، حققه حسن العثمان « رسالة ماجستير » ، من جامعة أم القرى .

٣- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي « ٦٨٦هـ » مطبوع ومشهور .

٤- شرح السيد الشريف ركن الدين الأسترباذي « ٧١٧هـ » .

٥- شرح الخضر اليزدي ، « أتمه سنة ٧٢٠هـ » ، حققه حسن العثمان « رسالة دكتوراه » من جامعة أم القرى .

٦- شرح الحسن بن أحمد الجاربردي ، « ٧٤٦هـ » ، طبع مرات كثيرة ، وعليه حواش وشروح ، منها :

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٠٢٠ وما بعدها ، وتاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٢٧ وما بعدها ، ومقدمة تحقيق : شرح الشافية للجاربردي ، لرفعت عبد الحميد الليثي « رسالة دكتوراه » ، ومقدمة تحقيق : الشافية لحسن العثمان ، ومقدمة تحقيق : شرح الشافية لليزدي لحسن العثمان « رسالة دكتوراه » ، ومقدمة تحقيق : المناهج الكافية في شرح الشافية ، لرزان يحيى خدَّام « رسالة دكتوراه » .

أ – حاشية للجاربردي نفسه .

ب – حاشية لعز الدين ابن جماعة .

جـ – حاشية لحسين الكمالاتي الرومي ، طبعت مع مجموعة الشافية .

د – الدرر الكافية في حل شرح الشافية لابن جماعة أيضاً .

هـ – حاشية لبدر الدين ، محمود بن أحمد العيني .

و – حاشية للسيوطي ، بعنوان « الطراز اللاَّزوردي في حواشي الجاربردي » .

ز – التسهيل ، حاشية لمصطفى الأشبتي .

٧- شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي « ٧٦١هـ » .

٨- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب ، شرح لابن هشام « ٧٦١هـ » .

٩- شرح عبد الله بن محمد الحسيني ، المعروف بنقرة كار « ٧٧٦هـ » .

١٠- شرح نظام الدين النيسابوري « ٨٥٠هـ » له طبعات عديدة .

١١- الصافية ، شرح ليوسف بن عبد الملك الرومي ، المعروف بقرة سنان « ٨٥٢هـ » ، له نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم « ١٦» .

١٢- النكت على الألفية ، والكافية ، والشافية ، ونزهة الطرف وشذور الذهب للسيوطي « ٩١١هـ » .

١٣- المناهج الكافية في شرح الشافية، الشيخ زكريا الأنصاري، « ٩٢٦هـ » مطبوع بتحقيق الدكتورة رزان يحيى خدَّام .

وعلى هذا الشرح حاشية لأبي بكر إسماعيل الشنواني المصري الشافعي « ١٠١٩هـ » بعنوان : المناهل الصافية على المناهج الكافية .

١٤- شرح عصام الدين الأسْفَرَائيني « ٩٥١هـ » .

١٥- كفاية المُفَرِّطين ، شرح لمحمد طاهر بن علي المولوي ، من علماء القرن العاشر الهجري ، له نسخة بدار الكتب المصرية برقم « ٤١ » .

١٦- شرح أحمد بن محمد بن علي ، المعروف بابن المُلاَّ الحلبي « ١٠٠٣هـ » .

١٧- كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب ، لأبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي « توفي بعد ١٠١٦هـ » .

١٨- الغنية الكافية من بغية حل الشافية ، شرح لإبراهيم بن أحمد بن المُلاَّ الحلبي ، « ١٠٣٢هـ » . وصل فيه إلى مقدمة الخط .

١٩- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، للطف الله بن محمد الغياث « ١٠٣٥هـ » ، طبع في مصر بتحقيق الدكتور عبد الرحمن شاهين .

٢٠- التوضيح ، شرح المولى إبراهيم بن محمد الرومي الحنفي ، « ١٠٥٠هـ » ، له نسخة في مكتبة السليمانية برقم « ٢٥٦٦ » .

٢١- شرح أحمد بن يحيى « ١٠٦١هـ » ، وهو أحمد بن يحيى حابس الصعيدي اليماني .

٢٢- الصافية ، شرح لمحمد سعد غالب « ١١٠٨هـ » ، طبع في تركيا سنة ١٣٠٢هـ .

٢٣- الفوائد الشافية ، لحسين بن أحمد زيني زاده ، « ١١٥٠هـ » .

٢٤- شرح الصلاحي ، الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسري ، « ١١٩٦هـ » .

٢٥- شرح عبد الباسط بن رستم القنوجي « ١٢٢٣هـ » .

٢٦- شرح الشافية بالعبائر الوافية ، لأحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى الترمانيني « ١٢٩٣هـ » ، له صورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم « ٤٦ » .

٢٧- المنقّى من الصريف في شرح كافية التصريف ، له نسخة في المكتبة السليمانية برقم « ٨٧٧ » ، ومؤلفه مجهول .

٢٨- شرح كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي ، عاش في القرن الثاني عشر ، له نسخ عديدة في دار الكتب المصرية تحمل الأرقام التالية : « ١١٢ - ٤٤٤ - ١٨٤ » .

٢٩- شرح أبي الحسن علي الكيلاني .

٣٠- العافية ، شرح لرضي الدين محمد أمين القرشي .

٣١- مفتاح الشافية ، شرح لعرفان الدين السواتي .

٣٢- وافية في شرح الشافية ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر « وهو موضوع هذا البحث » .

٣٣- شرح لشمس الدين أحمد ، المشهور بديكقوز .

٣٤- شرح الشافية لمصطفى صدقي . له نسخة في مكتبة فاتح في السليمانية برقم « ٧٧٤ » .

٣٥- شرح فتح الله أفندي الآمدي ، له نسخة في الظاهرية برقم « ٩٥١٠ » .

٣٦- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية للنجراني « ٧٩٤هـ » .

٣٧- شرح لمحمد بن علي الإربلي ، ولد سنة « ٦٨٦هـ » .

٣٨- شرح محمد بن صالح حريوة « ١٢٤١هـ » من علماء اليمن .

٣٩- فتح اللطيف بشرح مقدمة التصريف للأهدل « ١٢٥٠هـ » من علماء اليمن أيضاً .

٤٠- المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشافية لمفتي زادة ، « ١١٥٠هـ » ، له نسخة في المكتبة الأزهرية برقم « ٨٧٤ » .

٤١- شرح قطعة من الشافية للغَزّي « ١٠٦١هـ » .

٤٢- تحفة الطالب لحفظ التصريف لابن الحاجب لخالد الموسيّ .

٤٣- شرح ميرزا كمال الدين محمد القنسوي .

٤٤- تعليقات للوزير أحمد جودت باشا « ١٣١٢هـ » . له نسخة في المكتبة الأزهرية برقم « ٣٤٣ » .

٤٥- شرح غريب الشافية ، حققه الدكتور حسن العثمان .

٤٦- شرح لأحمد بن محمد بن لقمان « ١٠٣٩هـ » .

٤٧- شرح للسماوي .

٤٨- شرح للعلوي اليماني .

٤٩- شرح لعمر بن داود بن الشيخ سليمان الفارسي .

له نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم « ١٦٣٦٩ » .

٥٠- شرح لغة الشافية لمرتضى بن محمد الشيرازي ، له نسخة في جامعة الملك سعود برقم « ٢٤٩٦ » .

- وهناك شروح أخرى باللغة الفارسية ، منها[1] :

٥١- المناهج ، شرح لمحمد بن علي كربلائي .

٥٢- شرح لعلاء الدين علي بن محمد ، المعروف بقوشجي « ٨٧٩هـ » .

٥٣- شرح آلاقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السروري الأصفهاني توفي حوالي « ١٠٨٨هـ » .

٥٤- شرح غلام محمد بن الله يار المريدي « ١٠٩٨هـ » .

٥٥- العافية ، شرح لمحمد سعد غالب « توفي حوالي ١١٠٨هـ » .

٥٦- شرح لمحمد ظهور الله بن محمد نور الله .

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٠٢٠ وما بعدها ، وتاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٢٧ وما بعدها ، ومقدمة تحقيق شرح الشافية للجاربردي ، لرفعت عبد الحميد الليثي « رسالة دكتوراه » ، ومقدمة تحقيق الشافية لحسن العثمان « رسالة دكتوراه » .

- وهناك شروح أخرى باللّغة التركية :

٥٧- شرح المولى سودي ، « توفي حوالي « ١٠٠٠هـ » » .

٥٨- شرح لقورد أفندي ، له نسخة في السليمانية برقم « ١٨٤٠ » .

٥٩- شرح لجاوش زادة ، له نسخة في السليمانية برقم « ٢٥٦٦ » .

- وممن قام بنظمها :

٦٠- الشيخ أبو النجا خلف المعري .

٦١- وإبراهيم بن حسام الدين الكرمياني « ١٠١٦ » .

وسمي هذا النظم « الفرائد الجميلة » ، ثم شرح هذا النظم وسماه « الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة » .

٦٢- وأحمد بن محمد بن لقمان « ١٠٣٩هـ » .

٦٣- وعبد الجليل بن أبي المواهب بن عبد الباقي الحنبلي « ١١١٩هـ » .

٦٤- والنَّيْساري ، واسم منظومته الوافية .

٦٥- وحسين بن حسن بن محمد الحوثي اليمني ، « ١١٥٠هـ » .

٦٦- وحسين بن يحيى بن إبراهيم الذماري « ١٢٤٩هـ » .

٦٧- ومصطفى بن محمد بن إبراهيم بن زكري الطرابلسي « ١٣٣٥هـ » . واسمها : (نزهة الألباب) .

٦٨- ومحمد بن أحمد بن قاسم حميد الدين اليمني « ١٣٥٩هـ » .

٦٩- وعلـي الينبعـي الطـــالبي ، منـــه نســـخة في الســـليمانية برقـــم « ٣١٤١ ».

- وَتُرْجِمَت الشافية إلى اللغة الفارسية ، على يد :

٧٠- الآقا هادي بن محمد بن صالح بن أحمد السروري الأصفهاني .

- وَتُرْجِمَت أيضاً إلى اللغة التركية ، على يد :

٧١- قورد أفندي ، ويعقوب عبد اللطيف ، وذلك للوزير محمد باشا .

وهناك من اهتم بشواهد الشافية فشرحها ، من ذلك :

٧٢- شرح شواهد شرحي الشافية للرضي والجاربردي ، لعبد القـــادر البغدادي « ١٠٩٣هـ » مطبوع بتحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفـزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .

المبحث الثاني

منهج الشارح

يتضح المنهج الذي سار عليه الشارح في شرحه لأبواب الشافية من خلال التالي :

١- التوسط بين الإطناب الممل ، والإيجاز المخل ، وهذا ما ذكره في مقدمة الشرح ، إذ قال[1] : « لَمَّا كان للأنام فَضْلُ اهتمامٍ بمذاكرة كتاب شافية أختِ كافية للإمام المحقق والفاضل المدَقِّق ، العلامة جمال الحق والتقوى والدين أبي عمرو عثمان ابن الحاجب ، قدّس الله تعالى رُوحه ، وزاد فتوحه وسروره ، أردت أن أشرح له ، وشروحه وإن كثرت وقعت في طرفي الإيجاز المخلّ والإطناب المملّ ، يتقاعد بعض الخواطر عن بَعْضها ؛ للإفراط في البسط ، وينتهي الآخر عن الآخر للتفريط في الربط ، فشرحت له شرحاً أسلك فيه القصد المشروع ، فإن خير الأمور أوسطها .. » .

٢- طريقته في تناول الأبواب وعرضها كانت تعتمد على تقطيع متن الشافية إلى مقاطع يحسن الوقوف عليها ، ثم شرحها حسب مقتضيات الشرح ، من ذلك ، شرحه للصحيح ، إذ قال[2] : « (وتنقسم) الأبنية الأصول أسماءً كانت أو أفعالاً (إلى صحيح ومعتل ، فالمعتلّ : ما فيه حرف علة) وهي الواو والألف والياء ، (والصحيح بخلافه ، فالمعتل بالفاء) يقال له : (مثال) نحو وَعَدَ ويَسَرَ ؛ لمشابهته الصحيح في احتمال الحركات .

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٢ .

(و) المعتل (بالعين) يقال لـه (أجـوف) لأن اعتلالَـه مـن وسـطه الذي هو كالجوف ، (وذو الثلاثة) لكون ماضيـه علـى ثلاثـة أحـرفٍ إذا أخبرت عن نفسك نحو : قُلتْ وبِعْتُ » .

ومن ذلك أيضاً : قوله[1] في مصادر الرّباعيّ المجرّد :

« (ونحو دَحْرَجَ) أي : مصدر الرُّباعي المجـرَّد ، ومـا ألحق بـه يجـيء (علـى) فَعْلَلـة وفِعْـلال بالكسـر في الثـاني ، (نحـو دَحْرَجَـةٍ ودِحْــراج بالكسر ، ونحـوُ : زَلْـزَل) أي : المضـاعف مـن الرُّبـاعي ، يجـيء مصـدره (على) فِعْلاَل نحو : (زَلْزَال بالكسر والفتح) ، والكسر أفصح » .

٣- سار في شرحه على ترتيب أبواب الشافية ، واتّسـم منهجـه بذكـر مقدمة في أغلب الأبواب ، يعرض فيها أقسام البـاب الـذي يتناولـه ، مـن ذلك قوله[2] في جمع التكسير الصفة : « (الصفة نحو : جبان) ، لَمَّا فَرَغَ من الاسم الذي زيادته مَدَّة ثالثة ، شــرع في الصِّفَـة منـه ، وتنقسـم إلى مذكـر ومؤنَّث ، والمذكر : إلى ما يكون مدّته ألفاً أو واواً أو ياءً ، وما مَدَّته ألف ، إمَّا مفتوح الفاء كجبان ، يجمع (على جبناء وصُنُعٍ) في صناعٍ ... (ونحـو كِناز) مما فاؤُهُ مضموم (على شُجَعَاء وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ ، ونحو كريـم) مما مَدَّته ياء ، والفاء مفتوح لا غـير ، (علـى كُرَمَـاء وكِـرَام) ... (ونحـو صَبُورٍ) مِمَّا مدَّته واو ، والفاء مفتوح لا غير (على صُبُرٍ غالباً) ... » .

ومنه أيضاً في جمع التكسير قوله[3] : (وما زيادته مَـدَّة ثالثـة : الاسـم نحو زمانٍ) لما فــرغ مـن الثلاثـي المجـرَّد ، شَرَعَ في المزيـد فيـه وأقسـامه ،

---

(١) انظر : التحقيق ص ٧٠ .

(٢) انظر : التحقيق ص ١٤٠ .

(٣) انظر : التحقيق ص ١٣٨ .

مما يُجمع جمع التكسير على ما ذكر أربعة ؛ لأن الزيادة إمَّا مَدَّة ، أو همـزة في الأول ، أو ألف ونون في الأخير ، أو ياء ثانية ساكنة كسيّد .

فإن كانت مَدَّة فهي إمَّا ثانية أو ثالثة أو رابعـة أو خامسـة ، وقـدَّم مـا زيادته مَدَّة ثالثة ؛ لكثرة أبحاثه ، وهو إما اسم أو صفة ، والاسم إما مذكـر أو مؤنث ، والمذكر إما مَدَّته الألف أو اليـاء أو الـواو ، فـإن كـانت مَدَّتـه الألف ، ففاؤه إما مفتوح ، كزمان ، يجمع (على أزمنةٍ غالباً ..) .. » .

٤- القدرة علـى الربـط بـين المسـائل المختلفـة الـتي تـرد في شـرحه ، ويلاحظ هذا عندما يعرض لشرح مسألة لها ارتباط بمسألة أخرى لاحقة أو سابقة في شرحه ، من ذلك قوله[1] في أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيـه : « (وللمزيد فيه) من الماضي (خمسة وعشرون) بناءً ، أراد بالمزيد فيه الثلاثي ، لأن الربـــاعي ســيأتي ، وهـــو علـــى ثلاثـــة أقســـام : ... (و) الثاني (ملحق بتدحـرج ، نحو تجلبب) أي : لبـس الجلبـاب ، ... (وتمسكن) ، أي أظهر الذلَّ والحاجة ، ... وفي تمسـكن كـلام يـأتي[2] في باب ذي الزيادة » ، وهذا يدل على رصانة منهجه في عرضه لمسائله .

ومن ذلك قوله[3] في باب ذي الزِّيادة ، عند حديثه عن معنى الإلحاق : « (ونحو : أفْعَل وفَعَّلَ وفَـاعَل كذلـك) أي : أنَّـها غـير ملحقـة بدَحْـرَج (لذلك) أي : لما ثبت من قياس هذه الزيادات لغير معنى الإلحاق ، وهـو ما مَرَّ عند ذكر معاني الأبواب » .

٥- تقديـره لسـؤال معـترض ، ثـم الإجابـة عنـه ، يكـثر ورود ذلـك

(١) انظر : التحقيق ص ٣٣ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٠٩ .

(٣) انظر : التحقيق ص ٢٠٢ .

في شرحه ، وهي طريقة تعليمية موفقة تعطي حيوية في العرض ؛ ومنه : قوله[١] في معاني الأبنية عند شرحه معاني « فَعُلَ » : « (وشذ رَحُبَتْك الدَّار) ، .. (وأما باب سُدْتُه ، فالصحيح أن الضمّ لبيان بنات الواو لا للنَّقْل) ، .. (وكذلك باب بعت) ، أي الكسرة في اليائي ؛ لبيان بنات اليائي لا للنقل ، كالضمة في الواوي . (وراعو في باب خِفْت بيان البِنْيَةِ) ، إشارة إلى جواب داخلٍ كَأَنَّ سائلاً ، يقول : لِمَ لَمْ يفرقوا في خُفْت وهِبت بين الواوي واليائي ، بضم الفاء في الأول ، وكسره في الثاني ؟ فأجاب المصنف بأنهم كسروا الفاء في خِفت ؛ ليدُلَّ على أنه مكسور العين ، وهذه الدلالة أهم من بيان أنه واوي أو يائي ، لتعلق الأول بالمعنى ، والثاني باللفظ ... » .

ومن ذلك قوله[٢] في جمع التكسير : « (وقالوا : لجَبَاتٌ) بتحريك الجيم في لُجبةٍ بالحركات الثلاث في اللاَّم وسكون الجيم للشاة التي قلَّ لبنها ، (وَرَبَعَاتٌ) بتحريك الباء في رَبْعَةٍ بفتح الباء وسكونها ، لِرَجل وامرأةٍ مربوع الخلق ، لا طويل ولا قصير ، هذا إشارة إلى سؤال ، وهو أن يُقال : ما ذكرتم في الصِّفات منقوض بلَجَبَات وَرَبَعَات بفتح العين مع كونهما من الصفات ؟ وأجاب بأَنَّهم فتحوهما (للمح اسميَّةٍ أصليَّةٍ) أي أَنَّهما في الأصل اسمان وُصِفَ بهما ففتحوا ، نظراً إلى الأصل ، واللَّمح : النَّظَر » .

ومن ذلك قوله[٣] في الجمع أيضاً : « (ولا يجمع) فَعِيل بمعنى مَفعُولٍ (جَمْعَ التَّصحيح ، فلا يقال : جريحون ولا جريحات ؛ ليتميّز عن فَعِيل

---

(١) انظر : التحقيق ص ٣٨ .

(٢) انظر : التحقيق ص ١٣٣ .

(٣) انظر : التحقيق ص ١٤٢ .

الأصل) .. (ونحو مَرْضَى) جواب سؤال مُقدَّرٍ ، وهو أن مريضاً فَعِيل بمعنى فاعل لا بمعنى مفعولٍ مع أنه جمع على فَعْلَى ، فأجاب بأنّه (مَحْمُولٌ على جرحى) ؛ لاشتراكهما في إصابة الألم » .

٦- اهتمامه بشرح ألفاظ الشافية ، وبيان معانيها اللغوية ، وهو أسلوب يكاد يكون متبعاً في كثير من الكتب الصرفية .

من ذلك الأمثلة التي مثل بها ابن الحاجب على أبنية الاسم الرباعيّ المجرد ، قال[1] : « (وللرباعي) المجرد (خمسة) أبنية ، والقياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناءً ، .... ، (وهي جَعْفَر) للنهر الصغير ، (وزِبْرِجٌ) للزينة ، (وبُرْثُنٌ) لمخلب الأسد ، (ودِرْهَمٌ ، وقِمَطْرٌ) لما يُصان فيه الكتب .

(وزاد الأخفش) بناءً سادساً ، (نحو جُخْدَب) لضرب من الجراد ، وهو الأخضر الطويل الرجلين ... » .

ومن ذلك أيضاً ما نجده في شرحه لأدلة الزيادة ، وما يعرف به الزائد من الأصلي ، ذكر أن ذلك يعرف بثلاثة طرق ، أولها : الاشتقاق ثم قال[2] : « (فلذلك) أي : لأجل أن الاشتقاق المحقّق مقدَّم (حُكِمَ بثلاثية عَنْسَل) للناقة السريعة ؛ لأن العَسْل ، هو : الإسراع ، (وشأمَلٍ وشَمْأَلٍ) مثل جَعْفَرٍ ، للريح التي تهب من ناحية القطب الشماليّ ؛ لأن من لُغاتهما شَمْلاً بالتسكين والتحريك ، وشِمَالاً بالألف ، وهي ثلاثية ، (ونِئْدِل) للكابوس ؛ لأن من لُغاته النَّيْدُلان بفتح الدّال وضمّها ، فالهمزة زائدة ، (وَرَعْشن) وهو المرتعش، فالنون زائدة ؛ لاشتقاقه من الرَّعَش بالتحريك،

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢٧ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٠٥ .

(وفِرْسِنٍ) وهو للبعير، كالحافِر ، من فَرَس الأسد فريستَه يَفرِسها فَرْساً ، إذا دَقَّ عنقها ، (وبِلَغْن) اسم للبلاغة من البلوغ ، (وحُطَائط) للرَّجل القصير ؛ لأنه من الحطّ ، فكأنه حَطٌّ من جُرْم الكبير ، (ودُلامِص) للدِّرع البرَّاق ؛ لاشتقاقه من دَلَص الدِّرع ، (وقُمارِصٍ) وهو اللَّبن الذي اشتدَّت حموضته ؛ لأنَّه من القَرْص بمعنى الأَخْذ ، (وهِرْماس) للأسد ؛ لأنه من الهرس بمعنى الدَّق ، ... » .

ويكثر أخذه عن الصِّحاح للجوهري ؛ لتوضيح معاني هذه الأمثلة ، فكثيراً ما يذكر : (قال الجوهري) ، من ذلك ما ذكره في شرحه لمعاني (فاعَل) عندما يأتي بمعنى (فعَل) مثل سافرت بمعنى سَفَرْت ، قال[1] : « قال الجوهري : يقال سَفَرْتُ أَسْفِر سُفُوراً ، إذا خرجت للسفر ، فأنا سافِرٌ ، وقوم سَفْرٌ ؛ مثل صَاحِبٍ وصَحْبٍ » .

ومنه كذلك ما ذكره في باب التقاء الساكنين ، قال[2]: « قال الجوهري: (ايمُنُ الله) اسم وُضِعَ للقسم هكذا بضمِّ الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحاة » .

من ذلك أيضاً ما ذكره في معرض حديثه عن زيادة الهاء في لفظ أهراق ، قال[3] : « وذكر في الصِّحاح أنَّه يقال : « هَراق الماء يُهَريقه بفتح الهاء وهِراقه بكسرها » .

٧- اهتمامه بضبط الألفاظ ضبطاً حرفياً ؛ لأن الدراسة الصرفية تهتمّ بالبنية ، ويدخل ضمن ذلك الحركات والسكنات في حروف الكلمة

(١) انظر : التحقيق ص ٤٤ .
(٢) انظر : التحقيق ص ١٥٨ .
(٣) انظر : التحقيق ص ٢٤٢ .

الداخلية ما عدا الأخير ، إذ هو من اختصاص النحو وأوجه الإعراب ، من ذلك قوله[١] في أبنية الأسماء عندما يُردّ بعضها إلى بعض : « (وقد يُرَدّ بعض) من هذه الأوزان إلى بعضٍ (فَفَعِلٌ مما ثانيه حرف حلقٍ كفَخِذٍ يجوز فيه فَخْذٌ وفِخْذٌ) بسكون العين مع فتح الفاء للخفة ، ومع كسره ، لنقل كسرة الخاء إليه بعد حذف فتحته ، (وفِخِذٍ) بكسرتين ، .. (وكذلك الفِعْلُ) الذي ثانيه حرف حلقٍ (كشَهِدَ) .. (ونحو كَتِفٍ) .. يجوز فيه كَتْفٌ وكِتْفٌ بسكون العين مع فتح الفاء ، وكسره لما مرَّ ، (ونحو عَضُدٍ ؛ يجوز فيه عَضْد ويجوز فيه عَضُدٌ) بالإسكان مع فتح الفاء ، ... (ونحو قُفْلٍ) بالسكون (يجوز فيه قُفُلٌ) بالضم (على رأي ؛ لمجي عُسُرٍ ويُسُرٍ) بالضم ، في عُسْر ويُسْر بالسكون » .

ومن ذلك قوله[٢] عن الحُبُك : « (والحِبُك) بكسر الفاء وضم العين (إن ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة) » .

ومن ذلك قوله[٣] في باب المغالبة : « (وباب المغالبة) ... (يُبْنى على) وزن (فَعَلْتُه) بالفتح ، (أفْعُلُه) بالضم ، (نحو كارمني فكَرَمْتُهُ أكْرُمُهُ) » .

٨- اهتمامه بالإعراب ، لأن الإعراب إبانة للمعنى ، ويظهر ذلك في كثير من المواضع ، ومن ذلك قوله[٤] في جمع التكسير : « (الجمع) إما مرفوع ؛ خبر لمحذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أو منصوب مفعول لفعل محذوف ، أي : خذه (الثلاثي) مبتدأ ، (الغالب) مبتدأ ثانٍ ، (في نحو

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢٥ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٤ .

(٣) انظر : التحقيق ص ٣٦ .

(٤) انظر : التحقيق ص ١٢١ .

فَلْسٍ) متعلق بـه (علـى أفْلُـسٍ) خـبره ، والكـلّ خـبر الأول ، والعـائد محذوف » .

ومن ذلك قوله[١] في أبنية الماضي الثلاثي المجـرد : « (المـاضي) : إمـا مرفوعٌ ، خـبر المحـذوف ، أو مبتـدأ خـبره محـذوف ، أو منصـوب مفعـول لمحذوفٍ ، أي : خُذْ » .

ومن ذلك ما ذكره في القلب المكاني عن قول ابن الحـاجب : « ثـم إن كان قَلْبٌ في المَوْزُون ، قلبت الزِّنَة مِثْلَه » قال[٢] الشارح : « قوله: (مثلَه) صفةٌ لمفعول مطلقٍ محذوف ، أي قلباً مثل قلـب المـوزون » ، فتصبح - أوْ تُعرب - مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر .

ومن ذلك أيضاً قوله[٣] في معاني الأبنية : « (وأفْعَـل للتعديـة غالبـاً ، نحو : أجْلَسْتُهُ) معنى التعدية : أن يُجْعَل الفعل بحيث يتوقف فهمـه علـى متعلق بعد أن لم يكن كذلك ، و (غالباً) ظرفٌ ، أي في أكثر الأوقات » .

٩- اهتمامه بالحدود والمصطلحات ، فكان يهتم ببيان مفهوم المصطلح ومدلوله ، بحدّ المصطلحات وتعريفها ، وهو منهج العالم المعلّم ؛ من ذلـك قولـه[٤] عـن الشـاذ والنـادر والضعيـف : « اعلـم أن المـراد بالشـاذ في استعمالهم : مـا يكـون بخـلاف القيـاس مـن غـير النظـر إلى قلـة وجـوده وكثرته ، والنادر : ما قلَّ وجوده وإن لم يكـن بخـلاف القيـاس كَخَزْعَـال ، والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام ، كقُرطاس بالضمّ » .

---

(١) انظر : التحقيق ص ٣٢ .

(٢) انظر : التحقيق ص ١٦ .

(٣) انظر : التحقيق ص ٤٠ .

(٤) انظر : التحقيق ص ١٥ .

ومن ذلك قوله[١] في تعريف التّصريف : « التّصريف : في اللّغة التغيير ، يقال : صرّفت الشيء أي غيّرته ، ... والأصل - لغة - : ما بني عليه شيء ، ويستقل تحقق ذلك الشيء بسببه ، واصطلاحاً : عبارة عن صورةٍ كلية منطبقة على الجزئيات ، ويرادفه القانون والقاعدة والضابطة » .

ومن ذلك قوله[٢] في تعريف التّصغير : « المصغّر هو اللفظ الذي زيد فيه شيء (ليدُلَّ على تقليل) فالمزيد فيه كالجنس لشموله له ولغيره » .

ومن ذلك تعريفه للاسم المتمكن بقوله[٣] : « الاسم المفرد المعرب الذي ليس فيه مانع يمنع من التّصغير » .

ومن ذلك قوله[٤] في تعريف أسماء الزّمان والمكان : « هي الأسماء الموضوعة للزّمان والمكان باعتبار وقوع الفِعل فيه مطلقاً ، أي : من غير تقييدٍ بشخصٍ ، أو زمانٍ ، فإذا قلت : مَخْرَجٌ ، فمعناه : موضوعُ الخروج المُطْلق ، أو الخروج المُطلق ، ومن ثم لَمْ يُعْمِلُوهما في مفعولٍ ، ولا ظرفٍ؛ لخروجهما من الإطلاق إلى التّقيد ، وذلك خلاف وضعهما » .

١٠- اهتمامه باللغات واللهجات المختلفة ، وقد نسب أكثرها ، من ذلك[٥] ما ذكره في قول الشاعر : [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْس لهُ أبٌ   وذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبوانِ

(١) انظر : التحقيق ص ٦ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٧٧ .

(٣) انظر : التحقيق ص ٧٧ .

(٤) انظر : التحقيق ص ٧٣ .

(٥) انظر : التحقيق ص ١٦٣ .

قال : « أراد بالمولود : عيسى ، وبذي الولد : آدم ، عليهما السّلام ، والأصل في رَدَّ ولم يَرُدَّ : أَرْدُدْ ولم يَرْدُد ، فمن أدغم أسكن الأول وحرّك ما قبله بحركته ، فالتقى ساكنان فحرّكوا الثاني ؛ لأنَّهم لو حرّكوا الأول لبطل الغرض من الإدغام ، وهو التخفيف ، وأهل الحجاز يقولون : ارْدُدْ ولم يَردُدْ ، على الأصل غير إدغام ؛ لأنَّ شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً ، وبنو تميم لا يعتبرون السكون ؛ لعروضه » .

ومن ذلك ما ورد في باب زيادة السين ، قال[1] عن سين الكسْكسَة وشين الكشكشة : « اعلم أن بكراً يلحقون السّيْن المهملة بكاف الخطاب المؤنث ، فيقولون : اكْرَمْتُكس ، ومَرَرْتُ بِكِسْ ، وبني تميم يُلحقون الشين المعجمة ، وكلاهما في حال الوقف لإبقاء الكسرة ، إذ لو سكّنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث ، وخصّوا السين والشّين ؛ لخفائهما ؛ لما بهما من الهمس » .

ومنه أيضاً ذكره لغة بني عامر في مضارع الفعل « وَجَدَ » إذ قال[2] : « (وَوَجَدَ يَجُدُ) بالضم (ضعيف) ، وهو لغة بني عامر ، والفصيح فيه الكسر » .

١١- اهتمامه بالاستشهاد من القرآن الكريم ، ومن الحديث النبوي الشريف ، ومن أشعار العرب ، ولكن شواهده كانت قليلة .

من ذلك استشهاده بقوله[3] تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ على أن لا روم ولا إشمام في الحركة العارضة .

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢٣٧ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٥٣ .

(٣) انظر : التحقيق ص ١٧٩ ، الآية ١١ من سورة الإسراء .

ومن ذلك استشهاده بقوله[١] تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ على سكون لام الأمر لاتصاله بفاء العطف .

ومن استشهاداته بالحديث النبوي الشريف ما ذكره في باب الابتداء عن همزة الوصل في لام التعريف ، مثَّلَ لذلك بقوله[٢] ﷺ : « لَيْسَ مِنْ امْبِرّ امْصِيَام فِي امْسَفَرْ » .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في الجمع استشهاداً على جمع الخَضْراوات في خضراء ، إذ استشهد بقوله[٣] صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ فِي الخضْراوات صَدَقةٌ » .

ومن استشهاداته بأشعار العرب ، قول[٤] الشاعر تميم بن أبيّ بن مقبل : [البسيط]

لا يُبْعِدِ اللهُ إخواناً لنا ذَهَبُوا   لم أدْرِ بَعْدَ غداة البَيْن مَا صَنَعُ

استشهد بقول الشاعر على حذف واو الجماعة للوقف من قوله : « صَنَعُ » إذا الأصل « صنعوا » .

ومن ذلك أيضاً استشهاده بقول[٥] الشاعر : [الطويل]

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ   وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ

استشهد بقول الشاعر على التقاء الساكنين في قوله :

---

(١) انظر : التحقيق ص ١٧٥ ، الآية ٥ من سورة الطارق .

(٢) انظر : التحقيق ص ١٧٢ .

(٣) انظر : التحقيق ص ١٤٩ .

(٤) انظر : التحقيق ص ١٨٩ .

(٥) انظر : التحقيق ص ١٦٣ .

« لم يَلْدَه » ، فتح الدَّال لاجتماع الساكنين ، وكان حقّها التسكين لأن الفعل مجزوم بلَمْ .

١٢- اهتم بذكر آراء العلماء ، والمفاضلة بينها ، ورَدِّ بعضها ، واختيار الأنسب منها ، ولم يكن ذلك مطّرداً ، بل في بعض المسائل ، من ذلك ما ذكر في باب الزيادة في وزن (مَلأك) ، إذ قال[1] : « قيل : وزنه (مَفْعَل من الألوكة) أي : الرِّسالة ، وأصله مألك ، قلبت العين إلى موضع الفاء ، وَخففّت الهمزة فصار (مَلَك) .

(وقال ابن كيسان) : أنه (فَعْأَل من المِلْكِ) الميم أصلية والهمزة زائدة .

(و) قال (أبو عبيدة) : إنَّه (مَفْعَل من لأك إذا أرْسَل) ، والمختار الأول ؛ لأن المَلَكَ فيه معنى الرِّسالة وليس فيه خلاف الظاهر إلاَّ القلب ، وهو كثير ، ومذهب ابن كيسان بَعيدٌ ؛ لأن فَعْألاً نادر ، ومَفْعَلاً كثيرٌ ، والحمل على الأكثر أولى ، ومذهب أبي عبيدة بعيد في المعنى ؛ لأن المعنى في المَلَكَ أنه رَسُول لا مُرسل ، وإذا كان من لأك كان معناه مُرْسَلاً » .

وسأورد الكثير من الأمثلة على ذلك في المبحث الذي خصَّصته لعرض بعض اختياراته ومصادره .

١٣- اهتمامه بالتعليل في كثير من المواضع ، من ذلك قوله[2] في أبنية الاسم الخماسي المجرد :

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢١٥ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٨ .

« (وللخماسي) المجرد (أربعة) أبنية ، والقسمة العقلية تقتضي مئة واثنين وتسعين ، سقط البواقي للاستثقال ، وهذه الأربعة (سَفَرْجَل وقِرْطَعْبٌ) للشيء الحقير ، (وجَحْمَرِشٌ) للعجوز ، (وقُذَعْمِلٌ) للإبل الضخم » .

ومن ذلك ما ذكره في باب (أدلة الزيادة) عن الزيادة فيما فيه التّضعيف نحو كرَّم ، إذ قال[1] : « (والزائد في نحو : كرَّم) وَقَرْدَدٍ ممَّا فيه التضعيف هو الحرف (الثاني ، وقال الخليل :) الزائد هو الحرف (الأول) لأن الحكم بالزيادة في نحو : كرَّم على ساكن أولى ، فكذا في غيره ، (وجوَّز سيبويه الأمْرَين) ؛ لتعادُل الأمارتين عِنْدَه » .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قِلَّةِ زيادة اللام ، إذ قال[2] : « (وأما اللاَّم فقليلة) زيادتها ؛ لأنَّها لا تزاد أولاً وحشواً ، وأما في الآخر فقد ثبت في الأعلام (كزَيْدَل وَعَبْدَل) في زَيْد وعَبْد » .

١٤- اهتمامه باللّغة الفارسية ، يظهر ذلك في كثير من المواضع منه قوله[3] في باب أدلة الزيادة : « (ولولا منجنين لكان) مَنْجَنُونٌ (فَعْلَلولاً) ؛ لمجيء هذا الوزن في كلامهم ، (كعَضْرَفُوْط) للعظاية ، ويقال له بالفارسية : كِرْبَاسُ » .

ومن ذلك قوله[4] في باب جمع التكسير : « (المؤنث) من فَاعِل (نحو : كَاثِبَةٍ) وهي من الفرس حيث يقع عليه مُقدم السَرْج ، ويقال بالفارسية : يَالُ أسْب ، يجمع (على كواثب) » .

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢٢٩ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢٣٨ .

(٣) انظر : التحقيق ص ٢٢٢ .

(٤) انظر : التحقيق ص ١٤٤ .

ومن ذلك أيضاً قوله[1] في باب أدلة الزيادة ، عندما ذكر المصنف أمر الغلبة من أدلة الزيادة : « (فإن ندرا) أي إنْ لم يغلب أحد الوزنين بل ندرا مع شبهة الاشتقاق من الطَّرفين (احْتَمَلَهُما) أي : الوزنين ، (كأُرْجُوَانٍ) ، ويقال له بالفارسية : ارْغوان ، احتمل أن يكون أفْعُلاناً كَأفعُوَانٍ من رَجا يَرْجو ، وأنْ يكون فُعْلُوَاناً من أرِج الطِّيبُ بالكسر إذا فاح كالعُنْفُوَانٍ ، لأَوَّل الشباب » .

وهذه الظاهرة قد تكون متوقعة ؛ لما بين اللّغتين من التجاور الجغرافي والتداخل والاختلاط الاجتماعي السكّاني في الدين والتعامل والمصالح ، ولاختلاط العلماء وطلبة العلم ؛ ولاهتمام الفرس بدراسة العربية .

(١) انظر : التحقيق ص ٢٥٢ .

* لغة الشارح وسِمَاتُها :

تُعَدُّ لغة الشارح سليمة إلى حد كبير رغم وجود بعض الأخطـاء ، وفي ظني أن الخطأ من سَهْوِ الناسخ ، من ذلك :

ادخال « أل » التعريف على كلمة « غير » ، من ذلك ما ذكر في شـواذ النَّسب ، إذ قال[١] : « (وما جاء على غير ما ذكِرَ) من القوانين (فَشَاذ)، إشارة إلى ما فيه التغييرات الغير القياسية ، ... » .

ذكر سيبويه في الكتاب عدم جواز دخول « أل » على « غير » فقال[٢]: « وغَيْرٌ أيضاً ليس باسم متمكّن . ألا تـرى أنـها لا تكـون إلا نكـرة ، ولا تجمع ، ولا تَدْخُلها الألف واللام » .

وذكر الفيّوميّ في المصباح المنـير أن هنـاك مـن اجْـتَرأ فـأدخل الألـف واللام على « غير » ، قال[٣] : « وقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾، إنمـا وَصَـف بـها المعرفـة ؛ لأنـها أشـبهت المعرفـة بإضافتـها إلى المعرفـة ، فعُوملت معاملتها . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف والـلام ؛ لأنها لما شابهت المعرفة ، بإضافتها إلى المعرفة ، جاز أن يدخلها مـا يعـاقب الإضافة ، وهو الألف واللام » .

وجاء في حاشية الصبان[٤] عن الشـنواني أن غـيراً لا تدخلـها الألـف واللام إلا في كلام المولَّدين .

---

(١) انظر : التحقيق ص (١١٨) وتكرر ذلك في ص (٥٧) ، وص (٢٢٠) و ص (٢٣٤) .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٧٩ .

(٣) انظر : المصباح المنير / غير ، ومعجم الأخطاء الشائعة ١٩٠ ، المسألة (٧٩٠) .

(٤) انظر : حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٦٧ ، ومعجم الأخطاء الشائعة ١٩٠ ، المسألة (٧٩٠) .

وفي مجمع اللغة العربية ، المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٩ م ، في الدورة الخامسة والثلاثين ، رأي نصّه[1] : « إن كلمة غير الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ويَصِحَ في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادَّين ، وليست مضافة ، أن تقترن بـ(أل) فتستفيد التعريف » .

(١) انظر : معجم الأخطاء الشائعة ١٩٠ ، المسألة ٧٩٠ .

* المآخذ على الشرح :

من أهمّها اعتماد الشارح على شرح الجاربردي ، فنجده أحياناً ينقل النص من شرح الجاربردي دون الإشارة إلى الأخذ منه ، وأحياناً نجده يلخص عبارة الجاربردي ويصوغها بأسلوبه .

من ذلك قوله في أحوال الأبنية بعدما ذكر نص ابن الحاجب الذي يقول[١] فيه : « (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة ، كالماضي ، والمضارع، والأمر) ، ... (وقد تكون للتوسع) ... ، (وقد تكون للمجانسة ... ، وقد تكون للاستثقال ...) » .

شرح نص ابن الحاجب هذا بقوله[٢] : « لَمَّا ذكر أن التصريف : (علم بأصول يُعرف بها أحوال الأبنية) عُلِمَ أن مسائله هي المباحث المتعلقة بأحوال الأبنية ، فأشار ههنا إلى بيان أحوالها ليشرع في المسائل ، فالمذكور إلى ههنا هي المبادئ ، وذلك لأنه ذكر أولاً تعريفه ، ثم شرع في موضوعه ، وهو الأبنية ، من حيث تَعْرِضُ لها الأحوال المذكورة في الكتاب ، إذ أحوال الأبنية عارضة لها ، فتكون الأبنية موضوعَ هذا العلم ؛ لأن مسائل العلم يكون موضوعاً له .

والأبنية عبارة عن الحروف والحركات والسكنات الواقعة في الكلمة ، فَيُبحث عن الحروف من حيث إنها ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، ومن حيث إنّها زائدة ، أو أصلية ، وكيف يُعرف الزائد من الأصلي بالمقابلة بالفاء والعين واللاَّم ، سواء كانت تلك الحروف ثابتة ، أو محذوفة ، مستقرةً في مواضعها ، أو منقولةً عنها إلى غير مواضعها بالقلب ، ومن حيث إنها من حروف العِلَّة ، أوْلا ، وهي من قوله : (وأبنية الاسم) إلى

---

(١) انظر : التحقيق ص ٣٠ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٣٠ .

قوله (وبالفاء واللاّم لفيف مفروق) .

ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الكلمة ، ثلاثياً ورباعياً ، وخماسياً مجرداً ، أو مزيداً ، مما لا يتحقق فيه باعتبارها حالاً من الأحوال التي هي مسائل هذا العلم ، وأمَّا ما يحصل باعتبارها حالاً من الأحوال المذكورة فذِكرُ حركاته وسكناته عند ذكره .

ولما فرغ من المبادئ شرع في المسائل ، وهي أحوال الأبنية ، وقسَّمها إلى ما يكون للحاجة ، وإلى غيره ، والمراد بالأول : ما يتوقف عليه فهم المعنى ، أو التلفظ بالكلمة ، والأول يُسمى بالاحتياج المعنوي ، وهو من قوله : (كالماضي) إلى (الجمع) .

والثاني : بالاحتياج اللَّفظي كالتقاء الساكنين ، فإن التلفظ با ذْهب اذْهَب مثلاً ، من غير تحريك البَاء مُتعذر ، وكذا الابتداء بالسّاكن متعذّر ، وكذا الوقف ؛ فإنه وإن كان على المتحرك ممكناً من حيث التلفظ ، لكن لمّا كان ممنوعاً من حيث الصناعة ألحقه بالاحتياج اللفظي ، وأمَّا غيرها من الأبواب فلمَّا لم يكن بهذه الحيثية ، لم يجعله مما يحتاج إليه » .

فهذا النص كلّه مأخوذ من شرح الجاربردي بالنص[1] .

ومن ذلك أيضاً نقله نص الجاربردي من باب التصغير في مسألة رد المقلوب إلى أصله ، ولكن بشيء من التَّصرُّف إذ قال[2] : « (وَيُرَدّ) لمَّا فرغ من تعريف المصغَّر ، وكيفية البناء ، وأقسام الأبنية ، شرع في تفاصيل الأبواب ، فنقول : الاسم الذي أريد تصغيره لا يخلو إمَّا أن يكون قد حصل فيه التغيير أوْلا ، فإن لم يحصل فحكمه ظاهر ، وإن حصل فالتغيير إما بالقلب ، أو بالحذف ، أو بالزيادة ، فإن كان بالقلب ، فالقلب إمَّا

---

(١) انظر : شرح الشافية للجاربردي ٨٩ - ٩٠ - ٩١ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٨٠ .

لازم ، أو غير لازم ، ونعني بـاللاَّزم : مـا كـانت عِلّـة فيـه في المكبرّ دون المصغَّر ، فإن كان غير لازم فيُرَد (نحو بابٍ) إلى الواو ، (ونـابٍ) للسِـنّ إلى الياء ؛ لأن علّة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما ، فلمَّا ضم الأول في تصغير ذهب المقتضى » .

ومن ذلك أيضاً ما نجده في مقدمة باب النَّسب[١] ، إذ نجد الشارح أخذ من المقدمة التي ذكرها الجاربردي عن الغرض من النّسبة[٢] ، ولكنَّه اقتصر على جزء منها ولم يُشِر إلى الأخذ عنه .

ومن المآخذ أيضاً متابعة الشـارح للمصنـف والجـاربردي والوقـوع في الخطأ المتكرر ، ومثال ذلك :

ذكـر ابـن الحـاجب في الشـافية أن المـبرِّد لا يعـد الهـاء مـن حـروف الزيادة[٣] ، ووافقه الجـاربردي[٤] ، وتبعـهما في ذلـك الشـارح[٥] ، وهـذا مخالف لما ذكره المبرِّد في كتابه المقتضب ، إذ صَرَّح بـأن الهـاء مـن حـروف الزّيادة ، قال[٦] : « والهاء تُزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف » .

وهذه المآخذ لا تنقـص مـن قيمـة الشـرح ، لمـا احتـواه مـن توضيـح وتفصيل لأبواب الشـافية المختلفـة بأسـلوب موجـز غـير مخلٍ بعيـد عـن الإطناب الممل ، كما هي الطريقة التي سار عليها ونص عليها في مقدمتـه ، وهي طريقة مناسبة للمتعلمين والمبتدئين في علم الصرف .

---

(١) انظر : التحقيق ص ٩٨ .

(٢) انظر : شرح الشافية للجاربردي ٢٤٦ .

(٣) انظر : الشافية ٧٧ .

(٤) انظر : شرحه للشافية ٦٢٥ .

(٥) انظر : شرحه للشافية ص ٢٣٩ .

(٦) انظر : المقتضب ١ : ١٠٠ .

المبحث الثالث

اختيارات الشارح ومصادره

المتتبع للشارح في شرحه للشافية يلحظ كثرة اختياراته من أقوال العلماء التي ذكرها المصنّف مُعَلِّلاً لها ، ومضعفاً لبعضها ، وسأعرض أبرز القضايا والتوجيهات التي تسلّط الضوء على شخصية الشارح وفكره الصرفي موازنة بغيره من الشراح واللغويين .

[١] من ذلك ما ذكر في باب ذي الزيادة ، عن اختلاف الآراء في وزن كلمة (مُوْسَى) ، وكلمة (إنسان) ، قال[١] : « (وَمُوْسَى مُفْعَل من أوْسَيْت : أي حَلَقْتُ) ، (و) قال (الكوفيون :) هو (فُعْلى من مَاسَ) يَميْسُ : (أي : تبخْتر) والأَوّل أوْلى ؛ لأنَّ نسبتهُ إلى الحَلق أكثر منها إلى التّبختر ، ولأَنَّ مُفْعَلاً أكثر من فُعْلى ؛ لأنَّه يبْنى من كل أَفْعَلَ ، ولأَنَّ المسْمُوع فيه الصّرف ، ولو كان فُعْلى لما صُرِف ؛ لأَنَّ ألف فُعْلى للتأنيث .

(وإنْسَان فِعْلاَن من الأنس) بأصالة الهمزة وزيادة الألف والنّون ، (وقيل :) إنّه (إفْعَانٌ) منقوص أفْعِلانٌ (من نَسِيَ) بزيادة الهمزة وأصالة الياء ، وحذفها ؛ (لمجيء أُنَيْسِيَانٌ) في تصغيره ، والأَوّل أولى ؛ لموافقة معنى الأنس لفظاً ومَعْنىً » .

ذهب سيبويه في الكتاب[٢] إلى أن وزن (موسى) مُفْعَل ، وهذا يُفْهَم من قوله عن الألف الزائدة : « وتكون رابعةً وأوّلُ الحرف الهمزة أو الميم ، إلا أن يكون ثبت أنهما من نفس الحرف . وذلك نحو : أفْعَى ومُوسَى ،

(١) انظر : التحقيق ص ٢١٦ .

(٢) انظر : ٤ / ٣١٠ .

فالألف فيهما بمنزلتها في مرْمًى ، ... » .

وفي موضع آخر من الكتاب ، قال سيبويه[١] : « وموسى مُفْعَل ، وعيسى فِعْلى ؛ والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى . وموسى الحديد مُفْعَل ، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزى ، إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة » .

وذهب الشارح كغيره من شراح الشافية إلى رأي البصريين ، وهو أقوى من رأي الكوفيين وذلك لكون نسبة المعنى إلى الحلق أقوى من نسبته إلى التبختر ، وفي ذلك يقول الخضر اليزدي[٢] : « وظاهر أن المرجّح ما عليه البصريون ؛ لأن نسبة هذه الآلة إلى الحَلْقِ أقوى من نسبتها إلى الحُسْنِ ، إذ الحلق معناها ، وأما الحسن فليس إلا كملازم لها لكونها محتوية على صفاءٍ ما . وقيل : قد جاء الميس بمعنى الحلق ، وعلى هذا أيضاً كونه مُفْعلاً أولى من كونه فُعْلَى ؛ إذ لو كان فُعْلَى منع صرفه ؛ لكنه مصروف ... » .

وفي ذلك أيضاً ، يقول الرضي[٣] مستبعداً رأي الكوفيين : « وقال الفرّاء : هي فُعْلى ؛ فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كالبشرى ، وهو عنده من المَيْس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها » .

أما وزن (إنسان) ، فقد اختلف البصريون والكوفيون في وزنه[٤] ، فذهب البصريون إلى أن وزنه(فِعْلان) ، وذهب الكوفيون إلى أن وزنه

---

(١) انظر : ٣ / ٢١٣ .

(٢) انظر : شرحه للشافية : ١ / ٣٢٩ .

(٣) انظر : شرحه للشافية : ٢ / ٣٤٨ .

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٩٥ ، المسألة : ١١٧ .

(إفْعَان) . وحُجَةُ البصريين أن أصل (إنسان) من الأنس ، فالهمزة موجودة في الأصل ، وأمّا الألف والنون فزائدتان لعدم وجودهما في الأصل .

وأما حُجَةُ الكوفيين أن الأصل في (إنسان) : إنْسِيَان من النِّسْيان ، ولما كثر استعماله في كلام الناس حذفوا منه الياء ، واستدلوا على ذلك بالتصغير ، إذ تصغيره : (أُنَيْسِيان) .

ذهب سيبويه في الكتاب إلى أن وزنه فِعْلان ، إذ قال[١] : « ويكون على (فِعلان) اسما نحو : ضِبْعان ، وسِرْحان ، وإنسان ، ... » .

وذهب الشارح كغيره من شراح الشافية إلى ما ذهب إليه البصريون ، وهو الأصح والأقوى ، واستدل الشرّاح على ذلك بأمرين :

١ - التناسب بين الإنسان والأنس من حيث اللفظ والمعنى ، قال الخضر اليزدي في بيان معنى ذلك : « أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلين موجودة ، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الأنس لكونه مُستأنِساً ، ... »[٢] .

٢ - وزن فِعْلان أكثر من وزن إفْعِلان ، والحمل على الأكثر أولى[٣] .

وذكر الأنباري في كتابه الإنصاف رداً على استدلال الكوفيين بالتصغير ، قال[٤] : « وأما قولهم : (إنهم قالوا في تصغيره : أُنَيْسِيَان) ،

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٥٩ .

(٢) انظر : شرحه للشافية ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) ذكر هذا الدليل الخضر اليزدي في شرحه للشافية ، انظر ١ / ٣٣٠ .

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٩٧ .

قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أُنَيْسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم : لُيَيْلية في تصغير ليلة ، وعُشَيْشية في تصغير عَشِيَّة ، ... » .

[٢] ومن ذلك أيضاً وزن (سُبْرُوت) و (سُرِّيَّة) ، قال[1] :

« (وقال) سيبويه (في سُبْرُوتٍ) وهو من الأرض : القفر ، ومن الإنسان: مَن لا شيء له ، أنّه : (فُعْلُول ، وقيل :) فُعْلوتٌ (من السَّبْر)، بناءً على أنَّ السَّبْروت هو الدليل الحاذق في خبر الطّرقات وسَبْرها ، والأوّل أولى ؛ لكون فُعْلوتٍ نادراً ، وَفُعْلُول كثيراً ، .. (وَسُرِّيَّة) للأَمَةِ فُعْلوتٍ نادراً ، وَفُعْلُول كثيراً ، .. (وَسُرِّيَّة) للأَمَةِ التي بَوَّأتها بيتاً ، قيل : إنّها فُعْلِيَّةٌ (من السِّرّ) وهو الجماع ، أو الخفاء ؛ لأن الإنسان كثيراً ما يُسرّها ويَسْترها عن حرّته ، والياء للنّسبة ، وإنّما ضُمَّت سينهُ ؛ لأنَّ الأبنية قد تغيّر في النسبة خاصة ، (وقيل من السّراة) أي : الخِيَار ؛ لأنّه مختار ، ووزنه فُعِّيْلَةٌ ، والمختار الأوّل ، لقوة المعنى كما مرَّ ، واللفظ أيضاً ؛ لكثرة فُعْلِيَّة كحُرِّيَّة ، وعدم فُعِّيْلَة » .

اختلف في وزن سبروت فذهب سيبويه إلى أنه فُعْلُول ، وهذا يفهم من قوله[2] : « وليس كثرتها - يعني التاء - في الأفعال والمصدر أوّلاً نحو ترداد ، وثانية نحو استرداد ، وفي الأسماء للتأنيث تجعل سِوَى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدة بغير ثبت ، لأنها لم تكثر فيهما في هذه المواضع ، فلو جُعلت زائدة لجُعلت تاء تُبَّع وتنبالة وسُبْرُوتٍ وبَلْتَع ونحو ذلك زائدة لكثرتها في هذه المواضع ، ... » .

وذهب بعض العلماء منهم الرضي[3] أن وزن سُبروت (فُعْلُوت)

---

(١) انظر : التحقيق ص ٢١٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ٣١٨ .

(٣) انظر : شرح الرضي للشافية ٢ / ٣٤٥ ، وشرح اليزدي للشافية ١ / ٣٣٢ .

مشتق من السَّبْر ، ومعناه الدليل الحاذق في خبر الطّرقات ، وقيل : هو الأرض القفر ، وأطلق على الحاذق فيه مجازاً .

واختار الشارح الرأي الأول ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، واستدل بأن وزن فُعْلُول أكثر من وزن فَعْلُوتٍ ، وأشار الجوهري في الصِّحاح[1] أن التاء في سُبْرُوت أصل ، ووزنه فُعْلُول ، واختار الجاربردي في شرحه الرأي الأول أيضاً[2] .

ويمكن القول في هذه المسألة : إن الرأي الأول ، وهو وزن (فُعْلُول) هو الصواب ؛ لكون وزن فُعْلُول أكثر من وزن فُعْلُوت ، والحمل على الأكثر أولى ، وهو دليل أصولي احتجّ به جمهور اللغويين .

أما وزن (سُرِّيَّة) ففيه ثلاثة أقوال ذكرها الرضي ونسبها إلى أصحابها في شرحه ، قال[3] : « قوله : (وسُرِّيَّة) الظاهر أنّها مشتقة من السِّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيّ وَسُهْلِيّ ، وهو إما من السِّر بمعنى الخفية ، لأنَّها أمة تُخْفَى من الحرة ، وهذا قول أبي بكر بن السرِيّ ، وإما من السِّرِّ بمعنى الجماع ؛ لأنَّها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافي ، يقال : تَسَرَّرْت جارية ، وتَسَرَّيْت كتظنيت ، وقال الأخفش : هي من السرور ؛ لأنه يسرّ بها ، وقيل : هو من السَّرِىّ : أي المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجواري ، وقيل : من السَّرَاة ، وهي أعلى الشيء ؛ لأنَّها تركب سراتها ، فهي على هذين القولين فُعِّيلة كمُرِّيق ، وهو العُصْفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : (تسرَّرت) براءين يمنعهما ، وإن كان تسَرَّيْت يوافقهما » .

---

(١) انظر : الصِّحاح / سبرت .

(٢) انظر : شرحه للشافية ٥٧٧ .

(٣) انظر : شرح الرضي للشافية ٢ / ٣٤٩ .

واختار الشارح من هذه الأقوال وزن « فُعْلِيَّة » ، وهو قول ابن السراج والسيرافي ، وهو الأنسب للمعنى واللفظ ، وهو الأكثر أيضاً ، لندور وزن « فُعِّيْلَة » .

ولا نُسلم للشارح بعدم وجود وزن (فُعِّيْلَة) بل هو نادر ، لمجيء مُرِّيْقٍ وهو حب العُصْفُر ، ومنه كوكب دُرِّيٌّ[1] .

[٣] من ذلك أيضاً وزن (مَئُوْنَة) قال[2] : « (ومَئُوْنَة) بغير همزة وبالهمزة ، (قيل :) إنَّها فَعُوْلَة (من مَانَ) الرَّجل (القوم يمون) بغير الهمزة ، إذا احتمل ثقلهم ، أو من مأن القوم يَمْأَنهم بالهمزة ، (وقيل :) إنَّها مَفُعْلَة بضم الفاء وسكون العين (من الأون ؛ لأنَّها) أي لأنَّ المؤونة (ثقل) على الإنسان ، والأون الثقل ، فيناسبه .

(وقال الفرّاء :) مَفُعْلَة أيضاً ، ولكن (من الأين) أي : التعب والشدّة ، والأصل مأْيُنَة بسكون الهمزة وضمِّ الياء ، وبعد نقل الحركة وقلب الياء واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها تَصير مَؤُوْنَة .

والمختار الأوّل ؛ لدلالة المؤونة على معنى مان يَمُوْن مطابقة بخلاف الثقل والتّعب ، فإنَّهما قد لا يكونان ، ثم ولو سُلّم كون ذلك لازماً ، فليس دالاً عليه مطابقة ، وقول الفرَّاء بَعيدٌ ، للزوم كثرة التغيّر على مذهبه » .

اختار الشارح كغيره من الشراح القول الأول وهو : (فَعُوْلَة) ، لما فيه من التناسب بين اللفظ والمعنى ، وفي ذلك يقول[3] الخضر اليزدي :

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٦٨ ، وشرح اليزدي للشافية ١ / ٣٣٣ .

(٢) انظر : التحقيق ص ٢١٨ .

(٣) انظر شرحه للشافية ١ / ٣٣٥ .

« والراجح من المذاهب الأول ؛ يدل عليه قوة التناسب اللفظي والمعنوي بين اللفظين . أما اللفظي فلأنه ليس فيه من التغييرات إلا أمران ؛ أحدهما القلب ، والثاني التزام جائز ، أعني قلب الواو همزة . وعلى المذهب الثاني يلزم منها ثلاث ؛ إحداها : إسكان متحرك ، والثانية تحريك ساكن ، والثالثة تغيير البنية ، إذ تصير الفاء متحركة والعين ساكنة ، وكان أصلها عكس ذلك .

وعلى مذهب الفراء يلزم أربع : الثلاث المذكورة ، وقلب الياء واواً .

وأما المعنوي فلأنها تدل على معنى مان يمون مباشرة ، لا استلزاماً ، وأما دلالتها على الثقل لو سلمت فليست إلا لكونه لازماً لها ، ولا دلالة لها عليه مباشرة ، وإنما قلنا : لو سلمت ؛ لأن الثقل قد يكون مصحوباً للمؤونة ، وقد لا يكون كذلك ، وهكذا الأمر في دلالتها على التعب ، ... » .

وبهذا يتبين لنا أن الأخذ بالقول الأول ، وهو أن مَؤُونة (فَعُولَة) أولى وأقرب ، لما فيه من التناسب بين اللفظ والمعنى مطابقة على عكس القول الثاني ؛ لما فيه من كثرة التغييرات والتأويلات .

[٤] ومن ذلك أيضاً ما ذكر في باب زيادة اللاّم ، إذ اختار أن تكون اللاّم زائدة في مثل (فَيْشَلة وطَيْسَل وفَحْجَلٍ) قال[1] : « (وأمَّا اللاَّم فقليلَة) زيادتها ؛ لأنَّها لا تزاد أوّلاً وحَشْواً ، وأمَّا في الآخر فقد ثبت في الأعلام (كزَيْدَل وَعَبْدَل) في زَيْد وَعَبْد (حتى قال بعضهم فَيْشَلَة) لرأس الذكر : إنَّها (فَيْعَلَة) بزيادة الياء وأصالة اللاّم ، (مَعَ) مجيء (فَيْشَةٍ) بمعناها الدَّال على أصالة الياء ، وزيادة اللاّم ، (وفي هَيْقَلَةٍ) لذكر النعّام

(١) انظر : التحقيق ص ٢٣٨ .

فَيْعَلة ، (مع) مجيء (هيق) بمعناه ، (وفي طَيْسَلٍ) للكثير من الرَّمل والماء وغَيْرهما ، فَيْعَل (مع) مجيء (طَيس للكثير ، وفي فحْجَلٍ) أنَّه فَعْلَل ، (كجَعْفَرٍ ، مع) مجيء (أفْحَج) بمعناه ، وهو الذي يتدانى صُدُور قدَميْهِ ويتباعد عُقباهُ ، لكن المختار أن لام فَيْشَلَةٍ وطَيْسَل وَفَحْجَلٍ زائدة ، وفي هَيْقَلَة احْتمال ؛ لقولهم : هَيْق وهَقْلٌ » .

أجمع العلماء على زيادة اللام في آخر الكلمة بإستثناء الجرمي ، فهو لا يرى زيادتها ، قال سيبويه[١] : « واللام تزاد في عَبْدَل ، وذلك ، ونحوه » ، وذكر ابن يعيش رأيه ورأي الجرمي فقال[٢] : « اللام أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين ، ولذلك قلت بزيادتها ، وقد استبعد الجرمي أن تكون من حروف الزيادة ، والصواب أنها من حروف الزيادة ، ... » ، وقال الرضي[٣] : « اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذلك وهنالك ، لكونه حرف معنًى كالتنوين ، ... » .

أما الشارح فقد ذهب إلى زيادة اللام في مثل فَيْشَلة وطَيْسَل وفَحْجَل ، وأما في هَيْقَلة فذكر الاحتمالين الزيادة والأصالة ؛ لورود قولهم : هَيْق وهَقْل ، واعتمد في مذهبه على السماع عن العرب ، وشيوع الاستعمال والمعنى .

[٥] ومن ذلك ما ذكره في باب التقاء الساكنين عند توجيه قراءة حفص ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسولَهُ ويَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ قال[٤] : « زعم بعضهم أن

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٠ / ٦ ، وشرح الملوكي ٢١٠ .

(٣) انظر : شرحه للشافية ٢ / ٣٨١ .

(٤) انظر : التحقيق ص ١٦٤ .

قراءة حَفْصٍ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَه وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[١] بإسكان القاف وَكسْرِ الهاء من هذا الباب ، والأصل : ويتّقي ، حذفت الياء للجزم ، ثم أدْخِل هاء السّكت ، فصار تَقِه ككَتِف ، فأُسْكِنَ القاف فالتقى ساكنان فكسِرَت ، وذكر عبد القاهر - رحمة الله عليه - أن الهاء ضميرُ مَفْعُولٍ عائد إلى الله تعالى ، وأصله : يَتَّقِيهِ ، حُذِفَت الياء للجزم ، وَسُكِّنَت القاف على طريقة كَتِفْ ، فلا اجتماع للسَّاكنين ، ولا تحريك لأجله .

واختاره المصنف ؛ لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل ، ولأنَّ الأشهر ما ذكره عبد القاهر ، (والأصل) في ما يحرك لالتقاء الساكنين : (هو الكسر) ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال عِوَض عن الجرِّ في الأسماء فلما ثبت بينهما التّعارض ، واحتيج ههنا إلى تعويض عن السكون ، كان الكسر أوْلى » .

الرأي الأول هو مذهب الزمخشري[٢] ، وهو مذهب الجمهور ، وهناك ثلاثة مذاهب أخرى في توجيه هذه القراءة ، ذكرتها في قسم التحقيق[٣] ، وهي :

١ - ما ذهب إليه عبد القاهر[٤] ، واختاره المصنف والشارح ، وأيده الرضي ، وهو القول بعدم اجتماع ساكنين ، وإنما الهاء ضميرُ مفعولٍ عائد إلى الله تعالى ، والأصل فيه : يَتَّقِيهِ ، حذفت الياء للجزم ، ثم سكنت القاف على مثال كَتِفْ .

---

(١) الآية : ٥٢ من سورة النّور .

(٢) نَسَبَ الرضي في شرحه للشافية المذهب الأول إلى الزمخشري ، انظر ٢ / ٢٣٩ .

(٣) انظر ص ١٦٤ .

(٤) انظر : شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٣٩ ، ونُسِبَ هذا الرأي لعبد القاهر في شرح الجاربردي للشافية ، انظر ٤٢٢ ، وشرح اليزدي للشافية ، انظر ١ / ٢٥٠ .

٢ - ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[(١)] ، وهو أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وقد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب ، ثم سكنت القاف على لغة بني تميم ، فالتقى ساكنان .

٣ - أن الهاء للضمير ، والقاف سكنت لتسليط الجازم عليها مثل (لم أُبَلْه) ، وعلى هذا لا تكون القراءة من باب التقاء الساكنين[(٢)] .

وعلَّل الشارح لاختياره مذهب عبد القاهر بقوله[(٣)] : « لما يلزم على الأول من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل ، ولأن الأشهر ما ذكره عبد القاهر ، (والأصل) في ما يحرك لالتقاء الساكنين : (هو الكسر) ، ... » .

ويمكن القول في هذه المسألة بأن الأرجح هو ما ذهب إليه عبد القاهر، وهو القول بعدم اجتماع ساكنين ، والهاء إنما هي لضمير مفعول عائد إلى لفظ الجلالة ، وسكنت القاف على مثال كَتِفْ . وذلك ؛ لأنَّ مذهب الزمخشري فيه تحريك لهاء السكت ، وهذا فيه بُعْد وتغيير ، وهو ما ذكره الرضي[(٤)] في شرحه ، وقال الخضر اليزدي مُعَلِّلاً أيضاً[(٥)] : « لأن في إثبات هاء السكت في الوصل وتحريكها نوعاً من التعسف،... ».

[٦] ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ وَسَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ يُهۡلِكُونَ أَنفُسَهُمۡ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾[(٦)] .

---

(١) انظر : شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) انظر : شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٣) انظر : ص ١٦٤ .

(٤) انظر : شرحه للشافية ٢ / ٢٤٠ .

(٥) انظر : شرحه للشافية : ٢٥٠ .

(٦) الآية ٤٢ من سورة التوبة .

ورد في قوله تعالى من الآية السابقة : ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ قراءة بالضمّ وقراءة بالكسر ، واختار الشارح قراءة الكسر ، إذ قال[١] : « فإنَّ الضمَّ غير مختار ، وإنما المختار الكسر ؛ إيذاناً بأن الواو فيه ليس بضمير » ، وذكر سيبويه هذه الآية في الكتاب[٢] بقراءة الضَّم .

ذكر القرَّاء ثلاث قراءات في قوله تعالى ﴿ لو استطعنا ﴾ فقراءة الضم ذكرها سيبويه في الكتاب[٣] ، وهي قراءة شاذة قَرَأَ بها الأعمش وزيد بن علي ، وقال أبو حيان[٤] في تفسيره قراءة الضم : « فرَّ من ثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين » ، وعَدَّ ابن جني في كتابه المحتسب هذه القراءة من الشواذ[٥] .

وقراءة عاصم بالكسر : ﴿ لوِ استطعنا ﴾ ، وقراءة الحسن بالفتح : ﴿ لوَ استطعنا ﴾ . واختار الشارح من هذه القراءات قراءة الكسر ، وعلَّل ذلك بقوله : « إيذاناً بأن الواو فيه ليس بضمير » ، وأما الخضر اليزدي ، فهو لا يرى فصاحة قراءة الكسر ولا قراءة الضم ، قال[٦] : « وحمَلَ قوم واو الضمير على واو (لوِ) فكسروا ، وقومٌ واوَ (لوُ) على الضمير فضموا ، وكلاهما ليس بفصيح » .

والأفصح من هذه القراءات قراءة الكسر ؛ وذلك لقول الرضي[٧] :

---

(١) انظر : التحقيق ص ١٦٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٣) انظر : ٤ / ١٥٥ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٥ / ٤٦ .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ٤٠٩ .

(٦) انظر : شرحه للشافية ١ / ٢٥٣ .

(٧) انظر : شرحه للشافية ٢ / ٢٤٣ .

« واختير في واو (لَوِ استطعنا) الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعي الضم كما كان في واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو : (لَوِ استطعنا) فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لَوْ بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، ... » .

وأضيف أن ما يرجّح اختيار الشارح لقراءة الكسر كونها قراءة سبعية أيضاً ، والله أعلم بالصواب .

الفصل الثاني : وصف النسخ ومنهج التحقيق

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : أ / توثيق النسبة إلى المؤلف .

ب / وصف النسخ .

المبحث الثاني : منهج التحقيق .

المبحث الأول

أ / توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

ذكرت فيما سبق أن كتب التراجم والطبقات لم تذكر لنا ترجمة عن المؤلف ، ولا شيئاً من أخباره ، ولكن وجود اسم المؤلف في مقدمة الكتاب[١] يظل دليلاً مؤنساً على نسبة الكتاب إليه .

(١) انظر مقدمة المؤلف في قسم التحقيق ص ١ .

ب / وصف النُّسخ

اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ ، ووضعت لها الرموز التالية :

أ - ب - ج - هـ .

١- النسخة « أ » : هي النّسخة التي اتخذتها أصلاً ، وهي موجـودة في مكتبة إمام الدعوة بمكة المكرمة ، وتقع في « ٢٩٠ » لوحة ، وتحمـل الرقـم « ١ » صرف ، وعـدد الأسـطر في الصفحـة الواحـدة « ١٣ » سـطراً مـن اللوحة رقم « ١ » حتى اللوحة رقم « ٤٠ » ، ومن اللوحـة « ٤١ » حتـى اللوحة « ٩٤ » ١١ سطراً .

حققت منها « ٩٤ » لوحة ، إلى نهاية باب ذي الزّيادة ، كُتـب الشـرح بالمداد الأسود ، بخط نسخي واضح ، وكتب نص الشافية بـالمداد الأحمـر ، وفوقه خط لميزه من الشرح .

عليها حواش كثيرة تتداخل كثـيراً مـع نـص الشـرح ، وتسـتمر هـذه الحواشي إلى اللوحة رقم « ٧٠ » ، وما بعدها خالٍ من الحواشي .

وعليها تصويبات كثيرة ، ذلك أنَّها قُوبلت بنسخة أخرى ، يوجد على الورقة الأولى بعض العبارات ، منها : « قـال رسـول الله ﷺ : مـا يدخـل الجنة أحد إلاَّ برحمته ؛ قيل ولا أنت ، قال ولا أنا » .

كُتب في آخر هذه النسخة : « تم الكتاب بعون الله الملك الجبار الواحد القّهار ، من يد العبد الضَّعيف المذنب الحقير الفقير الذليل اللّئيم ، الرَّاجي إلى رحمة ربّه الرحيم ، وغفرانه العميم ، الخائف من عقابه الأليم محمد بـن محمد حاج الحرمين بـن علـي القردكـي ، غفـر الله لهـم ولجميـع المؤمنـين

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، آمين ... في مسجد قُبا[1] ، في زمن حج محمد قاضي ، من شهر رمضان في يوم الأربعاء في سنة إحدى وستين بعد ألف ومائة من هجرة من لا نبي بعده ﷺ » .

اتخذت هذه النسخة أصلاً رغم أن النسخة « ب » التالية أقدم منها زمناً في النّسخ بعامين ؛ لأن هذه النسخة تتسم بالتّمام والكمال والدقة والضبط ، بينما النسخة « ب » يوجد فيها سقط كثير .

٢- النسخة الثانية « ب » : يوجد لهذه النسخة صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وتحمل الرقم « ٤٧١٩ » صرف ، وتقع في « ٢١١ » لوحة ، وعدد أسطرها في كل صفحة « ١٠ » أسطر ، والمقاس « ٢٠,٣ × ١٦,٣ » سم .

كتبت باللّون الأسود ، وكتب نص الشافية باللون الأحمر ، وفوقه خط ، وهي بخط النسخ .

عليها أيضاً حواش كثيرة ، وتستمر الحواشي حتى نهاية المخطوط ، وتتشابه هذه الحواشي إلى حد كبير مع الحواشي الموجودة على النسخة الأصل « أ » .

وعليها أيضاً تصويبات كثيرة ، لأنّها قُوبلت بنسخة أخرى . وفي آخرها بعض التمليكات .

وعليها آثار رطوبة ، لم تؤثر في اتّساق النّص وقراءته ، ورقها من الورق المقوى المغلف بالجلد .

---

(١) يعني مسجد قباء المعروف ، وقَصْرُ الممدود جائز ، وهو من لغات العرب .

ومكان نسخ هذه المخطوطة « بلدة أندري » بتركيا ، وتاريخ نسخها هو : ١١٥٩هـ - ١٧٤٦م ، واسم ناسخها ورد في آخرها عند قوله : « .. من يد من هو المسمى بأبي بكر الذي هو الراجي إلى رب الأنام لإتمام المرام عند أستاذنا كِبَك في بلدة أندري في تاريخ سنة ١١٥٩هـ اللهم وفقنا في العلم والعمل ، آمين » .

ولم أتخذ هذه النسخة أصلاً رغم قِدَمها ووضوح خطّها وجودته ؛ لأن ناسخها سها في كثير من المواضع فوقع في السقط .

٣- النسخة الثالثة : « ج »

يوجد لهذه النسخة صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وتحمل الرقم « ٨٣٤٩ » صرف ، وعدد لوحاتها « ١٣١ » لوحة ، وعدد الأسطر في كل صفحة « ١٥ » سطراً ، ومقاسها « ٢٠ × ١٤,٥ » سم .

كتبت باللّون الأسود والأحمر أيضاً ، ويوجد خط فوق نص ابن الحاجب ، وخطها نسخي واضح ، يوجد في بعض الأوراق رطوبة ، وبعض أوراقها ممزّقة ، عليها حواش كثيرة ، ورقها من الورق المقوّى المغلّف بالجلد .

يوجد العنوان وهو (هذه وافية شرح شافية) على ورقة خارجية ، واسم ناسخها : درويش محمد بن إلياس الملاطي ، تاريخ نسخها غير مكتوب عليها ، ولكن الناسخ ذكر اليوم والشهر ، ولم يحدد السنة ، قال : « وقع الفراغ من تنميق النسخة المشهورة المعتبرة في الصرف من شهر الله المبارك جماد الآخر ليلة الاثنين بعد العشاء الأخير من يد العبد الضعيف الحقير الفقير المذنب الراجي إلى رحمة الله الغني الكريم : درويش محمد بن إلياس الملاّطي ، عفا الله عنهما وعن سائر المسلمين آمين ».

عليها بعض التصويبات ، ويوجد فيها سقط كثير .

٣-النُسخة الرابعة : « هـ »

يوجد لهذه النسخة صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وتحمل رقم « ٦٣١٦ » صرف ، وعدد اللوحات « ١٢٣ » لوحة ، وعدد الأسطر ، في كل صفحة « ١٥ » سطراً ، ومقاسها « ٢٠,٦ × ١٥,٨ » سم .

كُتبت باللّون الأسود والأحمر ، ويوجد خط فوق نص ابن الحاجب ، وخطُّها فارسيّ واضح ، عليها آثار رطوبة لم تؤثر في سلامة النّص ، وعليها بعض التصحيحات .

هذه النسخة خالية من الحواشي والتعليقات باستثناء اللوحة الأولى يوجد عليها بعض التعليقات البسيطة .

ناسخها غير معروف ، وتاريخها أيضاً غير موجود .

هذه النسخة يكثر فيها السقط أكثر من النّسخ السابقة .

عليها تمليكات لا يمكن قراءتها ؛ لعدم وضوحها .

وهناك سبع نسخ أخرى غير المذكورة ، استأنست بها في النّسخ ، وقَدَّمت النُسخ الأربع المذكورة عليها لِقِدَمِها وتمامها وكمالها ودقة ضبطها إذا ما قُرِنَت بالسَّبع الأخرى ، فسقطها أكثر ، وبعضها نَسْخُها متأخر ، وبعضها الآخر غير مكتمل ، وهذا ثبت بهذه النّسخ :

١- نسخة مصورة محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، وتحمل الرقم : « ١٣٤٠٠ » ، وعدد لوحاتها « ٢٢٤ » لوحة .

٢- نسـخة مصـورة محفوظـة في مركـز الملــك فيصــل والدراسـات الإسلامية ، وتحمل الرقم : « ١٣٨٨٠ » وعدد لوحاتها « ١٣٢ » لوحة .

٣- نسـخة مصـورة محفوظـة في مركـز الملــك فيصــل والدراسـات الإسلامية ، وتحمل الرقم : « ١١٦٣٩ » ، وعدد لوحاتها « ١٤٦ » لوحة .

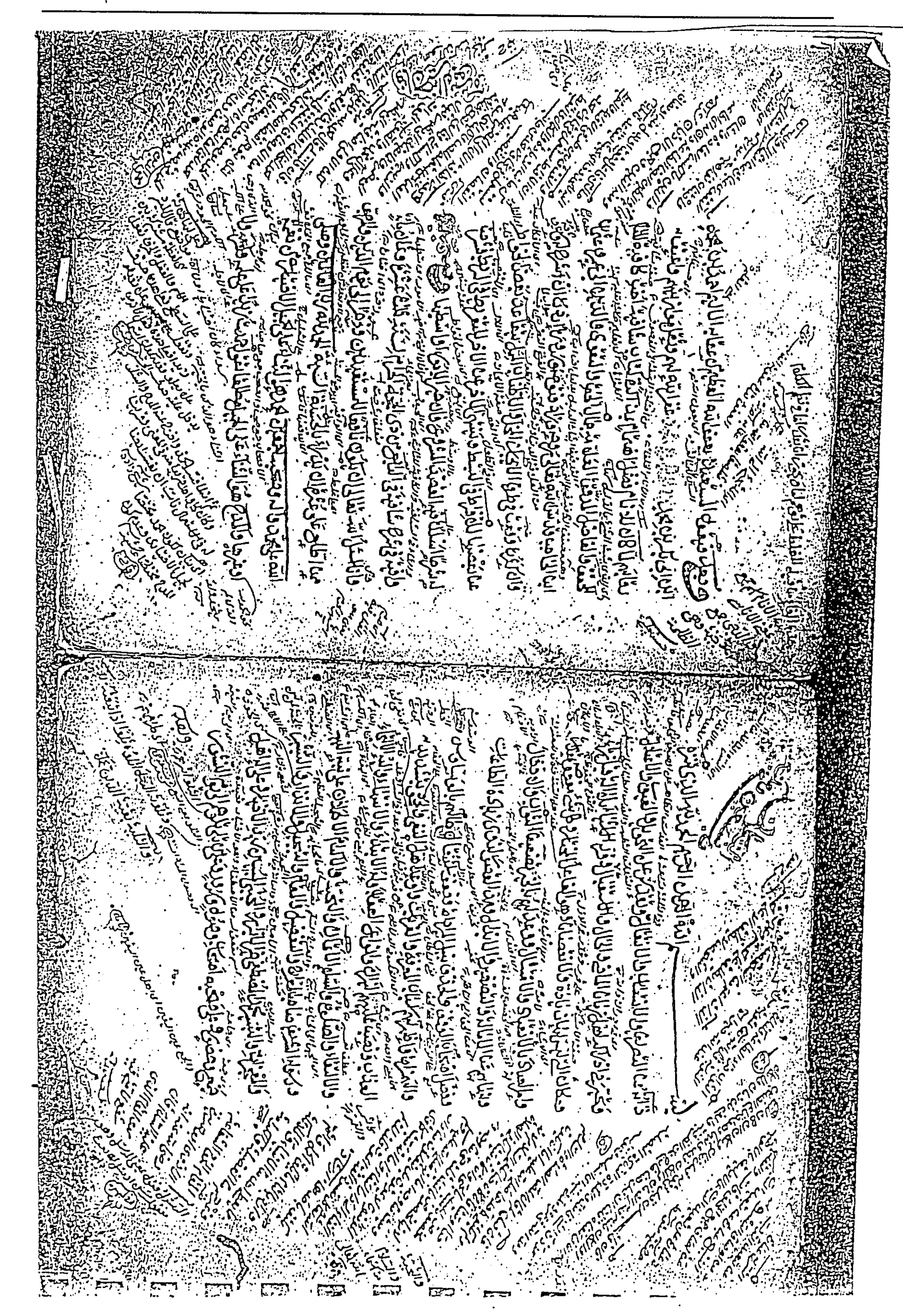
٤- نسـخة مصـورة محفوظـة في مركـز الملــك فيصــل والدراسـات الإسلامية ، وتحمل الرقم : « ١٣٨٨١ » ، وعدد لوحاتها « ١٠٧ » لوحة .

٥- نسـخة مصـورة محفوظـة في مركـز الملــك فيصــل والدراسـات الإسلامية ، وتحمل الرقم : « ١٣٨٨٤ » ، وعدد لوحاتها « ١٩٩ » لوحة .

٦- نسخة محفوظة بمكتبة إمام الدعوة بمكة المكرمـة ، وتحمـل الرقـم : « ٢٤٥ » ، وعدد أوراقها « ١٩٨ » ورقة .

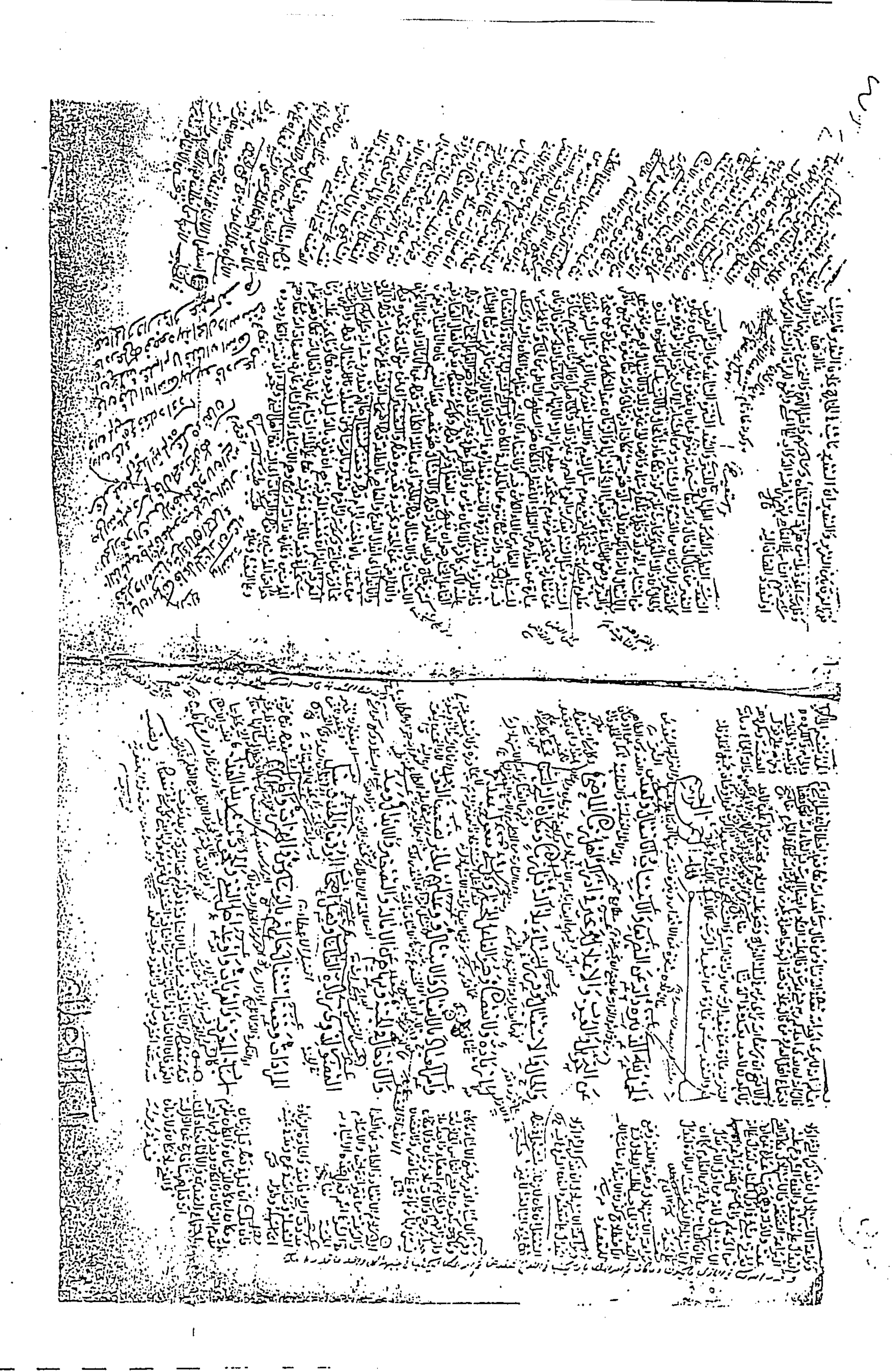
٧- نسخة محفوظة بمكتبة إمام الدعوة بمكة المكرمـة ، وتحمـل الرقـم : « ٣٠٣ » ، وعدد أوراقها « ١٨٨ » ورقة ، وهي النّسخة الوحيدة التي ورد العنوان فيها : « وافية في شرح الشـافية » بتعريـف الشـافية ، فـأحببت أن أثبت هذا العنوان كما أراده المؤلف .

صور من المخطوط



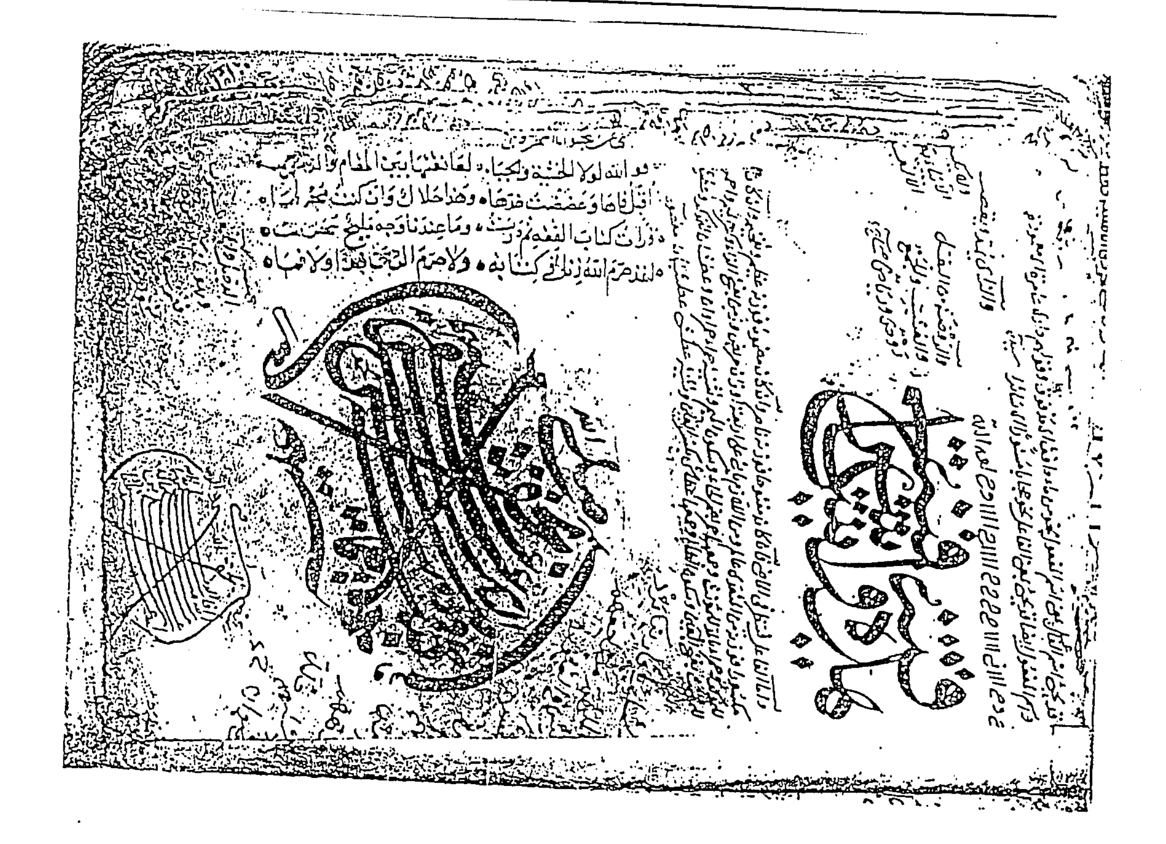
اللوحة الأولى من النسخة الأصل (أ)

اللوحة الأخيرة من النسخة الأصل (أ)

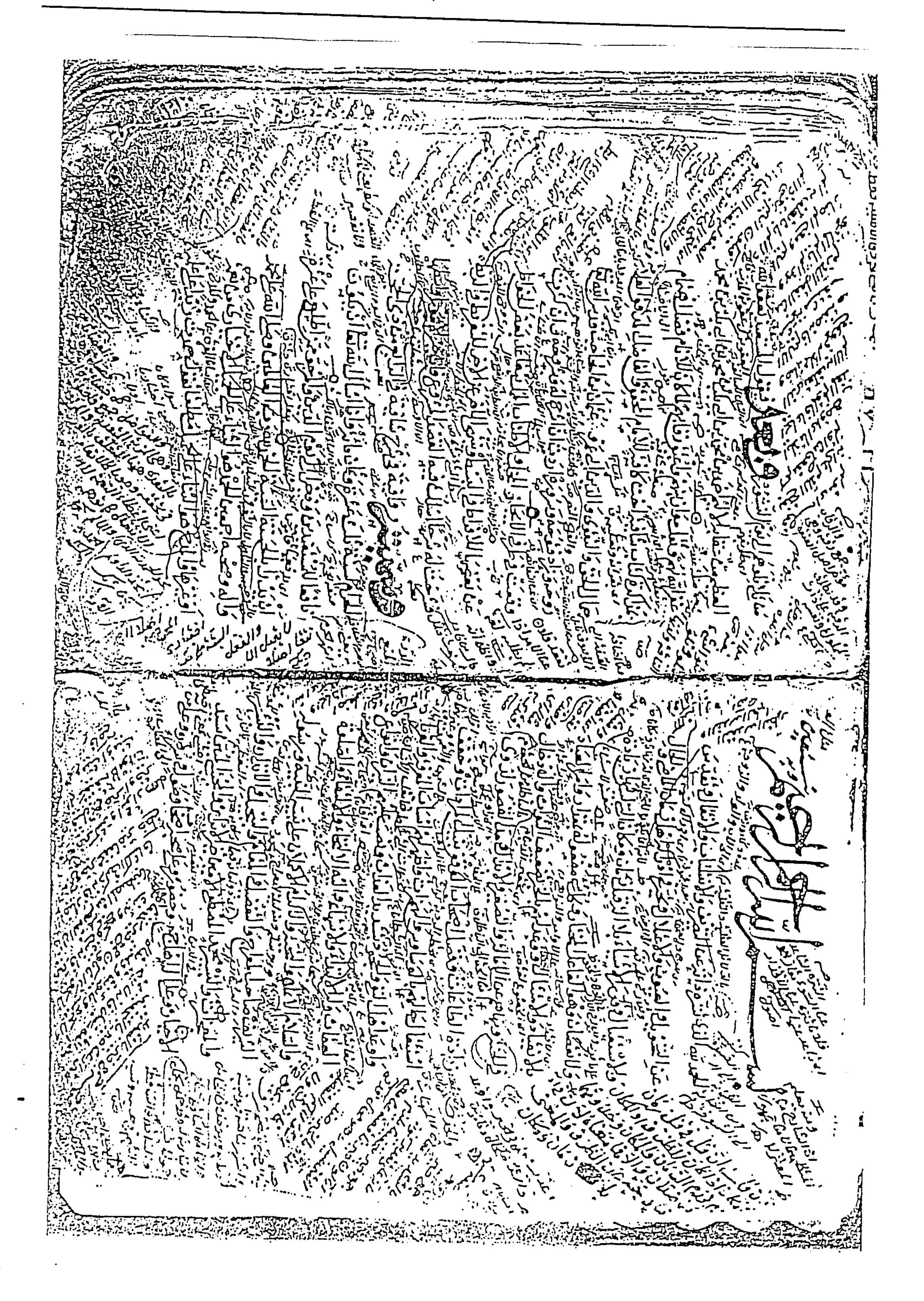


اللوحة الأولى من النسخة (ب)

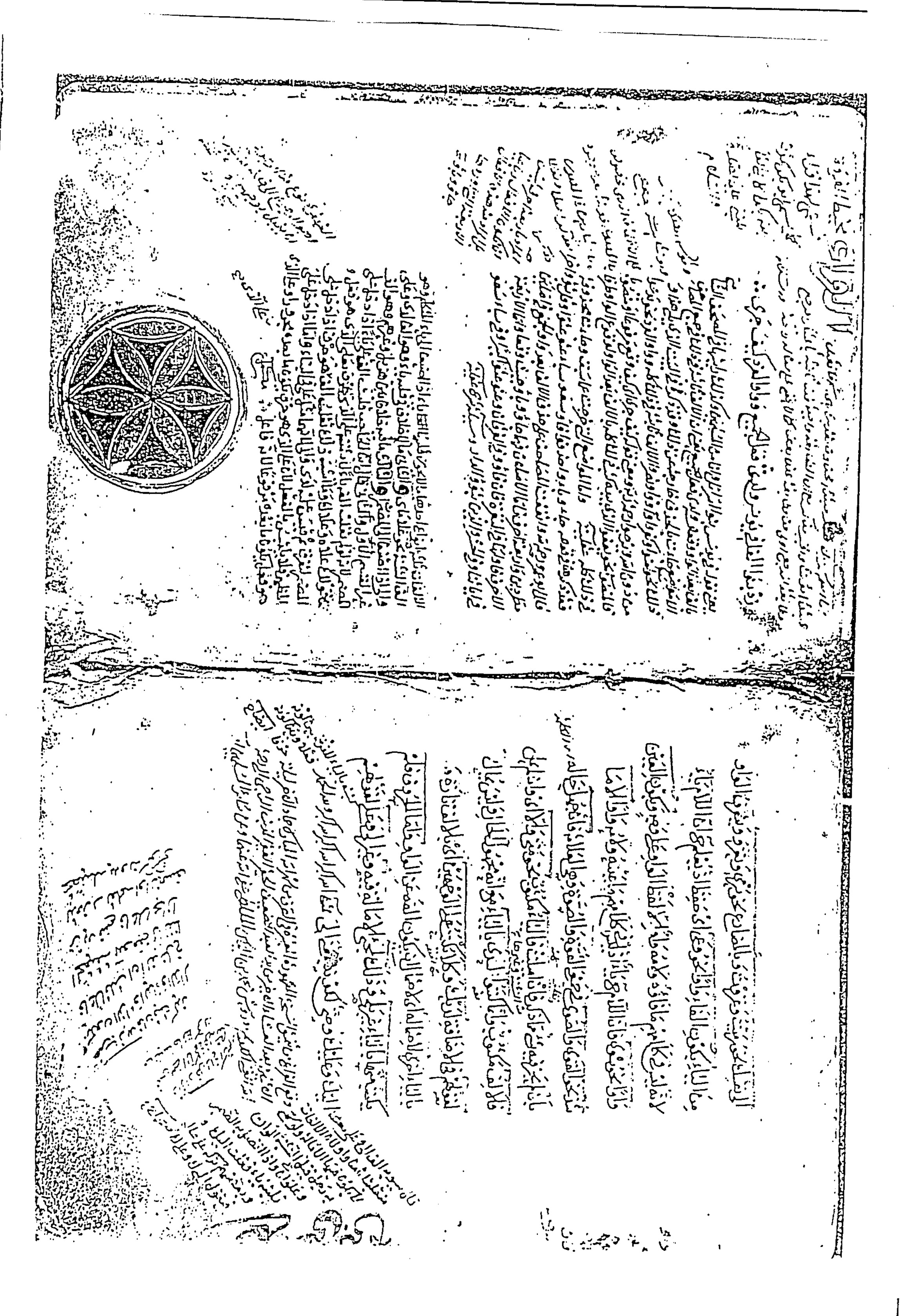
اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



صفحة العنوان من النسخة (ج)



اللوحة الأولى من النسخة (ج)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

اللوحة الأولى من النسخة (هـ)

اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ)

- سمات الكتابة ومظاهر النَّسْخ :

تشترك جميع النّسخ التي اعتمدتها في مظاهر النَّسْخ ، مما يجعلني أعتقد أن جميع هذه النّسخ منقولة من نسخة واحدة ، فمن هذه المظاهر :

١- تسهيل الهمزة ، مثال ذلك قوله[١] في باب النَّسب « (و) أمَّا نحو: (حِريٍّ وحِرَحِيٍّ) ؛ فلأنَّ إحدى شرايط وجوب عدم الرّد ، وهي كون المحذوف غير اللاَّم مفقودة ، .. » فقد سهل الهمزة في كلمة (شرائط) .

ومن ذلك ما ذكره في باب معاني الأبنية ، قال[٢] : « (ويختص) انْفَعَل ، (بالعلاج والتأثير) ، ... (ومن ثمَّ) ، أي : ولأجل أنه مختصٌّ بالعلاج والتأثير ، (قيل انعدم ، خطأٌ) ؛ لأن الانعدام استيصال الموجودة دُفعة ، فلا يبقى ثمة حيثية عِلاَج وتأثير ، ... » . فقد سهل الهمزة في كلمة (استئصال) .

٢ - كتابة التاء المفتوحة تاء مربوطة ، من ذلك قوله[٣] في باب التقاء الساكنين : « وارْمِنَّ يا امرآتُ »[٤] .

٣- ظاهرة كتابة كلمة (إحديهما) ، فقد رسمها الناسخ على الأصل: (إحديهما) بالياء لا بالألف ، من ذلك ما ذكر الشارح في تعريف التصريف ، إذ قال[٥] : « وإنما قال : (علم بأصول) ، فأورد لفظ العلم ؛ لأن المراد بالأصول : الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات كقولهم : إذا

---

(١) انظر : المخطوطة [٣٩ / أ] .

(٢) انظر المخطوطة [١٦ / ب] وقسم التحقيق ص ٤٧ .

(٣) انظر : المخطوطة [٥٦ / ب] .

(٤) كتبت في المخطوطة بالتاء المربوطة : « امرآة » .

(٥) انظر قسم التحقيق ص ٧ ، وانظر أمثلة هذه الظاهرة في اللوحات التالية [٣ / ب] ، [٢١ / ب] ، [٢٩ / أ] ، [٣٠ / ب] ، [٣٥ / ب] .

اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء » .

وهناك بعض الرموز في النّسخ والتي كانت تهدف إلى الاختصار وهي:

١- الحرف (ح) رمز به لكلمة (حينئذٍ) ، من قوله[1] في أبنية الأفعال عند حديثه عن أبنية الماضي الثلاثي المجرد : « (للثلاثي المجرَّد) من الماضي (ثلاثة أبنيةٍ : فَعَل وفَعِلَ وفَعُلَ) لأن أوله مفتوحٌ ؛ للخفة ، وللعين ثلاثة أحوال ، إذ لا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع ، فإن اللاّم يُسكن حينئذٍ[2] ولا يشكل هذا بالمجهول ، ولا بالمكسور ، كشِهْد ؛ لعروض الضمّ والكسر .. » .

٢- الرمز (المص) رمز به لكلمة (المصنّف) ، من ذلك قوله[3] في أبنية الاسم المزيد فيه : « (وللمزيد فيه) من الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة) إذ تكون الزيادة واحداً إما قبل الفاء ، أو بين الفاء والعين ، أو بين العين واللاّم أو بعد اللاّم وتكون متفرقةً أو مجتمعة ، فلا يليق ذكرها بهذا المختصر ولذلك ترك المصنف »[4] .

٣- الرمز (آه) رمز به لعبارة (إلى آخره) ، من ذلك قوله[5] في باب المقصور والممدود : « قوله : (مِمَّا قياسُهُ) إلى آخره[6] ، متعلّق بالمصدر ، لا بأسماء الزَّمان والمكان .. » .

تُعَدّ هذه المظاهر والرموز أبرز ملامح النَّسخ وسماته .

---

(١) انظر : المخطوطة [١١ / أ] .

(٢) في المخطوطة رمز لكلمة حينئذٍ بالحرف : « ح » انظر : اللوحة [١١ / أ] .

(٣) انظر : المخطوطة [١٠ / أ] .

(٤) في المخطوطة « المص » ، انظر : اللوحة [١٠ / أ] .

(٥) انظر : المخطوطة [٧٠ / ب] .

(٦) في المخطوطة « آه » ، انظر : اللوحة [٧٠ / ب] .

المبحث الثاني

منهج التحقيق

حاولت أن أخرج هذا الكتاب محققاً بالصورة التي أرادها المؤلـف ، أو في صورة هي أقرب ما يكون إلى ما أراده المؤلف ، ومن أجل ذلـك قمت بما يلي :

١- حرّرت النص وفق القواعد الإملائية الحديثة .

٢- قابلت بين نسخ المخطوطة ، ووضعت الزيادة والسقط بين قوسين ، وأشرت إليه في الحاشية .

٣- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بخط مائل ، مع إثبات رقم اللوحة ورمز الصفحة ، ورمزت للصفحة اليمنى بالحرف « أ » ، وللصفحة اليسرى بالحرف « ب » .

٤- خرّجت جميع الشواهد الواردة في الشرح ، فحدّدت الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث النبوية ، وخرّجت الشواهد الشعرية ، فذكرت اسم قائلها - إن أمكن - ، وأشرت إلى الروايات المختلفة لكل شاهد ، وحددت بُحورها ، وأشرت إلى الشاهد فيها .

وخرّجت كذلك الأمثال والأقوال العربية .

٥- وضعت عناوين فرعية للأبواب ، وحصرتها بين معكوفين هكذا [ ] .

٦- حققت الآراء الصرفية التي نسبها المؤلف إلى من سبقه ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها - إن وجدت - أو إلى أمَّهات الكتب الصرفية ما أمكن ذلك .

٧- ترجمت للأعلام غير المشهورين ، الذين وردت أسماؤهم في الشرح .

٨- عرّفت بالأماكن والبلدان التي وردت في الشرح ، معتمداً في ذلك على كتب البلدان والمعاجم .

٩- خرّجت الكلمات الفارسية التي ذكرها الشارح من الكتب المختصّة بذلك ، واجتهدت في إعطاء معانيها بالعربية .

١٠- اعتنيت بعلامات الترقيم قدر الاستطاعة .

١١- ضبطت من النَّص ما يُشْكِل فقط ، واعتنيت بضبط الأوزان الصرفية والبناء الصرفي للكلمات التي هي موضع التمثيل أو الشرح ، حتى لا يبقى التباس أو وهم قائماً .

١٢- وضعت نص الشافية لابن الحاجب بين قوسين هكذا (   ) ، وميزته في الطباعة بحروف أكثر وضوحاً .

١٣- حققت نص الشافية ، وقابلت بين النص الذي اعتمده الشارح ونص الشافية المطبوع ، وأثبتّ الاختلاف في الحاشية .

١٤- وضعت الفهارس الشاملة التي تساعد الباحثين في العثور على أي مطلب منه .

القسم الثاني

النص المحقق

[١/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لله الذي تنزّه ذاته عن التصريف والانتساب والانتقال ، وتقدّس عَنْ التحويل والعُيوب والاعتلال ، وتحيَّرَ في إدْراكه أهل زَمان الماضي والحال والاستقبال ، وَقدَّرَ[2] وقرّر الأشياءَ بلا آلةٍ قبل زمان ومكانٍ التي ليس لها زيادَة ولا نقصانٌ ، وهو الفاعِلُ المختار ، وكل شيء مفعُوله بمقدار ، وأمَرَ العِبادَ بالانقيادِ والامْتِثال ، وَوَعَد لهم بالخير تضعيفَ الثوابِ والإدْخال في الجنَّة[3] ، ونهاهم عن الإمالة والتصْغير والإبْدال ، ومَدّ القصورَ لذَوي زيادة الطاعاتِ ، وفضَّلَ أصْحابَ الوَقْف والحذْف بنيل المرادات ، وخفف استثقال حالهم بالوَساوس والهَمزات ، وأظهر لهم أسبابَ المعْرفةِ والقربات ، وأوعد أهلَ النفي والجُحود بتشديد العذاب ، ونصَبَ عليهم النِّيرانَ وأنواعَ العِقاب ، ولهُ الابتداءُ والانتهاءُ وإليْه الالتجاءُ والالتقاء ، والصّلاة والسّلام الأتمَّانِ ، والتحيّةُ والإكرامُ الأكملانِ على نبيِّه النَّبيْه ورسولِه الشريف صاحب المعراج والتفضيل ، والمقام والتبجيل ، والإنذار والتّبشير والمُعْجزاتِ والتيسير ، محمدٍ المُصطفى[4] خير الأَبْرار ، والمُجتبى المُبين سيّد الأخيار وعلى آله أهل جمعٍ وحضورٍ ، وعلى صَحْبه أَصحابِ وصُولٍ وسُرورٍ ، وعلى من تلا تلوهم إلى يوم النّشور ، / [١/ب]

وبعدُ ... فيقول المستعيذ بعفو الله العظيم من عقابه الأليم أحمدُ بن محمد (ابن أبي بكر بن محمد)[5] بن أبي بكر بن محمد - غفر الله لهم وثقل

(١) في ج : « وبه نستعين » .

(٢) ليست في (ب) ، (هـ) .

(٣) قوله : « في الجنّة » ساقط من الأصل .

(٤) في (ب ، ج) : « المصطفى الأمين » .

(٥) ساقط من (هـ) .

موازينهم وأعتق رقابهم - : لمّا كان للأنام فَضْلُ اهتمام بمذاكرة كتاب شافية أختِ كافية للإمام المحققِ والفاضِل المدَقِّق ، العلامة جمال الحق والتقوى والدين أبي عمرو عثمان ابن الحاجب قدّس الله تعالى رُوحه ، وزادَ فتوحه وسُروره ، أردت أن أشرح له ، وشُروحه وإن كثرت وقعت في طرفي[1] الإيجاز المخلّ والإطنابِ الممل ، يتقاعدُ بَعْضُ الخواطر عن بَعْضها ؛ للإفراط في البَسْط ، وينتهي الآخر عن الآخر للتفريط في الربط ، فشرحت له شرحاً أسلك فيه القصد المشروع ، فإن خير الأمور أواسطها ؛ وسمَّيته (وافية في شرح الشافية)[2] في الرابع من ذي الحجة الحرام لسنة ثلاث عشرة وثمان مئةٍ، وأنا[3] أسأل الله تعالى أن يكون نافعاً للمستفيدين، وذخراً إلى يوم الدّين ؛ والمرجوّ ممن اطّلع على عثرة أن يَدْرأ بالحسَنة السّيئة .

(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمّد وآله وصحبه أجمعين)[4]

الحمد : هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها[5] ، والمدح هُوَ الثناء على الجميل مُطلقاً ، تقول : حَمِدتُ زيداً على علمه وكرمه ، ولا / تقول حمدته على حُسنه بل مَدَحته ، وقيل هما أخوان ، والشكر مُقَابلةُ النّعمة قولاً وعملاً واعتقاداً ، فهو أعم منهما مِنْ وجه ، وأخصُّ مِنْ آخر . [٢/أ]

(١) في الأصل : « طرف » ، وما أثبته من باقي النسخ .

(٢) في الأصل وبقية النّسخ : « وافية في شرح شافية » ، وما أثبته من النّسخة السابعة المذكورة في مبحث وصف النسخ . انظر قسم الدراسة ص ٧١ .

(٣) في (هـ) : « وإذا » ، وهو تحريف .

(٤) انظر المقدمة في الشافية : ٥ .

(٥) في (ب) : « أو غيره » .

وَ« الله » هو[١] اسمٌ للذّات[٢] الواجبِ الوُجُودِ ، المستحقة[٣] لجميع المحامد ، أصله إلهٌ ، فحذف[٤] الهمزة وعوّض عنها بالألفُ[٥] واللاّم ، ولذلك يُقال : ياألله بالقطع ، كما يقال: يا إلهُ .

وَ« الرب » في الأصل : مَصْدَرٌ بمَعْنى التّربيَة ، وهُو تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً ، ثم سمّي به المالك ؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويُربّيه ، ولا يُطلق على غيره تعالى إلا مُقيَّداً .

وَ« العالَمَ » اسمٌ لما يُعلم به كالخاتَم والقالَب ، غُلِّبَ فيما يُعلَم به الصّانع وهو كلّ ما سواه، وإنما جمعَه ليشمل ما تحته من الأجنّاسِ المختلفة، مع أن مفردَه موضوعٌ للكل ليَسْتغرق الأنواع ، وغلّب العقلاء منها[٦] فجَمعهُ بالياءِ والنونِ .

وَ« الصّلاة » من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن النّاس دعاء ؛ وأصلها[٧] من صَليت العَصَا بالنار إذا ليَّنتها وقوّمتها ؛ لأن المصلي يَلينُ ويَخْشَعُ ، وهو اسمٌ يُوضعُ موضعَ المصدر لا يقال : تصليةٌ بل يقال[٨] : صلاةٌ .

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) في (هـ) : « لذات » .

(٣) في (ج) : « المستحق » .

(٤) في (ب) : « فحذفت » .

(٥) في الأصل : « وعوض عنها الألف » وما أثبته من ب .

(٦) في (هـ) : « منهم » .

(٧) ليست في (هـ) .

(٨) ليست في (ج ، هـ) .

و« محمّد » اسم مطابق للمسمى، أي[1] الذي كثرت خِصاله المحمودة.

و(آل) الرّجل أهلـهُ وعيالـهُ ، ويطلـق علـى أتباعـه أيضـاً ، وأصْلُـه (أهل) بدليل تصغيره على أُهَيْل ، قلبت الهاء ألفاً ؛ / لخفائها[2] وقيـل[3] [٢/ب] أصله (أوَلَ) وهو الرّجُـوعُ ؛ لأن كـلّ أحـد[4] يَرْجِـعُ إلى أهلـه وقومـه . وعلى القولين فهو أخصُّ من الأهْـل ؛ لأنـه يُستعمَل في الأشـراف وَأولي الحظ .

والصّحـب : اسـم للجمـع لا جمـع علـى الأصـح[5] ، واختلـف في « الصحابيّ » أنه في الشرع مَنْ هُوَ ؟ عَلى أربعة أقوالٍ[6] :

الأول : هو الذي رأى النبي ﷺ ، طالت مُدّة صُحبته أم لا ، رَوى عنه أم لا .

الثاني : هو[7] الذي طالت مُدّة صُحْبَته .

الثالث : هو الذي طالت مُدة صحبته وروى عنه .

---

(١) ليست في (ج) .

(٢) انظر سِرّ صناعة الإعراب ١ / ١١٣ ، وشرح التصريف للثمانيني ٣٣٨ .

(٣) انظر الصِّحاح / آل .

(٤) في (ب) : « كل واحد » .

(٥) يرى سيبويه أنها اسم جمع وخالفه الأخفش ، فهو يرى أنها جمع ، انظر الكتاب ٣ / ٦٢٤ ، والصحاح واللّسان / صحب ، والتبصرة والتذكرة ٦٧٩ .

(٦) انظر معجم الصّحابة ١ / ٢ ، ومقدمة ابن الصّلاح ١٨١ ، وتنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار ٢٥٩ ، وفتح المغيث ٣ / ٧٨ .

(٧) ليست في (هـ) .

الرابع : هو الذي رأى النبي ﷺ وقد كان بالغاً ، وأسْلَمَ وعقل أمر الدين ولو ساعة من نهار ، وهو الأصح .

(**أمّا بَعْدُ**)[١] أي بعد الحمد والصّلاة ، (**فقد سَألني مَنْ لا يَسَعني مُخالفتهُ أن أُلحقَ بمقدمتي في الإعراب مقدمةً في التصريف على نحوها ، ومقدمةً في الخَطّ**) يُقال : لا يسعك أن تفعَل كذا ، أي لا يجوز؛ لأن الجائزَ مُوسّعٌ غيرُ مضيَّقٍ ، وإنما لم يجُز مخالفته لما قيل إن السّائل كان ملكاً من مُلوك بقاعه ، وطاعة[٢] أولي الأمر واجب ، أو لأنه كان ذا إنعام عليه كثير ، وشكرُ المنعم واجبٌ ؛ أو لأنه طلب منه العِلْم ، ومن منع المستوجبين فقد ظلم .

و« مُخَالَفَتُهُ » فاعل ليَسعُني[٣] .

و« أن أُلحق » على صيغة المتكلم مفعول ثانٍ لسألني .

و« في الإعراب » حال من / قوله : « مقدمتي »[٤] . [٣/أ]

وَ« مقدمةً » مفعول « أُلحق » ، وَ« في التصريف » صفةٌ لها ، وَ« على نحوها » حال من الظرف[٥] ، أعني في التصريف ، أو صفةٌ بعد صفةٍ ، أي : هي على طريقة مُقدمتي في الإعراب في الاختصار وكثرة الفوائد ، وهي كتاب « كافية في النحو » ، وَ« مقدمةً » عطف على « مقدمةً »

---

(١) ليست في الشافية .

(٢) في (ب ، هـ) : « وَإطاعة » .

(٣) في (ج ، هـ) : « لا يسعني » .

(٤) في (ب) : « بمقدمتي » .

(٥) ورد في هامش الأصل : « أي من فاعل الظرف » .

وفي « الخَطّ » صفةٌ لها ، (**فأجبته سائلاً**[١] **متضرّعاً أن ينفع بهما ، كما نفع بأخْتهما ، والله الموفق للصواب**)[٢] .

قوله : « فأجبته » عطف على « سألني » وأتى بالفاء ؛ تنبيهاً على أن الإجابة مرتبة[٣] على السؤال من غير مهلة ؛ أو الفاء للسببية ؛ أي لّما كان السائل من لا يجوز مُخالفته صار سبباً لإجابته ، وَ« سائلاً » حال من فاعل « فأجبته » و« متضرعاً » حال منه أيضاً على الترادف ، أو من فاعل « سائلاً » على التداخل ، أو صفة له .

و« أن ينفعَ » مفعول لسائلاً ، والكاف في « كما » بمعنى المثل صفة لمفعول مُطلقٍ محذوف ، وَ« ما » مصدرية ، والضمير في « بهما وبأختهما » راجع إلى « مقدمةٍ في التصريف » ، وَ« مقدمةً في الخط » ، وفي أكثر النسخ بلفظ التوحيد ؛ لأنه لما جعلهما كتاباً واحداً فكأنهما مقدمة واحدة ، وبنى قوله : و« الله الموفق » على قوله : « فأجبته في ذلك » أي أرجو من الله تعالى أن يوفقني بإتمامه[٤] .

[تعريف التَّصريف]

(**التّصريف : عِلْمٌ بأصُولٍ تُعْرفُ**[٥] / **بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب**) [٣/ب] التّصريف : في اللّغةِ التغيير ، يُقال : صرَّفت الشيء أي غيرته ، واختار التصريف على الصرف مع أنه بمعناه ؛ إشارة إلى أن في

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) ليست في (ب ، هـ) ، وليست في الشافية .

(٣) في (ب ، هـ) : « مترتبة » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « إتمامه » .

(٥) في (ب ، ج ، والشافية) : « يُعْرَفُ » ، وانظر تعريف التصريف في الشافية : ٦ .

هذا العلم تصرُّفاتٍ كثيرةً ؛ لأن باب التَّفعيل للمُبالغةِ والتكثير .

و« الأصل » لغةً[١] : ما بُني عليه شيءٌ ، ويَستقل تحقق ذلك الشيء بسببه ، واصطلاحاً : عبارة عن صورةٍ كليةٍ منطبقةٍ على الجزئياتِ ، ويرادفه القانون والقاعدةُ والضابطةُ .

وحال الشيء : شأنه وصفته ، وإبدال ألِفها[٢] من الواو بدليل الجمع .

وَالكَلِمُ : جمع كثرةٍ لكلمةٍ .

المراد بأبنية الكَلِم : هي الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمةِ .

وبأحوالها : هي[٣] العوارضُ التي تلحقها بحسب كل غرضٍ من المُضِيِّ[٤] والاستقبال وغيرهما، فالعِلمُ كالجنس لدُخولِ غير المحدود تحته ، فخرج بقوله: « تعرف بها أحوال أبنية الكلم »، ما سوى النحو والصّرف ، وبقوله : « ليست بإعراب » ، عِلمُ[٥] النحو بأقسامه أي : بحث المعرباتِ والمبنيّاتِ ، فإنه يُقال : هذا كتاب إعراب القرآن مثلاً ، وإن كان مشتملاً على ذِكر البناءِ والإعراب ، وإنما قال: « عِلمٌ بأصولٍ »، فأورد لفظ العِلْم؛ لأن المراد بالأصول : الأمورُ الكلّية المُنطبقة على الجزئيات كقولِهم[٦] :

(١) انظر الصّحاح / أصل .

(٢) في (ب ، ج) : « وألفها بدل » ، وفي (هـ) : « وألفها من الواو » .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) في (ب) : « الماضي » .

(٥) في (ب) : « خرج علم النّحو » .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، والمنصف ٢٨٣ .

إذا اجتمع الواو والياءُ وسبقت[1] إحداهمـا بالسكون قلبت الـواوُ يـاءً ، وأدْغمـت اليـاءُ في اليـاءِ ، / ومـن عاداتـهم أنـهم يَسْتَعْمِلُون العِلْــمَ في الكليات ، ثم قالَ : « يُعْرفُ[2] بها » ، فأورد لفـظ[3] المعرفـة ؛ لأن المـراد بالأحوال هَهُنا ، الموادُّ[4] الجزئية التي تُستعمل تلك الأصول فيـها كَسـيِّدٍ ، ومن عَادَاتهم أنهم يستعملون المعرفة في الجزئيات . [٤/أ]

(١) في ج : « وَسَبَق إحديهما » ، وفي الأصل : « إحديهما » ، وهي ظـاهرة عامـة في النّسـخ ، والصواب ما أثبته .

(٢) في (ب) : « تُعْرف » .

(٣) في (هـ) : « لفظة » .

(٤) في (هـ) : « الموارد » .

[أنواعُ الأبنية][1]

(**وأبنية الاسم الأصول**) بالرفع صفة أبنية[2] (**ثلاثيةٌ ورباعية وخماسية ، وأبنية الفِعْل ثلاثية وَرُباعيّة**) .

المراد بأبنية الاسم : أبنية الاسم المتمكن[3] (الذي تُمكّن)[4] تثنيتُه وجمعُه كرجُلٍ وفرسٍ ، لا الاسم المبني كـ(مَنْ) و(مَا) ولذلك لم يتعرض للحرف ، وحَذف « الأصول » من قوله : و« أبنية الفعل » ، إذ ذِكرُها أولاً يُغني عن التكرار .

اعلم أنّ الأصل في كل كلمةٍ أن تكون على ثلاثة أحرفٍ[5] ، حرفٌ يُبتدأ بها[6] ، وحَرف يُتوقف[7] عَلَيْها[8] ، وحرفٌ يكون واسطة بين الابْتداءِ والموقُوفِ عليْه ، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً ، والموقوف عليه ساكناً ، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما ، وجوزوا في الاسم رباعياً وخُماسياً ؛ للتوسع[9] ، ولم يجوزوا « سُداسياً » ؛

---

(١) انظر الشافية : ٦ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي (ب) : « الأبنية » ، وفي (ج ، هـ) : « صفة لأبنيةٍ » .

(٣) التّمكن رسوخ القدم في الاسمية ، والاسم المتمكن الذي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٥،٦) انظر : « فيما لا يدخله التَّصريف » في الممتع في التصريف ١/ ٣٥، وشرح الرضي ١/ ٨ ، والمقتضب ١ / ٨٣ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « يُوقف » .

(٨) ذكر سيبويه أن العرب تختلف في تأنيث وتذكير حروف الهجاء ، انظر الكتاب ٣ / ٢٥٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٢ .

(٩) هذا مذهب البصريين ، وانظر المسألة رقم (١١٤) في الإنصاف ٢ / ٢٨٢ .

(لئلا يُتوهم أنه كلمتان[١] ، ولم يُجوّزوا في الفِعل خماسياً[٢]) ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم ، حيث زاد عليه دلالة على الحدثِ والزّمان ، ولأنّ التصرف فيه أكثرُ ، ولأنه يتصل به الضميرُ المرفوعُ[٣] ، ويصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبلهُ ، فالخماسيّ منه كالسّداسي في الاسم .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٢ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ١٥٢ ، وما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٣) ليست في (ج ، هـ) .

[الميزان الصرفي][1]

[٤/ب] (**وَيُعَبَّر عنها**) / أيْ عن الحروف الأصول من الكلم (**بالفاءِ والعين واللام**) أي بفاء فَعَلَ وعينِهِ ولامِهِ وذلك لأنه لابد من ميزان يُتَمَيَّزُ به الزّائدُ عن[2] الأصلي ، فوضعوا لذلك لفظ فَعَلَ ؛ لأنه أعمّ الأفعال معنى ؛ لأن الكل فيه معنى الفعل ، ولِمَا فيه من حروف الشفة والوسط والحلق . (**وما زاد**) أي : يُعبر عما زادَ مِنْ الأصُول على الثلاثة (**بلام ثانيةٍ وثالثة**)[3] فيُقالُ : وزنُ جَعْفَر ودَحْرَجَ فَعْلَل[4] ، ووزن جَحْمَرِشٍ[5] فَعْلَلِلٍ .

(**ويعبرُ عن الزائد**) على الأصُول (**بلفظه**) أي بلفظٍ زائدٍ مثله ، كقولك في ضاربٍ: فَاعِلٍ ، وفي مَضْروبٍ : مَفْعُول ، وفي اسْتخرَج : اسْتفعل ، (**إلا المُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الافْتعالِ**) كالطاء والدال (**فإنّه**) أي : المُبْدَلَ ، أو الشأن[6] ، يُعَبَّرُ عَنْه (**بالتاء**) إما ؛ لبيان الأصْل أو لدفع الثِقل[7] فيقال : وزن اضْطرب وازْدَجَرَ افْتَعَل لا افْطَعَل وافْدَعَل[8] ،

(١) انظر الشافية : ٦ .

(٢) هذه لغة جائزة ، وهي بمعنى انفصل وتباعد ، واللّغة الأخرى هي أن تقول : يُتَمَيَّز به الزائد من الأصلي ، قال في اللّسان : « امتاز القوم إذا تميز بعضهم من بعض ... ويتميز بعضهم من بعض ... ويقال : مِزْت الشيء من الشيء إذا فرّقت بينهما » . انظر اللسان / ميز .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وانظر المسألة رقم (١١٤) في الإنصاف ٢ / ٢٨٢ .

(٤) ليست في (هـ) .

(٥) هي العجوز الكبيرة ، انظر الصّحاح / جحمرش .

(٦) أراد : أن الضمير الهاء في (فإنه) ضمير شخص يعود على المبدل ، أو ضمير الشأن .

(٧) ذكر الرضي هذه العلة في شرحه للشافية ، انظر ١ / ١٨ - ١٩ .

(٨) في (ب) : « ولا افدعل » ، ومذهب الرضي خلاف ذلك إذ قال : « وهذا مِمَّا لا يُسَلَّم بل تقول : اضطرب على وزن افطعل ... » . انظر شرحه ١ / ١٨ .

(**وإلاّ المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه**) يُعَبِّرُ عنه (**بما تقدمه**) أي : بحرفٍ عُبر به عما تقدمه ، إنْ لم يكن المكرر من حُرُوف الزيادة ، وهي حروف « سألتمونيها »[١] ، (**وإن كان من حروف الزيادة**) ، مثال المكرّر للإلحاق قرْدَدٌ فإنه يقال وزنه فعْلَلٌ ، ومثال المكرر لغير الإلحاق كَرَّم فوزنه فَعَّل ، ومثال الملحق من حُرُوف الزّيادَةِ شمْلَلَ فإنه / ملحقٌ بدَحرَجَ ، ومثال غير الملحق منها عَلّم ، أمّا في الإلحاق ؛ فلأنَّ غرَضَهُم بالزيادةِ جعل الكلمة على مثال بابٍ ، مَوزُونُ تلك الكلمة في ذلك الباب أصلٌ[٢] ، كدحرج في باب فَعْلَلَ مثلاً[٣] ، فأرادوا في الزِّنة أن يُنبّهوا على ذلك ، وأما في غير[٤] الإلحاق فللتنبيه على أنّهم أرادوا تكرير ما قبلها ، وذلك أنّهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنسٍ واحدٍ ، ولما كرروا الحرف عُلم أنَّ عنايتهم بالثاني كهي[٥] بالأول فوجب التعبيرُ عن الثاني بما عُبِّر به عَنْ الأوّل . [٥/أ]

قوله : « وإن كان » تأكيدٌ لِمَا قبله وعطف على مُقدّرٍ ذكرناهُ وما قبله ساد مَسد الجواب[٦] .

(**إلاّ بثبتٍ**)[٧] استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال ، أي يُعَبَّر عَنْ

---

(١) عددها عشرة حروف ، انظر المنصف ١١٥ ، وشرح التصريف ٢٢٣ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) في (هـ) : « غيره » .

(٥) دخلت الكاف على المضمر ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، انظر الكتاب ٢/ ٣٨٤ ، وانظر شرح الجاربردي ٢٩ .

(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « جَوَابه » .

(٧) الثبت : الحجة ، انظر الصّحاح / ثبت .

المكرر بما قبله في أيّ حال كان ، من كوْنِ الحرف من حُروفِ الزيَادَة أو لا ، فُصل بَيْنهما أوْ لا ، إلاّ[١] مُلتبساً بثبتٍ ، أي : بدليلِ دَالٍ على عدم قصد التكرار .

(**ومِنْ ثمَّ**) أي : ولأجْلِ[٢] أنّ التكريرَ يقتضي زنَة المكرر[٣] بما قبله (**كان حِلْتِيْتُ**) وهو صَمْغُ الانجُذانِ[٤] (**فِعْليلاً**[٥] **لا فِعْليتا**) والتاءُ فيه للإلحاق بقنديلٍ .

(**وسُحْنُونٌ**) وهو أول الرّيح والمَطر .

(**وَعُثْنُونٌ**) وهو رأسُ اللحْية[٦] ، (**فُعْلولاً لا فُعْلوناً لذلك**) أي : لِقصْدِ التكرير .

(**ولِعَدَمِهِ**) أي : ولعدم فُعْلُونٍ في كلامِهمْ[٧] وَوُجُودِ فُعْلُولٍ / [٥/ب] كعُصفور ، ويكوُنان مُلحَقين بعُضْروفٍ ، وَهُوَ ما لاَنَ مِنْ العَظم .

(**وسَحْنُونٌ**) اسمُ رَجُلٍ ، هذا شُروُعٌ في بيان قوله : « إلا بثَبْتٍ » وهو ما يكوُن صورتُه صورة المكرر[٨] لكنْ انتظم دَليلٌ على أنه لم يُرَدْ به التكرارُ .

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) في (ب) : « ومن أجل » .

(٣) في (هـ) : « المكرر بها » .

(٤) الأنْجُذَان بضم الجيم : نبات يقاوم السُّموم ، انظر القاموس المحيط / نجذ .

(٥) انظر الممتع في التصريف ١ / ١٢٠ .

(٦) ذكر الجوهري في الصّحاح أنه أيضاً : أول الريح والمطر . انظر / عثن .

(٧) انظر شرح الرضي ١ / ١٦ ، وشرح الجاربردي ٣١ .

(٨) في (هـ) : « المكررة » .

قولـه : (**إن صَحَّ الفتحُ**) أي فتحُ السين إذ المشهورُ الضمّ ، (**فَفَعْلُون**[١] **كحَمْدُونٍ**) ، وهو أي فَعْلُون (**مختصٌّ بالْعَلَم**)[٢] ، وإنما قلنا إنّ سَحْنُوناً بالفتح « فَعْلُون » مع أنه مُكرَّر ؛ (**لنُدور فَعْلُولٍ وهو**) أي : فَعْلول لم يجئ إلاّ (**صَعْفُوق**)[٣] : اسمٌ أعجميٌّ لا ينصرفُ للعجمة والمعرفةِ ، والنادرُ كالمعدوم، (**وخَرْنوب**) بفتح الْخاءِ المُعجمة لِنبتٍ[٤] يُداوى[٥] به (**ضَعِيف**) ، والفصيح الضمُّ ، (**وسَمْنان**) لماءٍ لبني ربيعة[٦] غير منصرف للتعريف والزيادة (**فَعْلاَن**) لا فَعْلاَل .

(**وَ**) جاء (**خَزْعَال**) لناقة بها عَرَجٌ على فَعْلالٍ وهو (**نادرٌ**[٧] ، **وبُطْنَان**) اسمٌ لباطِنِ الرّيش (**فُعْلاَن**) لا فُعْلال ؛ لوجهين[٨] :

الأول : أنَّ فُعْلاَلاً ضعيفٌ ، وأشار إليه بقوله (**وقُرْطاسٌ**) بالضَّمِّ (**ضعيفٌ**) والفصيح الكسر .

---

(١) في (ب) : « فَعْلُون » ، وفي الشافية : « فَفَعْلُون لا فَعْلُولُ كحَمْدُون » .

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٤٠٤ ، وشرح اليزدي ١ / ١٨ .

(٣) اسم قبيلة باليمامة ، ذكر في الصّحاح أنّه لم يأتِ على فَعْلُولٍ شيء غيره ، انظر / صَعفق . وذكر ابن برّي في لسان العرب أنّه ورد على فَعْلُولٍ : « صَعْفُوق وصَعْقُول لضرب من الكمأة ، وبَعْكوكة الوادي لجانبه » انظر اللسان / صَعفق .

(٤) في (هـ) : « نبتة » .

(٥) في (ب ، ج) : « يُتداوى » .

(٦) وقيل اسم رجلٍ ، وقيل اسم موضعٍ ، ذكره اليزدي في شرحه للشافية ١ / ٢٠ .

(٧) انظر الصّحاح / خزل ، ذكر الجوهري أنّ الفراء قال : « وليس في الكلام فَعْلاَلٌ مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد ، يقال ناقة خزعال ؛ إذا كان بها ظَلْعٌ ، وزاد ثعلب : قَهْقَارٌ ، وخالفه الناس ، وقالوا : هو قَهْقَرٌ » .

(٨) انظر شرح الرضي للشافية ١ / ١٦ - ١٧ .

والثاني[١] : قوله : (**مع أنه نقيض ظُهْرَانٍ**) اسمٌ لظاهر الرّيش ، وظُهْرَان فُعْلانٌ بالاتّفاق ، فَبُطْنانٌ كذلك حملاً للنّقيض على النّقيضِ[٢] .

اعلم أنَّ المُرادَ بالشاذ[٣] في استعمالِهم : ما يكون بخلافِ القياسِ مِنْ غير النّظر إلى قلةِ وُجودِهِ وكَثْرَتِهِ ، / والنّادر[٤] : ما قَلّ وُجُودُهُ وإنْ لم يكنْ[٥] بخلاف القياس كَخزْعَال ، والضعيف[٦] : ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاسٍ بالضمّ . [٦/أ]

[القَلْبُ المَكانِيّ][٧]

(**ثُمَّ إنْ كان قَلْبٌ في المَوْزُونِ**) لَمَّا كان الغرضُ مِنْ وضع الزِّنَةِ التّنبيه على الفاءِ والعِين واللاَّم ، وعلى ترتيبها ، وعَلى الزّوائِد ، فلو اتفق قَلبٌ في الموزون بأنْ غُيِّر مواضِعُ حروفِهِ الأصول بالتقديم والتأخير (**قُلِبَت الزِّنَةُ مِثْلَه**) ؛ تنبيهاً على ترتيب حُروفه الأصُولِ (**كقولك في آدُرٍ** :)

---

(١) في (هـ) : « الثاني » .

(٢) اعترض اليزدي في شرحه على ذلك بقوله : « وفيه نظر ؛ لأنَّ التضاد أمْرٌ معنوي ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً ، فإنَّه لا يُقال زنتهما واحدة ؛ لأنَّ أحدهما ضد الآخر ، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان، والحملُ على الغالب منهما ، فمن هذا يُعْلم أن بُطناناً ليس بفُعلال ، لا يقال يجوز أن يكون ملحقاً بِقُرطاس فيكون فُعلالاً ، كما أن جِلباباً فِعلال ، لأني أقول : وجود الملحق موقوف على وجود الملحق به ، ولم يثبت ، وإن سُلِّم ثبوته فهو مغلوب » . انظر شرحه للشافية ١ / ٢١ .

(٣) انظر الخصائص ١ / ١٣٧ ، وشرح الجاربردي ٤٠ ، والمزهر ١ / ٢٢٦ .

(٤) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٢٣٣ .

(٥) في (هـ) : « تكن » .

(٦) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٢١٤ .

(٧) انظر الشافية : ٨ .

جمع دار[١] إنه (**أَعْفُلٌ**) أصله أدْوُرٌ ، والواو[٢] المضمومة يَجُوز هَمْزها ، فصار أدْؤر ، فجعل الفاء موضع العين وقلبت الهمزة الثانية ألفاً[٣] .

قوله : « مثله » صفةٌ لمفعول مطلقٍ محذوف ، أي : قلباً مثل قلب الموزون .

[ما يعرف به القلب المكاني]

(**ويُعْرفُ القلبُ بأصلِه**) هذا شُروعٌ في بيان مَا يُعْرَف به القلبُ وهو ستةٌ[٤] :

الأول : الأصْلُ وهو المصدر[٥] (**كَنَاءَ يَنَاءُ مع النَّأْي**) أي فلما قيل في المصدر : النأي عُلِمَ أنَّ ناء يَنَاءُ فرعُ نَأى يَنأى ، بجعل اللام موضع العَين ، فوزنه : فَلَعَ يَفْلَعُ .

الثاني : أمثلة اشتقاق المقلوب وهي الكلمات التي يُعرف عودها جميعاً إلى أصلٍ واحدٍ[٦] ، وأشار إليه بقوله : (**وبأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَالجاه**) ، فإن التَّوْجِيه والمُوَاجَهَة ووَجُهَ يَوْجُه يدل على أن أصله وَجْه[٧] ، نُقلت الفاءُ إلى

---

(١) انظر الصِّحاح / دور .

(٢) في (ج) : « والواو المتوسطة المضمومة » .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١١٠ .

(٤) انظر شرح اليزدي للشافية ١ / ٢٣ ، وشرح الجاربردي للشافية ٤١ .

(٥) فيه خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون أن المصدر أصل والفعل مشتق منه ، والكوفيون يرون العكس . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢١٧ ، المسألة ٢٨ .

(٦) هو الاشتقاق الأصغر ، انظر المزهر ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٧) انظر الصِّحاح / وجه .

[٦/ب] موضع العين ، (وانقلبت ألفاً)[١] ، فوزنـه / عَفْـل ، (**والحادي**) ؛ لأن التوحيدَ والوَحدة والواحد يدل على أن أصلـه واحـدٌ[٢] ، نُقل الـواو إلى موضع اللاَّم ، ولا يمكـن الابتـداءُ بـالألف ، فَقُـدِّمَ الحـاء عليـه[٣] فصـار الحادوَ ، فقلبت الواوُ ياءً فصار الحادي ، فوزنه عَـالِف ، (**وَالْقِسِيّ**) فـإن مفردَهُ قَوْسٌ ، وقولهم : قَوَّسَ الشَّيْخُ واسْتَقْوَسَ أي انْحَنى ، يَدُلّ علـى أن أصْلَهُ : قُـوُوس[٤] ، فقـدّمَ الـلاَّم إلى مَوْضـع العَـينِ ؛ لكَراهتِـهم اجْتمـاع الضمتين والواوَيْن ، فحصَل قسُوُو ، فقلبت[٥] الواو المتطرفة يـاءً ، فصـار قُسـوياً ، اجتمعـت الـواو واليـاء ، والسـابق سـاكنٌ ، فقلبـت الـواو يـاءً وأُدْغمت[٦] ، ثم كُسِر السين لتُناسب الياء فصار قُسِيّاً ، وثقـل النقل مـن الضمة إلى كسرة[٧] ، فقلبوا ضمة القاف كسرة للإتبـاع ، فحصـل قِسِـيٌّ ، فوزنه فِليعٌ .

الثالث : صحة المقلوب ، وأشـار إليـه بقولـه : (**وَبِصِحَّتِـه كَـأَيِسَ**) ، (فإنه لما)[٨] لم تُقلب[٩] الياءُ ألفاً مـع تحركـها وانفتـاح مـا قبلـها عُلِـم أن أصله : يئس[١٠] ، نُقل الفاء إلى موضع العين ، فوزنه عَفِلَ .

---

(١) ما أثبته من (ج) ، وفي الأصل : « فانقلبت الفاء » وهو تحريف .

(٢) انظر الصِّحاح / وحد .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) انظر الصِّحاح / قوس . والممتع في التصريف ٢ / ٦١٨ .

(٥) في (ب) : « وقلبت » .

(٦) في (ب) : « فأدغمت الياء في الياء » ، وفي (هـ) : « وأدغمت فيها » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الكسرة » .

(٨) ساقط من (ج ، هـ) .

(٩) في (ب) : « يُقْلب » .

(١٠) انظر الصِّحاح / يأس ، وشرح الجاربردي للشافية ٤٦ .

الرابع : قلّةُ استعمالِ المقلوب ، وأشار إليه بقوله : (**وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَآرَامٍ**) جمع الرئم ، وهو الظبيُ الأبيضُ ، (**وآدُرٍ**) ، فإن أرْآماً لما كان أكثر استعمالاً من آرامٍ عُلِمَ أنه الأصلَ ؛ لأنَّ حَمْلَ الأكثر على الأصل أولى[1] ، وكذلك / آدُر . [٧/أ]

الخامس : أداءُ ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين ، وهذا الوجه من التعليل إنما يقول به الخليلُ ، وإليه أشار بقوله : (**وبِأداءِ تَرْكِهِ إلى هَمْزَتَين**[2] **عِنْدَ الخليل**[3] **نَحْوَ جَاءٍ**) أصله : جائيٌ بالاتفاق ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ من الأجوف المهموز[4] اللام ، فقال الخليل : « نُقلتِ[5] اللام إلى موضع العين فصار جائيٌ على[6] فالِع فأعلَّ إعلالَ قاضٍ فصار جاءٍ ،

---

(١) يرى الرضي أن ذلك غير لازم إذ قال : « وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين ، وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنىً لا تَدُل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ، فإن رَجْلَةً في جمع رَجُل أقل استعمالاً من رِجَال وليست بمقلوبة منه » انظر شرحه على الشافية ١ / ٢٤ .

ويقول اليزدي في شرحه أيضاً : « وفي هذه العلامة أيضاً نظر ، لأنها غير منعكسة ؛ لأنه قد تنتفي قلة الاستعمال في الكلمة ، ويكون فيها قلب كالجاه ، فإنه كثير الاستعمال مع أنّه مقلوب ، فلا عكس » ثم قال : « ويمكن أن يجاب عن هذا بأنّه من الجائز أن لا تكون العلامة منعكسة » . انظر شرحه على الشافية ١ / ٢٦ .

(٢) في (ب) : « الهمزتين » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣٧٧ ، وعبارته « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة ... » ، وانظر المنصف ٣٢٥ ، حيث بحث ابن جني باباً بعنوان (اطراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٧ ، وشرح الجاربردي ٤٧ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « والمهموز » .

(٥) في (ب) : « قلبت » ، وفي (ج هـ) : « قُلِبَ » .

(٦) في (ج ، هـ) : « على وزن » .

إذ لو لم تُقلَبْ لانقلبت[١] الياءُ همزة فصار (جائِئٌ) بهمزتين وهو مستكرةٌ »[٢] .

السادس : أداء تركِ القلب إلى منع الصرف من غير علةٍ ، وأشار إليه بقوله : (**أو إلى مَنْع الصَّرفِ بِغَيْر علَّةٍ على الأصح**) وهُوَ مذهب الخليلُ وسيبويه ، (**نحو أَشْيَاء**)[٣] ، فإنها على وزن (**لَفْعَاء**) ، أصلها : شيئآء على[٤] فَعْلاَء ، كحمراء ، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فقلبوا اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، فقالوا : أشياء .

(**وقال الكسائي :**) على وزن (**أفْعَال**)[٥] جمع شيءٍ[٦] ، مثل فَرْخٍ وأفراخ ، وقولٍ وأقوال ، ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين[٧] :

الأول : منع الصرف بغير علة .

والثاني[٨] : أنَّها جُمعت على أشاوى كعذارى جمع عذراء ، وأفْعَال لا يُجمع على أفَاعِل .

---

(١) في (ب) : « لا نقلب » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٧ .

(٣) انظر تفصيل الآراء واختلافها في الكتاب ٤ / ٣٨٠ ، والمنصف ٣٥٨ - ٣٦٤ ، فقد بحث ابن جني باباً أسماه « اختلاف العلماء في ميزان أشياء » . وشرح التصريف للثمانيني ٤٠٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ١١٨ ، ٢ / ٢٩٨ ، وشرح الرضي ١ / ٢٩ - ٣٠ .

(٤) في (هـ) : « على وزن » .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٨٠ ، والمنصف ٣٥٨ - ٣٦٤ .

(٦) في (ج ، هـ) : « جمعٌ لشيءٍ » .

(٧) انظر شرح الجاربردي ٥٧ .

(٨) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الثاني » .

(**وقال الفراء :**) إنها (**أَفْعَاءٌ ، وأَصْلُه**[١]) أَشْيِئَاء على وزنِ (**أَفْعِلاَءُ**) ، قال[٢] : « إن شيئاً في الأصل شَيِّيء على وزن فَيْعِل / ثم [٧/ب] خُفِّفَ كما خُفِّفَ بَيِّنٌ ومَيِّتٌ ، ثم جُمِع على أفْعِلاءَ »[٣] كما يقال : بَيِّن وأبيناء ، ثم حذفت الهمزة التي هي اللاَّم ؛ تخفيفاً ؛ لكراهة[٤] اجتماع الهمزتين بينهما ألفٌ ، ويلزم الفراء مخالفة الظاهر من وجوهٍ[٥] .

الأول : أنه لو كان أصلُ شيء شَيِّئ كبَيِّن لكان الأصل شائعاً كثيراً .

والثاني : أن حذف الهمزة في مثلها غيرُ جائز إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان[٦] بينهما ألفٌ .

والثالث : تصغيرها على أُشَيَّاء فلو كانت أَفْعِلاء لكانت جمع كثرة فوجب ردها إلى المفرد عند التصغير ، إذ ليس لها جمعُ (قلةٍ)[٧] .

والرابع : أنها تُجمع على أشاوى ، وأفعلاء لا يُجمع[٨] على أفاعل. والضمير في « بأصله » و« اشتقاقه » وَ« بصحّته » و« استعماله »[٩] راجعٌ إلى المقلوب المستفاد من القلب ، وفي « تركه » إلى القلب .

---

(١) في الشافية : « وأصلها » .

(٢) في (ج) : « وقال » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣٨٠ ، والمنصف ٣٥٩ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٠ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « كراهة » .

(٥) انظر شرح الرضي ١ / ٣٠ ، وشرح الجاربردي ٥٧ .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) ما أثبته من (ب) ، وفي الأصل : « القلة » .

(٨) في (هـ) : « تجمع » .

(٩) ليست في (هـ) .

[مراعاة الحذف في الميزان]

(**وكذلك الحذفُ**) أي كالقلب ، الحذف في أنه يوزن باعتبار ما صار إليه (**كقولك في قاضٍ : فاعٍ إلا أن يُبيَّن فيهما**) أي إلا إذا أريد البيان في المقلوب والمحذوف بأن يُقال : أصله كذا ، فيقال وزن أَيِسَ في الأصل فَعِلَ ، ووزن قاضٍ فاعلٌ[1] ، والاستثناء من مقدر ، أي لا يُعدل عن هذا الطريق لا في القلب ولا في الحذف في حال من الأحوال .

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١ / ٣١ .

[الصحيح والمعتل][1]

(**وتنقسمُ**) الأبنية الأصول أسماءً كانت / أو أفعالاً (**إلى صحيحٍ ومُعْتلٍ ، فالمُعْتَلُ**[2] : **ما فيهِ حَرْفُ عِلّةٍ**) وهي الواو والألفُ والياء ، (**والصحيح بخلافِه ، فالمعتل بالفاءِ**) يقال له : (**مثالٌ**) نحو وَعَدَ ويَسَرَ ؛ لمشابهته الصحيح في احتمال الحركات . [٨/أ]

(**وَ**) المعتل (**بالعَيْنِ**) يقال له (**أَجْوَف**) لأن اعْتلالَه من وسطه الذي هو كالجوف (**وذو الثلاثةِ**) لكون ماضيه على ثلاثة أحرفٍ إذا أخبرت عن نفسك نحو : قُلتُ وبِعْتُ .

(**وَ**) المعتل (**باللاّمِ** (**يقال له**)[3] **منقوصٌ**)[4] ؛ لنقصانه عن قَبول بعض الحركات ، (**وذو الأربعة**)؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف ، إذا أخبرت عن نفسك، نحو : دَعَوْتُ وَرَمَيْتُ ، (و) المعتل (**بالفاء والعين**) كَيَين[5] ويَوْمٍ ووَيْل ، ولا يُبنى منه فِعلٌ ، (**أو بالعين واللام**) نحو شَوى وحَيِي ، يقال لهما: (**لفيفٌ مقرون**)[6]؛ لالتفاف حرفي العلة مع الاقتران، (و) المعتل ((**بالفاء واللام**)[7] **لفيفٌ مفروق**) ؛ لالتفاف حرفي العلة مع الافتراق ، نحو : وقى .

---

(١) انظر شرح الملوكي ٤٧ – ٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٤ ، والشافية : ٩ .

(٢) في (ب) : « فالمعتل مطلقاً » .

(٣) ساقط من (هـ) ، ومن الشافية .

(٤) المنقوص : ما لامه ياء نحو يرمي ، أو واو نحو يغزو ، انظر ارتشاف الضرب ١ / ١٦٠ ، ويطلق عليه مصطلح « ناقص » .

(٥) ذكر الفيروزآبادي في القاموس المحيط أنه عَيْنٌ ، أو وادٍ ، انظر / يين .

(٦) انظر شرح اليزدي للشافية ١ / ٣٤ .

(٧) في (هـ) : « باللاّم والفاء » .

[أبنية الأسماء][1]

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد]

(**وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنيةٍ**)[2] قَدَّمَ الثلاثي المجرد ؛ لكونه أكثر استعمالاً وأخف ، (**والقسمة**) العقلية (**تقتضي**[3] **اثني عشر**) بناءً ؛ لأن الفاء يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً ، والعين مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً وساكناً[4] ، واللام محل الإعراب لا تنقسم[5] الأوزان باعتباره ، / والحاصل من[6] الثلاثة في الأربعة اثنى عشر (**سَقَطَ فُعِلٌ وفِعُلٌ**) بضم الفاء وكسر العين وبالعكس ؛ (**استثقالاً**) للنقل[7] فيهما من الضمة إلى الكسرة وبالعكس ، (**وَجُعِلَ الدُّئِلُ**[8] **منقولاً**) جوابُ [٨/ب]

---

(١) انظر الشافية : ٩ وما بعدها .

(٢) هي : « فَعْلٌ مثل : فَلْسٌ ، وفَعَلٌ مثل : فَرَسٌ ، وفَعِلٌ مثل : كَتِفٌ ، وفَعُلٌ مثل : عَضُدٌ ، وَفِعْلٌ مثل : حِبْرٌ ، وفِعَلٌ مثل عِنَبٌ ، وفِعِلٌ مثل : إبِلٌ ، وفُعْلٌ مثل قُفْلٌ ، وَفُعَلٌ مثل صُرَدٌ ، وَفُعُلٌ مثل : عُنُقٌ » ، انظر الكتاب ٤ / ٢٤٢ ، والمنصف في شرح التصريف ٤٦ ، وشرح الملوكي ٢٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٦٠ ، وسيذكرها المصنف في نهاية الباب .

(٣) في (ج) : « يقتضي » .

(٤) في (ج ، هـ) : « أو ساكناً » .

(٥) في (ب) : « لا يُقْسَمُ » .

(٦) في (ب ، هـ) : « من ضرب الثلاثة في الأربعة » .

(٧) في (هـ) : « للثقل » .

(٨) الدُّئِل : دويبة شبيهة بابن عِرْسٍ ، ذكر ذلك الجوهري في الصِّحاح ، وقال : إن أحمد بن يحيى قال : « لا نعلم اسماً جاء على فُعِل غير هذا ، قال الأخفش : وإلى المسمى بهذا الاسم نُسِبَ أبو الأسود الدُّؤَلِيّ ، إلا أنّهم فتحوا الهمزة على مذهبهم في النِّسبة ؛ استثقالاً لتوالي الكسرتين مع ياء النّسب ، وقال الأصمعي : أخبرني عيسى بن عمر قال : الدِيلُ بن بكر الكنانيّ إنما هو الدُئِلُ ، فترك أهل الحجاز الهمز » انظر الصِّحاح / دأل ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٠ .

اعتراضٍ على البناء الأول أي الدُّئِلُ : اسم قبيلة وهو من الأعلام المنقولة من الفعل[١] .

(**وَالْحِبُك**)[٢] بكسر الفاءِ وضم العين (**إن ثبت فعلى تداخل اللغتين**[٣] **في حرفي الكلمة**) جواب سؤالٍ على البناء الثاني ، أي المشهور في الحِبُك أنه بالكسرتين أو الضمتين[٤] ، وإن ثبت على اللغة الأولى[٥] فهو محمول على التداخل ، فإن المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى[٦] من[٧] المشهور غفل عنها ، وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية[٨] منه ، والحُبُك[٩] : تكسُّر كل شيءٍ كالرمل والماء إذا مرت بهما الريحُ ، وإنما قال : « في حرفي الكلمة » ؛ لأن التداخُلَ يكون في الكلمتين أيضاً ، وهذا[١٠] أكثر كما قالوا : قَنَطَ يقنِط كضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقَنِطَ يَقْنَط كعَلِمَ يَعلم ، ثم لما قالوا : قَنَطَ يَقْنَطُ بالكسر أو بالفتح فيهما ،

---

(١) انظر الصحاح / دأل ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٠ .

(٢،٤) قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾ (الذاريات ٧) ، لفظ الحُبُك في هذه الآية قرئ بوجوه عدة ، والمعنى قالوا فيه : طرائق النجوم ، وقال الفراء : الحُبُك : تكسُّرُ كل شيء كالرَّمل إذا مَرَّت به الريح الساكنة ، والماء القائم إذا مَرَّت به الريح . وذكر أيضاً أن دِرْعَ الحديد : حُبُك أيضاً . انظر الصِّحاح / حبك ، وشرح الجاربردي للشافية ٦٤ .

(٣) عَقَدَ ابن جني في كتاب الخصائص باباً بعنوان (تركّب اللُّغات) ، ١ / ٣٧٢ ، وعقد كذلك الثمانيني في كتابه شرح التصريف باباً في تداخل اللُّغات في أبنية الثلاثي ٤٦١ .

(٥،٦) أي لغة الكسر (الحِبِك) .

(٧) ليست في (هـ) .

(٨) أي لغة الضمّ (الحُبُك) .

(٩) في (ج) : « والحِبُك » .

(١٠) ليست في (هـ) .

عُلم أن الماضي من إحداهما[1] والمضارع من الأخرى ، (**وهي**) أي الأبنية العشرة : (**فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكَتِفٌ وعضُدٌ وحِبْرٌ وعِنَبٌ وإبِلٌ وقُفْلٌ وصُرَدٌ**) لطائر ، (**وعُنُقٌ**) .

[ردّ بعض الأبنية إلى بعض]

/ (**وَقَدْ يُرَدُّ بَعضٌ**) من هذه الأوزان إلى بعضٍ[2] (**فَفَعِلٌ مما ثانيه حرفُ حلقٍ[3] كفَخِذٍ يجوز فيه فَخْذٌ وَفِخْذٌ**) بسكون العين مع فتح الفاء للخفة ، ومع كسْرِهِ لنقل[4] كسرة الخاء إليه (بعد حذف فتحته)[5] ، (**وَفِخِذ**) بكسرتين ؛ لكون حرف الحلق قوية فيتبع ما قبلها ، (**وكذلك الفِعْلُ**) الذي ثانيه حرفُ حلقٍ (**كَشَهِدَ**) ، يجوز فيه هذه الأوجه ، وذكر الفعل ههنا لاشتراكه مع الاسم في هذا الحكم[6] ، (**ونحو كتفٍ**) ، أي : مما لم يكن ثانيه حرف حلقٍ ، (**يجوز فيه كَتْفٌ وكِتْفٌ**) بسكون العين مع فتح الفاء، وكسره لما مر[7]، (**ونحو عَضُدٍ يجوزُ فيه عَضْدٌ**) بالإسكان[8] مع فتح الفاء ، ولا يجوز فيه عُضْد بضمِّ الفاء نقلاً من الضاد ؛ [٩/أ]

(١) من (هـ) ، وفي الأصل « أحدهما » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٠٧ ، والمقتضب ١ / ٢٥٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٨ .

(٣) حروف الحلق هي : (الهمزة والهاء والعَيْن والحاء والغَيْن والخاء) . انظر المقتضب ١ / ٢٢٣ .

(٤) في (ج) : « بنقل » .

(٥) كذا في الأصل ، وسقطت من باقي النسخ .

(٦) انظر كتاب سيبويه ٤ / ١٠٧ .

(٧) لأن الحرف الثاني ليس من حروف الحلق الستة المذكورة سابقاً .

(٨) أي إسكان العَيْن .

لثقل الضمة[١] (**ونحوُ عُنُقٍ يجوز فيه عُنْقٌ**) بالإسكان مع ضم الفاء ، (**ونحو إِبِل وبِلِزٍ**[٢] **يجوز فيهما إِبْلٌ وبِلْزٌ**) بالسكون استثقالاً[٣] (**ولا ثالث لهما**) ، يُريد ليس في الكلام فِعِلٌ بكسرتين إلا إِبِلٌ في الأسماء ، وَبِلِزٌ أي ضخم[٤] في الصِّفات .

وقوله[٥] : « ونحو إِبِلٍ وبِلِزٍ » للنظر[٦] إلى الأفراد الذهنية .

وقوله : « ولا ثالثَ لهما » إشارة إلى أنه لم يُوجد في الخارج منهما[٧] غيرهما[٨] .

(**ونحوُ قُفْلٍ**) بالسكون (**يجوزُ فيه قُفُلٌ**) بالضم (**على رأيٍ** ؛

---

(١) ذكر الرضي في شرحه للشافية أن بعض العلماء جَوَّز ذلك ، وهي لغة بني تميم ، انظر ١ / ٤٢ .

(٢) امرأة بِلِزٌ على فِعِل أي : ضخمة . قال ثعلب : لم يأت من الصِّفات على فِعِل إلا حرفان ، امرأة بِلِزٌ ، وأتَانٌ إِبِدٌ . (أي وَلُود) . انظر الصِّحاح / بلز .

(٣) كذا في الأصل ، وفي (ب ، ج) : « استثقالاً لكسرتين » ، وفي (هـ) : « استثقال الكسرتين » .

(٤) انظر الصِّحاح / بلز .

(٥) في (ج ، هـ) : « فقوله » .

(٦) في (هـ) : « بالنظر » .

(٧) في (ب) : « منها » .

(٨) ذكر اليزدي في شرحه للشافية قوله : « وقد نُقل : بِلِصٌ لطائر ، وعِبِلٌ لبلد ، وحِلِخٌ ، وَحِلِبٌ للعبة الصِّبيان ، وَدِبِسٌ ، وَوَتِدٌ ، وَمِشِطٌ ، وإِثِرٌ ، وإِطِلٌ للخاصرة : في الدِّبْس ، والوَتِدِ والمُشْط والأَثَر والإِطْل ، إلى غير ذلك » . انظر ١ / ٤٠ - ٤١ ، وانظر المزهر في علوم اللّغة ٢ / ٦٥ .

لمجيء عُسُرٍ ويُسُرٍ) بالضم[1] ، في عُسْر ويُسْر بالسكون ، (فإن الضم فرعُ السكون فيهما ؛ لقلة الاستعمال[2] بالضم ، وكثرته / بالسكون)[3] . [٩/ب]

[أبنية الاسم الرباعيّ المجرد]

(وللرباعي) المجرد[4] (خمسةُ) أبنيةٍ[5] ، والقياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناءً ، إذ هو الحاصل من ضرب « اثنا عشر » في الأربعة التي هي أحوال اللام الأولى ، لكن لم يُوجد بالاستقراء إلا خمسة أبنية ، (وهي جَعْفَرٌ) للنهر الصغير ، (وَ زِبْرِجٌ) للزينة ، (و بُرْثُنٌ) لمخلب الأسد ، (ودِرْهمٌ ، وَ قِمَطْرٌ) لما يُصان فيه الكتب .

(وزَادَ الأخفشُ) بناءً سادساً ، (نحو[6] جُخْدَب) لضرب من الجراد ، وهو الأخضر الطويل[7] الرجلين ، وسيبويه يرويه بالضم كبُرْثُنٍ[8] .

---

(١) ذكر الرضي في شرحه قوله « يُحكى عن الأخفش أنّ كل فُعْلٍ في الكلام فتثقيله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلّ العَيْن كحُمْرٍ وَسُوقٍ ، فإنّهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إنّ كل فُعْلٍ كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله ، نحو عُسُرٍ وَيُسُرٍ » انظر ١ / ٤٦ ، والصّحاح / عسر .

(٢) في (ب) : « لقلة الاستعمال فيهما » .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) في الشافية : « وللرباعي المجرد خمسةٌ » .

(٥) هي : (فَعْلَل مثل : جَعْفَر ، وَفُعْلُل مثل : بُرْثُن ، وَفِعْلِل مثل : زِبْرِج ، وفِعْلَل مثل: دِرْهَم، وفِعَلٌّ مثل : اسِبَطْرٍ) ، وسيذكرها المصنف بعد أسطر . انظر الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، والمقتضب ١ / ١٠٥ ، والمنصف ٥٣ ، وشرح الملوكي ٢٥ .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) في (ب) : « طويل » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش (٦ / ١٣٦) ، وشرح الملوكي ٢٦ .

(**وأمَّا نحو جَنَدِلٍ**) لأرض[1] فيها حجارة ، (**وعُلَبِطٍ**) لقطيع من الغنم ، (**فتوالي الحركات الأربع**[2] **حملهما**) على أنهما متخذان من باب (**جَنَادِل وعُلاَبِط**) بحذف الألف[3] ، فإن مثل ذلك مرفوض في كلامهم، فلا يثبت بهما بناءان آخران .

[أبنية الاسم الخماسي المجرد]

(**وللخماسي**) المجرد[4] (**أربعة**) أبنية[5] ، والقسمةُ العقليةُ[6] تقتضي[7] مئة واثنين وتسعين ، سقط البواقي للاستثقال[8] ، وهذه الأربعة (**سَفَرْجَلٌ وقِرْطَعْبٌ**) للشيء الحقير ، (**وَجَحْمَرِشٌ**) للعجوز، (**وقُذَعْمِلٌ**) للإبل الضخم .

[أبنية الاسم المزيد فيه]

(**وللمزيد فيهِ**) من الثلاثي والرباعي (**أبنيةٌ كثيرةٌ**)[9] إذ تكون

---

(١) في (ب) : « اسم لأرض » .

(٢) ليست في الشافية .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، والممتع ١ / ٦٨ - ٦٩ ، وشرح الجاربردي ٨٢ .

(٤) في الشافية : « وللخماسي المجرد أربعةٌ » .

(٥) هي : « فَعَلَّلٌ مثل : سَفَرْجَلٌ ، وَفِعْلَلٌّ مثل : قِرْطَعْبٌ ، وَفَعَلِّلٌ مثل : جَحْمَرِشٌ وَفُعَلِّلٌ مثل : قُذَعْمِلٌ) انظر الكتاب ٤ / ٣٠١ ، والمقتضب ١ / ١٠٧ ، والمنصف ٥٩ ، وشرح الملوكي ٢٨ .

(٦) كذا في الأصل ، وليست في باقي النُّسخ .

(٧) في (ج ، هـ) : « يقتضي » .

(٨) في (هـ) : « للاستقراء » .

(٩) انظر الممتع ١ / ٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٥ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٥٠ ، والمزهر في علوم اللغة ٢ / ٢٨ .

الزيادة واحداً[١] أو اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً ، ومواضعها إما قبل الفاء ، أو بين الفاء والعين ، أو بين العين واللام ، أو بعد اللاَّم وتكون متفرقةً أو مجتمعة ، فلا يليق / ذكرها بهذا المختصر ولذلك تركها المصنف . [١٠/أ]

(**ولم يجئ في الخُماسيّ**) المزيد[٢] (**إلا**) خمسة أبنيةٍ[٣] (**عَضْرَفُوط**) للعظاية[٤] ، ويقال له بالفارسية : كرباسو[٥] ، (**وخُزَعْبِيل**) للباطل ، (**وقِرْطَبُوس**) للداهية ، (**وقَبَعْثَرى**) بالتنوين للإبل القويّ ، (**وخَنْدَرِيس على الأكثَر**) للخمر القديمة[٦] ، وألِفُ قبعثرى ليست للتأنيث[٧] لقولهم : قبعثراتٌ ، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية ، وهو الخماسي إذ ليس لنا أصل[٨] فنلحقه به ، فهي لتكثير الكلمة ، وإنما قال : « على الأكثر » لأنَّ أكثر الناس يقولون : النون أصلية ، فيكون مزيد الخماسيّ[٩] ، وبعضهم يقولون[١٠] : النون زائدة ، فهو مزيد الرباعي[١١] ، لأن الياء زائدةٌ .

---

(١) في (ج ، هـ) : « واحدة » .

(٢) في (ب) : « المزيد فيه » .

(٣) هي : (فَعْلَلُول ، وَفَعَلّيْلٌ ، وَفِعْلَلُولٌ ، وفَعَلَّلَى ، وفَعْلَلِيْلٌ) . انظر الكتاب : ٤ / ٣٠٣ ، والممتع ١ / ١٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٣ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٣٤ ن وشرح الجاربردي ٨٥ .

(٤) العظاية : مؤنث دويبة من دَوَابِّ الجنِّ وركائبهم . انظر القاموس المحيط / عضرفوط .

(٥) لم أجد هذا المعنى في كتب التعريب ، وذكر الجواليقي في كتابه المعرَّب قوله : « الكِرْباس ، من الثياب : فارسيّ » انظر ٢٩٤ .

(٦) في (ج) : « القديم » ، وفي (هـ) : « الخمر القديم » .

(٧) انظر الصِّحاح / قبعثر ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠٧ ، وشرح الملوكي ١٣٠ ، وشرح الرضي ١ / ٥٢ .

(٨) في (هـ) : « سداسي أصْل » .

(٩) فيه خلاف ، وانظره في الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٣ ، والممتع ١ / ١٦٣ .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي باقي النُّسخ : « يقول » .

(١١) فيه خلاف أيضاً ، وانظره في الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٣ ، والممتع ١ / ١٦٣ .

[أحوال الأبنية]

(وَأَحْوَالُ الأبنيةِ[١] قد تكون للحاجةِ[٢] ، كالماضي ، والمضارع ، والأمر، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعلِ التفضيلِ ، والمصدرِ ، واسمي الزمانِ والمكانِ ، والآلةِ ، والمُصغَّرِ ، والمنسوب ، والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء ، والوقف . وقد تكون للتوسع) في اللغة **(كالمقصُورِ ، والممدودِ ، وذي الزيادة . وقد تكون للمجانسةِ ، كالإمالة . وقد تكون للاستثقال ، كتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغامِ ، والحذفِ)** .

لمّا ذكر أن التّصريف « عِلمٌ بأصول يُعرف بها أحوالُ الأبنية » عُلِمَ أن مسائله هي المباحث المتعلقة / بأحوال الأبنية ، فأشار ههنا إلى بيان أحوالها ليشرع في المسائل ، فالمذكور[٣] إلى ههنا هي[٤] المبادئ ، وذلك لأنه ذكر أولاً تعريفه ، ثم شرع في موضوعه ، وهو الأبنية من حيث تعرض لها الأحوالُ المذكورة في الكتاب ، إذ أحوال الأبنية عارضة لها ، فتكون الأبنية موضوعَ هذا العلم ؛ لأن معروضَ مسائل العلم يكون موضوعاً له . [١٠/ب]

و« الأبنية » عبارةٌ عن الحُروفِ[٥] والحركاتِ والسّكناتِ الواقعة في الكلمة ، فَيُبْحَث[٦] عن الحروف من حيث إنها ثلاثة ، أو أربعة، أو خمسةٌ ، ومن حيث إنها زائدة، أو أصلية ، وكيف يُعرف الزَّائد[٧] من الأصليّ

---

(١) انظر الشافية : ١٥ ، وفي (ب) : « واسم الفاعل والمفعول » .

(٢) ذكر الشارح في الصفحة التالية أن المعنى : « ما يُتوقف عليه فهم المعنى ، أو التلفظ بالكلمة » ، وهو ما يُسمى بالاحتياج المعنوي .

(٣) في (ج) : « والمذكور » .

(٤) في (ج ، هـ) : « من » .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) في الأصل : « فبحث » ، وما أثبته من (هـ) .

(٧) غير واضحة في (ب) .

بالمقابلة بالفاء والعين واللام ، سواء كانت تلك الحروف ثابتة، أو محذوفةً ، مُستقرةً في مواضعها ، أو منقولةً عنها إلى غير مواضعها بالقلب ، ومن حيث إنها من حروف العِلَّة ، أو لا ، وهي من قوله : « وأبنية الاسم » إلى قوله : « وبالفاء واللاَّم لفيف مفروق » .

ثم شرع في الحركات والسكنات الواقعة في الكلمة ، ثلاثياً ورباعياً ، وخماسياً مجرداً ، أو[(١)] مزيداً ، مما لا يتحقق فيه باعتبارها حالاً مِن الأحوالِ التي هي مسائل هذا العلم ، وأمَّا ما يحصُل[(٢)] باعتبارها حالاً من الأحوال المذكورة فذِكرُ حركاته وسكناته / عند ذكره . [١١/أ]

ولما فرغ من المبادئ شرع في المسائل ، وهي أحوال الأبنية ، وقسَّمها إلى ما يكون للحاجة ، وإلى غيره ، والمراد بالأول[(٣)] : ما يُتوقف عليه فهم المعنى أو التلفظ بالكلمة ، والأول يُسمى بالاحتياج المعنوي ، وهو من قوله : « كالماضي » إلى « الجَمْع » .

والثاني[(٤)] : بالاحتياج اللَّفظي كالتقاءِ الساكنين ، فإن التلفظ باذْهَبْ اذْهَبْ مثلاً ، من غير تحريك البَاء مُتعذر ، وكذا[(٥)] الابتداء بالسَّاكنِ مُتَعذّر ، وكذا الوقف فإنه وإن كان على المُتحرك ممكناً من حيث التلفظ ، لكن لِما كان ممنوعاً من حيث الصناعة ألحقه بالاحتياج اللفظي ، وأمَّا[(٦)] غيرها من الأبواب فلما لم يكن بهذه الحيثية ، لم يجْعله مما يُحتاج إليه .

---

(١) في (ج) : « و » .

(٢) في (ج) : « ما يحصل فيه » .

(٣) أي للحاجة .

(٤) أي التوسع في اللّغة ، وفي (هـ) : « والثاني يُسَمَّى » .

(٥) في (ب) : « وكذلك » .

(٦) في (ج ، هـ) : « أمَّا » .

[أبنية الأفعال]

[أبنية الماضي الثلاثي المجرد][1]

(**الماضي**) : إمَّا مرفوعٌ[2]، خبر المحذوف[3]، أو مبتدأ خبره محذوف[4]، أو منصوب مفعولٌ لمحذوفٍ ، أي : خُذْ .

(**للثُّلاثيِّ المُجرَّد**) من الماضي (**ثلاثةُ**[5] **أبنيةٍ : فَعَل وَفَعِلَ وَفَعُلَ**) لأن أوله مفتوحٌ ؛ للخفة ، وللعين ثلاثةُ أحوال ، إذ لا يكون ساكناً لئلاً يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع ، فإن اللام يُسكن حينئذٍ ولا يشكل هذا بالمجهول ، ولا بالمكسور ، كشِهْد ؛ لعروض الضمِّ والكسر[6] ، ثمَّ ذكر لمفتوح العين أربعة أمثلة (**نحو قتَلَهُ وضرَبَه وقَعَدَ وجَلَسَ**) ؛/ لأنَّه إما مُتعدٍّ أو لازم ، وعلى التقديرين فعينُ مضارعه إما[7] مضموم أو مكسور ، ولا اعتداد بنحو ذهب يذهب مفتوح العين في الماضي والمضارع ؛ لأنه فرعٌ على يفعُل بالضَّمِّ ، أو يَفعِل بالكسر وإنما [١١/ب]

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٥ ، والشافية : ١٧ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٦٧ .

(٢) في (ب ، ج) : « مرفوع تقديراً » .

(٣) في (ب) : « خبرٌ لمحذوف » ، وفي (هـ) : « خبر لمبتدأ محذوف » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « أو مبتدأ خبره محذوف » .

(٥) فيه خلاف ، فجمهور البصريين على أنّها ثلاثة أبنية فقط ، وذكر المازني والسيوطي أنّها أربعة ، والرابع هو : (فُعِل) المبني للمجهول . انظر المنصف في شرح التصريف ٤٥ ، والمزهر في علوم اللّغة وأنواعها ٢ / ٣٧ .

(٦) في (ج) : « الضّم والكسر فيهما » .

(٧) ليست في (هـ) .

صيِّر إليه لمكان حرفِ الحلق ، ولمكسور العين كذلك (**نحو**[١] **شَرِبَه وَوَمِقَه**) ، أي : أحبَّهُ ، (**وفَرِحَ ووَثِقَ**) ، أي : استحكم ؛ لأنه إما مُتعدٍّ أو لازم ، وعلى التقديرين فعين مضارعه مفتوح[٢] أو مكسور ، ولم يذكر لمضموم العين إلا مثالاً ، وهو (**كَرُمَ**) ؛ لأنه لازمٌ أبداً مضمومُ العين في المضارع .

[أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه][٣]

(**وللمزيد فيه**) من الماضي ، (**خمسةٌ وعشرون**) بناءً ، أراد بالمزيد فيه الثلاثي ، لأن الرُّباعي سيأتي ، وهو على ثلاثة أقسامٍ :

الأَوَّلُ : (**ملحقٌ بدَحْرَج**) (يقال : دحرج)[٤] فلانٌ الشيءَ ، أي دوَّره ، (**نحو شَمْلَلَ**) أي أسرع ، هذا بتكرير اللاَّم ، (**وحَوْقَل**) الشيخ، أي : كَبُرَ بزيادة الواو ، (**وبَيْطَر**) ، أي : عمل البيطرة ، ومنه البَيْطار بزيادة الياء ، (**وجَهْوَرَ**) ، أي : جهر في كلامه[٥] بزيادة الواو، (**وقَلْنَسَ**)، أي : لَبِسَ القلنسوة بزيادة النون ، (**وقَلْسى**) بمعناه ، بزيادة الألف .

(وَ) الثاني[٦]: (**مُلْحقٌ بتدحرج، نحو تَجَلْبَبَ**)، أي : لبس الجلباب، (**وتجورب**) ، أي : لبس الجورب ، (**وتَشَيطَن**) ، أي : فَعَل فِعْلاً

---

(١) كذا في الأصل ، وليست في باقي النسخ ، وليست في الشافية .

(٢) في (ب) : « إمَّا مفتوح » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٤ ، والشافية : ٢٠ ، وشرح اليزدي للشافية ١ / ٥١ .

(٤) ساقط من (ج ، هـ) .

(٥) في (هـ) : « في الكلام » .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٦٨ .

مكروهاً ، (**وتَرَهْوَك**) ، أي : تَبَخْتَر ، (**وتَمَسْكَن**) ، / أي : أظهر الـذلَّ [١٢/أ] والحاجة ، (**وتَغَافَل وتكلم**) ، والتاء في أوائل هذه الأبنية ليست للإلحاق؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ، بل هي ؛ ليتحقق[1] معنى المطاوعـة كما في تَدَحْرَج .

والإلحـاق في تَجَلْبَـبَ ، بتكريـر البـاء ، وفي تَجَـوْرَبَ[2] ، وتَشَـيْطَنَ ، وتَرَهْـوَكَ ، بـالواو ، واليـاء ، وفي تَمَسْكَنَ كـلامٌ[3] يـأتي في بـاب ذي الزيادة[4]، وليست الألف في تَغَافَل للإلحاق ؛ لأن الألفَ للإلحـاق لا تقـع حشواً[5] ، وتضعيفُ العين في « تَكَلَّم » لا يكـون للإلحـاق[6] ، ففـي عـدِّ البنائين الآخرين من المُلحقات نظرٌ .

(و) الثالث : (**ملحق باحْرَنْجَمَ**) ، أي : اجتمع (**نحو اقْعَنْسَسَ**) ، بزيادة الهمزة ، والنون ، والسين الأخـيرة[7] مـن قَعِسَ الرجـل إذا خـرج صدره ودخل ظهره ، (**واسْلَنْقَى**) ، إذا[8] نام علـى قفـاه ، بزيـادة الهمـزة والنون والألف فجميع الأبنية[9] الملحقة خمسة عشر .

---

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النُسخ : « لتحقيق » .

(٢) في (ج ، هـ) : « وفي نحو تجورب » .

(٣) قيل هـو شـاذ وصوابـه تَسكَّنَ ، انظر شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٧ / ١٥٦ ، وشـرح الجاربردي للشافية ٩٥ .

(٤) انظر ص ٢٠٩ من هذه الرسالة .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٦٨ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٥٨ .

(٧) في (هـ) : « الأخير » .

(٨) في (ب) : « أي » .

(٩) في (ج) : « أبنية » .

(و) ما سوى هذه الأبنية (**غير مُلحق**)[١] ، وذلك عشرة أبنية[٢] (**نحو : أخْرَجَ وجَرَّبَ وقَاتَل وانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخرَجَ واشْهَابَّ**) الفرس (**واشْهَبَّ**) أيضاً إذا غلب بياضه على سواده ، (**واغْدَوْدَن**) الشعرُ ، أي : طال ، (**واعْلَوَّطَ**) بعيرَهُ ، إذا تعلّق بعنقه وعلاه .

(و) اختُلِفَ (**في**[٣] **استكان**) ، أنه افتعَل أو استفعل[٤] ، (**قيل : افتعل من السكون فالمدّ**) الحاصِلُ / من إشباع الفتحة (**شاذ** ، **وقيل : استفعل من كان**) ثم اختلفوا ، وقيل[٥] : من الكون ؛ لأنه يُقال : استكان إذا ذلَّ وخضع ، أي : صار له كونٌ خِلافَ كونِهِ ، وقيل : من الكَيْن ، وهو لحم الفرج ؛ لأنه في أسفل موضعٍ ، وأذله ، أي : صار مثلَه في الحقارة ، (**فالمد قياس**)[٦] . [١٢/ب]

---

(١) في (هـ) : « غير ملحقةٍ » .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ ، والممتع في التصريف ١ / ١٦٩ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ٦٨ .

(٣) ليست في الشافية .

(٤) انظر شرح الرضي للشافية ١ / ٦٩ ، وشرح اليزدي للشافية ١ / ٥٢ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « فقيل » .

(٦) في الشافية : « فالمد قياسيٌّ » .

[معاني الأبنية]

[معاني فَعَلَ][1]

(**ففَعَلَ لمعانٍ كثيرة** ،) لما كان فَعَل بفتح العين أخف أبنية الأفعال ، جاء لمعانٍ لا تُضبط كثرة وسعَة .

(**وبابُ المغالبة**)[2] وهو أن يُذكر الفِعْلُ بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب منهما ، فإذا قلت : كارمني ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرمٌ مثل ما كان منك إليه ، فإذا غلبته في الكرم ، اقتضى بيانه ، فبيانه بأن (**يُبْنَى على**) وزن (**فَعَلْتُه**) بالفتح ، (**أفْعُلُه**) بالضم ، (**نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ**) ، أي : غلبته في الكَرَمِ أغْلِبُهُ ؛ لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة من هذا الباب (**إلا باب وعدتُ وبعت ورميت**)[3] ، أي : إلا من معتل الفاء واوياً كان أو يائياً ، ومن معتل العين ، ومعتل اللام اليائيين ، (**فإنَّه**) يُبنى منها على فعَلْتُه (**أفْعِلُهُ**) بفتح العين في الماضي ، و(**بالكسر**) في الغابر[4] .

(**وعَن الكسائي في نحو شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ**)[5] . بالفتح[6] في

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٦ ، والشافية ١٨ ، والممتع ١ / ١٨٠ ، وشرح الرضي ١ / ٧٠ ، وشرح اليزدي ١ / ٥٤ ، وشرح الجاربردي ١٠٢ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٦ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٦٨ .

(٤) أي المضارع ، يطلق على المضارع بمعنى الباقي، انظر حاشية ابن جماعة على الجاربردي ٥٣ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والممتع ١ / ١٧٣ ، والمزهر ٢ / ٣٨ ، وفي الشافية : شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بالفتح .

(٦) في الأصل « وبالفتح » وما أثبته من باقي النسخ .

المضارع مما عينه أو لامه حرف حلقٍ ؛ استثقالاً ، والأَوْلَى / عدم الفرق [١٣/أ]
لأن حرف الحلق لا يوجب الفتح ، والضميرُ في « فإنَّه »[١] راجعٌ إلى
« بابٍ » .

[معاني فَعِلَ][٢]

(**وفَعِلَ**) بكسر العين ، (**يكثر فيه العِلَلُ والأحزان وأضدادها**) ،
أي : أضدَادُ الأحزانِ ، (**كسَقِم ومَرِض**)[٣] للعلل ، (**وحَزِنَ**) للحُزْنِ ،
(**وفَرِح**) لضده ، يُريدُ أنَّ هذه المعاني تكون فيه أكثر منها في غيره ، لا أنه
يكون فيها أكثر منه في غيرها ، فإنَّ (فَعِلَ) في غير هذه المعاني أكثر منه
فيها ، فلذلك قال : « يكثر فيه العِلَلُ » ولم يقل : يكثر في[٤] العلل ،
(**وتجيء الألوان والعيوب والحلي كلها**[٥]) أيضاً (**عليه**) ، أي : على
فَعِل[٦] .

(**وقد جاءَ**) من الألوان (**أَدُمَ**[٧] **وسَمُرَ**) ، **(و)** من العُيوب
(**عَجُفَ**) من العَجْفِ ، وهو الهُزال ، (**وحَمُقَ**) من الحماقة ، (**وخَرُق**)
(من الأخرق)[٨] ، وهو ضد الرقيق ، (**وَعجُمَ**) أي: عيي من العُجمة ،

---

(١) في (هـ) : « إنَّه » .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٧ ، والشافية ١٩ ، والممتع ١ / ٨٠ ، وشرح اليزدي ١ / ٥٦ .

(٣) في الشافية : كسَقِمَ ومَرِض وبَرِئ .

(٤) في (هـ) : « فيه » .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النُسخ : « فَعِلَ بالكسر » .

(٧) الآدَمُ من الناس : الأسمر ، والأُدمة بالضَّم : السُمرة . انظر الصِّحاح / أدم .

(٨) ساقط من هـ .

وهي[١] عَيّ في اللسان، (وَ) مِنْ الحِلْيَة (**رَعُنَ**) إذا كان مُسترخياً[٢] ، جميعُ ذلك (**بالكسر والضَّمِّ**) .

[معاني فَعُلَ][٣]

(**وفَعُل**) بضم العين ، (**لأفعال الطَّبائع ونحوها**) ، مِمَّا جُبِلَ عليه[٤] الإنسان ، (**كحَسُنَ وقَبُحَ**) ، المراد بالحسن : كون الأعضاء متناسبةً على ما ينبغي أن يكون ، وبالقُبح خلافُ ذلك ، وكأنه أراد بقوله : (**ونحوها**)[٥] (**صَغُرَ وكَبُرَ**) المراد بهما ليس عِظَمَ الهيكل وقِصَرهُ ، إذ الصغير[٦] قد يكون أعظم هيكلاً من الكبير ، بل المراد التغاير الظاهر / الذي يَعْرِض [١٣/ب] للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء والوُقُوف ، وإنما لم يجعلهما من أفعال الطبيعة، بل نحوها ؛ لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات ، وإنما ضُمَّت العين فيها لأنها لما كانت خلقةً وطبيعةً ، وصاحبُها مسلوبُ الاختيار ، جعلوا الضم علامة للخلقة ، كَفِعْلِهم فيما لم يُسم فاعله .

(**ومِنْ ثَمَّ كان لازماً**)[٧] ؛ لِعَدمِ توقُّفِ الذهن على مُتعَلَّقٍ ، بعد العلم بأن تلك الطبيعة حاصلةٌ لصاحبها ، (**وشَذ رَحُبَتْكَ الدَّارُ**) ، أي : وَسِعَتْكَ ، جواب سؤالٍ ، وهو أن فَعُل قد جاء مُتعدياً في هذا المثال

---

(١) في (ج) : « وهو » .

(٢) (رعُن) هو من العيوب ومعناه : « حَمُق واسترخى » .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٧ ، والشافية ١٩ ، والممتع ١ / ٨٠ ، وشرح اليزدي ١ / ٥٧ .

(٤) في (ب) : « عليها » .

(٥) ليست في الشافية .

(٦) في (ج) : « القصير » .

(٧) انظر شرح الرضي ١/ ٧٤ ، وشرح الجاربردي ١١٠ - ١١١ ، وفي الشافية : « فمن ثمَّ » .

فأجاب بأنه شاذ ، والأصل (**رَحُبَتْ بِكَ الدارُ**)[١] ، وكثُرَ استعماله حتى حذفوا الباءَ اختصاراً[٢] ، فهو غيرُ مُتعدٍّ في الحقيقة .

(**وأمَّا بابُ سُدْتُه**[٣] ، **فالصَّحيحُ أنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الواوِ لا لِلنَّقْلِ**) جوابُ اعتراضٍ آخر ، وَهُو أن يُقال : إن أصل سُدْتُه سَوُدته بضم العين ، كما هو مذهب الكسائي ، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء ، وَحُذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فَعُلَ متعدياً ، وأجيب بأن الضَّمة ليست فيه بأصليةٍ وإنما هي عارضةٌ ، واختُلف[٤] في سبب عروضها[٥] ، فالصحيح أن يُقال : تحركت الواو وانقلبت ألفاً ، وحُذفت لالتقاء الساكنين / ثم ضُمَّ [١٤/أ] الفاء للدَّلالة على الواو المحذوفة ، وقيل : لِما عُلِمَ أن العينَ تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً ، ولا[٦] يتميز الواوي عن اليائي ، نقلوا الواوي إلى فَعُل بالضم ، ثم نُقِلَت الضمةُ إلى الفاء ، وحُذفت العينُ لالتقاء الساكنين ، ورده المصنف بقوله : « لا لِلنقل »[٧] يُقال: سَادَ فلانٌ قومه ، أي : علاهُم[٨] بالشرف .

---

(١) في الشافية : « أي : رَحُبَتْ بك » .

(٢) انظر شرح الرضي ١ / ٧٤ .

(٣) اختلف النحاة في توجيه ضمِّ فاء الماضي من الأجوف الواوي ، وكسرها منه في الأجوف اليائي عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك به ، وانظر هذه المسألة وما يذكره الشارح من مذاهب فيها في الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٧١ ، والممتع ٢ / ٤٣٩ ، وشرح الجاربردي ١١١ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٧١ .

(٥) في (ج ، هـ) : « عروضه » .

(٦) في (هـ) : « ولم » .

(٧) معناه « أي ليس الضَّم فيه للنقل من العَيْن كما ذكره بعضهم ، لِمَا يلزم من النقل من باب إلى باب يخالفه لفظاً ومعنىً ، أمَّا لفظاً فظاهر ، وأما معنىً فلاختلاف معاني الأبواب » انظر شرح الجاربردي ١١٢ .

(٨) في هـ : « عَالَهم » .

(**وكذلك بابُ بِعت**) ، أي : الكسرة[١] في اليائي ؛ لبيان بنات اليائي[٢] لا للنقل ، كالضمة في الواوي .

(**وراعوا في باب خِفْت بيان البِنْيَةِ**) ، إشارة إلى جواب دَاخلٍ[٣] كَأَنَّ سائلاً، يقول : لِمَ[٤] لَمْ يفرقوا في خُفت وهِبت بين الواوي واليائي[٥] ، بضم الفاء في الأوَّل ، وكسره في الثاني ؟ فأجاب المصنف بأنهم كسروا الفاء في خِفت ؛ ليدُلَّ على أنه مكسور العين ، وهذه الدلالةُ أهم من بيان أنه واويٌّ أو[٦] يائي ؛ لتعلق الأول بالمعنى ، والثاني باللفظ ، ولَمَّا لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت إذ لو فتحوا فيهما ، لما دل الفتح على حركة العين ؛ لجواز كون الفتح أصلياً ، وكونه منقولاً ، لم يتركوا[٧] بيان بناتِ الواو والياء ؛ حذراً من فوات المقصود أجمع[٨] .

[معاني أَفْعَلَ][٩]

(**وأفعَل للتعدية غالباً ، نحو : أجْلَسْتُهُ ،**) ، معنى التعدية : أن يُجْعَلَ الفعلُ بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك ،

(١) في (ج ، هـ) : « الكسر » ، وفي الشافية : « وكذلك باب بِعْتُه » .
(٢) في (ب ، هـ) : « الياء » .
(٣) في (ج) : « دَخْل » .
(٤) ليست في (هـ) .
(٥) في (ب ، ج) : « بين الواو والياء » .
(٦) في (ج) : « و » .
(٧) في هـ : « لم يتركوا أيضاً » .
(٨) انظر المنصف في شرح التصريف ٢٢٧ .
(٩) انظر الكتاب ٤ / ٥٥ ، والشافية ١٩ ، والممتع ١ / ١٨٦ ، وشرح اليزدي ١ / ٦١ .

« وغالباً » / ظرفٌ[١] ، أي : في أكثر الأوقات، (**وللتعريض نحو أَبَعْتُهُ**)، [١٤/ب] التعريض : أن يُجعل المقصودُ[٢] مُعرَّضاً لأصل الفعل[٣] ، كقولك : أبعته أي عرضته للبيع ، (**ولصيرورته ذا كذا نحو : أغدَّ البعيرُ**) ، أي : يجيء أفعل لصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل[٤] ، كأغدَّ البعيرُ ، أي : صار ذا غُدّة ، وهي طاعون البعير ، (**ومنه أحصد الزرع**) ، أي : من أفعَل الذي للصيرورة ، أي : صار الزرع ذا حصادٍ ، بمعنى ذا استحقاق حصادٍ ، وإنما فَصَلَه ؛ لأنه ليس كالأول في حصُول المعنى وتحققه ، وإنما معناه قارب وقت حصاده[٥] ، فنُزِّلَتْ مقاربته منزلة حصوله[٦] ، (**ولوجوده عليها ، أي يجيء لوجود الشيء**[٧] **على صفةٍ**)، ومعناه أن الفاعل وَجَدَ المفعول موصُوفاً بصفةٍ مشتقةٍ من أصْلِ ذلك الفِعل[٨] ، وتلك الصِّفة[٩] في معنى المفعول ، إن كان أصل الفعل متعدِّياً

(١) في (ب) : « ظرف التعدية » .

(٢) في (ج ، هـ) : « المفعول » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٥٩ ، وشرح الجاربردي ١١٤ ، وذكر اليزدي في شرحه معنيين للتعريض « الأول : أن تجعل الفاعل سبباً ومعرَّضاً لأصل الفعل ، كقولك : أبعث غلامي ... والثاني: أن تجعل الفاعل مُعرَّضاً للاسم الذي اشتق منه ذلك الفعل ، كقولك : أقبرت زيداً، فإنك أنت الفاعل للإقبار ، والإقبار مشتق من الاسم الذي عرضته لزيدٍ ، وهو القبر » انظر ١ / ٦٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٥٩ .

(٥) في (ب ، ج) : « حصوله » .

(٦) في (هـ) : « حصوده » .

(٧) في الأصل : « (ولوجوده) الشيء » ، وما أثبته من باقي النسخ .

(٨) انظر شرح الرضي ١ / ٩٠ .

(٩) في (هـ) : « يكون في ... » .

(**نحو : أحمدته**) ، أي : وجدته محموداً ، أو في معنى الفاعل إن كان لازماً ، (**نحو**[١] : **أبْخَلتُه**) ، أي : وجدته بخيلاً ، (**وللسَّلب**) ، أي : يجيء لسلب الفاعِلِ عن المفعول أصل الفعل ، (**نحو أشْكَيْتُهُ**) ، أي : أزلتُ شكايَتَهُ .

(و) قد يكون (**بمعنى فَعَلَ ، نحو : قِلْتُهُ وأَقَلْتُهُ**) ، أي: فسختُهُ، والضميرُ في « لصيرورته » و« لوجوده » ، راجعٌ إلى « الشيء »[٢] ، وفي « عليها » ، إلى الصِّفة المستفادين من المقام .

[معاني فَعَّلَ][٣]

(**وَفَعَّلَ للتكثير غالباً**) وهو إما في المفعول ، / (**نحو : غَلَّقْتُ**) [١٥/أ] الأبواب (**وقَطَّعْتُ**) الأثواب ، (و)[٤] إما في الفعل ، (**نحو**[٥] : **جَوَّلتُ وطَوَّفْتُ**) ، وإمَّا في الفاعل (**نحو : موَّتت**[٦] **الإبلُ**) فإن فقد ذلك لم يجز استعماله (**وللتعدية**)[٧] قد عرفت معناها[٨] (**نحو : فَرَّحته ، ومنه**) أي : من[٩] فَعَّلَ الذي للتعدية (**فَسَّقْتُهُ**)[١٠] ، وإنما فصَّله ؛ لأن معناه ،

---

(١) في الشافية : « نحو أحْمَدْتُهُ ، وأبْخَلْتُهُ » .

(٢) في (ج) : « شيء » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٥٥ ، والشافية ١٩ ، والممتع ١ / ١٨٨ .

(٤) ليست في الشافية .

(٥) ليست في الشافية .

(٦) في الأصل والشافية : « مَوَّت » وما أثبته من ب ، ج .

(٧) في الشافية : « أوْ للتعدية » .

(٨) عند ذِكْر معاني أفْعَلَ ص ٤٠ .

(٩) في (ب ، ج) : « ومن » .

(١٠) في (ب) : « نحو فَسَّقته » .

قلت لهُ : يا فاسِقُ أو نَسَبْتُه إلى الفسْق ، وليس المعنى صَيَّرتُهُ فاسقاً[١] ، (**ولِلسَّلب**) ، مَرَّ[٢] معناهُ[٣] (**نحو : جَلَّدتُ البَعِيرَ**) ، أي : أزلتُ جِلده (**وقَرَّدته**) ، أي : أزلت قُرادَهُ ، وهو دُوَيْبَّة صَغيرة[٤] .

(**وَ**) يجيء (**بمعنى فعَل نحو زِلتُهُ وَزَيَّلتُه**) ، أي : فَرّقتُهُ .

[معاني فَاعَلَ][٥]

(**وفَاعَلَ لنسبةِ أصله**) ، وهو مصدر فِعْله الثلاثي ، (**إلى أحد الأمرين متعلّقاً بالآخر ، للمشاركة صريحاً ، فيجيء العكس ضمناً ، نحو : ضاربته وشاركته**)، فإنَّ « ضَارَبَ وشَارَكَ » يدلان صريحاً على نسبة الضرب، والشركة إلى المتكلم متعلقاً بمرجع الضمير ، وضمناً على نسبتهما إلى مرجع الضمير ، متعلقاً بالمتكلم .

(**ومِنْ ثَمَّ**) ، أي : ومن[٦] أجل تعلُّقه بالآخر[٧] (**جَاءَ غيرُ المُتعدي متعدياً**) ، إذا نُقل إلى[٨] هذا الباب (**نحو كَارَمْتُه وشَاعَرْتُه**[٩] ، **والمتعدي**

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٥٨ ، وشرح الجاربردي ١١٩ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النُسخ : « وَمَرَّ » .

(٣) ذلك عند ذكر معاني أفْعَل ، وانظره في الممتع ١ / ١٨٩ .

(٤) القرادة : دويبة صغيرة تعضُّ الإبل وتتعلق به ، وقَرَّدت البعير ، أي نزعت قُرادَه . انظر اللّسان / قرد .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٦٩ ، والشافية ٢٠ ، والممتع ١ / ١٨٨ ، وشرح الجاربردي ١٢٠ .

(٦) في (ب) : « من » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النُسخ : « بالأمر الآخر » .

(٨) ليست في (هـ) .

(٩) قال اليزدي في شرحه للشافية : « وفي قوله : شاعرته أيضاً نظرٌ ؛ لأنَّه أراد به أنَّه بمعنى العلم ، فالحكم بكونه لازماً غير سديد ، وإن أراد به أنَّه بمعنى إنشاء الشعر ، فكذلك أيضاً ، لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله ، فيكون متعدّياً أيضاً » . انظر ١ / ٦٨ .

إلى واحدٍ مُغاير للفاعل) ، إذا[١] : لم يَصلح لأن يكون مشاركاً للفاعل في المفاعلة ، (**متعدياً إلى اثنين نحو : جاذبته الثوب بخلاف شاتمته**) فإن مفعُوله صالحٌ لأن / يكون مشاركاً للفاعِل في الشتم . [١٥/ب]

(وَ) يجيء (**بمعنى فعَّل**) ، أي للتكثير ، (**نحو : ضَاعَفْتُه**)[٢] ، بمعنى ضعَّفته[٣] .

(وَ) يجيء (**بمعنى فعَل**) ، أي : لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير ، (**نحو سافرت**) ، بمعنى سَفَرْتُ .

قال[٤] الجوهريُّ : « يُقال سَفَرْتُ أَسْفِر سُفُوراً ، إذا خرجت للسفر ، فأنا سَافِرٌ وقَوْمٌ سَفْرٌ مثل صَاحِبٍ وَصَحْبٍ » والضمير في « أصله » ، راجعٌ إلى فَاعَل ، و« صريحاً » و« ضمناً » ، صفة لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ أي : مُشاركةً .

[معاني تَفَاعَل][٥]

(**وتَفَاعَل لِمُشَارَكَةِ أمرين فصاعداً في أصله**) ، أي : في[٦] مصدر فعله الثلاثي (**صريحاً نحو تشاركا**) ، وإنما قال : صريحاً احترازاً عن فاعَل .

(١) في الأصل : « أي » وما أثبته من هـ .

(٢) في (ب ، ج) ، والشافية : « ضَاعَفْتُ » .

(٣) في (ب) : « ضعَّفت » وانظر في الصِّحاح / ضعف .

(٤) انظر الصِّحاح / سفر .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٨ ، والشافية ٢٠ .

(٦) ليست في (هـ) .

(**ومِنْ ثَمَّ**) ، أي : ولأجل[1] أن يُشارك فيه أمران صريحاً[2] (**نقصَ مفْعُولاً عن فَاعَل**) ، فإن كان تَفَاعَل من فَاعَل المتعدِّي إلى مفعولٍ واحد[3] ، كضَارَب لم يتعدَّ ، وإن كان من المتعدِّي إلى مفعولين ، كجاذبته الثوب ، يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

(**وَ**) يجيء أيضاً (**ليَدُلَّ على أنَّ الفَاعِلَ أظهر أنَّ أصلَه**) الذي اشتق منه تَفَاعَل (**حاصل له ، وهو**) أي : والحالُ أنَّ ذلك الأصل (**مُنْتَفٍ عنه**) في الحقيقة (**نحو : تَجَاهَلْتُ وتَغَافَلْتُ**)[4] ، أي : أظهرتُ الجهْلَ والغفلة .

(**وَ**) يكون (**بمعنى فعَل ، نحو : تَوَانَيْتُ**) بمعنى وَنَيْتُ من الونى وهو / الضَّعفُ[5] ، (**ومُطاوِع فاعَلَ**) مجرورٌ ؛ عطف على « مُشاركة » ، [١٦/أ] ومعنى كون الفعل مُطاوعاً ، كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فِعْلٍ آخر مُتعدٍّ به[6] ، (**نحو : بَاعَدتُه فتباعَدَ**) ، والضمير في « أصْلَهُ » و« نَقَصَ » و« ليدُلَّ » عائد إلى تفاعَل ، وفي « لَهُ » إلى « فاعِل »[7] .

---

(١) في (ب) : « لأجل أن بإسقاط الواو » ، وفي (ج) : « ولأجل أنّه » .

(٢) في (هـ) : « صريحان » .

(٣) ليست في (ب ، ج) .

(٤) في الشافية تَجَاهل وتَغَافَلَ .

(٥) انظر الصِّحاح / ونى .

(٦) في (ب) : « الفعل الآخر المتعدِّ به » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الفاعل » .

[معاني تفعَّل][1]

(**وتفعَّل لمطاوعةِ فَعَلَ**) بالتخفيف ، (**نحو : كَسَرته فتكسَّر**) ، وقدْ عرفت معنى المطاوعة[2] .

(**وللتكلّف**) ، ومعناه : أن الفَاعِل يتعانى ذلك (الفِعْل ليحصُلَ)[3] بمعاناته (**نحو : تشجَّعَ وتحَلَّمَ**) ، أي : أظهر من نفسه الشجاعة والحِلْمَ بكُلْفةٍ ومشقةٍ .

(**وللاتخاذ**) ، المراد به جعل الفاعل المفعول أصلَ الفعل ، (**نحو : توسَّدته**)[4] ، أي : الترابَ ، أي : اتخذته[5] وسادة .

(**وَللتَّجنُّب**) ، أي : للتَّبعُّدِ ، أي : ليدل على أن الفاعل جانبَ أصل الفعل (**نحو تأثَّم وتحرَّجَ**) ، أي : جانب الإثم والحرج .

(**وللعمل المكرر في مُهلة**) ، أي : ليدُل على أن أصل[6] الفعل جُعِل[7] مرةً بعد مرةٍ ، (**نحو : تَجَرَّعْتُه**) ، أي : شربته جُرعة بعد جُرعة، (**ومنه : تَفَهَّمَ**) المسألة أي فَهِمَ بالتدريج ، وإنما فَصلَه ؛ للتفاوت بينهما ، (**وبمعنى استفعل**) ، أي : للطَّلَبِ (**نحو : تكبَّر وتعظَّم**) ، أي : طلب أن يكون كبيراً وعظيماً .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٦٦ ، والشافية ٢٠ ، والممتع ١ / ١٨٣ ، وشرح الجاربردي ١٢٤ .

(٢) ذلك عند شرحه معاني تَفَاعَل إذ قال : « ومعنى كون الفعل مُطاوعاً ، كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فِعْلٍ آخر متعدٍّ به » ، وانظره أيضاً في الكتاب ٤ / ٦٦ .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) في (ج ، هـ) : « توسدتُ التراب » ، وفي الشافية : « تَوَسَّد » .

(٥) في (ب) : « أخذته » .

(٦) في (هـ) : « الأصْل » .

(٧) في (ب) : « حَصَلَ » .

[معاني انْفَعَلَ][1]

(**وانفعل لازمٌ مُطاوع**[2] **فَعَل**) ، أي : انْفَعَل لازم كلُّهُ[3] ؛ لأنَّ معناهُ حُصُول الأثر ، ولهذا قال : مُطاوع فَعَل المتعدي غالباً ، / (**نحو : كَسَرْتُهُ** [١٦/ب] **فانْكَسَرَ ، وقد جاءَ مُطاوعَ أفْعَلَ ، نحو : أسْفَقْتُهُ**)، أي: رَدَدَتُه (**فانْسَفَقَ ، وَأَزْعَجْتُهُ**) ، أي : قلعته من مكانه ، (**فانْزَعَجَ ، قليلاً**) ، وهو صفة لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ ، أي مجيئاً قليلاً .

(**ويختص**) انْفَعَلَ ، (**بالعلاج والتأثير**)، أي : بالمعاني الواضحة للحِس دونَ المختصة بالعلم ، كأنهم لما خصّوهُ بالمطاوعة ، التزمُوا أن يكون جلياً واضحاً فلا يُقال : عَلِمْتُهُ[4] فانعَلَمَ .

(**ومِنْ ثَمَّ**) ، أي : ولأجل أنه مختصٌّ بالعلاج والتأثير ، (**قيل انعدم ، خطأٌ**) ؛ لأنَّ الانعدام استئصال[5] الموجود دُفعة ، فلا يبقى ثمة حيثية عِلاَج وتأثير ، وقيل : لأن الشيء إذا انعدم لم يبق له أثر ، فكيف يكون للغير[6] فيه[7] تأثير[8] .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٩ ، وشرح الملوكي ٧٩ ، والشافية ٢١ .

(٢) ذكر معنى المطاوعة عند حديثه عن معاني تَفَاعَلَ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٩ ، وشرح الملوكي ٧٩ ، والشافية ٢١ .

(٤) في (ب) : « أعلمته » .

(٥) في الأصل : « استيصال » بتسهيل الهمزة إلى ياء .

(٦) في (ج) : « للعَدميّة » ، وهو محتمل أيضاً .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) انظر شرح اليزدي ١ / ٧٥ .

[معاني افْتَعَلَ][1]

(**وافتَعَل للمطاوعة**[2] **غالباً**) ، أي : في أكثر الأوقات ، (**نحو** : **غَمَمْتُه**)[3] ، أي : أحدثت فيه الغمَّ (**فاغْتَمَّ**) .

(**وللاتّخاذ نحو** : **اشتوى**) ، أي : اتخذ الشواء لنفسه .

(**وبمعنى تَفَاعَلَ**)[4] ، أي : للمشاركة بين اثنين أو أكثر ، (**نحو** : **اجْتَوَرُوا واختصَمُوا**) ، أي : تجاوروا وتخاصَمُوا .

(**وَللتصرُّفِ**) ، وهو المعاناة في تحصيل الشيء ، والمبالغة والاحتيال[5] فيه[6] ، (**نحو** : **اكْتَسَبَ**) معنى[7] الكسب : تحصيل الشيء على أي وجه كان[8] ، ومعنى الاكتساب : المبالغة فيه[9] .

[معاني اسْتَفْعَلَ][10]

(**واسْتَفْعَل للسؤال غالباً**) ، ومعناه : نسبةُ الفعل إلى فاعله ، لإرادة تحصيل / الفعل المشتق هو منه ، وذلك (**إمَّا**) أن يكون (**صريحاً** ، [١٧/أ]

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٦٥ ، والشافية ٢١ ، والممتع ١ / ١٩٢ ، وشرح الجاربردي ١٢٧ .

(٢) ذكر معنى المطاوعة عند حديثه عن معاني تَفَاعَلَ .

(٣) في (هـ) : « غَمَمْتُ » .

(٤) في الشافية : « وَلِلمُفَاعَلَة » .

(٥) في (ب ، ج) : « والاعتمال » ، وهو صواب أيضاً .

(٦) انظر شرح اليزدي ١ / ٧٦ .

(٧) في (ج) : « ومعنى » .

(٨) انظر شرح الرضي ١ / ١١٠ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٧٤ .

(١٠) انظر الكتاب ٤ / ٧٠ ، وشرح الملوكي ٨٢ ، والشافية ٢١ ، وشرح اليزدي ١ / ٧٧ .

نحو : اسْتَكْتَبْتُه) ، أي : طلبت منه الكتابة ، (**أو**) يكون (**تقديراً** ، **نحو : استخرجته**) ، أي : استخرجت الوتد (من الحائط)[١] مثلاً ، فليس هنا طلبٌ صريحٌ ، بل المعنى : لم أزل أتحيّل حتى خرج ، ونُزِّلَ ذلك منزلة الطَّلب .

(**وللتَحوّلِ**) ، أي : لتحول الفاعل إلى أصل الفعل[٢] ، (**نحو : استحجرَ الطِّينِ**) ، أي : تحول إلى الحجر ، أي : صار حجراً ، (**وَإِنَّ البغاثَ بأرضنا تَستَنسِر**)[٣] ، والأُتُنُ في أسواقنا تَستَحْمِرُ ، أي : يتحول إلى صفةِ النسرِ والحمار .

والبُغاث : بحركات الباء طائرٌ دُوَيْنُ الرخمة ، والأُتُنُ : جمع الأتانِ .
أي : من جاوَرَنا عزَّ بنا .

(و) يجيءُ (**بمعنى فَعَلَ**) ، أي : من غير الطلب ، (**نحو : قَرَّ واسْتَقَرَّ**) ، وما عدا هذه الأبنية الثمانية التي ذكرنا معانيها إلى تمام الخمسة والعشرين ، لا معنى لها زائداً على أصولها إلا المبالغة[٤] ، فلا حاجة إلى تعدادها[٥] .

---

(١) كذا في الأصْل ، وساقط في باقي النُّسخ .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٦١ .
(٣) انظر الصِّحاح / بغث ، وأمثال أبي عبيد ٩٣ ، وفصل المقال ١٢٩ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٢٣١ ، وفي (ج) : « يَسْتَنْسِرُ » .
(٤) انظر الكتاب ٤ / ٧٥ .
(٥) انظر معاني بقية صيغ الزوائد في شرح الجاربردي ١٣٠ .

[أبنية الفعل الرباعي][1]

(**وللرُّباعيّ المُجرد بناءٌ واحدٌ**) ؛ لأنهم التزموا فيه الفتحاتِ ؛ لخفَّتها ولَمَّا لم يكن في كلامهم أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمة[2] ، سَكَّنوا الثاني ؛ لأن إسكانه أولى من إسكان الأوَّل والرابع ؛ لامتناع الابتداء بالسَّاكن ووجوب فتح آخر الماضي ، ومن إسكان الثالث ؛ لأن الرابع قد يُسكَّنُ لاتصال الضمير المرفوع ، (**نحو : دحْرَجته**) ، أي : دَوَّرْتُهُ ، (**وَدَرْبَخَ**)[3] ، إذا طأطأ / رأسَهُ ، مثَّلَ بمثالين مُتَعَدٍّ ولازمٍ . [١٧/ب]

(**والمزيد فيه**)[4] ، أي : للرُّباعي المزيد فيه (**ثلاثةُ أبنيةٍ ، نحو : تدَحْرَجَ**) ، وهو مُطاوع دَحْرَج ، (**واحْرنْجَمَ**) ، يقال : حرجمتُ الإبلَ فاحرنجمت ، أي : جمعتها فاجتمعت ، (**واقشعرَّ**) جِلْدُ الرَّجُلِ[5] ، أي : أخذته قشعريرة ، (**وهي**) ، أي : هذه الأبنية الثلاثة (**لازمة**) .

[المضارع]

(**المضارع**)[6] : مبتدأ ، ذكر تعريفه في النحو ، وأشار ههنا إلى أركانه ، وهي تحصل ، (**بزيادة حرف المضارعة**) خبره ، وهو الهمزة والنون والياء

---

(١) انظر المقتضب ٢ / ٣٩٥ ، والشافية ٢٢ ، وشرح الرضي ١ / ١١٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النُّسخ : « ودربخ الرَّجل » ، وفي الشافية : « ودَرْبَخ أي : ذلَّ » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النُّسخ والشافية : « وللمزيد » .

(٥) في (هـ) : « الرأس » .

(٦) انظر الشافية ٢٣ .

والتاء (**على الماضي**) ، وإلى هيئاته بقوله : (**فإنْ كان**) الماضي ثلاثياً (**مُجرَّداً على**) وزن (**فَعَل**) ، مفتوحَ العين ، (**كُسِرتْ عَيْنُه**) ، أي : عينُ مضارعه ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، (**أو ضُمّتْ**) ، نحو : نَصَرَ يَنْصُرُ ، (**أو فُتِحت ، إنْ كان العينُ**) ، أي : عين الفعل (**أو اللامُ حرفَ حلق غير ألف**) ، وهي[1] الهمزة والهاء والعين والحاء[2] والغين والخاء[3] نحو : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ ؛ لاستثقال حرف الحلق[4] ، والمراد : أنه لا يُفتح عين المضارع فيه إلا مع حرف الحلق ، لا أن كل ما فيه حرف الحلق[5] يكون مفتوحاً[6] ، وإنما قيد بغير ألفٍ[7] احترازاً عن نحو : قال ودعا ؛ لأنه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله[8] ، وفي هذا القيد نظرٌ[9] ؛ لأن الألف لا يكون أصلاً في فعلٍ ، فلا حاجة إلى الاحتراز .

---

(١) انظر المقتضب ١ / ٢٢٣ .

(٢) في (ب) : « والخاء » .

(٣) في (ب) : « والحاء » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٠١ .

(٥) في (هـ) : « حلق » .

(٦) قال الجاربردي : « فإنّه ليس بلازم نحو : دَخَلَ يَدْخلُ ، وَنَبَحَ يَنْبِحُ ، وَأمَّا إن كان فاؤه حرف حلق فلم يَفْتَحوا في مضارعه نحو : أَمَرَ يَأْمُرُ ، لسكون حرف الحلق في المضارع فلا يكون مستثقلاً » انظر شرحه على الشافية ١٣٤ .

(٧) قال اليزدي في شرحه : « واعلم أنّه لو لم يحترز بقوله : « غير ألفٍ » كان أحسن ؛ إذ هي لا تكون أصلية ولا مطردة ، فكأنّه لا ألف » انظر ١ / ٨٤ .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٣٨٢ .

(٩) اعتذر الجاربردي عن ابن الحاجب بأنّه يمكن أن يقال : « هو أعمّ من أن تكون حرف الحلق فيه أصلية أو منقلبة ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنّها مع كونها منقلبةً غير مُطّردة . نعم لو كانت مطردة ، لم يلزم إلا عدم الأصالة فقط ، فكان للاعتداد باللّفظ وجهٌ ، ولم يكن الاعتذار بعيداً » . انظر شرحه على الشافية ١٣٥ .

قوله : « غير ألفٍ » ، حال من « حرف حلق » ، أو صفةٌ له .

[١٨/أ] (**وَشَذَّ / أبَى يأْبَى**)[١] ، إذ[٢] ليس عينه ولامه حرف حلقٍ غير ألفٍ، والألف منقلبةٌ عن الياءِ ، فلا يجوز أن يكون الفتح لأجلها ، إذ انقلابُ الياء (إلى الألف)[٣] للفتح ، فلو كان الفتح لأجلها لزمَ الدَّوْرُ أو حملوه على مَنَعَ يَمْنَعُ ؛ لأنه بمعناه .

(**وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى**) من القلي ، بمعنى[٤] البُغض (**فعامريَّة**) ، أي : لغة بني عامر[٥] ، والفصيحُ : قَلَى[٦] يقلِي بالكسر ، (**وركَنَ يركَنُ**) بالفتح، (**مِنَ التَّداخُلِ**) ؛ لأنه جاء رَكَنَ يركُنُ ، كنَصَرَ يَنْصُر ، وَرَكِنَ يرْكَنُ كعَلِمَ يَعْلَم ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارعُ من الثاني ، وهو من[٧] الرُّكُون بمعنى الميل والسكون[٨] .

(**وَلَزِمُوا الضَّمَّ في الأَجْوفِ بالواوِ، والمنقُوص بِهَا**) ، نحو : قَالَ يَقُول ، ودَعَا يَدْعُو ، للمناسبة[٩] ، (**وَ**) لزموا (**الكَسْرَ فيهما**) ، أي : في

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٠٥ .

(٢) في (ب) : « أي » .

(٣) في (هـ) : « ألفاً » .

(٤) في (ب) : « وهو » .

(٥) ذكر سيبويه في الكتاب أن هذا الوجه غير معروف ، انظر ٤/١٠٦، وعبارته « وأمَّا جَبَى يَجْبى وَقَلَى يَقْلَى ، فغير معروفين إلا من وُجَيْه ضعيف، فلذلك أمْسِكُ عن الاحتجاج لهما » وذكر ابن جني في الخصائص ١ / ٣٧٢ في باب تركّب اللّغات أنّه من التداخل ، أي الماضي من باب والمضارع من باب ، وكلاهما واردٌ ، وقال الرضي إنّها لغة ضعيفة ١ / ١٢٥ .

(٦) في (ج ، هـ) : « والفصيح قَلَى بالفتح » .

(٧) ليست في (ب) .

(٨) انظر باب (تركُّب اللُّغات) في الخصائص ١ / ٣٧٢ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٣٤٠ ، وشرح الرضي ١ / ١٢٥ .

الأجوف والمنقوص (**بالياءِ**) ، نحو : بَاعَ يَبِيعُ ، ورَمَى يَرْمِي ، للمناسبة[١] .

(**ومن قال : طوّحتُ وأطْوَحُ وتوّهتُ وأَتْوَهُ**) إشارة إلى اعتراضٍ ، وهو أن يُقال : قد ثبت طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ بالواو مع أنهم قالوا : (**فطَاح يطِيحُ وتَاه يتِيهُ**) فقد كسر عين المضارع من الأجوف الواويّ ، فأجاب بأنه : (**شاذٌ عِنده**[٢] **أو مِن التَّداخل**) بأن يكون الماضي من الأوَّل ، والمضارع من الثاني ، وأطْوَحُ وأتْوَهُ اسم التفضيل ، فلذا لم يُعل[٣] وطَوَّحْتُ ، أي : أهلكت ، وطاحَ هلَك[٤] ، وتَوَّهْتُ حَيَّرتُ ، وتاه تحيَّر ، / (**ولم يضمّوا**) [١٨/ب] عين المضارع (**في المثال**) ؛ لئلا يلزمَ إثباتُ الواو فيه ؛ لارتفاع العلة الموجبة للحذف ، وهو وقوعها بين ياءٍ وكسرة ، فيلزمُ واوٌ بعد[٥] ضمة ، وهو مستثقل .

(**ووَجَدَ يَجُدُ**) بالضم ، (**ضعيفٌ**)[٦] ، وهو لغة بني عامر[٧] ، والفصيح فيه الكسر .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣٤٠ ، وشرح الرضي ١ / ١٢٥ .

(٢) قال سيبويه : « وأمَّا طاحَ يَطِيح وتاه يَتِيهُ ، فزعم الخليل أنَّهما فَعِلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ . وهي من الواو ، وَيَدلّك على ذلك طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ ، وهو أطْوَح منه وأتْوَه منه ، فإنَّما هي فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو كما كانت منه فَعِلَ يَفْعَلُ ... ومن قال : طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فقد جاء بها على باعَ يَبِيْعُ مستقيمةً » انظر الكتاب ٤ / ٣٤٤ ، وشرح اليزدي ١ / ٨٧ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣٥٠ .

(٤) في (ب) : « أي هلك » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النُّسخ : « بعده » .

(٦،٧) انظر الكتاب ٤ / ٥٣ ، والصِّحاح / وجد .

(**ولزموا الضَّمَّ في المضاعَفِ المتعدِّي نحو (يَشُدُّه وَيَمُدُّه)**[١])، أي : لما علموا أن المضاعف المتعدي يلحقه الضمير ، نحو : يَشُدُّه ، لزموا الضم في عينه ؛ لأنهم لو كسروه ، لزم النقل من الكسر[٢] إلى الضم ، وهو مستثقل ، والفتح غير جائز[٣] ؛ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام .

(**وإنْ كان**) الماضي (**على**) وزن (**فَعِلَ**) بالكسر، (**فُتِحَتْ عَيْنُه**)، أي : عينُ مُضارعه ، نحو : عَلِمَ يَعْلَمُ ، تحقيقاً لمخالفةِ عينهما ، (**أو كُسرت إن كان مثالاً**) ؛ لتسقُطَ الواو في المضارع ، فيحصُل الخفة ، نحو : وَمِقَ ، أي أحَبَّه ، يَمِق[٤] .

(**وطيِّئ تَقُولُ في بَابِ بَقِيَ : يَبْقَى**) ، أي : يقلبون كلَّ ياءٍ مَفْتُوحةٍ قبلها كسرة ألفاً ، بقلب الكسرة فتحةً ، فيقولون : (**بَقَى يَبْقَى**)[٥] ، للتخفيف .

(**وأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ ، ونَعِمَ يَنْعُمُ**) بالكسر في الماضي ، والضم في المضارع ، (**فَمِنَ التَّدَاخُلِ**) ؛ لأن العربَ يقولون[٦] : فَضَلَ بالفتح والكسر ، ومُضارع الفتح بالضم ، ومضارع الكسر بالفتح ، فإذا سُمِعَ بعد

---

(١) في (ج ، هـ) ، والشافية : « يشُدُّ ويَمُدُّ » وجاء بعده في الشافية : « وجاء بالكسر في يَشُدُّه ، ويعُلُّه ، وينُمُّه ، ويبُتُّه ، ولزموه في حَبَّه يَحِبُّه ، وهو قليل » .

(٢) في (ب) : « الكسرة » .

(٣) انظر شرح الرضي ١ / ١٣٤ .

(٤) ليست في (ب ، هـ) .

(٥) انظر الصِّحاح / بقى ، وشرح الجاربردي ١٤٤ .

(٦) في (هـ) : « تقول » .

ذلك فَضِلَ يَفْضُلُ ، عُلِمَ أنه من التداخل[١] ، / وهذا الفعل من الفُضْلَةِ ، [١٩/أ]
لا من قوله : فضلته إذا غلبته في الفضل ؛ لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح في
الماضي ، والضم في المضارع[٢] .

(**وإن كان**) الماضي (**على**) وزن (**فَعُلَ**) بالضم (**ضُمَّت**) عينُ
مضارعه[٣] ؛ لأن هذا الباب موضوعٌ للصِّفات اللازمة ، فاختير للماضي ،
والمضارع فيه[٤] حركةٌ لا تحصلُ إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى ؛
رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها .

(**وإن كان غير ذلك**) ، أي : وإنْ كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو
الثلاثي المزيدُ فيه[٥] ، والرباعيُّ المجرد ، والرباعيُّ المزيد فيه[٦] ، (**كُسِرَ ما
قَبْلَ الآخِرِ**) في المُضارع[٧] ، نحو : دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، (**مالم يكن أوَّلُ
مَاضِيهِ تاءً زائدَةً**) وهو ثلاثة أبواب[٨] : التَفعُّل ، (**نحو : تَعَلَّمَ**) ،
والتَّفَاعُلُ ، نحو : (**تَجَاهَلَ**)[٩] ، والتَّفعْلُل ، نحو : (**تَدَحْرَجَ**)[١٠] ، فإن
كان أوَّله تاءً ، (**فلا يُغَيَّر**) ما قبل الآخِرِ حينئذٍ ، إذ لو كُسِر لامُه في

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٤٠ ، وذكر له الجوهري ثلاث لغات هي : (فَضَلَ يَفْضُلُ وفَضِلَ يَفْضَلُ وفَضِلَ يَفْضُلُ) انظر الصِّحاح / فضل .

(٢) في (ب) : « في الغابر » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٨ ، وفي الشافية : « ضُمَّت عينه » .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) ليست في (ج) .

(٦) ليست في (ج ، هـ) .

(٧) انظر شرح الرضي ١ / ١٤٠ .

(٨) انظر شرح الجاربردي ١٤٧ .

(٩) في الشافية : « وتَجَاهَل » .

(١٠) ليست في الشافية .

الأوَّل[١] لالتبس أمرُ مخاطبه بمضارع علَّم يُعَلِّم ، إذ المغايرة بينهما حينئذٍ[٢] إنما هي بحركة التاء ، وهي قد لا ترفع اللبس ؛ لاحتمال الذهول عنه ، وفي الثاني[٣] ؛ لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع جاهل ، وفي الثالث[٤] ؛ لئلا يلزم الالتباس بين أمر المخاطب ، ومضارع دحْرج ، وما بمعنى مادام ، (**أوَّ لَمْ**[٥] **تَكُنِ**[٦] **اللاَّمُ مُكَرَّرَةً ، نحو : احْمَرَّ واحْمَارَّ ، فَيُدْغَمُ**)[٧] ما قبل الآخر في الآخر ، وتحقيقه : أنه كان في / الأصل مكسوراً ، فأُدغم ؛ لاجتماع المثلين . [١٩/ب]

(**وَمِنْ ثَمَّ**) ، أي : ولأجل أن المُضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي ، (**كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ : يُؤَفْعِلُ ، إلاَّ أَنَّهُ**) أي : لكنَّ إنَّ هذا الأصل (**رُفِضَ**) أي : تُرِكَ (**لِمَا يَلْزَمُ**[٨] **مِنْ تَوَالِي**) أي : اجتماع (**هَمْزَتَيْنِ في المُتَكلم ، فَخُفِّفَ الجميعُ**) بحذف الهمزة ؛ ليستوي البابُ ، واستعمل الشاعر على[٩] الأصل على الشذوذ ، (**وَ**) أشار إليه بـ(**قوله**)[١٠] : [الرجز]

---

(١) أي : التَفَعُّل .
(٢) ليست في (ج) .
(٣) أي : التَّفَاعُلُ .
(٤) أي : التَّفعْلل .
(٥) في (ج ، هـ) : « أو إن لم ... » .
(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النُّسخ : « يكن » .
(٧) في الشافية : « فتدغم » .
(٨) في الشافية : « لما لزم » .
(٩) ورد في هامش الأصل : « أي على خلاف القياس ، أي على خلاف وضع الواضع » .
(١٠) قيل هو أبو حيان الفقعسي ، وانظر الشاهد في : المقتضب ١ / ٣٩٩ ، والمنصف ٦٦ ، والخصائص ١ / ١٧٦ ، والإنصاف ١ / ١٩ ، وشرح الملوكي ٣٣٩ ، والهمع ٣ / ٤٢٢ .
الشاهد : قوله « يُؤَكْرَمَا » إذ أبقى الهمزة والقياس حذفها ، ولم يخفِّفها بقلبها واواً ، ولذلك عده شاذاً للضرورة .

شَيْخٌ عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

(فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا)

للضرورة وهو (**شاذ**) .

[الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل][1]

(**الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ وأفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ**) في النحو، لَمَّا كان البحثُ عن كيفية عملِ الأمرِ واسم الفاعل واسم[2] المفعول وأفعل التَّفضيل متعلقاً بالنحو[3] ، (ذكره هنالك لذلك)[4] ، وكان البحثُ عن كيفية وضعِها وصِيَغِها[5] متعلّقاً بعلم الصرف ؛ لكونها من الأحوالِ الغير الإعرابية ، وقد ذكرها[6] في النحو بالعرضِ ، عَدَّهَا ههُنا لِيُعلم أنها من علم الصرف .

[الصِّفة المشبَّهة][7]

(**والصِّفَةُ**[8] **المُشَبَّهَةُ**) ذكر حدَّها في النحو[9] ، والمراد ههنا بيانُ كيفية بنائها ، وقدَّم ما عينُ ماضيه مكسوراً ؛ لأن أكثر الصفة المشبهة منه ، وأكثر ما يجيء منه بكسر العين ، وأشار إليه بقوله : (**مِنْ نحو فَرِحَ عَلَى**

---

(١) انظر الشافية : ٢٤ .

(٢) ليست في (ج ، هـ) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي (ب ، هـ) : « بعلم النحو » .

(٤) أي في الكافية ، وما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٥) في (هـ) : « وصيغتها » .

(٦) في الأصل : « ذكر » ، وما أثبته من (ج) .

(٧) انظر الشافية : ٢٥ .

(٨) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الصفة » .

(٩) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨١ ، وهمع الهوامع ٣ / ٦٢ .

[٢٠/أ] **فَرِحٍ غَالِباً ، وَجَاءَ**(١) **مَعَهُ**) أي : مع الكسر / (**في بعضِها**) أي : بعض الأمثلة، (**الضَّمُّ نَحْوُ : نَدُسٍ**) ، أي : فَطِنٍ ، (**وحَذُرٍ وعَجُلٍ**) .

(**وجاءت**) الصِّفة المشبهة(٢) من فَعِلَ بالكسر (**على**) فَعِيل ، نحو : (**سَلِيمٍ**) للسّالم ، (وَ) على فَعْل بالسكون ، نحو : (**شَكْسٍ**) ، لمن ساءت أخلاقُه ، (وَ) على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين ، نحو: (**حُرٍّ**)، ضد رَقيق ، (وَ) على فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : (**صِفْرٍ**) أي : خالٍ (وَ) على فَعُول بالفتح ، نحو : (**غَيُورٍ**) ، هذا من غير الألوان والعُيوب والحِلى .

(**ومن الألوان والعيوب والحِلى**) يجيءُ (**على**) وزن (**أَفْعَل**) ، نحو : أَسْوَد (وأعْوَرَ وأبْلَج)(٣) .

ثم ذكر ما عينُ ماضيه مضمومٌ ، وأشار إليه بقوله : (**ومن نحو كَرُمَ على**) وزن فَعِيْل ، نحو : (**كَرِيمٍ غالباً ، وجاءت على**) فَعَل بفتحهما ، نحو : (**حَسَنٍ**) ، (و) على فَعِل بكسر العين ، نحو : (**خَشِنٍ**)(٤) ، (وَ) على فَعْل ، بسكونها نحو : (**صَعْبٍ**) ، (وَ) على فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، نحو : (**صُلْبٍ**) ، (وَ) على فَعَال بفتح الفاء ، نحو : (**جَبَان**) ، (وَ) على فُعَال بضمِّها ، نحو : (**شُجَاع**) وعلى فَعُول بالفتح ، نحو : (**وَقُور**) ، (و) على فُعُل بضمِّهمَا ، نحو: (**جُنُبٍ**) .

---

(١) في الشافية : « وقد جاء » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ بلفظ : « الصفة » فقط .

(٣) البُلْجَةُ نقاوة ما بين الحاجبين ، يُقال : رجلٌ أبْلَجُ بَيِّنُ البَلَج ، إذا لم يكن مقروناً ، انظر الصِّحاح / بلج ، وما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٤) في الشافية : « على خَشِنٍ وحَسَنٍ » .

(**وَهِيَ**) أي : الصِّفة المشبهة ، (**من فَعَلَ**) بالفتح ، (**قَلِيلَةٌ**) ؛ استغناءً عنها باسم الفاعل .

(**وَجَاءَت**) منهُ[1] على فَعِيْل ، نحو : (**حَرِيْصٍ**) .

(وَ) على[2] فَعْل (بفتح الفاء وسكون العين)[3] ، نحو : (**شَيْخ**) .

(وَ) أفْعَل ، نحو : (**أشْيَب**) .

(وَ) فَيْعِلٍ[4] ، نحو : (**ضَيِّقٍ**) ، وأخَّرَ هذا القسم ؛ لقلّته / . [٢٠/ب]

(**وَيَجِيءُ**[5] **مِنَ الجَمِيعِ**) أي: مما كان عينُ ماضيه مفتوحاً ، أو مضموماً، أو مكسوراً ، (**معنى**[6] **الجُوعِ والعطش وضدّهما**) ، وهو الشِبَعُ والرِّيُّ ، (**على فَعْلَانٍ ، نحو : جَوْعَانٍ ، وشَبْعَانٍ ، وعَطْشَانٍ ، ورَيَّان ،**) المثال الأوَّل من البابِ[7] الأول ، والأمثلة الباقية من الثالث[8] .

---

(١) في (ج ، هـ) : « وجاء » ، وفي الشافية : « وقد جاء نحو » ، وقوله (منه) : يعني من الأفعال على صيغة (فَعَل) .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) ساقط من (ج ، هـ) .

(٤) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنه على وزن : (فَعِيل) . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٨٤ ، المسألة ١١٥ .

(٥) في الشافية : « وتجيءُ » .

(٦) في الشافية : « بمعنى » .

(٧) في (ب) : « باب » .

(٨) عنى بقوله : « المثال الأول من الباب الأول ، والأمثلة الباقية من الثالث » : أن (جَوْعان) من الفعل الماضي المفتوح العين (جَاع) الذي أصله جَوَع ، والباقية (شَبْعان وعَطْشان ورَيَّان) من الفعل الماضي المكسور العين (شَبِعَ وعَطِشَ ورَوِيَ) .

[المصدر]

(**المَصْدَرُ**) إما مرفوعٌ على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبرٌ لمحذوف ، أو منصوبٌ مفعولٌ لفعل محذوفٍ[(١)] ، أي : خُذْهُ .

(**أَبْنِيَةُ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ كثيرةٌ**) أي : بعضُ أبنيته سماعيّ وبعضها قياسيّ[(٢)] ، وقدَّم المصنِّف السماعيَّ ، وَضَبْطُهُ أن يقولَ : عَيْنُه إما ساكنٌ ، أو متحرك ، فإن كان ساكناً ، فإما أن يُزاد[(٣)] فيه شيءٌ أو لا ، فإن لم يُزَد ، فالفاء إما مفتوحٌ أو مكسورٌ أو مضموم ، (**نحوُ : قَتْلٍ وَفِسْقٍ وَشُغْلٍ**) ، وإن زيدَ ، فتلكَ الزِّيادَةُ ، إمَّا تاء التأنيث ، أو أَلِفُهُ ، أو الألفُ والنونُ المشبَّهَتان بها[(٤)] ، وعلى التقادير الثلاثة[(٥)] ، فالفاءُ إمَّا مَفتوح ، أو مكسورٌ ، أو مضمومٌ ، والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة ، والأمثلة مذكورة بهذا الترتيب .

(**ورحمةٍ ونِشْدَةٍ**) وهي طلبُ الضَّالةِ ، (**وَكُدْرَةٍ**) ضِدُّ صَفْوَةٍ ، (**وَدَعْوَى**) من دعا يدعو في النَّسب ، (**وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ**) من لوى يَلوي إذا مَطَل ، (**وَحِرْمَانٍ**) من حَرَمَه إذا منعه يَحْرِمُهُ بالكسر ، (**وَغُفْرَانٍ**) .

---

(١) هذه أوجه قراءة العنوان ، وتوجيه إعرابه ، فيجوز قراءته بالرفع على توجيهين ، وبالنصب على المفعولية ، وفي (ب) : « أو خبر لمبتدأ محذوف » ، وانظر المصدر في الشافية : ٢٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٥ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٤٣ وما بعدها .

(٣) كذا في الأصل وهو الأفضل ، وفي باقي النّسخ : « يزيد » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « به » .

(٥) ليست في (هـ) .

[٢١/أ] ثم أردف / ذلك بقوله : (**وَنَزَوَانٍ**) من نـزا عليه ينزو ، أي : حلَّ عليه ؛ لأن المصدر المتحرك العين مزيداً في آخره ألفٌ ونونٌ لم يجئ إلا هـذا البناءُ ، فذكره هنا ؛ للمناسبة مع لَيّان ، هذا إذا كان العين ساكناً ، فإن كان مُتحركاً ، فإمَّا أن يزيد فيه شيءٌ[1] أو لا ، فإن لم يَزد ، فالفاءُ إما مفتـوحٌ ، أو مكسورٌ ، أو مضمومٌ ، فإن كان مفتوحاً ، فعينُه إما مفتوحٌ ، أو مكسورٌ، وأشار إليهما بقوله : (**وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ**) .

وإن كان مكسوراً ، فلم يجئ منـه إلا مفتـوحُ العـين ، نحـو : (**صِغَر**) ضد كِبَر .

(وَ) إن كان[2] مضموماً ، فلـم يجـئ منـه إلا مفتـوحُ العـين ، نحـو : (**هُدًى**) كراهةً لتـوالي[3] (الكسـرتين ، أو الضمتـين)[4] ، أو النقـل مـن إحداهما[5] إلى الأخرى .

وأمَّا إن زيد[6] فيه شيء وهو متحرك العين ، فالزائدُ إمـا تـاءُ التـأنيث فقط أو لا ، أمَّا على الأوَّل ، فلم يجئ منه إلا مفتوحُ[7] الفاء ، وعينـه إمـا مفتوحٌ ، نحو : (**غَلَبَةٍ**) ، وَإمّا مكسورٌ نحو : (**سَرِقَة**) .

وأمَّا على الثاني ، فإما فيه مَدّة أو ميمٌ زائدة ، فإن كان فيـه مَـدة فـهي

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) في (ج) : « كانت » .

(٣) في (هـ) : « توالي » .

(٤) في (ب) : « الضمتين أو الكسرتين » .

(٥) في الأصل : « إحديهما » ، والصواب ما أثبته .

(٦) في (هـ) : « وإمَّا أنْ يزيد » .

(٧) في (هـ) : « المفتوح » .

إما ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ، فإن كانت ألفاً ، فإما معها زيادةٌ أخرى أوْ لا ، فإن لم يكن ، فالفاءُ إما مفتوحٌ ، وإما مكسورٌ ، أو مضمومٌ ، نحو : (**ذَهَابٍ وَصِرَافٍ**) من صَرَفَت الكَلْبَةُ بالفتح ، تَصْرِف بالكسرِ ، / إذا اشتهت الفَحْلَ ، (**وسُؤَالٍ**) ، (وَ) إن كانت[1] معها زيادة أخرى فتلك الزِّيادة إما التاءُ فقط ، أو الياءُ والتاءُ ، فإن كانت التاءَ فقط فالفاءُ إما مفتوحٌ ، وإما مكسورٌ ، أو مضمومٌ نحو (**زَهَادَةٍ**) بمعنى الترك ، (**ودِرَايَةٍ**) بمعنى العِلْم، (**وبُغَايةٍ**) من بغى الشيء بالفتح ، يبغيه إذا طلبه ، وإن كانت الياءُ والتاءُ، فالفاءُ مفتوحٌ[2] لا غير ، ككَرَاهيةٍ[3] . وأخَّرَ هذين المثالين ؛ للقلّة ، وإن كانت[4] المَدَّة واواً ، فإما معها زيادة أخرى أو لا ، فإن لم يكن ، فالفاءُ إمَّا[5] مضموم وإما مفتوح ، نحو : (**دُخُولٍ وَقَبُولٍ**) وأخَّرَ مفتوحَ الفاء ؛ لقلّته .

[٢١/ب]

وإن كان[6] معها زيادة ، فتلك الزيادة هي التاءُ ، ولم يجئ منه إلا مضموم الفاء ، نحو : (**صُهُوبَةٍ**) من صَهُبَ الشَّعرَ بالضم ، إذا كان فيه شُقْرةٌ ، والقياس ذِكرُهَا مع دُخولٍ . لكن أُخِّرَ ؛ لقلته .

وإن كانت المدة ياءً ، فلم يجئ إلا مفتوحُ الفاء من غير زيادة أخرى ،

---

(١) في (هـ) : « كان » .

(٢) في (ب) : « إمَّا مفتوحٌ » .

(٣) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢ / ١٥٠ .

(٤) في (ب) : « كان » .

(٥) كلمة (إمَّا) ساقطة من الأصل ، ومثبتة في باقي النّسخ ، وهو الصواب .

(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « كانت » .

فأشار[١] إليه بقوله: (**ووَجِيفٍ**)[٢] لضربٍ من سير الإبل، (**وصُهُوبة**)[٣].

وأمَّا إن كان فيه ميم زائدة ، فإمَّا معها زيادة أخرى أو لا ، وعلى الثاني فالعين إما مفتوح ، وإما[٤] مكسور ، نحو : (**مَدْخَلٍ ومَرجِعٍ**) ، أو مضموم كمَكْرُم ، وهو نادِرٌ ، ولم يذكره هنا . وأمَّا على الأوَّل ، فتلك الزيادة هو[٥] / التاء ، سواءٌ كان مفتوحَ العين ، أو مكسُورَهَا ، نحو : [٢٢/أ] (**مَسْعَاةٍ ومَحْمدَةٍ** (**وبُغاية وكَرَاهِيَةٍ**)[٦] **إلاَّ أنَّ الغَالِبَ**) هذا في المعنى مُسْتثنى من قوله : « كثيرة » وكأنه[٧] قال : المصدر الثلاثي المجرد سماعي، لا ضبط له إلا أن الغالب إلى آخره ، فإن ذلك نوع من الضبط ، أي : الغالب (**في فَعَلَ**) بالفتح (**اللاَّزِم نَحْوَ رَكَعَ**) أن[٨] يجيء مصدره (**عَلَى رُكُوعٍ**) .

(**وفي**) فعَل (**المُتعدِّي**[٩] ، **نحو ضَرَبَ على ضَرْبٍ**) .

(و) الغالب (**في الصَّنائِع ونحوِها**) أن يجيء على فِعَالَةٍ ، (**نحو : كَتَبَ على كِتَابَةٍ**) ، أراد بنحو الصَّنائِعِ : ما ليس منها لكن يُشابهها[١٠] ،

---

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « وأشار » .

(٢) في (هـ) : « وَجِيْفٍ » .

(٣) هي زائدة من باب التحريف ، وليست في الشافية .

(٤) في (هـ) : « أو » .

(٥) في (ب) : « هي » .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) في (ب) : « فكأنّه » .

(٨) في (ب) : « أي » ، وهو جائز .

(٩) في (ج ، هـ) : « في المُتعديّ » .

(١٠) في (هـ) : « شابهها » .

كعَبَرَ الرؤيا عِبَارَةً[١] ، أو يُضادّها ، كبَطُلَ بَطَالَةً ، حملاً للنقيض على النقيض .

(وَ) الغالبُ (**في الاضْطِرَابِ**) ، أي : ما في مدلوله حركةٌ أن يجيء مصدره على فَعَلان بفتح العين ؛ تنبيهاً بالحركة فيها على الحركة[٢] في مُسمّاها ، (**نحو : خَفَقَ**) ، أي : اضطرب القلبُ (**عَلَى خَفَقَانٍ**) .

(وَ) الغالبُ (**في الأصواتِ**) ، أن يجيء على فُعَال[٣] بضم الفاءِ (**نحو صَرَخَ**) ، أي : صَاحَ (**على صُرَاخٍ**) .

(**وقال الفرّاء**[٤] : **إذا جاءك فَعَل**) بالفتح ، (**ممّا لم تسمع مصدره، فاجعله**) أي : مصدره (**فَعْلاً للحجازِ**[٥] **وفُعُولاً لنجدٍ**) أي : أهل الحجاز يُجْرون مصدره مُجْرى مصدر المتعدّي من فَعَلَ بالفتح ، فيكون فَعْلاً بالسكون ، وأهل نجد يجرونه مجرى / مصدره[٦] اللاّزم منه فيكون فُعُولاً. [٢٢/ب]

(**ونحو هُدًى وقِرًى**) أي : مصدر[٧] المفتوح العين الذي كان فاؤه مضموماً أو مكسوراً ، (**مُختصٌّ**) من باب فَعَلَ بالفتح (**بالمنقوصِ ، ونحو طلبٍ**) أي : المصدر الذي على فَعَلٍ بفتحتين (**مختصٌّ بِيَفْعُلُ**) بالضّمِّ ،

---

(١) أي : فَسَّرها ، انظر الصِّحاح / عبر .

(٢) في (ج) : « حركةٍ » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٤ .

(٤) انظر شرح الرضي ١ / ١٥٧ ، وشرح اليزدي ١ / ١٠٢ ، وشرح الجاربردي ١٦٣ ، وفي الشافية : إذا جاءك فَعَل مما لم يُسْمَعُ مصدره .

(٥) في (ب) : « تبعاً للحجاز » .

(٦) في (ب) : « المصدر » ، وفي (ج ، هـ) : « مصدر » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « المصدر » .

(**إلاّ جَلَبَ الجُرْحِ والغَلَبَ**)[1] فـإنَّ مُضارعـهما مكسـورُ العـين[2] ، يُقـالُ : جَلَبَ الجُرْحُ إذا علاهُ الجُلْبَةُ ، وهي جُليدةٌ تعلوُ الجرحَ عند البُرء ، وجَلْـبُ الجُرْح مصدرٌ مضاف إلى الفاعِل .

(**وفَعِلَ**) عطف علـى فَعَـلَ (**اللاّزِم**)[3] أي الغـالبُ في فَعِـلَ بكسـر العَيْن اللاّزم أن يجيء مصــدره علـى فَعَـلٍ بفتحتـين ، (**نحو : فَـرِحَ علـى فَـرَحٍ** ، و) في (**المُتعدِّي**) علـى فَعْـل بالسـكون ، (**نحـو : جَـهِلَ علـى جَهْل**) .

(وَ) الغالِبُ (**في الألوان والعُيُوبِ والحُلي**) أن يجيء على فُعْلة بضـمِّ الفـاء وسـكون العـين ، (**نحو : سَمِرَ وأدِمَ على سُمْرَةٍ وأُدْمَـةٍ** ، **وفَعُـلَ**) مصدره[4] ، أي : الغالب في فَعُلَ بالضَمِّ أنْ يجـيءَ مصـدره علـى فَعَالـة ، (**نحو : كرُمَ على كَرَامةٍ غالباً**) أي : في أكثر الأوقات .

(وَ) على فِعَل وفَعَل بكسر الفاء في الأول ، وفتحه في الثاني ، وفتـح العين فيهما نحو : (**عِظَمٍ وكَرَمٍ كثيراً**) .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٦ .

(٢) قال اليزدي في شرحه : « استثنى الكلمتين ، وهما جَلَبُ الجُرْح والغَلَبُ ؛ لأنّهما من بـاب يَفْعِل بكسر العَيْن ، وكان قياسه مجيئهُ سماعاً أن يكون من بـاب يَفْعُـل بضمـها ... » انظر شرحه للشافية ١ / ١٠٢ .

(٣) يعني المعطوف على صيغة (فَعَلَ) بالفتح اللاّزم نحو ركع ، الذي سـبق ذكـره في الأسـطر السابقة ، أي : الفعل اللاّزم المكسور العين .

(٤) ليست في (ج ، هـ) .

اعلم أنّ الكثير مَرْتَبةٌ متوسطةٌ بين الغالب والنّادر[١] ، وأنّ أكثر مصادر فَعُل بالضمّ يكونُ على فَعَالَة ، ويجيء على فِعَلٍ وفَعَلٍ كثيراً[٢] ، وغيرُها نادرٌ .

[مصدر المزيد فيه والرباعي]

(**والمزيدُ فيه**) / عطف على المجرد ، أي أبنيةُ الثلاثي المزيد فيه[٣] [٢٣/أ] (**والرباعيّ**) المجرد ، والمزيد فيه[٤] (**قياسٌ ، فنحو :**) أَفْعَلَ على إفْعَال ، نحو : (**أكْرَمَ على إكْرَام ، ونحو :**) فَعَّل بالتشديد على تَفْعِيل ، و(تَفْعِلَةٍ) ، نحو : (**كرَّمَ على تَكْرِيم وتكرمَةٍ**) ، (**وجاء كِذَاب، وكِذَّابٌ**) بكسر الفاء ، وتثقيل العين[٥] وتخفيفها ، في مصدر فَعَّلَ[٦] .

---

(١) الكثير والغالب والنادر مصطلحات أطلقت على المسموع عن العرب ، وقد حدَّدها السيوطي نقلاً عن ابن هشام إذ قال : « اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطَّرِداً ، فالمطَّرد لا يتخلَّف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلَّف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ؛ فعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك » . انظر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها ١ / ٢٣٤ .

(٢) ليست في (هـ) .

(٣) ليست في (ج) .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) في (هـ) : « الحشو » ، ويعني بالحشو : الجوف أو العين .

(٦) ذكر اليزديّ في شرحه أن مصدر فعَّل الثقيل يأتي على أربعة أوزان ، وهي : « الأول ، وهو الغالب في الباب : تَفْعِيلٌ ، تقول : كرَّمته تكريماً وعَلَّمته تعليماً .
والثاني : وهو الكثير : تَفْعِلَةٌ ، تقول : كَرَّمته تكرمةً ، وجرَّبته تَجْرِبَةً .
والثالث والرابع : فِعَّال وَفِعَال - بالتثقيل والتخفيف - والأول أشهر ، وذلك قوله تعالى :
﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ » انظر شرحه للشافية ١ / ١٠٤ .

(**والتزموا الحذفَ**) أي : حذف حرف العلّة ، (**والتّعويض**) أي : تعويضَ التاء عنها من مصدر فعَّل بالتشديد ، وَأَفْعَل واسْتَفْعَل كما (**في نحو**[1] : **تَعْزِيةٍ**) [أصلها][2] تعزييٌ ، حذفوا إحدى اليائين[3] .

(**وإجازةٍ واستجازَةٍ**) أصلها إجوازٌ واستجوازٌ ، فقلبت[4] الواو ألفاً وحذفت ؛ لالتقاء السّاكنين ، وعوّض التاء في[5] هذه الأمثلة ، ويجوز ترك التعويض في أفْعَلَ ، عند[6] الإضافة[7] كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[8] كأنّهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه .

وجاء مصدر فَاعَلَ على مُفَاعَلَةٍ وفِعَال[9] ، (**نحو : ضَارَبَ على مُضَارَبةٍ وضِرَابٍ ، وجاء قِيْتَالاً**) أي : فِيْعالاً في مَصْدَره[10] ، (**ومِرَّاء**)

---

(١) ليست في (ج) .

(٢) جاءت محرَّفة « أصلهما » ، والصواب ما أثبتّه .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٨٣ ، وشرح الجاربردي ١٦٧ .

(٤) في (ب ، ج) : « انقلبت » .

(٥) في (ب) : « كما في » .

(٦) مكرر في (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٨٣ ، وشرح اليزدي ١ / ١٠٥ .

(٨) الآية ٣٧ من سورة النّور ، وهي بتمامها : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٨٠ - ٨١ .

(١٠) قيل هي لغة أهل اليمن ، وقالوا : هذا قياسُ مَنْ قال في فَعَّل : فِعَّال ؛ لأنّه إذا كسر الحرف الأول وأُتِيَ بحروف الفعل انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فيبقى فِيعال . انظر شرح اليزدي ١ / ١٠٦ . وقال سيبويه في فِعال : « كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها » . يريد أن فِعالاً مخفّف من فِيعال ، حذفت منه الياء . انظر الكتاب ٤ / ٨١ ، وشرح اليزدي ١ / ١٠٦ ، وفي الشافية : « ومِرَّاءٌ شاذ ، وجاء قِيْتَالٌ » .

بكسر الفاء وتشديد العين (**شاذٌّ**) في مصدر ماريْته ، أي : جادَلته ، والمثال الأخير مذكور في بعض النسخ .

(**ونحو : تَكَرَّمَ**) مِمَّا في أوّل ماضيه تاء زائدة ، وهو[1] ثلاثة أبواب التَّفَعُّلُ والتَّفَاعلُ والتَّفَعْلُلُ ، يجيء مصدره (**على : تَكَرُّمٍ**) ، وتجاهُلٍ ، / [٢٣/ب] وتدحْرُجٍ ، بضمِّ ما قبل الآخر ، (**وجاء تِملاَّقٌ**) بكسر التاء وتشديد اللاّم ، وهو التَّودُّدُ في مصدر تَملّقَ .

(**والباقي**) من الخمسة والعشرين ، وُرُودُ مصادرها (**واضِحٌ**)[2] ، وهو أن يؤتى بالمصدر على حروف الماضي ، ويُكسر ما بعد السّاكن الأوّل ، وتزاد قبل الآخر ألفٌ ، نحو : استخرج استخراجاً .

وأمّا المصدر الذي على وزن التَّفْعَال ، بفتح التاء ، والفِعِّيلَى بكسر الفاء وتشديد العين ، (**نحو : التَّرْدَادِ والتَّجْوَالِ**[3] **والحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا ، فإنّما هو**[4] **للتكثير والمبالغة**)[5] في مصدره الأصلي ، وهو الرَّدّ والجولان والحث والرّمي ، وهو كثير الاستعمال يكادُ أن[6] يكون

(١) في الأصل : « وهي » ، وما أثبته من (ب ، ج) .

(٢) قال اليزدي في شرحه : « أراد بالباقي نحو انكسار في مصدر انْفَعَل ، واقتدار في مصدر افْتَعَلَ ، واشْهِبَابٍ في مصدر افْعَلَّ ، واستخراج في استفعل ، واغديدان في افْعَوْعَلَ ، واجْلِوَّاذٍ في افْعَوَّلَ ، واحْمِيرار في افعالَّ ، فهذا الباقي من المصادر التي لم يذكرها لكون الكلّ عنده واضحاً » . انظر ١ / ١٠٧ .

(٣) عند الكوفيين التَّفعَال من مصادر فَعَّلَ ، انظر شرح الرضي ١ / ١٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٦ ، وفي الشافية : « ونحو » .

(٤) في (هـ) : « هي » ، وقوله : « فإنما هو » ليست في الشافية .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٥ - ٥٦ ، وليست في الشافية .

(٦) ليست في (ب ، هـ) .

قياساً[١] . والتِّفْعَال بالكسر ، نحو : التِّبْيَانُ والتِّلْقاءُ شاذٌ .

[المصدر الميمي]

(**ويجيءُ المصدر**[٢] **من الثلاثي المجرد أيضاً على مَفْعَلٍ**)[٣] بفتح العين (**قياساً مُطّرداً**[٤] ، **كمَضْرَبٍ ومَقْتَل ومَشْرَب**) ، إلاّ في معتل[٥] الفاء الواوي ، فإنّه بالكسر على الأكثر .

(**وأمّا مَكْرُمٌ ومَعُونٌ**) بضمِّ عين الفعل ، (**ولا**[٦] **غيرُهُما**) أي : لا غيرُ هذين المثالين بالضّمّ[٧] ، (**فنادران حتى جعلهما الفرّاءُ جمعاً لِمَكْرُمَةٍ ومَعُونَةٍ**)[٨] ، بمعنى : الإعانة ، قوله : « لا غيرُهُما » مبتدأ ، خبرُهُ محذوف ، أي : لا غيرهما جاء .

(و) يجيءُ المصدر الميميّ (**من غيره**) أي : من[٩] غير الثلاثي المجرد

---

(١) في (هـ) : « قياساً » .

(٢) في (ج) : « المصدر الميمي » ، وانظره في الشافية : ٢٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٨٧ وما بعدها .

(٤) في (ب) : « مطرداً » ويقال له المصدر الميمي ، وفي (ج) : « في المصدر الميمي » ، وفي الشافية : « قياساً مُطّرداً كمَقْتَل ومَضْرَبٍ » .

(٥) في (ج ، هـ) : « المعتل » .

(٦) في الأصل : « لا » ، وما أثبته من (هـ) .

(٧) قال اليزدي في شرحه لقول ابن الحاجب (لا غيرهما) : « وفي انتفائه نظرٌ ، لمجيء مَهْلُك ومَيْسُر ، ومَأْلُك » انظر شرحه للشافية ١ / ١١٠ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ١١ ، والقاموس المحيط / ألك .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٢ ، والمنصف ١ / ٣٠٨ ، والممتع ١ / ٧٩ ، وشرح الرضي ١ / ١٦٩ .

(٩) ليست في (ب ، هـ) ، وفي الشافية : « ومن غيره جاء » .

(**على زِنَةِ المفعُول كمُخْرَجٍ ومُسْتَخْرَجٍ** ،/ **وكذا**[١] **البَواقِي**)[٢] من الأبواب، [٢٤/أ]
وهو يصلح للمفعول ، والمصدر[٣] ، واسم الزمان والمكان[٤] ، (**وأمّا ما جاء**) من المصادر الميميّة في الثلاثي المجرد (**على مَفْعُولٍ كالمَيْسُور والمَعْسُور**)، بمعنى : اليُسْر والعُسْر (**والمجْلُودِ**) ، بمعنى : الجلادة (**والمَفْتُون**) ، بمعنى : الفتنة (**فقليلٌ**)[٥] .

وما جاء من المصادر على (**فَاعِلَةٍ ، كالعَافِيَةِ**) ، بمعنى : المعافاة (**والعَاقِبَةِ**) ، مصدر عَقَبَ فلان مكان أبيه عاقبة[٦] ، (**والبَاقِيَة**) ، بمعنى : البقاء[٧] ، (**والكَاذِبَة**) ، بمعنى : الكذب[٨] (**أقلّ**)[٩] مما جاء على (مَفْعُول) .

[مصادر الرُّباعيّ المجرّد][١٠]

(**ونحو دَحْرَجَ**) ، أي : مصدر الرُّباعي المُجَرَّد ، وما أُلحق به يجيءُ

---

(١) في الأصل : « كذا » ، وفي باقي النّسخ والشافية : « وكذلك » .

(٢) في (ب ، ج) ، الشافية : « الباقي » .

(٣) في (ج ، هـ) : « والمصدر الميمي » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٩٥ .

(٥) لم يثبته سيبويه ، انظر المصدر السابق ٤ / ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٢ ، وشرح الرضي ١ / ١٧٥ .

(٦) كذا في الأصل ، وليست في باقي النّسخ .

(٧) من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ الحاقة / ٨ ، وانظر الصّحاح / كذب .

(٨) من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ الواقعة / ٢ ، وانظر الصّحاح / كذب .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٢ .

(١٠) انظر الكتاب ٤ / ٨٥ ، والشافية : ٢٩ .

(**على**) فَعْلَلة وفِعْلال بالكسر في الثاني ، نحو : (**دَحْرَجَةٍ ودِحْراج بالكسر ، ونحوُ : زَلْزَلَ**) أي : المُضاعف من الرُباعيّ ، يجيءُ مصدره (**على**) فِعْلال نحو (**زِلْزال**[١] **بالكسر والفتح**) ، والكسرُ أفصحُ .

[اسما المرّة والنّوع][٢]

(**والمرَّةُ من الثلاثي المُجرد ممّا لا تاء فيه**) ، يجيءُ (**على فَعْلَة**) بفتح الفاء قياساً ، (**نحوُ : ضَرْبةٍ وقَتْلَةٍ ، وبكسر الفاء للنوعِ**) ، أي : الهيئة[٣] التي يكونُ عليها فاعِلُ الفِعْل من حيث إنّه فاعل ، (**نحو ضِرْبَةٍ وقِتْلَةٍ ، وما عداه**) ، أي : إن كان ثلاثياً مجرداً أو مزيداً فيه ، أو[٤] رباعياً أصلاً أو[٥] ملحقاً به ، فيها التّاء فالمرّةُ ، وكذا النّوعُ من الجميع (**على المصدر المستعمل ، نحو إناخةٍ**) ، والفارق بين إرادةِ المصدر / للتأكيد ، وإرادة [٢٤/ب] أحدِ هذين المعنيين هو الوصف[٦] وما يجري مجراه ، نحو : نَشَدْتُهُ نِشْدةً واحدةً في المرّة ، ونِشْدةً حسنةً لطيفةً في النّوع[٧] .

(**فإن لم يكن تاءٌ**) وليس ثلاثياً مجرداً والبناءان[٨] على مصدره

---

(١) بعض العلماء قال : هي بالكسر مصدر ، وبالفتح اسم ، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (سورة الزلزلة) ، الآية ١ ص ١١٣ ، وفي الشافية : « زَلْزَال » بالفتح والكسر .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٤٤ – ٤٥ ، والشافية : ٢٩ .

(٣) في (ب) : « للهيئة » ، وقوله : « وبكسر الفاء للنوع » ليست في الشافية .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « و » .

(٥) في (ب ، ج) : « و » .

(٦) في (ب ، ج) : « أو » .

(٧) انظر شرح الجاربردي ١٨١ .

(٨) في (ج ، هـ) : « فالبناءان » ، وفي الشافية : « فإن لم تكن » .

(**زدتها**) ، أي : التـاء للتفرقـة ، (**وأتَيْتُـهُ إتْيَانَـةً ، ولَقِيْتُـهُ لقاءَةً**) مـن الثلاثي المجرد الذي لا تاءَ في مصدره ، إذ مَصْدَرُهمـا إتيـانٌ ولِقَـاءٌ ، وهُـو (**شَاذٌّ**)[(١)] ، والقياسُ[(٢)] في المرّة والنّوع : أَتْيَةً وَلَقْيَةً .

---

(١) قال سيبويه : « وقالوا : أتيتُه إتْيَانةً ، ولقيتُه لقاءةً واحدةً ، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام . كما قالوا : أعطى إعطاءةً واستُدْرجَ استدْراجةً ونحو إتْيانةٍ قليلٌ ، والاطّراد على فَعْلَةٍ » . انظر الكتاب ٤ / ٤٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ٤ / ٤٥ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ١١٤ .

[اِسْمَا الزَّمَانِ والمكانِ][1]

(**أسماءُ الزَّمانِ والمكانِ**) وهيَ الأسماءُ الموضوعةُ للزّمانِ والمكانِ باعتبارِ وُقوعِ الفِعْلِ فيه مُطْلقاً ، أي[2] : من غيرِ تقييدٍ بشخصٍ ، أَوْ زمانٍ ، فـإذا[3] قلت : مَخْرَجٌ ، فمعناه : موضِعُ[4] الخُروجِ المُطْلَقِ ، أَوْ زمانُ الخروجِ المُطلَقِ ، ومِنْ ثَمّ لَمْ يُعْمِلُوهُما في مفعُولٍ ، ولا ظرفٍ ؛ لخروجهما من الإطلاق إلى التّقْييد ، وذلك خلافُ وضعِهما[5] . وهمـا يُبْنَيانِ (**مِمّا مُضارِعُهُ مفتوحُ العَيْنِ ، أو مضمُومها . ومِنْ المنقوصِ مُطلقاً**) ، أي : سواءٌ كان عينه[6] مفتوحةً ، أَوْ مضمومةً ، أَوْ مكسورةً ، (**على مَفْعَلٍ**) بـالفتح ، (**نحو : مَشْرَبٍ ومَقْتَلٍ ومَرْمًى**) ومدْعَىً ومَرْضىً ، فقوله : « مُطلقاً » ، قَيْدٌ للمنقوصِ .

(**ومن مكسُورِهَا**) عطف على « مِمّا » ، أي : هُما يُبْنيان مـن مكسـور العين[7] ، (**والمِثَالُ على مَفْعِلٍ**) بالكسر ، (**نحو : مَضْرِبٍ ومَوْعِدٍ ، وجاء المنْسِكُ**) ، لمكان النسك ، وهو العبادة ، / (**والمَجْزِرُ**) ، لموضع نحرِ الإبلِ ، [٢٥/أ]

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٨٧ وما بعدها ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٦ / ١٠٧ ، والشـافية : ٣٠ .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) في (ب) : « فإنْ » ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل « موضوع » وما أثبته من باقي النسخ .

(٥) انظر شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٦ / ١١١ ، وشـرح الجاربردي ١٨٣ ، وفي (هـ) : « الإطباق » ، وهو تحريف .

(٦) الهاء تعود على مضارع الناقص أو المنقوص كما يسمّيه المصنّف ، وقوله : « مطلقاً » ليـس في الشافية .

(٧) يعني مكسور العين في المضارع .

(**والمَنْبِتُ**) ، لموضِعِ النَّباتِ ، (**والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ**) ، لموضع الطّلُوع ، (**والمَغْرِبُ والمَفْرِقُ**) ، لوسط الرّأس ، وهو الذي يُفرقُ فيه الشَّعُر ، (**والمَسْقِطُ**) ، لموضع السّقوط ، (**والمَسْكِنُ**) ، لموضع القَرار ، (**والمَرْفِقُ**) لموضع الرّفق ، وهو ضدّ العُنف ، (**والمَسْجِدُ**) ، وهو اسم البيتِ المبنيِّ للعبادة سُجِدَ فيه أوْ لم يُسْجَد ، قال سيبويه[1] : « وأمّا موضعُ السّجُودِ فالمسجَدُ بالفتح لا غير » ، (**والمَنْخِرُ**) ، لثقب الأنف . وكانَ القياس في هذه الأمثلة الفَتْح ؛ لأن مُضارعها مضمومُ العَيْن .

(**وأمّا مِنْخِرٌ**) بكسر الميم والخاء ، (**فَفَرْعٌ**) لَمَنْخِرٍ ، (بفتح الميم)[2] وكسر الخاء ، إتباعاً لكسرة الخاء ، (**كَمِنْتِنٍ**) بكسرتين[3] ؛ لأنه[4] ليس من الأبنية .

قوله : (**ولا غيرُهُمَا**) مبتدأ خبره محذوف ، أي : ولا غيرُ المثالين جاء[5] .

(**ونحْو المَظِنَّةِ**) بالكسر ، (**والمَقْبَرَةِ فَتْحاً وَضمّاً ليسَ بقياسٍ**) ، أمّا

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٩٠ ، وعبارة سيبويه : « وأمَّا المسجد فإنَّه للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، وموضع جَبْهتك ، لو أردت ذلك لقلت : مَسْجَدٌ » وانظر شرح الرضي ١ / ١٨٣ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) في (ب) : بكسرتين فرع لُمْتِن بضم الميم وكسر التاء ، وهما نادران ، إذ مِفْعِلٌ بكسرتين .

(٤) ليست في (ب ، ج) .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٣ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢ / ٥٠ .

الكسر في المَظِنَّة ؛ لأنّ مُضارعها مَضْمومُ العـين فالقيـاسُ الفتـحُ ، ومَظِنَّـةُ الشيءِ مَوْضِعه الذي يُظَنُّ كونُهُ فيه ، وأمّا[1] الفتح في المَقْبَرَةِ ؛ فلأنّهُ لَمْ يُرَدْ بها موضعُ وقوعِ الفعلِ ، ولا زمانُهُ ، بل أريدَ المكانُ المخصُوص ، والفتـحُ لمكـانِ الفعـلِ أو زمانِـهِ[2] . أمَّـا الضَّـمُّ فظـاهر ؛ لأنّ مضارعـها مضمـومُ العَيْنِ ، فالقياسُ الفتح ، لكن قِيلَ : إنَّما يكون الضَّمُّ غير قيـاسٍ لـو أريـدَ بها مكانُ الفعل ، أمَّا لو أريدَ بها المكانُ الخاصُّ فلا .

(**وما عَدَاهُ**) ، أي : وما عدا الثلاثي المجرد ، / رباعياً كان ، أو ثلاثيـاً [٢٥/ب] مزيداً[3] . (**فَعَلَى لفظِ المَفْعُول**) من ذلك الباب[4] .

---

(١) في (ج) : « أمَّا » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٩١ ، وشرح الجاربردي ١٨٩ .

(٣) في (ب ، هـ) : « مزيداً فيه » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٩٥ ، وشرح اليزدي ١ / ١١٧ .

[اسم الآلة][1]

(**الآلةُ :**) وهو[2] ما يستعانُ به في الفعل المشتقة هي منه ، يجيءُ (**على مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ ، كالمِحْلَبِ**) ، لما يستعان به[3] في الحلب ، (**والمِفْتَاح**) ، لما يستعان [به][4] في الفتح ، (**والمِكْسَحَةِ**) ، لِمَا يستعان به في الكسْح .

(**ونحو المُسْعُطِ**)، لِمَا يُجْعل فيه السَّعُوط ، وهو دواء يُصبّ في الأنف .

(**والمُنْخُلُ**)، لما يُنخَل به الشيءُ .

(**والمُدُقّ**) ، لما يُدَقّ به .

(**والمُدْهُنُ**) ، لما يجعل فيه الدهن .

(**والمُكْحُلَةِ**) ، لما يجعل فيه الكحل .

(**والمُحْرُضَةِ**)، لإناء الأُشْنَان[5] ، مضمومة الميم والعين ، (**ليسَ بقياس**)[6] ؛ لأنّها أسماءٌ مخصوصةٌ ، لا باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل ، فلا يُقال مُدْهُنٌ إلاّ للآلة التي جُعِلَتْ للدّهن ، ولو جُعِلَ في وعاءٍ غيره لم يُسمَّ ذلك الوعاء بمُدْهُنٍ ، بخلاف المِحْلَبِ والمِفْتاحِ .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١١ ، والشافية ٣١ .

(٢) ليست في (هـ) .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) زيادة لاستقامة المعنى .

(٥) الأُشْنَانُ : حِمْض تغسل به الأيدي ، انظر الصّحاح / حرض .

(٦) القياس كسر الميم وفتح العَيْن فيها كلّها ، وقال سيبويه : « ولم يذهبوا مذهب الفعل ، ولكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية » انظر الكتاب ٤ / ٩١ ، وشرح اليزدي ١ / ١١٨ .

[التَّصْغِير][1]

(**المُصَغَّرُ المزيدُ فيهِ**) أي : المُصغرُ هو اللّفظ الذي زيدَ فيه شيء (**ليدُلَّ على تقليلٍ**) فالمزيدُ فيه كالجنس لشُموله له ولغيره ، فلمّا قيل : « ليَدُلَّ على تقليلٍ » ، خرجَ ما سواه ، إذ دلالةُ الزّيادةِ على القِلّة من خواصّه .

(**فالمتمكّنُ**) أي : الاسمُ المفردُ[2] المعربُ الذي ليس فيه مانعٌ يمنع من التَّصْغير ، (**يُضَمُّ أولُه**) ؛ لأن المُصغّر فرع المكبّر ، ودالٌّ[3] عليه كما يدلُّ الفعلُ المبنيُّ للمفعول على المبنيّ للفاعِل ، فضم أوله[4] مثلهُ ، / (**ويُفتَحُ ثانيه**) ؛ لأنه أخف من الكسر[5] ، وما اكتفوا بضم الأوّل ؛ لجواز أن يكون أوَّل المكبَّر مضموماً ، فلا يحصُل الفرق ، وزيد (**بعدهُما ياءٌ ساكنة**) ؛ لأنّه[6] قد لا يحصُل الفرق بين المُصغر والمكبّر كما في صُرَدٍ لطائرٍ ، وَخُصَّ الياءَ ؛ لأنه أخف من الواو ، ولم تُزد الألفُ مع كونها أخف من الياء ؛ لأنها زيدت للجمع ، في نحو : دراهم ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ من الياء ، والجمعُ أثقل (من المصغَّر)[7] .

[٢٦/أ]

(**ويُكسرُ ما بعدها**) أي : ما بَعْدَ الياء (**في الأربعة**) أي : في الاسم

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١١٣ ، والشافية : ٣٢ .

(٢) في (هـ) : « المفردة » ، وهو تحريف .

(٣) في (هـ) : « دالٌّ » .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وليست في باقي النّسخ .

(٥) في (ج ، هـ) : « الكسرة » .

(٦) في (هـ) : « لأنّها » وهو تحريف .

(٧) كذا في الأصل ، وما بين القوسين ساقط من باقي النّسخ .

الذي على أربعةِ أحرفٍ نحو جُعيْفِر ؛ للمُناسبة بين الياء وما بعدها .

ثم استثنى من الحكم بالكسر أربع صور[(١)] ، وأشار إليه بقوله :

[١] (**إلاّ في تاءِ التأنيث**) نحو : طُلَيحَة ؛ لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث ؛ للخفّة .

[٢] (**وألِفَيْهِ**) أي : ألفي[(٢)] التأنيث المقصورة والممدودة ، كحُبَيْلَى[(٣)] وحُمَيْرَاء مُراعاةً لبقائهما على حالهما ، وقيّد الألف بالتأنيث ؛ لأنهم يقولون في تصغير مِعْزَىً وَكِسَاءٍ[(٤)] : مُعَيْزٌ وكُسَيٌّ[(٥)] .

[٣] وفي (**الألف والنّون المشبَّهتين بهما**) أي : بألفي التأنيث نحو : سُكَيْرَان ؛ لتشبههما[(٦)] بهما ، قوله : « المشبهتين بهما » ، احترازٌ[(٧)] من نحو : سِرْحان وسُلطان وشَيطان ، فإنك تقول في تصغيرها[(٨)] : سُرَيْحين وسُلَيْطين وشُيَيْطين .

[٤] وفي (**ألف أفعالٍ جمعاً**) نحو : أُجَيْمَال للمحافظة عليها ، وقيّد

---

(١) انظر شرح اليزدي ١ / ١٢٣ ، وشرح الجاربردي ١٩٩ .

(٢) في (هـ) : « ألف » ، وهو تحريف ، وفي الشافية : « وألفي التأنيث » .

(٣) في (هـ) : « كحُبْلَى » وهو تحريف .

(٤) في (هـ) : « وَكِنْسَاء » ، وفي الصِّحاح الكانِسُ : « الظبي يدخل في كِنَاسِهِ ، وهو موضعه في الشَجَرِ يَكْتَنُّ فيه ويستتر » ، انظر : كنس .

(٥) في (ج) : « وَكُنَيْسٌ » ، وهو تحريف إن أرادها تصغيراً لِكِساء ، أما إن كانت الكلمة (كِنْساء) كما جاء في (هـ) كما هو في الحاشية السابقة ، فالتصغير (كُنَيْس) كما ورد في (ج) ، وهو صحيح .

(٦) في (ب ، ج) : « لشبههما » وهو صواب أيضاً .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « للاحتراز » .

(٨) في (هـ) : « تصغيره » ، وهو تحريف .

[٢٦/ب] بقوله : جمعاً ؛ احترازاً عمّا ليس بجمع نحو أَعْشَار ، / فإنّ تصغيرهُ أُعَيْشِيرٌ، يُقال : بُرْمَـةٌ أعشـارٌ ، إذا كـانت البُرْمَـة - وهـي[1] القـدر مـن الحجـر - منكسرة[2] .

(**ولا تُزادُ**)[3] ياءُ التصغير على ما زادَ (**على أربعةٍ**) أصـولٍ ، يعـني لا يُصغّرُ إلا الثلاثي والرّباعيّ على الأفصـح ، (**فلذلك**) أي : لأجـل أنّه يُضمّ الأول ويُفتح الثاني ، ويُزاد[4] الياء السّاكنة بعدهما ، ويُكسَرُ مَا بَعْـدَ الياء في الأَربعة (**لَمْ**[5] **يَجئ فِي غَيْرِهَا**) أي : غـير الصّـور المسـتثناه (**إلاَّ فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل**) ؛ لأنّه إنْ كان ثلاثياً جاء فُعَيْل كفُلَيْـس ، وإنْ كـان رُباعيّاً مِن غير مدّة قبل آخره ، جاءَ فُعَيْعِل كدُرَيْهِمٍ ، وَإنْ كَانَ مَـعَ[6] مـدّة جَاءَ فُعَيْعِيل كمُفَيْتيح في مِفتاح .

(**وَإذا صُغِّرَ الخماسيُّ على ضَعْفِهِ**) ؛ لثقلـــه ، (**فـالأَولى**[7] **حـذف**) الحـرف[8] (**الخامس**)[9] ؛ لأنَّ اللّسـانَ لا تـزال في سُـهُولَةٍ حتـى تبلـغَ الحرف[10] الخامِسَ ، ثُمَّ تَرْتَـدِعُ ، فإنَّمـا[11] حُـذف الـذي ارتـدَعَ عنـده ،

---

(١) في (هـ) : « وهو » .

(٢) في (هـ) : « منكسراً » .

(٣) في (ج) ، والشافية : « ولا يُزَاد » .

(٤) في (ب) : « وتزاد » .

(٥) في (ب) : « لا » .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) ذكر له ثلاثة أوجه ، انظرها في شرح اليزدي ١ / ١٢٥ ، وشرح الجاربردي ٢٠٢ .

(٨) ليست في (ب) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٤٤٩ .

(١٠) ليست في (ج ، هـ) .

(١١) في (هـ) : « وإنّما » .

فيقال في جَحْمَرِش للعُجوزة[١] : جُحَيْمِرٌ .

(**وَقيلَ :**) حُذِفَ الحرفُ الزائـدُ ، أَوْ (**ما أَشْبَهَ الزَّائِدَ**)[٢] ، فيقـال فيه : جُحَيْرِشٌ ؛ لأن الميـم مِـن الزوائـد ، وَفي فَـرَزْدَقٍ : فُرَيْـزِقٌ ، بحـذف الدال ؛ لشبْهَها بما هُوَ منها وَهُوَ التاءُ .

وَقِيلَ : يُبقي حروفها فتقول[٣] : سُفَيْرِجْلٌ ، وَإليه أشار بقوله : (**وَسَمِعَ الأَخفش سُفَيْرِجَلٌ**)[٤] .

(**وَيُرَدُّ**) ، لَمَّا فرغ مِن[٥] تعريـف المصَـغَّرِ ، وكيفيّـة البنـاء ، وَأقسـامِ الأَبنية ، شَرَعَ في تفاصيل الأبواب، فنقول : الاسم الذي أُريـدَ تصغـيره / [٢٧/أ] لا يَخْلوُ إمّا أن يكوُن قد حَصَلَ فيه التَغْييرُ أَوْ لا ، فـإن لم يحْصُـل فحكمُـه ظاهِرٌ ، وَإنْ حَصَلَ فالتغيير إمَّا بالقلب، أوْ بالحذف ، أَوْ بالزيـادة ، فـإن[٦] كانَ بالقلْبِ ، فالقلبُ إمّا لاَزم ، أو غير لاَزمٍ ، وَنَعْني بـاللاَّزم : مَـا كـانت عِلّة القلب فيه ثابتة في المصَغَّرِ والمُكبَّر . وَبغير اللاَّزم : مَا كانت العلَّـة فيـه في[٧] المكبَّرِ دُونَ المُصغَّرِ ، فإنْ كان غيرَ لازمٍ فيُرَدُ (**نحو بـابٍ**) إلى الـواو ، (**وَنابٍ**) للسِنّ ، إلى الياء[٨] ؛ لأنَّ علّة القلــب فيـهما تحـرك الـواو وَاليـاء

---

(١) في الأصل : « العجوزة » .

(٢) في (ب) : « ذلك الزائد » .

(٣) في (هـ) : « فقيل » ، وهو تحريف .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤١٨ ، وانظر رأي الأخفش في شرح المفصل لابـن يعيش ٥ / ١١٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٠٥ .

(٥) في (ج) : « عن » ، وهو تحريف .

(٦) في (هـ) : « وإن » .

(٧) في (هـ) : « أي في » .

(٨) أي : إلى بُوَيْب وَنُيَيْب ، انظر الكتاب ٣ / ٤٦١ ، ٤٦٢ .

وانفتاح ما قبلهما ، فلمّا ضمَّ الأوّلَ في تصغيرِ[١] ذهب المقتضي .

(**وميزانٍ**) أصْله : مِـوزان ، انقلبـت الـواو يـاءً ؛ لسـكونها وانكسـار ما قبلها ، وَقَدْ ذهب المقتضي عند التصْغير[٢] .

(**وَمُوقِـظٍ**) أصْلـه : مُيْقِـظ انقلَبـت اليـاء واواً ؛ لسُكونها وانضمـام ما قبلها فلمّا تحرك (في التصغير)[٣] قيل : مُيَيْقِـظٌ ، وَأشـار إليـه بقولـه : (**إلى أَصْلِه لِذَهَابِ المُقتَضي**) .

قوله : (**بخِلافِ قَائِمٍ وتُرَاثٍ**) ، للمال المُوَرَّث ، (**وأُدَدٍ**) قبيلـةٌ[٤] مـن اليَمنِ[٥] ، هذا إشارةٌ إلى اللاَّزم ، فلا تردّ[٦] هذِهِ الأَمْثلةُ إلى أصولهـا ؛ لأن علة القَلب في قائم ، كونه اسم فاعلٍ من المعْتل العَيْن ، وَذلـك موجُـود في مكبِرَّه وَمُصغَّره ، فَيُقال في تصغيره : قُوَيْئِم بالهمزة[٧] ، وَلأنَّ علّتَهُ في تُرَاث وَأُدَدٍ ضمّـة الـواو[٨] ، وَذلـك مَوْجُـود في المصَغّـر ، فَيُقَـال في تصغـيره : تُرَيّث[٩] وَأُدَيْدٍ .

---

(١) في (ب ، ج) : « التصغير » .

(٢) تصغيره : « مُوَيزين » ، انظر الكتاب ٣ / ٤٥٧ .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) في (هـ) : « علم قبيلة » .

(٥) وقيل : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أُدَدُ بن زيد بن كهلان بن سبأ بـن حمير . انظـر الكتـاب ٣ / ٤٦٤ ، والصّحاح / أَدَدَ .

(٦) في (ج ، هـ) : « فلا يُرَدّ » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

(٨) لأن أصلهما : وُرَاث وَوُدَد ، قلبت الواو في الكلمة الأولى تاءً للضّمة ، وقلبت في الكلمة الثانية همزةً للضمة الموجودة على الـواو ، انظر شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٥ / ١٢٤ ، ١٠ / ٣٩ ، وشرح الجاربردي ٢٠٥ .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٤٦٤ .

(**وَقالوا : عُيَيْدٌ / لِقَوْلِهِم : أَعْيَاد**) جَـوَابُ اعـتراض[١] ، وَهُـوَ أن يُقَال : أصل عِيْدٍ عِوْدٌ ، انقلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكســار مـا قبلـها ، وَقد ذهب المقتضي في التصغير ، وَلِمَ لَمْ يقولوا : عُوَيْدٌ ؟ أجاب بأنَّـهم لما جمعوه على أعْيَادٍ ، فَرْقاً بينه وَبَيْن جمع عُود ، حملـوا المصَغَّـر عليـه[٢] ؛ لأنَّ التكسِيرَ والتحْقيرَ مِن وادٍ واحدٍ . [٢٧/ب]

(**فإنْ**[٣] **كَانَتْ**) في حروف الاسم الذي يُـراد تصغـيره (**مَـدَّةٌ ثانيـة**) لا أصْل لها (**فالواو**) أي : يُبْدلوا[٤] الواو عنها (**نَحوُ : ضُوَيْرِبٍ في ضَارِبٍ وَضُوَيْرِيبٍ في ضِيرَابٍ**) .

(وَ) إنْ كَانَ (**الاسْمُ**) المتمكن وَمَا ينخرط فِي سِلكِهِ ، نحو : مُذْ (**على حَرْفين**) ، وَقد حُذِفَ مِنْـهُ شـيء (**يُـرَدَّ مَحْذُوفُه**) في التصغـير[٥] ، حتـى يصير على مثال فُعَيْل (**تَقُولُ فِي عِـدَةٍ وَكُلْ اسْماً : وُعَيْـدَةٌ وَأُكَيْـلٌ**) بـردِّ فائِهما ؛ لأنَّهما مِن الوعْد والأَكلِ[٦] (**وَفي سَهٍ وَمُذْ اسماً، سُتَيْهَةٌ وَمُنَيْذ**) بِردِّ عَيْنِهما ، فإنَّ أصل سَهٍ سَتَةٌ وهو الاست ، وَمُـذ وَمُنْـذُ ، وَقيَّـد[٧] كُـلْ وَمُذْ بقوله : اسماً ؛ لأن الأوّل لو كـان فِعْـلاً ، وَالثـاني لـو كـان حرفـاً ، لا يُصَغَّرانِ ، إذ التَّصْغير مِن خواصّ الأَسماءِ .

---

(١) قال اليزدي في شرحه : « هذا جواب اعتراض مقدّر ، كأنه قيل : أليس القيـاس في عُيَيْـد : عُوَيْداً ؟ وتقديره : أن عُيَيْداً تصغير عِيْدٍ ، وهو كان في الأصل عِوْداً » انظر ١ / ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٤٥٨ .

(٣) في (هـ) : « وإن » .

(٤) في (هـ) : « يُبْدل » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٤٤٩ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١١٨ .

(٦) في (ب) : « من الوعد والأكل فَرُدَّ فاؤهما » .

(٧) كذا في الأصل ، وهو الأنسب ، وفي باقي النسخ : « قيِّد » .

(**وَفِي دَمٍ وَحِرٍ**) لِفَرْجٍ ، (**دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ**) بِـرَدِّ لامـها ، فـإنَّ أصـل دَمٍ دَمَوٌ بالتحريك ، أَوْ دَمْيٌ بالتّسكين ، أَوْ التحريك ، عَلَى اختلاف الأقوال ، وَأصْلِ حِرٍ حِرْحٌ ، وَأعاد في القسمين الآخـرين ؛ إشـارة إلى المغـايرة بـين الأقسام / الثلاثة .

[٢٨/أ]

(**وَكَذَلِكَ**) أي : مثلُ الألفاظِ المذكورة في رَدِّ الْمحذوفِ (**بابُ ابْنٍ واسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وهَنْتٍ**) ، مِمَّا عوّض عن محذوفه شيء لا يَصْلحُ الاسم معَـه ؛ لأَنْ يُبْنِي منهُ على فُعَيْل ، أَصْل ابِـنٍ بَنَـوٌ بـالتَّحريك ، وأصْـل اسْـمٍ سِـمْوٌ بسُكوُن الميم ، وكسر السّين ، أَوْ ضمّها ، وَأصْل أخت وَبنت أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ ، بالتحريك ، وَأصْل هنْتٍ هَنْوَة ، وَهي كلمة كناية ، وَمَعْناها شيء قبيح[1] ، فيُقال في تصْغيرهـا : بُنَـيٌّ وَسُـمَيٌّ وَأُخَيَّـةٌ وَبُنَيَّـةٌ وَهُنَيَّـةٌ[2] ، (**بخلاف بَـابِ مَيْتٍ**) بالتخفيف ، أصْلهُ بالتّشديد[3] .

(**وَهارٍ**) اسم فاعل من هَارَ يَهُورُ هَوْراً ، وَأصْلهُ هَائِرٌ حُذفَـت عينـه ، وَالهَوْرُ الانكسارُ مِن جَانِبِ الوادي[4] .

---

(١) كذا في الأصل ، وليست في باقي النّسخ .

(٢) انظر تصغير هذه الأسماء في الكتاب ٣ / ٤٥٥ ، وقال في تصغير هَنْةٍ : « ومن العرب مـن يقول في هَنْتٍ هُنَيْهَةٌ ، وفي هَنٍ هُنَيَّةٌ ، يجعلها بدلاً من الياء ، كما جعلوا الهاء بدلاً من اليـاء في ذه » انظر ٣ / ٤٥٥ .

(٣) اختلف في وزن كلمة مَيّتٍ ، فذهب البصريون إلى أن وزنها (فَيْعِلٍ) ، وذهـب الكوفيـون إلى أن وزنها (فَعِيل) ، ويرى البغداديون أن وزنها (فَيْعَـل) . انظـر الكتـاب ٤ / ٣٦٦ ، والإنصـاف ٢ / ٢٨٤ المسـألة رقـم ١١٥ ، والممتـع ٢ / ٤٩٨ - ٤٩٩ ، وشـرح الـيزدي ١ / ١٣١ .

(٤) انظر الصِّحاح / هور .

(**وَنَاسٍ**) مَشتق مِـن الإِنْـسِ وأصْلُـه أُنَـاسٌ ، فـإن المَحْـذوف في هـذِهِ الأمْثلةِ لا يُرَدّ ، إذْ يمكن بناءُ فُعَيْلٍ منها ، فيقال في تصغيرها: مُيَيْتٌ وَ هُوَيْرٌ وَ نُوَيْسٌ .

(**وَإِذا وَلِيَ**) أي تَابَعَ (**يَاءَ التصْغير وَاوٌ أَوْ أَلِف مُنْقَلِبَةٌ**) عَـنْ شـيءٍ ، (**أَوْ أَلِـف زَائِـدَةٌ قُلِبَتْ**) تلـك الـواوُ وَالألـف (**يَـاءً**) ، وَأُدغِمَـتْ[1] يَـاءُ التصْغير فيها[2] .

(**وَكَذلِكَ الهَمْزَةُ المُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَـا**) أي : بعـد الألـف الواقعـة بَعْـدَ يـاءِ التصغير ، نحو : عَطَاءٍ تُقلب ياءً[3] ، وحينئذٍ يتفـق اجتمـاع ثـلاثِ يـاءاتٍ وسـيجيء حكمـهُ ، (**نحـو عُرَيَّـةٍ**) في عُـرْوَة ، (**وَعُصَيَّـةٍ**) في عَصـاً ، (**وَرُسَيِّلةٍ**) في رسالةٍ ، أمَّا فِي عُـرْوَة ؛ فَـلاِ/ جتِمـاع الـوَاو وَاليـاء وَسـبق إحداهما بالسّكُون ، وَأمَّا في[4] عَصاً ؛ فلأنَّ الأَلِفَ لَمّا وقعت فيه[5] بعد ياء التصغير ، وَاضطرُّوا إلى تحريكها رَدّوها إلى أصْلها ، فصار كالمثـال الأوَّل ، وَأمَّا فِي رسالةٍ ؛ فلأنَّهم لَمَّا اضطـرُّوا إلى تحريكـها لِمَـا مَـرَّ ، قلبُوهـا يـاءً وَأَدْغَمُوا .

[٢٨/ب]

(**وَتَصْحِيْحُها فِي بَابِ (أَسْيَوُد وَجُدَيْول)[6] أُسَيِّدٍ وَجُدَيِّلٍ قَلِيـلٌ)[7]** ،

---

(١) في (ب) : « وأدغم » .

(٢) ذكر الجاربردي أن ذلك على قسمين ، أحدهما : أن يجتمع فيه عند التصغير ياءان ، والثاني أن يجتمع فيه ثلاث ياءات . انظر شرحه للشافية ٢١١ .

(٣) في (هـ) : « تقلب ياءً وتدغم » .

(٤) ليست في (ب) .

(٥) في (ب) : « فيها » ، وهو تحريف .

(٦) ساقط من (هـ) ، ومن الشافية ، وفي الشافية : « وتصحيحه » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٦٩ .

هذا اعتراضٌ على الأَصْل المذكور بأَنَّه مَنْقُوضٌ بأَسْوَد وَجَدْول ، فإِنَّه قد جَاءَ فِي تصْغيرهما : أُسَيْوِدٌ وَجُدَيْولٌ ، مع أنهَّ وَلِيَ ياءَ التصغير واوٌ فيهما ، وَأجابَ بأَنَّه قليل ، وَليس بلُغَةٍ فصيَحةٍ[١] .

(**فَإِن اتَّفَقَ**) بعد قلب المذكور (**اجتماعُ ثلاث ياءاتٍ حُذِفَت**) الياءُ (**الأَخِيرَةُ نسياً**) مَنْسِيّاً ، وَالمراد بذلك عدمُ الاعتداد بها ، وَيُعربُ ما قبلها كإِعْرابها، لَوْلَمْ تكن مَحْذوفة فتقولُ[٢] : هذا عُطَيٌّ وَرَأَيْتُ عُطَيّاً وَمَرَرتُ بِعُطَيٍّ ، وَلو اعتدَّ بها لقيل : عُطَيِّيٌّ في الرّفع والجرّ ، وَعُطَيِّياً في النصب .

قوله : (**عَلَى الأَفْصَحِ**) إمَّا متعلق بِحُذِفَت ، أوْ نسياً ، وَخُصَّت[٣] الأخيرةُ بالحذف ؛ لتطرّفها وَكثرة تطرّق[٤] التغيير إلى الآخر[٥] ، (**كقولك في عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ**) لِلْمِطْهَرة ، (**وَغَاوِيَةٍ**) مِن الغِوَايَةِ ، أي : الضّلالة ، (**وَمُعَاوِيَة**) اسْمٌ لِرَجُلٍ : (**عُطَيٌّ وَأُدَيَّةٌ وَغُوَيَّةٌ / وَمُعَيَّةٌ**) أَمَّا مُعَاوية فإِنَّك تحذف أَلِفها[٦] ؛ ليُمكن في تصغيرها مِثالُ فُعَيْعِلٍ . [٢٩/أ]

---

(١) غير واضحة في (ب) .

(٢) في (ج ، هـ) : « فَيُقَال » .

(٣) في (هـ) : « وخَصَّ » .

(٤) في (هـ) : « تطرف » .

(٥) في (ب ، ج) : « الأخير » .

(٦) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل : « وأمّا (غاوية) فهو فاعلة من الغنى ، فإذا صغر قلبت ألفه واواً لانضمام الفاء منه ، ووقعت ياء التصغير ثالثة بعدها الواو التي هي عين الكلمة متحركة ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء الأولى ... ، وأما (معاوية) فإنك إذا صغرته حذفت ألفه لأنّه على خمسة أحرف ، وفيها زيادتان الميم والألف ، وكانت الميم مزيدة لمعنى والألف لغير معنى فحذفت الألف كما يُفعل في مغتلم ومنطلق إذا صغرتهما ... » انظر ٥ / ١٢٥ .

اعلم أنَّ أصْل عطاءٍ عطاوٌ[١] ، قلبت الواوُ همزة ؛ لوقوعها طرفاً بَعْد الألف ، فإذا صُغّر انقلبت[٢] الألـف يـاءً ، وزال الموجـب منـه ، فَـرُدَّ إلى أصْله ، وَقِيلَ عُطَيّوٌ ثم قلبـت الـواوُ يـاءً ؛ لتطرفـها وانكسـار مَـا قبلـها ، فحصَل عُطَيِّيٌ ثم حُذفت الياءُ الأخيرةُ ، وَإذا صُغِّرَ إدَاوَةٌ[٣] انْقلبَتِ الألفُ الواقعة بَعْدَ يَاء التصْغير ياءً[٤] ، فصارت أُدَيِّوَةٌ ، ثـم انقلبـت الـواو يـاءً ؛ لانكسار ما قبلها فصار أُدَيِّيَة بثلاث يَاءَاتٍ ثم حذفت الأخيرة ، وإذا صُغِّرَ غاويةٌ[٥] انقلبَتِ الألف واواً ؛ ليمكنَ[٦] التَّصْغيرُ ، ثم قلبـوا الـواو الثانيـةَ ياءً ؛ لاجتماع الواو وَالياء ، وَسبْق إحداهما بالسّكون وأدْغمت فصـار[٧] غُوَيِّيَةً بثلاث ياءَات ، ثم حذفت الأخـيرة ، وكـذا مُعَاويـة[٨] بعْـد حَـذفِ الألِف .

(**وَقِيَاسُ أَحْـوَى**)[٩] أنْ يقـال في تصغـيره : (**أُحَـيٌّ ، غـيرَ مُنْصَرِفٍ**) ؛ لأنَّ أصْلهُ في التصغِير أُحَيْوِيُ ، فَفُعِلَ بواوه مَا فُعِـلَ بـوَاو عُرَيْـوَةٍ ، فصـار أُحَيِّيُ بثلاث ياءَات ، فَحُذِفَت الأخيرةُ فصار أُحَيَّ ، بإيقَاعِ[١٠] إعرابِ غَيْرِ

(١،٥،٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٥ .

(٢) في (هـ) : « قُلِبَت » .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٥ .

(٤) ليست في (هـ) .

(٦) في (ب) : « لتمكّن » ، وهو تحريف .

(٧) في (ج) : « فصارت » .

(٩) تعددت الآراء والأقوال في قياسها ، انظر الكتاب ٣ / ٤٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٧ ، وشرح الرضي ١ / ٢٣٢ .
وأحوى : سواد إلى الخضرة ، وحمرة تضرب إلى السواد ، انظر الصِّحاح / حوا .

(١٠) في (ب) : « بارتفاع » ، وهو تحريف .

المنصرف عَلَى الياء ، فإن بقاءَ الزّيَادة التي هي كَزيَادَةِ أوَّلِ الفِعْل كافٍ في منع صرفه ؛ لوزنِ الفِعْل وَالوَصْفِ ، فيُقَال : هـذا أُحَيٌّ وَرأيتُ / أُحَيَّ وَمررْتُ بِأُحيَّ . [٢٩/ب]

(**وَعِيسَى**) بن عَمْر (**يَصْرِفُهُ**) وَيُنَوِّنُهُ[١] ، كأنَّه نظر إلى خروجه بالحذف عن صيغَةِ أَفْعَلَ .

(**وَقَالَ أَبُو عَمْرو : أُحَيٍّ**)[٢] بالكسْر والتنوين في الرّفعِ وَالجرِّ عَلَى مثال قاضٍ ، وَالتنوينُ عِنْدهُ عِوَضٌ[٣] أوْ تمكّن[٤] .

(وَ) إمَّا (**عَلَى قِيَاسِ أُسَيْوِد**) مُصَحَّحاً ، فإنه يجب أنْ يقال: (**أُحَيْوٍ**) بالكسر وَالتّنوين ، رَفْعاً وَجرّاً ، وأحيْوِيَ بالفتح نَصْباً بالاتفاق[٥] .

(**وَيُزَادُ**) لَمَّا فَرَغَ مِن التغيير الواقِعِ إمَّا بالقلبِ أوْ بالحذف ، شرع في التغير بالزيادة فنقول : تلك الزِّيادة إمَّا حرْفُ تأنيثٍ أوْ لا ، فإنْ لم تكن حرف تأنيث ، فإمَّا كلمة برأسها كما في بَعْلَبَك ، أوْ لا ، (فإن لم تكن كلمةً برأسها ، فإمَّا أن يَكُونَ[٦] مَدَّةً ، أوْ لا)[٧] ، فهذه أربعة أقسامُ .

(١،٢،٥) انظر الكتاب ٣ / ٤٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٠٧ ، وشرح اليزدي ١ / ١٣٥ .

(٣) عوض عن الياء على مثال قاضٍ وجوارٍ وغواشٍ .

(٤) لأنه عنده مصروف وهو اسم معرب .

(٦) في (ب ، ج) : « تكون » .

(٧) ساقط من (هـ) .

فإن كانت الزيـادة حَرْفَ التـأنيث[١] ، فإمَّـا أن يكـون[٢] تـاءً أوْ ألفـاً مَقصورةً ، أوْ مَمْدودَةً ، فإن كانت تاءً ، فإمّا أن تكون ظـاهِرَةً أوْ مُقـدَّرَةً ، فالظاهرةُ ثابِتَةٌ أبداً ، كَضُوَيْرِبَةٍ في تصغير[٣] ضَارِبَة ، فرقاً بَيْنَ تصغير المذكّر وَالمؤنّثِ .

وَإنْ كانت مُقدرّة فَتَظْـهَرُ في الثُلاثِـي ؛ لئـلا يجْتمـع فَرْعيّتـان التصْغِـيرُ وَالتَّقديرُ ، وَأشار إليه بقوله : وَيُزَادُ (**فـي المؤَنَثِ الثلاثـي بغَيرِ تَـاءٍ تَـاءٌ ، كعُيَيْنَـةٍ وأُذَيْنَـة**) في عَيْـنٍ وَأذنٍ، (**وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ**) في عَـرَبٍ وَعِـرْسٍ ، (**شَاذٌ**) والقياس / بالتاءِ[٤] ؛ لأنّهما مُؤَنّثانِ . [٣٠/أ]

والعِـرْس بالكسـر امـرأةُ الرجـل ، وبـالضَّمِّ وَلِيْمَـةُ العَـروسِ ، يُذَكَّـرُ وَيُؤَنَّث (**بخلاف الرُّبَاعيِّ كَعُقَيْرِب**) فإنَّ التاءَ لا تظهر[٥] فيه ؛ استثقالاً[٦] .

(**وَقُدَيْدِيْمَـة وَوُرَيِّئَـة**) في قُـدَّامٍ وَوَراءٍ ، لِلجِـهَتَيْن المخصُوصَتَيْـنِ (**شَاذٌ**)[٧] .

(**وَتُحْذَفُ**[٨] **أَلِفُ التَّأنِيثِ المَقْصُورَةُ غير الرَّابعَةِ**) سَوَاء كـانَتْ خَامِسَـة أو سَادِسَـةً ؛ للاسـتثقال[٩] ، (**كَجُحَيْجِـب وَحُوَيْلـيٍّ فِـي جَحْجَبـى**) اسْـمُ

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤١٨ ، وشرح الجاربردي ٢٢١ .

(٢) في (ج ، هـ) : « تكون » .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٧ .

(٥) في (ج) : « يظهر » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٤٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٧ .

(٧) انظر الصِّحاح / قدم ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٧ .

(٨) في (ب) : « ويحذف » .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٤١٩ .

سيّدٍ[١] في قومِهِ ، أوْ حيٌّ مِن الأنصَار ، (**وَحَوْلاَيَا**) عَلَمُ مَوْضعٍ[٢] ، وَلا يَحذف الرابعة ؛ لخفة الاسْم[٣] ، وإنَّما قال : حُوَيْليٌّ[٤] ؛ لأنه لما حُذفَتْ ألِفُ التَّأنيث بَقِيَ حَوْلاَيَ ، قلبَت الألف ياءً ؛ لانكسار[٥] مَا قبلها عند التصغير ، وَأدْغمت في الياءِ الأخيرةِ فَحَصَلَ حُوَيْليٌّ ، منصَرفاً ؛ لأن مَنْعَ الصّرف إنَّما كان لألِف التَّأنيث ، وَلا ألِف تأنيثٍ (هنا فيه)[٦] .

(**وَتَثْبُتُ**) الألِفُ (**الممْدُوْدَةُ**) في المُصغَّر (**مُطْلَقاً**) سواء كانت رابعةً أوْ خامسةً فصاعداً[٧] ، كَحُمَيْرَاء وَخُنَيْفِساءَ في حَمْرَاءَ وَخُنْفَساء ؛ لأنَّه لَمَّا زادت على حرفٍ أشبهت كَلمة أخرى فتثبتُ (**ثُبُوت الثَّانِي فِي بَعْلَبَكّ**) ، وَإنَّما تثبتُ الكلمةُ الثانيةُ في نحو : بَعْلبك ؛ لئلا يَلتبسَ بتصغير غَيْر المركبّ[٨] .

[٣٠/ب] (**وَالمَدَّةُ**) هذا هو القسم الذي يكون[٩] / الزّيادةُ هي المدّةُ ، فَتِلك المدّةُ إمَّا ثانِيةٌ أوْ ثالِثةٌ أوْ رابِعَةٌ ، ذَكرَ الثانية في قوله : « فإن[١٠] كانت مدّةً ثانية » ، والثالثة في قوله : « وَإذا وَلِيَ » ، وَأشار هَهُنا إلى الرابعة ، أي :

---

(١) في (هـ) : « رَجُل سيّد » .

(٢) قرية كانت بنواحي النهروان ، انظر معجم البلدان ٢ / ٣٢٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤١٨ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ٤٤٣ .

(٥) في (هـ) : « وانكسار » ، وهو تحريف .

(٦) في (ب ، ج) : « الآن » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٢٣ .

(٨) قال سيبويه في الكتاب عن تصغير المركب : « زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصَّدر ؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف ، والآخر بمنزلة المضاف إليه » انظر الكتاب ٣ / ٤٧٥ .

(٩) في (ج) : « تكون » .

(١٠) في (ج ، هـ) : « وإن » .

المـدَّةُ الرابعـة (**الوَاقِعَةُ بعد كَسْرَةِ التَّصغِيرِ**[١] **تنقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تكُنْ إيَّاهَا**) أي : إن لم تكن[٢] المدّة الواقعةُ بَعْد كَسْرة التصْغير[٣] ياءً ؛ لأنها لو كانت ياءً بقيت على حالها كقولك : مُنَيْدِيلٌ في مِنْدِيلٍ (**نحو مُفَيْتِيح**) في مِفْتَاحٍ (**وكُرَيْدِيْس**) في كُرْدُوْسٍ[٤] ، لِقِطعةٍ[٥] عَظِيمةٍ مِن الخَيْلِ ، انقلبت الألف في الأوّل والواو في الثاني ياءً .

(**وَذُو الزِّيَادتَيْن غَيْرَها**) أي : غير المدّة المذكورةِ (**مِن الثلاثي يُحْذَفُ**[٦] **أَقَلُّهما فَائِدَةً**) ، إشارة إلى القسم الرَّابع ، فتقولُ : تلك الزِّيادة إمَّا في الثلاثِي ، أوْ في الرّباعيّ ؛ فإن كانت في الثّلاثيّ ، فإمَّا واحدةٌ أو ثِنْتَان أو ثلاثٌ ، فإنْ كانت واحدَةً فظاهرٌ ، إذ يُمكِنُ بِناءُ التصْغِّير مِن غير تغييرٍ نحو : مُكَيْرِمٍ في مُكْرَمٍ ، فلذلك لَمْ يذكره هَهُنَا ، وإنْ كانت اثنتين[٧] وَلا يكونُ إحداهما[٨] المدَّة الواقعة بَعْدَ كسرةِ التَّصْغير ، إذْ حكم ذلك قَدْ عَرفت في القِسْمِ الثالث فإمَّا أن تكون[٩] إحداهما[١٠] فُضْلى أوْ لا ، فإنْ كانت إحداهما[١١] فُضْلى ، فَتَبْقَى[١٢] الفضلى وَهي الميم في الأمثلة

(١) في (ب) : « ياء التصغير » .

(٢) في (ب) : « يكن » .

(٣) في (ب) : « بعد كسر ياء التصغير » .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤١٦ .

(٥) في (ج) : « لِقُطَيْعَةٍ » .

(٦) في الشافية : « تُحْذَفُ » .

(٧) في (ج ، هـ) : « اثنين » ، وهو تحريف .

(٨،١٠،١١) في الأصل : « أحديهما » ، والصواب ما أثبته .

(٩) في (ب ، هـ) : « يكون » .

(١٢) في (ج) : « فَتُبْقَى » .

الآتية ، إذْ الميم / مُوضِحَة للمسمَّى ، والزيادة الأُخْرى توضح مَا يَعـرِضُ [٣١/أ]
له مِن انفعال وافتعال وَغير ذلك ، (**كَمُطَيْلِقٍ وَمُغَيْلِمٍ وَمُضَيْرِبٍ وَمُقَيْدِمٍ في مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ**) لِفَحْلٍ يَشْتَهي الضِّرابَ .

(**وَمُضارِبٍ وَمُقْدِمٍ ، فإنْ تَساوَتا**) معاً[1] تثنية لماضٍ مُؤَنَّثٍ ، أي : فإنْ تَساوَتِ الزِّيادَتان ، أوْ لمُضَارعٍ مُؤَنَّثٍ بحـذف إحْدَى التـائين وَلا يجـوز أنْ يكوُنَ تثنيةً لِمذكرٍ[2] ؛ لأن هذا الفعْل مسند إلى ضمير غير الحقيقي ، وكُلّ مسندٍ إلى هذا الضمير وَجَبَ تأنيثه فهذا الفِعْل وَجَبَ تأنيثهُ .

(**فَمُخَيَّرٌ**) أي فأنت عند التصغير مُخَيَّرٌ في حَذْفِ[3] أَيِّـهما[4] شـئت ، (**كقُلَيْنِسَةٍ وقُلَيْسِيَةٍ**) في قَلَنْسُوَة ، النّون والواو زائدتان[5] بِحذف الواو في الأَوّل ، وبحذف النون في الثاني .

(**وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيِّطٍ**) في حَبَنْطِي ، الصّغير[6] البطـن ، الألـف والنـون زائدتان للإلحاق بسفرجَل[7] ، بحذف الألـف في الأوّل ، وبحـذف النـون ، وبقلب[8] ألِفه ياءً لكسرة ما قبلها ، وإعلاله إعلال قاضٍ في الثاني .

(**وَذُو**) الزيـادات (**الثلاث ، غيرِها**) أي : غـير المـدّة ، (**تُبَقَّـى**[9]

---

(١) ليست في (ج ، هـ) ، وفي الشافية : « فإن تساويا » .

(٢) في (ب) : « المذكر » .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٠ .

(٤) في (ج) : « أحديهما » .

(٥) انظر الصِّحاح / قلس .

(٦) في (ج) : « للصغير » ، وفي (هـ) : « لصغير » .

(٧) انظر الصِّحاح / حبط .

(٨) في (هـ) : « وتقلب » .

(٩) في (ب) : « فتبقى » .

الفُضْلَى مِنْهَا) أي : مِن الزيادات الثلاث ، (**كَمُقَيْعِسٍ فِي مُقْعَنْسِسٍ**)[١] فلو كانت إحدى الثلاث مدّة ، لَمْ يَجِبْ حذفها كمُقَيْدِيمٍ في مَقادِيمَ ، جَمْعُ مِقْدَامٍ .

(**وَتُحْذَفُ زِيَادَاتُ الرُّباعيِّ كُلُّها مُطْلَقاً**) سَواءٌ كانت إحْداها[٢] فضلى، أوْ لا .

(**غَيْرَ المَدَّةِ**) أي : غير / المدّة الواقعة بعد كسرةِ التصغير فإنَّه[٣] [٣١/ب] لا يُخِلُّ ثبوتُها[٤] بالتصغير ، (**كَقُشَيْعِرٍ فِي مُقْشَعِرٍّ**) وَمِثالُ إثْباتِ المَدَّةِ (**حُرَيْجِيمٍ فِي احْرِنْجامٍ**[٥] ، **وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ عَنْ حَذْفِ حرفٍ**[٦] **الزائد بمدَّةٍ بَعْدَ الكَسْرَةِ فيما لَيْسَتْ**) المدَّة (**فيه**) ، إذْ لو كانَ فيه مَدَّة لَمْ يُمْكِنْ زيادة مَدّةٍ أخرى ، (**كمُغَيْلِيمٍ**) بزيادَة الياء (**فِي مُغْتَلِمٍ**) ، وَإن شئت قلتَ : مُغَيْلِمٌ[٧] بغير المدَّة .

[تصغير الجمع]

(**وَيُرَدُّ**) لَمَّا فرغ مِن المفرد ، شرع في الجمع ، وَهُوَ إمَّا جمع قلَّة

---

(١) يرى المبرّد أن حذف الميم فيه أولى من حذف السين ؛ لأن السين مُلْحِقة والميم غير مُلْحِقة ، فيقول في مُقْعَنْسِس : قُعَيْسِسٌ ، وَقُعَيْسِيْس . انظر المقتضب ٢ / ٥٣٠ ، وشرح اليزدي ١ / ١٤٣ .

(٢) في الأصل : « أحديهما » ، وما أثبته هو الصواب .

(٣) في الأصل : « فإنها » ، وما أثبته من (ج ، هـ) .

(٤) في الأصل : « بثبوتها » ، وما أثبته من (هـ ، ج) .

(٥) حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَت ، إذا رددتها فارتدَّ بعضها على بعض واجتمعت . انظر الصّحاح / حرجم .

(٦) كذا في الأصل ، وليست في باقي النّسخ ، وليست في الشافية .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٢٧ .

أَوْ كثرة ، فإنْ كان جَمْعَ قلّةٍ ، فَيُصَغَّرُ عَلَى بنائه ؛ لقرب القلَّةِ مِن مَعْنَى التَصَّغِيرِ[١] .

وَيُردُّ (**جَمْعُ الكَثْرةِ لاَ اسْمُهُ إِلى جَمْعِ قِلّتِهِ**) إنْ وُجِدَ له ذلك (**فَيُصَغَّرُ**) جَمْعُ قِلتِهِ (**نَحْوُ : غُلَيْمَةَ فِي غِلْمَانٍ**) يردّه إلى غِلمة فَيُصغَّر ، (**أَوْ إلى وَاحِدِهِ**) ، فَيُصَغَّر الواحد[٢] ؛ للتنافى بَيْن الكِثْرةِ والتّصغير[٣] ، (**ثُمَّ يُجْمَعُ**) مُصغّر الواحد (**جَمْعَ السَّلاَمَةِ**) إمَّا بالواو وَالنّون[٤] (**نَحْوَ : غُلَيِّمُونَ**) ، (**و**) إمَّا بالألِفِ وَالتاء[٥] ، نَحْوُ : (**دُوَيْرَاتٍ**) يردّ دُور عَلَى دار ، ثمّ تصْغيره عَلَى دُوَيْرة ثُمَّ جمعه عَلَى دُوَيْراتٍ .

وَأمَّا اسْم الجمع ، كَقَوْمٍ فَيُصَغَّر عَلَى بِنَائِه فإنَّ لفظه يُشبهُ لَفظَ الواحِدِ في الأغلب ، والضمير في اسمه وَقِلتَّه إلى[٦] الجَمْعِ[٧] .

[شواذ التَّصغير]

(**وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ما ذُكِرَ كأُنَيْسِيَانٍ**) في إنسان ، (**وَعُشَيْشِيَةٍ**) في عَشِيّةٍ ، (**وَأُغَيْلِمَةٍ**) في غِلْمَة ، (**وَأُصَيْبِيَةٍ**) في صِبْيَةٍ (**شَاذٌّ**)[٨] ،

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٩٠ ، والمقتضب ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الجاربردي ٢٣١ .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٣ .

(٤،٥) انظر المقتضب ٢ / ٥٥٠ .

(٦) كذا في الأصل ، وليست في باقي النسخ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « للجمع » .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٣ .

وَالقياس[١] أُنَيْسَان[٢] وَعُشَيَّةٌ ، وَوجْهُهَا أَنَّك إذا صَغَّرت / عَشِيَّةً اجتمعَ [٣٢/أ] ثلاث ياءَات ، وَالقياسُ حَذفُ الأخيرةِ ، وَغُلَيْمَةٌ وَصُبَيَّةٌ .

(**وَقَوْلُهُم : هُوَ أُصَيغِرُ مِنْكَ وَدُوَيْنُ هَذَا ، وَفُوَيْقُ ذَلِكَ**[٣] **لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا**) أَيْ : بَيْنَ[٤] الشيئينِ ، أَيْ : لَيْسَ المرادُ الاسْتِصغار بل قُربُ الشيءِ مِن الشيءِ[٥] .

(**وَنَحْوُ: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذٌّ**)[٦] ؛ لِعَدَمِ إرادَةِ الاستِصْغار في المصَغَّر بل في شيءٍ آخر ، فإنَّ مَعْنَى التَّصْغِيرِ الوصْف بالصِّغَرِ ، والفعْل لا يَصِحّ وصْفُهُ بالصّغر ، وَإنَّما المعنى : تَصْغِيرُ مِنْ يُنْسَبُ[٧] إليه الفعْل[٨] ، وَإليه[٩] أشار بقوله : (**وَالْمُرَادُ : الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ ، وَنَحْوُ**[١٠] : **جُمَيْلٍ ، وكُعَيْتٍ** ،

---

(١) في (هـ) : « إذ القياس » .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن وزن إنسان : إفْعَان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . انظر الإنصاف ٢ / ٢٩٥ ، وذكر اليزدي في شرحه قوله : « وذكر الشارحون أن القياس في إنسان : أُنَيْسان ، والقياس والمنقول في الكتب أُنَيْسِيْنٌ ؛ لأن الألف والنون فيه ليست كما في سكران ، بل هما كما في سِرحان فتنبّه » ، وتعليقاً على ما ذكره الخضر اليزدي في قوله السابق نكتفي بذكر قول الرضي في هذه المسألة إذ قال : « قياس إنسانٍ أُنَيْسِين كَسُرَيْحِينٍ في سِرْحانٍ ، فزادوا الياء في التصغير شاذاً فصار كَعُقَيْرِبَان ، ... ومن قال إنّ إنساناً إفعان من نَسِيَ فأُنَيْسِيَانٌ قياس عنده » . انظر شرح الرضي ١ / ٢٧٤ ، وشرح اليزدي ١ / ١٤٨ ، والصّحاح واللسان / أنس .

(٣) في (ج) : « ذاك » ، وفي الشافية : « وقولهم : أصيغر منك ، ودوين هذ ، وفويق هذا » .

(٤) في (ب) : « ما بين » .

(٥،٦) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٧) في (ج) : « نُسِبَ » .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٩) ليست في (هـ) .

(١٠) في (ب) : « وأمَّا نحو » .

لِطَائِرَيْنِ[١] ، **وكُمَيْتٍ لِلْفرَسِ ، مَوْضُوعٌ عَلَى**) صِيغَةِ (**التَّصْغِيرِ**) كأنَّهم فهِمُوا في الأصْلِ تصْغيرها ، وَذلك قَليلٌ .

[تصغير الترخيم]

(**وتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ**[٢] : **أَنْ يُحذَفَ مِنهُ كُلُّ الزَوَائِدِ ثُمَّ يُصَغَّرُ**) الباقي (**كَحُمَيْدٍ فِي أَحْمَد**) ومحمّدٍ ومحمودٍ ، وَلاَ يُبَالى بالالتباس ؛ اعْتِماداً على القرائن[٣] .

وَسُمِّيَ تصْغِّيرَ التَّرخيمِ ؛ لِمَا فيه مِن الحذفِ[٤] ؛ لأَنَّ التَّرخيم هو[٥] : التقليل .

[تصغير الأسماء المبنيّة][٦]

(**وَخُولِفَ**) لَمَّا فرغَ مِنْ كيفيةِ تصْغِيرِ ما يُصَغَّر مِن الأَسماء المُعْربةِ قياساً ، وشاذاً ، شَرَعَ في الأَسماء المبنيَّة ، وَهِيَ باعتبار التصغّير قِسْمَان : قِسْمٌ يُصَغرّ ، لَكِنْ بخلاف تَصْغِير المتمكّنِ ، وَقسم لا يُصَغّر ، وَأشار إلى الأَوّل بقوله : « وَخُولِفَ في أمثلة التصْغِّير » (**بالإشَارَةِ وَالمَوْصُولِ**)[٧] لِلإيذان من أَوّل الأَمر بأنها غير مُتَمَكِّنَةٍ / [٣٢/ب] (**فَأُلْحِقَتْ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ، وَزِيدَ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ**) ؛ عِوضاً مِنْ ضمّ الأَوَّلِ وَفتْح الثّاني في المتمكّنِ

---

(١) في الصّحاح والقاموس المحيط ذكر أنه : طائر البُلْبُل . انظر / كعت .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ ، والمقتضب ٢ / ٥٦٢ ، والشافية ٣٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٧ ، وشرح الجاربردي ٢٤١ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) انظر الشافية ٣٦ .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٩ .

(**فَقِيلَ : ذَيَّاً وَتَيَّاً**) في (ذَا) وَ (تا) ؛ لأنَّهمْ لَمَّا زَادوا يَاءً قبل آخرِهَا ، وَكَانَ[١] في آخرها أَلِفٌ ، انقلبت تلك الأَلِفُ يَاءً ، وَأُدْغمَتْ يَاءُ التَّصْغير فيها ، وَوَجَبَ[٢] الفتحُ ؛ لزيادة الألف بَعْدَها .

(**وَاللَّذَيَّا وَ اللَّتَيَّا**) في الَّذي وَالَّتي ، بإدْغام اليَّاء المزيدِ في يَاء آخرِ الكلمة وَفتح الياءِ الثانية ؛ لِزيادَةِ الأَلِفِ .

(**وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّان**) في حال الرَّفع ، وَ(اللَّذَيَّيْـنِ واللَّتَيَّين) في حال النصْب وَالجرِّ ، (**واللَّذَيُّونَ**) في جمع المذكر بفتح الدَّال وَضمِّ اليَاءِ وَتَشدِيدِها رَفعاً[٣] و(اللَّذيِّين) بِكسر الياءِ في النَّصْبِ وَالْجَرِّ (**وَاللَّتَيَّاتِ**) في جَمْعِ المؤَنَّثِ .

(**وَرَفضوا**) أيْ : تركوا (**تصْغِيرَ الضَّمَائِر**)[٤] ؛ لأَنَّ مِنْها ما لا يمكن تصْغيره ؛ لكونه أقل من ثلاثةٍ[٥] ، (**وَنحْو أيْنَ وَمتَى**) ؛ لِتوَغُلِهما في شِبْهِ الحُروف[٦] ، والحـرف[٧] لا يُصغَّر (**وَمَنْ وَمَا**) ؛ لأَنَّهما لا يُمكِن تصغيرُهما[٨] .

---

(١) في (هـ) : « فكان » .

(٢) في (هـ) : « وَجَبَ » .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) هذا هو القسم الثاني من الأسماء المبنية ، وانظرها في شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٧ .

(٥) قال اليزدي في شرحه للشافية : « قيل إما لأن بعضها لا يمكن أن يُصَغَّر كالضمير المستتر والياء والكاف ... ، وإما لأن وضعها مخالف لوضع غيرها ، فأرادوا المحافظة عليه ، وإما لأنها عبارة عن غيرها فاستغني بتحقير ذلك الغير ، وذلك لأن (هو) راجع إلى شيء ، فالمقصود بالتحقير ذلك الشيء » انظر ١ / ١٥١ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٨ .

(٧) في (ب ، ج) : « والحروف » .

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٨ - ١٣٩ .

(**وَحيْثُ**) ؛ استغناءً بتصْغِيرِ المكانِ عن تصْغيره[١] .

(**ومُنْذُ**) ؛ استْغناءً بتصغير « مُذْ » عَنْ تصْغِيره ، (**ومَعَ**) ؛ لِتعذّر مثال فُعَيْل مِنه[٢] ، (**وغَيْرِ**) وَإنْ كان مُتمكِناً ؛ لِتَوَغُّلِه في معنى الحرف[٣] وَهُوَ (إلاَّ) ، أوْ معنى لا النَّافية .

(**وَحَسْبُكَ**) ؛ لِوُجُودِ مَعْنَى الفعْلِيَّةِ فيه[٤] ، تقول : حَسْبُكَ ، أي : كفاكَ . / [٣٣/أ]

(**وَالاسْمِ عَامِلاً عَمَلَ الفِعْلِ ، (فَمِنْ ثَمَّ جَاءَ ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ ، وامْتَنَعَ ضُوَيْرِبٌ زَيْداً**))[٥] فلا تقول : ضُوَيْربٌ زيْداً ؛ لِقوَّةِ مَعْنَى الفِعْل حال كوْنه عاملاً، وَيجوز تصْغيره في غير وقت عمَلِهِ[٦] .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٤٨١ .

(٣،٤) انظر المصدر السابق ٣ / ٤٧٩ .

(٥) ساقط من (هـ) ، وفي الشافية : « فمن ثم جاز ضُوَيْربُ زيدٍ ، وامتنع ضويربٌ زيداً » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٠ .

[النَّسَبُ][1]

(**المَنْسُوبُ**) الغرض مِنَ النسبة أنْ يُجعل المنسْوبُ مِـن آل[2] المنسـوبِ إليْه ، أي[3] : مِنْ[4] أهْل تلك البَلدَةِ أوْ الصنعة ، وَفَائدتها فائدة الصِّفَـةِ ، وَإِنَّما افتقرت إلى علامةٍ ؛ لأنَّـها مَعْنـىً حَـادِثٌ فـلا بُـدَّ لهـا مِـنْ علامـةٍ ، وَكـانت[5] مـن حـروف اللّـين ؛ لخفتـها وكـثرةِ زيادتِـها ، وإنَّمَـا أُلْحِقَـتْ بالآخِرِ ؛ لأنَّها بمنزلةِ الإعراب من حيْثُ العُروض ، فموضـع زِيَادَتِـها هُـوَ الآخِرُ ، وَإنَّما لمْ يُلحقِ الألِف ؛ لِئلا يَصيرَ الإعـرابُ تقديريـاً ، وَلا الـواو ؛ لأنّه أثقل ، وإنَّما كانت مُشَدَّدَةً ؛ لِئلاَّ يَلتبسَ بياء المتكلّم ، أي : المنسُوب .

في الاصْطـلاح[6] : هـو الاسـم (**المُلْحَق آخره يـاءٌ مُشَـدَّدَةٌ لِيَـدُلَّ**[7]) إلحاق تلك الياء (**على نسبته**) أعني نسبة الشخصِ الذي يوصف به (**إلى المُجرَّد عَنْها**) أي : عن الياء وَيَخْـرُجُ بِقَوْلِـهِ : « لِتَـدُلَ »[8] إلى آخِـرِهِ نَحْـو

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٥ وما بعدها ، والمقتضب ٣ / ١١١ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤١ وما بعدها ، والشافية ٣٧ .

(٢) ليست في (هـ) .

(٣) ليست في (ب) ، وفي (ج) : « أو » .

(٤) في (ب) : « ومن » .

(٥) في (ب) : « وكانت لها » .

(٦) ذكر الجاربردي أن بعض الشارحين – هو الشريف الهادي – اعترض على هذا التعريف من وجهين :

أ – أنه يقتضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه .

ب – أن الذي ألحق آخره ياء مشددة لا يَدلّ على نسبته إلى المجرد عنها لأنهما واحد .

انظر رد الجاربردي على هذه الاعتراضات في شرحه ٢٤٧ ، وحاشية ابن جماعة ١٠٠ .

(٧) في الأصل : « لتدلَّ » ، وما أثبته من (ب ، ج) .

(٨) في (ب) : « لِيَدُلّ » ، وفي (ج) : « بقولنا لِيَدُلَّ » .

كرسيّ، الضميرُ في « آخره » و« نسبتِهِ » وَ« قِياسِهِ » عائدٌ إلى اللاَّم في الملحَق ، وَفي « لِتدُلَّ » على روَايةِ التاءِ الفَوْقانِيّةِ ، وَفي « عَنْها » إلى الياءِ ، (وَعَلى الياء)[1] التحتانيّة إلى الإلحاقِ المستفاد مِن المُلحقِ .

(**وَقياسُه حَذف تاءِ التأنيث مُطْلقاً**)[2] / مِن المنسوبِ إليْهِ ؛ لئلاّ يكوُن تاءُ التأنيثِ وَسَطاً ، وَلِئَلاّ يُؤَدي إلى اجتماع تأنيثَينْ في نِسْبَةِ مُؤنثٍ إلى مُؤنثٍ[3] نحو : بَصْرَتيّة ، ثم إذا حُذفت تاء التأنيث وأُدخلَتْ ياءُ النسبة ، فلو وَقع الاسمُ صِفةَ مُؤَنَّثٍ ، وَجَبَ إدْخالُ التاءِ بَعْدَ الياءِ ، نحو : امْرأةٍ بَصْريّة . [٣٣/ب]

(و) حَذْفُ (**زيادةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ**)[4] كزَيْدِيّ في زَيْدَانِ وَزَيْدُونَ ؛ لأنَّ المقصُودَ يَحْصُل بالنسبةِ إلى المفردِ فتقعُ[5] الزيادَةُ ضَائِعَةً ، (**إلاَّ عَلَماً قد أُعرِبَ بالحَرَكَاتِ**) ، وَجُعِل النُّوُن محل الإعراب فإنهما حينئذٍ يخرجان عن حالهما ، وَتَصِير الزّيادة كالجزء منهما ، فلا تحذف عنهما ، (**فلذلك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ**) في النِسْبَةِ إلى قنّسرين ، بلدٌ بالشام[6] ، وَذلِكَ إذا أجرَيْتَهُ في الإعراب على ما كان عَليْه ، كما تقول في حال الرّفع: قِنّسْرونَ ، وَفي النَّصب وَالجرِّ : قِنّسْرين ، (**وَقِنَّسْرِينيٌّ**) أيضاً[7] ، وذلك إذا أعْربْته إعَرابَ المفرداتِ ، كما تقولُ : قِنِسْرينُ ، بضَمِّ النونِ حال الرَّفْعِ ، وبفتحها

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٣ ، وشرح الجاربردي ٢٤٩ .

(٣) في (ج) : « مؤنثه » .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٢ .

(٥) في (ب) : « فيقع » .

(٦) انظر معجم البلدان ٤ / ٤٠٣ .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٢٣٢ .

حال النصْبِ ، وَالجرِّ ؛ لكوْنه غير منصـرفٍ ؛ للعَلمِيَّـةِ والتـأنيث ، قولـه : « قَدْ أُعْرِبَ » صفةٌ لِـ« عَلَماً » .

(**وَيُفْتَح الحرف الثاني**) مِنْ كلِّ اسمِ ثلاثيٍ ثانية مكسورٌ[1] (**نحو نَمِرٍ وَدُئلٍ**) لِدُوَيبةٍ كراهة توالي الكسرتينِ واليائين ، (**بِخلافِ تَغْلبيٍّ**) في النسبة إلى تَغْلِب ، لقبيلةٍ مِمَّا كان عَلَى أَرْبعَـةِ أحْـرفٍ ، فإنَّـه لا يُفتَـحُ / الحـرْفُ [٣٤/أ] الثالث مِنْه (**على الأفصح**)[2] ؛ لأنَّ سكُونَ ما قَبْل الكسرتين هَوَّن الخَطْبَ فيه .

(**وَيُحْذف الواو والياء**) ، وَيُفْتَح العَيْـن (**من**) كـلِّ (**فَعِيْلَة وَفَعُولَـة ، بِشَرْطِ صِحّةِ العَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعيفِ**[3] ، **كَحنَفيٍّ وَشَنَئِيٍّ**)[4] في حَنيفَـةٍ لِحَيٍّ مِنَ العَربِ ، وشَنُوءَةٍ لِحَيٍّ مِنْهَا ، وَحَنِيفِـيٌّ وَشَـنُوئيٌّ في حَنيـفٍ وَشَـنُوءٍ ، فرقاً بينهما ، وَالمؤنث أولى بالحذف ؛ لاستثقالهمْ إيّاه .

أمَّا المعْتل العَيْنِ[5] فلم يُفرِّقوا فيه ، فقالوُا : طَوِيْليٌّ في طَوِيل وَطَويلة؛ لأنّهم لو قالوا : طَوَلِيٌّ في طَوِيَلةٍ لتحرُّك الـواوُ وانفتـحَ مَـا قبلـها ، (فَلَـوْ قلبُوها[6] ألفاً وَقَالوا[7] : طَالِيّ)[8] لزم زيادَة التغيير مع اللبْس بالنسـبة إلى

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٥ ، وفي الشـافية : « ويفتح الثاني من نحو ... » .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٥ .

(٣) أي : لا يكونا أجوفين ولا مضاعفين ، انظر شرح اليزدي ١ / ١٥٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) في (ب) : « قلبوه » .

(٧) في الأصل : « قال » ، وما أثبته من (ب ، ج) .

(٨) ساقط من (هـ) .

الفاعل[١] ، وَلَوْ لَمْ يقلبُوا[٢] لَزِمَ الاستثقالُ ، وكذا قَوُولِيٌّ في قَوُول وقَوُولَة ، وَأَمَّا المضاعف ، فلم يفرقوا فيه أيضاً ، كشَدِيديّ وَحَرُوْريّ في المذكرّ والمؤَنث ؛ لأنّهم لو حذفوا الياءَ والواوَ ، وَقالوُا : شدَدِيّ وَحَرَرِيّ ، لأدى إلى الثِّقَلِ ، وَلَوْ أدّغموُا لَزِمَ زيادة التَّغيير مع اللَّبْس ، والحَرُوْرُ الرِّيح الحارّة ، وبِمَعْنى الحرَارَةِ أيضاً .

(وَ) يحذف الياء (**مِن فُعَيْلَة غَيْرَ مُضَاعَفٍ ، كَجُهَنِيٍّ**) فِي جُهَيْنة عَلَم لشخصٍ وَلاَ يُشترط فيها صحّة العين ؛ لأنَّ حرف العِلَّة إذا تحرك وانْضَمَّ ما قبلها لا ينقلب[٣] ألفاً ، وأمَّا المضاعف فلا يفرق فيه (بين المذكر/ [٣٤/ب] والمؤَنَّثِ)[٤] ، تقول في خُبَيْبٍ[٥] وَخُبَيْبَةٍ : خُبَيْبِيّ ؛ لأنَّ حَذفَ الياء يُؤَدِّي إلى الثِّقَل ، (**بِخِلاَفِ شَدِيْدِيٍّ وَطَوِيلِيٍّ**) ، قد مَرَّ شرحهما آنفاً[٦] .

(**وَسَلِيقِيٌّ**) مُبتدأ في النِّسبة إلى السّليقة وهي الطبيعَة ، (**وسَلِيْمِيٌّ**) في سَلَيْمَة ، لبطنٌ (**مِنْ الأَزْدِ، وَعَمِيْرِيٌّ**) في عَمَيرَة ، لبطن (**مِن كلب**[٧] ، **شاذّ**)[٨] خبرَه ؛ لمجيئها على خلاف ما اقتضاه القانون وَذلك ؛

---

(١) ليست في (ب) .

(٢) في (ب) : « يقلبوه » .

(٣) في (ب ، ج) : « تقلب » .

(٤) كذا في الأصل ، وما بين القوسين ساقط من باقي النّسخ .

(٥) الخَبُّ والخِبُّ : الرجل الخدَّاع ، وَخُبَيْبٌ : اسم رجل ، وهو خُبَيْب بن عبد الله بن الزبير ، وكان عبد الله يكنى بأبي خُبَيْب . انظر الصِّحاح / خبب .

(٦) عندما احترز في فَعِيْلَة بقوله : « بشرط صِحَّة العين ونفي التضعيف » انظر ص ١٠٠ من هذه الرسالة .

(٧) في الأصل : « الكلب » ، وما أثبته من باقي النسخ ، وفي الشافية : « وسَلِيْمِيٌّ في الأزْدِ ، وعَمِيْرِيٌّ في كلبٍ شاذٌّ » .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ .

لأنَّه[١] لَمْ يحذف الياء ، ولَمْ يفتح العَيْن في شيء منها ، والقياس[٢] سَلَقِيّ وَسَلَمِيّ وَعَمَرِيّ .

(**وَعُبَدِيٌّ وَجُذَمِيٌّ**) بِضَمِّ العِيْن والجيم (**في بني**[٣] **عَبِيْدَةَ**) عَلَم لِرَجُل[٤] .

(**وَجَذِيْمَةَ**) قَبِيلَة مِن عَبْدِ قَيْسٍ[٥] ، (**أَشَذُّ**) مِن الشّذوُذِ الأول[٦] ؛ لأَنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصْلِ ، وهو عدم الحذف ، وَأَمَّا ضَمُّ العَيْن والجيم هَهُنَا فَبَعِيد ، (**وَخُرِيْبِيٌّ**) في خُرَيْبَة ، مَوْضعٌ[٧] (**شَاذٌ**) ، إذْ القياسُ خُرَبِيٌّ نحو جُهَنِيٍّ ، (**وثَقَفِيٌّ**) في النسبةِ[٨] إلى ثقيف ، (**وقُرَشِيٌّ**) في النسبَة إلى قُرَيشٍ ، (**وَفُقَمِيٌّ**) في النسبة إلى فُقَيم ، حَيٌّ[٩] (**مِن كِنَانَةَ** ، **ومُلَحِيٌّ**) في النسبة إلى مُلَيْح حَيٌّ (**مِن خُزَاعَةَ** ، **شاذ**) ؛ لأَنَّها فُعَيل لا فُعَيْلَة ، فكان القياس فُعَيْلِيٌّ بالياء[١٠] ، هذا حكم فَعِيلَة وَفُعَيْلَة[١١] مُؤَنثاً ومذكراً ، في غَيْرِ المعتل الَّلامِ .

---

(١) كذا في الأصل وهو الأنسب ، وفي باقي النسخ : « أنّه » .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٦ .

(٣،٤) ليست في (ج ، هـ) .

(٥) غير واضحة في (ب) .

(٦) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٨ ، وشرح الجاربردي ٢٥٩ .

(٧) موضع بالبصرة يُسمَّى : بُصَيْرة الصغرى ، انظر معجم البلدان ٢ / ٣٦٣ .

(٨) في الأصل : « بالنسبة » وما أثبته من باقي النسخ .

(٩) في (ب) : « هو حَيٌّ » ، وفي الشافية : « وَفُقَمِيٌّ في كِنَانَةَ ، ومُلَحِيٌّ في خُزَاعَة شاذٌ » .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(١١) في (ج) : « وَفَعيل » .

(**ويحذف**[١] **الياءُ**[٢] **مِن المُعتلِّ الَّلامِ مِنْ المذَّكرِ وَالمؤنَّثِ وَتُقْلَبُ اليَاءُ الأخِيرَةُ وَاواً**)[٣] ؛ لكراهتهم اجتماع / أربع ياءَاتٍ وثلاثٍ أَيْضــاً ، ويفتـح العينُ في فَعِيل وفَعِيلةٍ بالكسْرِ (**كَغَنَوِيٍّ وقُصَوِيٍّ وأُمَوِيٍّ**) في غَنِيٍّ ، حَـيٌّ مِـنْ غَطْفان ، وغَنِيَّةَ ، وقُصَيٍّ علمــاً لرَجُـلٍ ، وقُصَيَّـة وأُمَـيٍّ وأُمَيَّـة قبيلـة مِـنْ قُرَيْش . [٣٥/أ]

(**وَجَاءَ**) في فُعَيْلٍ بالضَّمِّ (**أُمَيِّيٌّ**)[٤] ، بالجمعْ بين الياءَات الأَرْبع عَلَى الأصْل ، (**بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ**) فإنَّه لم يَجِئ عَلَـى الأَصْـل لوجـودِ كسـرة قبـل الياءَات .

(**وَأَمَوِيٌّ**) بفتح الهمزة (**شَاذٌّ**) ، وَالقياس الضمّ[٥] .

(**وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ**) مع أنَّها تَفْعِلة لا فَعِيْلَة (**مُجْرَى غَنَـوِيٍّ**) في حذف الياء[٦] الأُوْلى ، وَقلب[٧] الثانية واواً[٨] .

(**وَأَمَّا**) فَعُول مِـن المعتـل الَّـلام (**نَحْو : عَـدُوٍّ ، فَعَـدُوِّيٌّ**) بـالواوين (**اتفاقاً**[٩] ، **وَقَالَ المُبَرِّدِ : في نحو : عَدُوَّةٍ مِثْلُهُ**) أيْ : مثل عَدُوٍّ مُذّكرٍ ،

---

(١) في (ب) والشافية : « وتحذف » .

(٢) كذا في الأصل ، والأنسب ما في باقي النّسخ : « الياء الزائدة » .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٨ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٤ .

(٥) انظر المصدر السابق ٣ / ٣٣٧ .

(٦) ليست في (ب) .

(٧) في (هـ) : « وقلبت » ، وهو تحريف .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٦ .

(٩) انظر الكتـاب ٣ / ٣٤٥ ، وشـرح الرضـي ٢ / ٢٣ ، والهمـع ٣ / ٣٦١ ، وفي الشـافية : « وفي نحو عَدُوَّةٍ قال المبرد : مثلُهُ » .

(**وَقَالَ سِيبَوَيْهِ : عَدَوِيٌّ**)[١] بحذف إحدى الواوين ، وفتح الدال ، للفرق بين المذكر والمُؤَنث ، كما في الصّحيح .

(**ويحذف**) لَمَّا فرغ مما وَقَعَ فيه بعد المكسور حرف لين ومما يتعَلق به ، شرع فيما وَقَعَ فيه اللين قبل المكسور[٢] ، أي : يحذف[٣] (**الياءُ الثانيَةَ مِن نَحْو : سَيْدِيٍّ وَمَيْتِيٍّ**)[٤] في سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ، (**وَمُهَيْمِيٌّ مِنْ هَيَّمَ**) الحُبُّ الرَّجُلَ إذا جَعَلَهُ هائماً مُتحيِّراً ؛ لئلاَّ يلزم الجمعُ بَيْن الكسْرتَيْن وَأَرْبَع ياءَاتٍ .

(**وَطَائِيٌّ**) بالألف (**شاذٌّ**) ، والقياس[٥] / طَيْئِيّ كسَيْدِيٌّ ؛ لأَنَّه منسوب إلى مثل سيِّدٍ ، (**فإنْ كَانَ نَحْوُ : مُهَيِّمٍ ، تَصْغِيرَ مُهَوِّمٍ**) مِن هَوَّم الرّجل إذا تحرك[٦] رأسه مِن النعاس ، (**قِيلَ مُهَيِّيمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ**)[٧] عَن المحذوفِ في التصْغير وذلك أنَّ مُهوِّماً إذا أُرِيدَ تصغيرُهُ ، وجب حذف إحدى الواوين كما مَرَّ في (مُقَدِّم)[٨] ، وَبَعْد زيادةِ ياء التصغير

[٣٥/ب]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٥ ، وعبارته : « فإن أضفت إلى عَدُوَّةٍ قلت : عَدَوِيٌّ من أجل الهاء ، كما قلت في شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ » .

(٢) في (ب ، هـ) : « المكسورة » .

(٣) في (ب) : « تحذف » ، وفي الشافية : « وتحذف الياء الثانية ... » .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٠ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٧١ ، وعبارته : « فمما جاء محذوفاً من نحو سَيّد وميّت : هَيْنٌ وَمَيْتٌ ، ولَيْنٌ وطَيْبٌ وَطَيْءٌ ، فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف ، إذا كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة ، تقول : سَيْديٌّ وطَيْبِيٌّ إذا أضفت إلى طَيْبٍ ، ولا أراهم قالوا طائيٌّ إلا فراراً من طَيْئِي ، وكان القياس طَيْئِيٌّ ، وتقديرها طَيْعِيٌّ ، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء ، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة : زَبانيٌّ » .

(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « حرّك » .

(٧) في (ج) : « بالتعريض » ، وهو تحريف .

(٨) في باب التصغير ، انظر ص ٩١ من هذه الرسالة .

يَصِيْرُ[١] مُهَيْوماً ثم[٢] قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعهما وَسَبْق إحداهما[٣] بالسّكوُن ، فصارَ مُهَيّماً مثل اسم الفاعلِ من هَيَّمَ ، فلَوْ نُسِبَ إليهما جميعاً على ذلك التقدير ، وَقَعَ الالتباس ، فَنَسَبُوا إلى مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم بزيادة ياءٍ بعد الياء المشدَّدة ؛ عوضاً عن الواو المحذوفة[٤] في التصغير .

(**وَتُقْلَبُ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ**) ، المنقلبة عن واوٍ أو ياء ، (**وَالرَّابِعَةُ المُنْقَلِبَةُ**) عَنْهما (**واواً**[٥] ، **كعَصَوِيٍّ**) في عَصاً ، وَأصْله واوٌ ، (**وَرَحَوِيٍّ**) في رَحى ، وأصله[٦] ياءٌ ، (**وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ**) في مَلْهىً وَمرمىً ، مِن اللَّهْوِ وَالرَّمِي ، أمَّا القلب ؛ فلِوُجوُب كسرة قبل[٧] الياء في النسبة ، وامتناع الألِف قَبُولَ الحركة ، وَأمَّا قلبها واواً ؛ فلأنَّها لو كانت عن[٨] واو فالرّجوع إلى الأصْل أولى ، وإن كانت عن ياء ؛ فلاستثقال اجتماع الياءات ، وَإنما[٩] قيَّد الرابعة بالمنقلبة ؛ (احترازاً عن ألف التأنيث والإلحاق ، وَلَمْ يقيدِّ الثالثة / بالمنقلبة)[١٠] ؛ لأنَّها لا تكون إلا كذلك . [٣٦/أ]

(١) في (ج) : « تَصِيْرُ » .

(٢) ليست في (ب ، هـ) .

(٣) ليست في (ب ، هـ) ، وفي الأصل : « إحديهما » ، وما أثبته هو الصواب .

(٤) في (ج) : « المحذوف » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٩ .

(٦) في (هـ) : « أصله » .

(٧) في (ب ، هـ) : « ما قبل » .

(٨) في (هـ) : « كانت عوضاً » .

(٩) في (ج) : « إنَّما » .

(١٠) ساقط من (هـ) .

(**وَيُحذَفُ غيْرُها**)[١] أي : الثالثة[٢] والرابعة المنقلبة سواء كانت رابعة للتأنيث ، إمَّا ثاني الحروف ساكنٌ (**كحُبْلِيٍّ**) في حُبْلى، أو متحرِّك نحو (**جَمَزِيٍّ**) في جَمَزَى ، لسيرٍ سريعٍ ، أو للإلحاق كمعزى[٣] ، أو خامسةً منقلبة ، نحو : (**مُرامِيٌّ في مُرمىً**)[٤] اسم مفعُول من المراماة ، أوْ سادسةً زائدةً ، نحو[٥] : (**قَبَعْثَرِيٌّ**) في قبعثرى ، للجمل العظيم الشديد .

(**وَقد جاء في نحو : حُبْلَى**) مِمَّا ألِفه رابعةٌ لا عن أصليةٍ، وَثانيةِ[٦] ساكنٌ وجهان آخرانِ[٧] (**حُبْلَوِيٌّ**) بقلب الألف واواً (**وَحُبْلاوِيٌّ**) بقلب الألف واواً ، وزيادة الألِف[٨] قَبْلها ، (**بخلاف نحو : جَمَزِيّ**) ؛ لِتَحرُّك ثانيه .

(**وَتُقْلَبُ اليَاءُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ المكْسُورُ**[٩] **مَا قَبْلَهَا وَاواً ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَها**[١٠] **كعَمَوِيٍّ**) في عَمٍ للجاهل ، (**وَشَجَوِيٍّ**) في شَجٍ للحزين ، يردّ الياءِ المحذوفة لِعَدَم موجب حذفها حينئذٍ ، ثم قلبها واواً وَفتح ما قبلها ؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات وكسرتانِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٥٢ ، وما بعدها .

(٢) في (ب ، ج) : « غير الثالثة » .

(٣) في (ب ، ج) : « كمِعْزِيٍّ في مِعْزى » .

(٤) في الأصل « مُرَامِيٌّ » ، وما أثبته من ب . وفي الشافية : « وجَمَزِيٌّ ، ومُرَامِيٌّ ، وقَبَعْثَرِيٌّ » .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) في (هـ) : « وثمانية » ، وهو تحريف .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٥٣ .

(٨) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « ألفٍ » .

(٩) في (ج ، هـ) : « المكسورة » .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٢ ، وما بعدها .

(**وتحذف**[١] **الياء الرابعة على الأفصح**[٢] **كقاضِيٍّ**) في قاضٍ ؛ كراهة اجتماع ثلاث ياءات ، والكسرتينِ ، وَعَلَى غير الأفصح قاضَوِيّ[٣] بقلب الياء واواً .

(**وَيُحذَفُ مَا سِوَاهُما**)[٤] أي : ما سوى الثالثة والرابعة ، (**كَمُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ**) في مُشْترٍ / وَمستَسْقٍ ؛ لكثرة الحروف في الخماسيّ والسّداسيّ . [٣٦/ب]

(**وَبَابُ مُحَيٍّ**) مِمَّا كان اليَاءُ فيه خامسة ما قبلها ياءٌ مُشدَّدَةٌ مكسُورة ، وهو اسم فاعل من حَيَّا يُحَيِّي ، وأصْلُه مُحَيِّيٌ ، أُعلّت الأخيرة إعْلال قاضٍ ، (**جَاءَ عَلَى مُحَوِيٍّ**)[٥] بحذف إحدى اليائين المشدّدتيْن ، وَقَلْب الثانية واواً (**وَمُحَيِّيٍّ**) ؛ بعَدم[٦] الرّد ، والنسبة إلى الباقي ، كـأُمَوِيّ (**وَأُمَيِّيٍّ**) في أُمَيٍّ .

(**وَنَحْو ظَبْيَةٍ وَقُنْيَةٍ**) للاقتناء (**وَرُقْيَةٍ وَغَزْوَةٍ** (**وَعُرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ**)[٧]

---

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « وَيُحذف » .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٠ .

(٣) انظر شرح اليزدي ١ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٥١ ، وفي الشافية : « ويحذف ما سواهما كمُشْتَرِيٌّ » بحذف المثال الثاني بعده وهو قوله : « ومُسْتَسْقِيٌّ » .

(٥) قال سيبويه : « وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ : مُحَيِّيٌّ » ، انظر الكتاب ٣ / ٣٧٣ ، وفي الشافية : « جاء على محوي وَمُحَيِّيٌّ كأُمَوِيّ وأُمَيِّيٌّ ، وإن شئت قلت : مُحَوِيٌّ » .

(٦) في الأصل « لعدم » وما أثبته من ب .

(٧) في (هـ) : « ورِشْوَةٍ وعُرْوَةٍ » .

على القياس عند سيبَوْيه)[١] وذلك أنّ[٢] معتل الّلام يائياً كان ، أوْ واوياً ، إذا سكنَ ما قبل حرف العلّة منه كان حكمه حكم الصحّيح ، سواءٌ كان فيه المذكر والمؤنث ، فالنسبةُ إلى هذه الأسماء ، بحذفِ التاء وكَسْرِ ما قَبل الآخرِ مِن غير تغيير آخر ، (**وَزَنَوِيٌّ**) في النسبة إلى بني[٣] زنْيَة ، (**وقَرَوِيٌّ**) في النّسبة إلى قَريةٍ (**شاذٌ عنده**) ، أي : عند سيبويه[٤] إذْ القياس زنْيِيٌّ وَقَرْيِيٌّ .

(**وَقَالَ يونس:**) النّسبة إلى نحو ظَبْيَةٍ وَغَزْوَةٍ (**ظَبَوِيٌّ وَغزَوِيّ وقَنَوِيّ**)[٥] بفتح العَيْن وَقلب الياء واواً في اليائي بلا دليل يُعتدّ به ، (**واتّفقا**[٦] **في باب ظبْيٍ وَغزْوٍ**) ، مِمَّا لا تاء فيه ، على أن حُكْمَهُمَا حُكْمُ الصّحيح .

(**وَبَدَوِيّ**) بفتح الدال (**شَاذٌ**) إذْ القياس سكوْنها[٧] ؛ لأنها مثل غزْوٍ .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٦ وما بعدها ، وعبارته : « ولا تُغيِّر الياء ولا الواو في هذا الباب ؛ لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتل ... فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً ، فمن الناس من يقول في رَمْية : رَمْيِيٌّ ، وفي ظَبْية : ظَبْيِيٌّ ، ... وهو القياس » وقال أيضاً : « حدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَةٍ : ظَبْيِيٌّ ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا ، إذ جاز في أمَيّةَ وهي معتلّة ... وأما يونس فكان يقول في ظَبْيَةٍ : ظَبَوِيٌّ ، وفي دُمْيَةٍ : دُمَوِيٌّ ، وفي فِتْيَةٍ : فِتَوِيٌّ » .

(٢) في (هـ) : « لأن معتل » ، وفي باقي النسخ غير الأصل بلفظ : « المعتل » .

(٣) ليست في (ب) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٧ .

(٥) انظر المصدر السابق ٣ / ٣٤٧ ، ولفظ « قَنَوِيّ » ساقط من (ب ، ج) ، ومن الشافية .

(٦) أي : اتفق سيبويه ويونس فيما لم يلحقه التاء على إجرائه مُجرى الصحيح ، فيقولان : ظَبْيِيٌّ وغزْوِيٌّ ، انظر شرح اليزدي ١ / ١٧٣ .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٦ .

[٣٧/أ] (**وبابُ طَيٍّ وحَيٍّ**) مِمَّا[١] في آخره ياءٌ مشدَّدة / بَعْـدَ حـرْفٍ وَاحِـدٍ ، (**تُرَدُّ**)[٢] الياءُ (**الأُولى إلـى أصْلها**) ، مـن الـواو واليـاء ، (**وَتُفْتَـحُ**)[٣] وَتُقْلَبُ الأخيرةُ واواً ، (**فتقول: طَوَوِيٌّ**)[٤]؛ لأنَّه مِنْ طَوَيْت (**وَحَيَوِيّ**)[٥]؛ لأنـه مـن حيَيـتُ كراهـة اجتمـاع اليـاءات ، (**بخلاف دَوِّيٍّ**) في دَوٍّ لمفـازةٍ (**وكَوِّيٍّ**)[٦] في كَوٍّ وكَوَّةٍ ، بفتح الكاف ثقب البَيْتِ ؛ لأَنَّ[٧] اجتمـاعَ الـواو المشدَّدة أخفّ من الياء المشدّدَة ، وما آخرهُ يـاءٌ مشـدّدة ، أو واوٌ مشـدّدة ، بَعدْ حرفين ، كغنيٍّ وَعَدُوٌّ ، وقد تقدم ذكره[٨] .

(**وَمَا آخره ياء مشدّدة بعد ثَلاثَةِ**) أحْرف ، (**إنْ كـانت**) تلـك اليـاء (**أصْليّةً فـي نحـو : مَرمِـيٍّ قِيـلَ مرمَـوِيٌّ**) بحَـذْفِ إحْـدَى اليـائيْن وَقَلْـب الأُخرى واواً ، وَفَتْح ما قبـل الـواو (**وَمَرْمِـيٌّ**) بحـذف (اليـاء المشـدّدة ؛ استثقالاً وَهَذا أفصح[٩] .

(**وإنْ كانت**) تلك اليـاء (**زائـدةً حُذِفَت**)[١٠] **كَكُرْسِـيٍّ**) في النّسـبة إلى كرسيّ ، (**وَبَخَاتِيٍّ**) (في النسبة إلى بخاتيّ)[١١] ، مما كانـت اليـاء المشـدّدة

---

(١) في (هـ) : « أي ممّا » .

(٢) في الأصل : « يُردّ » ، وما أثبته من (ب ، هـ) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « ويفتح » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٤٠٨ .

(٥) انظر المصدر السابق ٣ / ٣٤٥ .

(٦) انظر المصدر السابق ٣ / ٣٤٥ .

(٧) في (هـ) : « لاجتماع » .

(٨) انظر ص ١٠٣ .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٥ .

(١٠) ساقط من (هـ) .

(١١) ساقط من (ج ، هـ) .

بعد الحرْف الرّابع ، فإنّك إذا نَسبْتَ إليه حذَفْتَ الياء ، وأتَيْتَ بياء النِّسبة كبَخَاتِيّ (**في بَخَاتِيّ**[1] **اسم رَجُل**) ، وإنما[2] قيدّ بقوله : « اسم رَجُل » ؛ لأنّك لَوْ نسبت إليه وَهُوَ جمعٌ ، وجب ردّه إلى واحده وهو بَخْتِيٌّ ، لنوع من الإبل وجمعُهُ بَخاتيّ ، غير منْصرف كمصَابيح .

[النسب إلى الاسم الممدود]

(**وَمَا آخرهُ هَمَزَة بَعْدَ أَلِف إنْ كَانت**) تلك الهمزة (**للتأنيثِ** ، / [٣٧/ب] **قلبت واواً** ، **كَحمْراوِيٌّ**) في حَمْرَاء ، (**وصَنْعانِيٌّ**)[3] في صنعاء اليمن ، (**وبَهْرَانِيٌّ**)[4] في بهْرَاء ، قَبيلة من قُضَاعَةِ ، (**وروْحَانِيٌّ**)[5] في رَوْحَاءَ ، وَهوَ بَلَدٌ[6] ، (**وَجلُولِيٌّ**)[7] في جَلُوْلاءِ بالمدّ[8] ، قريَةٌ بناحيةَ[9] فارسٍ[10] ، (**وَحَرُورِيٌّ**)[11] في حَرُوراءَ مداً وقصراً ، قَرْية ينسب إليها[12] الحروريّة[13]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٠ .

(٢) في (هـ) : « فإنّما » .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، ولفظ « حَمْرَاوي » ساقط من الشافية .

(٤،٥) انظر المصدر السابق ٣ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٦) قيل : موضع بالقرب من المدينة المنورة ، وقيل : قرية من قرى بغداد ، انظر معجم البلدان ٣ / ٧٦ ، والصِّحاح / روح .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٨) ليست في (ب ، ج) .

(٩) في (هـ) : « ناحية » .

(١٠) انظر معجم البلدان ٢ / ١٥٦ .

(١١) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(١٢) كذا في الأصل ، وهو الصواب ، وفي باقي النّسخ : « إليه » .

(١٣) في الأصل : « حرورية » وما أثبته من باقي النسخ .

من الخوارج[١] ، إذ[٢] كان أوّل مجتمعهم[٣] .

و« صَنْعَانِيّ » مبتدأ ، وما بعده عَطْف عَلَيْه ، و (**شَاذٌ**) خبره .

(**وَإِنْ كَانَت**) تلك الهمزة (**أَصْلِيَّةً ، تَثْبت عَلَى الأكْثَر**[٤] ، **كَقُرَّائيٍّ**) في قرّاء ، وَهُوَ الرَّجُل المتنسك ، من قَرَأَ إذا تنسّك ، ويجوز القلب[٥] ، نَحْـوُ : قُرّاويّ .

(**وَإلاَّ**) أي : وإن لم تكن[٦] الهمزة أصْلّية بل تكُونُ منقلبةً عـن واوٍ أوْ ياءٍ ، (**فالوَجْهَان**)[٧] القلب[٨] والإثبات ، (**كَكِسَاوِيّ وَعِلبَاوِيّ**) ، وكسـائيّ وعِلبائيّ في كساء من كسوت ، وعلباءٍ بالتنوين لعَصَبِ العُنق .

(**وبـاب سقاية**) مِمَّـا وَقَـع[٩] فيـه اليـاء بَعْـد الألِـف الزائـدة ، وَصُحّحَت[١٠] تلك الياء لِلزومِ تاء التأنيث بَعْدَها (**سِقَائيٌّ بالـهَمْزَة**)[١١] ؛ لأنّه لما حُذِفَ التاء للنسبة زال مانع قلب الياء همزة .

---

(١) وهي قرية بالقرب من الكوفة ، انظر معجم البلدان ٢ / ٢٤٥ .

(٢) ليست في (ج ، هـ) .

(٣) في (ب) : « مجتمعهم فيها » .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ ، وفي الشافية : « ثَبَتَتْ » .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٦) في (ج) : « يكن » .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٨) في (ب) : « أي القلب » .

(٩) في (ج) : « يقع » .

(١٠) في (هـ) : « وصحّة » ، وهو تحريف .

(١١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(**وباب شقاوة شقاويٌّ بالواو**)[١] مِن غير قلب الواو همزة ، وإن زال المانع ؛ لئلا يَلتبس بباب سَقاية ، (**وبَاب رايٍ ورَايَةٍ**) للعَلَم ، مِمَّا وقع[٢] فيه الياء بعد ألف مَقْلُوبة عن حَرْف / أصْليّ . [٣٨/أ]

ويفرق بين الواحد والجنس فيه بالتاء وعدمه ، وفيه[٣] ثلاثة أوجه[٤] (**رائيّ**) بالهمزة ، (**وراوِيّ**) بالواو ، (**ورَايِيّ**) بالياء .

(**وما كان علَى حرفين**) أي : الاسم الذي صار إلى[٥] حرفين ، بالحذف ، وذلك على[٦] ثلاثة أنواع[٧] ، ما يجب فيه الرد ، وما يمتنع فيه[٨] ، وما يَسُوغُ الأَمْران فيه[٩] ، النوع الأوّل صنفان :

الأوّل : أن يكوُن متحرّكَ الأوسط في الأصْل ، والمحذوفُ لامه ولم يُعوّض عن المحذوفِ همزةُ وصْل ، وإنّما يجبُ[١٠] فيه الرَدّ ؛ لأنهم لَوْ لَمْ يَردّوُا[١١] ، لأَخَلّوا بالكلمةِ ، بسبب حذف اللاْم وحركةِ العَيْن ، لأنّ الحركة إنّما هي ؛ لأجل ياءِ النّسبة ، مَع أنَّ المحذوَف لامٌ ، وَهو قابلٌ

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٩ .

(٢) في (ب ، هـ) : « يقع » ، وفي الشافية : « وباب زايٍ ، وزايَةٍ : زائيٌّ ، وزاويٌّ » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « فيه » .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٥) في (ب) : « على » .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٥٧ وما بعدها .

(٨) قوله : « فيه » ساقط من الأصل ، وما أثبته من ب .

(٩) قوله : « فيه » ساقط من الأصل ، وما أثبته من ب .

(١٠) في (ب) : « وَجَبَ » .

(١١) في (ب) : « يَرُدّوه » .

للتغيّرات ، وأشار إليه بقوله : (**إنْ**[(١)] **كان متحركَ الأوْسَط أصلاً**) أي : في الأصْل (**والمحذُوف اللاّمُ ، ولم يعُوض همزةُ وصْل**) .

والصّنفُ الثاني : أن يكون المحذُوف فاءً ، وهو معتلُ اللام ، وإليه أشار بقوله : (**أَوْ كَانَ المَحْذُوفُ فَاءً وَهُوَ مُعْتَل اللاّمِ وَجَبَ الردّ**)[(٢)] أيْ : رَدُّ المحذوف في الصّنفين (**كأَبَوِيّ وأَخَوِيّ وسَتَهِيّ في سَتٍ**) ، وَهُوَ الاستُ لا في سهٍ ، هذه أمثلةٌ للصِّنْف الأول[(٣)] ، وَالأَصْل فيها : أَبَوٌ وأَخَوٌ وسَتَةٌ بتحرك الأَوْسط ، (**وَوِشَوِيّ في شِيَةٍ**) وهي[(٤)] : لَوْنٌ يخالف[(٥)] مُعْظَمَ اللّوْن[(٦)] وأصْلُها وَشِيَةٌ / مثالٌ للصِّنف الثاني[(٧)] . [٣٨/ب]

فإذا نُسِبَ إليها يجب ردُّ المحذُوفِ ؛ لأنه لو لم يُردّ ، فإمَّا أنْ يُقَالَ : شِيِيٌّ ، فتجتمعُ[(٨)] الياءاتُ وَهُوَ مستكره ، أوْ يقالَ : شِوِيٌّ ، فلا يكون فيه تنبيه على حذف الواو ، إذْ ليس في كلامِهم كلمةٌ فاؤُهَا وَلامُها وَاوٌ إلاّ الواوي[(٩)] ، وَإذا رُدّ المحذوف ، وجبَ فتحُ الشّينِ ؛ لأنّه لو أُبقي ساكناً لزم إبْقاءُ[(١٠)] الواو مع موجب الحذف ، وَهُوَ كسْر الواو مع سكونِ ما بعدَها ،

---

(١) في (ج) : « وَإن » .

(٢) في الشافية : « وَجَبَ رَدُّه » .

(٣) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٣٥٩ - ٣٦١ .

(٤) في (هـ) : « وهو » .

(٥) في (ج ، هـ) : « بخلاف » ، وهو تحريف .

(٦) مثل الفرس ، انظر الصّحاح / وشى .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٣ .

(٨) في الأصل : « فيجتمع » ، وما أثبته من (ج ، هـ) .

(٩) انظر شرح الجاربردي ٢٨٩ .

(١٠) في (ب ، هـ) : « بقاء » .

ثم يُقلب[١] لامها واواً ، فيقال : وِشَوِيّ ، (**وَقَالَ الأخفش : وِشْيِيٌّ**)[٢] بردّ المحْذُوف وإبقاء الياء (**عَلَى الأصْل**) .

(**وإنْ**[٣] **كانت**) ، هذا شروع فيما يمتنع فيه الرّدُّ ، وهو أيضاً صنفان :

الأوّل : أن يكون لامُه صحيحةً والمحذُوف الفاءَ .

والثاني : أن تكون اللام صحيحةً أيْضاً والمحذوف العَيْنَ ، وأشار إليْهما بقوله : (**لامُه صحيحَة والمحذوف**[٤] **غَيْرُها**) أي : غير الّلام سواء كان فاءً أوْ عيناً (**لم يُردّ**) ذلك المحذوف في الصنفين مثالُ الفاء ، (**كعِدِيّ وَزِنِيٍّ**)[٥] في عِدَة وزِنَة ، وَالأَصْل وَعْدَةٌ وَوَزْنَةٌ (**وَ**) مِثالُ العَيْن[٦] (**سَهِيٌّ في سَهٍ**) والأصْل سَتَهٌ وَإنّما لم يردّ المحذوفُ في الأوّل ؛ لأنّه لو رُدَّ فإمَّا أن لا يفتحَ العْينُ فيلزم بقاءُ الواو مَعْ مُوْجبِ الحذف ، أو يفتحَ فيكونُ التحريك / من غير موجب للتحريك[٧] .

[٣٩/أ]

وفي الثاني ؛ للفرق بين النّسبة إلى مَا حُذف منه الّلام ، وَبَيْنَ النّسبة إلى ما حذف منه العين ، ولم يعكس ؛ لأن اللام محلّ التغيير ، فهذا[٨] أولى بالرّدّ .

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « تُقْلَبُ » .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ١٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٧ ، وشرح الرضي ٢ / ٦٣ .

(٣) في (هـ) : « فإن » .

(٤) في (ج) : « والمحذوف منه » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٩ .

(٦) انظر شرح المفصل ٦ / ٢ - ٥ .

(٧) ليست في (ب ، ج) .

(٨) في (ب) : « فهو » .

(**وَجَاءَ عِدَوِيٌّ**) في عِدَةٍ[١] ، (**وَلَيْسَ بِرَدٍّ**) للفاء المحذوف[٢] ، وإنما هو عوض عنها .

(**وَمَا سِوَاهُمَا**) أي : سوى[٣] القسمين (**يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ**) أي : الرّدّ وعدمه (**نحو**[٤] : **غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ**) فإن إحدى شرائط وجوب الردّ مفقودة فيه ، وهي تحرك الأوسط[٥] ، إذْ أصْله غَدْوٌ بالسّكون .

(**وَابْنِيٍّ وَبَنَوِيٍّ**) لفقدان شريطةٍ أخْرى مِنْ شرائطِهِ[٦] ، وهي عدم تعويض همزة الوصْل ، وَقَدْ يُفْقَدَ كلتاهما ، نحو : اسْمِيٌّ وَسَمَوِيٌّ .

(وَ) أمَّا نَحوْ : (**حِرِيٍّ وَ حِرَحِيٍّ**) ؛ فلأنّ إحْدَى شرائط[٧] وجوب عدم الردّ وهي كون المحذوف غير اللام مفقودة ، أمَّا جواز الرَّدّ وعدمه ؛ فلأنّ المحذوف هُوَ اللّامُ في الجميع ، وَاللاَّم قابل للتغيير بالرّدّ وعدمه ، وَأمَّا فتح العَيْن فيما ليس مفتوح العين نَحْو : غَدٍ وَحَرٍ فلأنَّ العَيْن كانت محل الإعْراب ، فلمّا سُلِب عنه ذلك بردّ اللاَّم عُوِّضَ عنه بالحركة .

---

(١) قال سيبويه : « ولا تقول : عِدَوِيُّ فتُلحِقُ بعد اللاَّم شيئاً من الحرف ، يدلك على ذلك التصغير » انظر الكتاب ٣ / ٣٦٩ ، وقال ابن يعيش في شرحه : « وعن ناس من العرب عِدَوِيًّ » انظر شرحه للمفصل ٦ / ٤ .

(٢) في (ب) : « المحذوفة » .

(٣) في (ب ، هـ) : « ما سوى » .

(٤) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٣٥٨ وما بعدها .

(٥) في (ج ، هـ) : « تحرك الأوسط في الأصل » .

(٦) في (ب) : « شراطه » ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : « شرايط » ، وما أثبته من ب .

(**وأبو الحسن**) الأخفش (**يُسكِّن ما أصْله السكون فيقول : غدْوِيٌّ وَحرْحِيٌّ**)[١] تنبيهاً على أصْله .

(**وأُخْتٌ وبِنْتٌ كأخٍ وابْنٍ عِنْدَ سيبَوَيْه**)[٢] ؛ لصيرورتهما بَعْد حذف تاء / التأنيث مثلهما ، (**وعليه**) أي : على[٣] هذا التقدير يجب أنْ يقال : [٣٩/ب] (**كَلَوِيٌّ**)[٤] في النسبة إلى كلتا ؛ لأنَّ النّسبَة إلى كـلا مُذكرٍ كذلك ، إذْ هو مثلهما .

(**وقال يونس**) في النّسبة إلى أخت وَبنت : (**أُخْتِيٌّ وبِنْتِيّ**)[٥] اعتداداً بتاء التأنيث ؛ لأنَّها عوض عن المحذوف .

(**وعليه**) أي : على[٦] هذا التقدير يجوز (**في كِلْتَا ثلاثة أوجه**)[٧] كحبْلى ، (**كِلْتِيٌّ وكِلْتَوي وكِلْتَاوِيٌّ**) .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٥٧ ، والمقتضب ٣ / ١٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥ ، والهمع ٣ / ٣٦٤ .

(٢،٤،٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وعبارته : « وإذا أضفت إلى أختٍ قلت : أخَوِيٌّ ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس ، وذا القياس قول الخليل » ، وفي ٣ / ٣٦٢ قوله : « وأما بنتٌ فإنك تقول : بَنَوِيٌّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء ... فإن قلت : بَنِيٌّ جائز كما قلت : بناتٌ ... » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « وعلى » .

(٦) في (ج ، هـ) : « وَعَلى » .

(٧) أي على مذهب يونس يقال بالأوجه الثلاثة ، واختلف النحاة في أصل كِلتا ، فهي عند سيبويه كَلوِيّ ، وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أنه قيل هي : فِعْتَلٌ ، وهو قول أبي عمر الجرمي ، وهو مَرْدُود عند النحاة ، إذ لا يعرف فِعْتَلٌ ، انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٦٣ ، وانظر رأي الجرميّ في سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٢ ، وانظر المسألة أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦ ، وشرح اليزدي للشافية ١ / ١٨٦ ، وقوله : « في كلتا ثلاثة أوجه » ساقط من الشافية .

(**والمُرْكَّبُ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ**)[١] أي : إلى جزئه الأوَّل (**كبَعْلِيٍّ**) في بَعْلَبَك ، (**وتَأبَّطيٍّ**) في تأبّط شرّاً ؛ لاستثقال النّسبة إلى الكلمتين وإمكان الاستدلال بالجزء الأوّلِ إلى تمامِه ، (**وخَمْسِيّ في خَمْسَةَ عَشَرَ علماً**) .

(**ولا يُنْسَبُ إليه عَدَداً**) ؛ لأنَّ الجزأين حينئذٍ مقصودان ، فلَوْ حذف أحدهما اختلَّ[٢] .

(**والمُضَافُ إنْ كانَ**) الجزء (**الثاني**) من المركّب الإضافيّ (**مقصوداً أصلاً**) أيْ : في أصْل الوَضع (**كابْن الزُّبَيْر**) لِمنَ له أب اسمهُ زُبَيْر ، (**وأَبي عمرو**) لِمنَ له ولد مُسْمَى بعمرو ، (**قِيلَ : زُبَيْرِيٌّ وعَمْرِيّ**)[٣] ، منسوبين إلى الجزء الثاني .

(**وَإنْ كان**) المركب الإضافي[٤] (**كعَبْدِ مَنافٍ وامْرِئ القَيْسِ**) مِمَّا ليس للمضاف إليه مسمّى على حدة ولا هو بمقصود أصْلاً ، (**قِيلَ : عَبْدِيّ**[٥] **وامْرَأيّ**)[٦] بالنسبة إلى الجزء الأول .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٦ .

(٢) أي المعنى .

(٣) من (ج) والشافية ، وفي الأصل : « عَمْرويّ » ، وهو تحريف .

(٤) في (ب) : « المركب الإضافي غير مقصود » .

(٥) جاء أيضاً في عبد مناف : « مَنَافِيّ » ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف مَنَافِيّ ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : منافِيّ مخافة الالتباس » انظر الكتاب ٣ / ٣٧٦ ، والقياس في ذلك ما ذكره ابن الحاجب في الشافية : (عَبْدِيّ) انظر ٤٢ .

(٦) كذا في الأصل وباقي النسخ ، والصواب ما ذكره سيبويه إذ قال : « فإذا أضفت قلت : عَبْدِيٌّ وامْرئيٌّ ومَرَئيٌّ ، فكذلك هذا وأشباهه » انظر الكتاب ٣ / ٣٧٦ ، والشافية ٤٢ .

(**والجمع**) المكسْر (**يُرَدُّ إلَى الوَاحد**)[١] إنْ وُجِدَ له وَاحِدٌ ثمَّ يُنْسَبُ إلى واحده[٢] ؛ للتخفيف وحصُول الغرض / بذلك (**فيقال فِي كُتُب** [٤٠/أ] **وَصُحُف ومَسَاجِد وَفَرَائض : كِتَابيٌّ وَصَحَفِيٌّ**) لمن يكثر النظر في الصحف ، برده إلى صحيفة ، ثم بحذف تائه ويائه .

(**وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ**) (لمن يعْلم علم الفرائض)[٣] ، بالردّ إلى فريضة ، وإنما قيَّدْنَا الجمع بالمكسر ؛ لأنَّ المصَحَّحَ قد مَر حكمهُ .

(**وَأَمَّا مساجدَ ، علماً**) إذا نُسب إليه (**فَمَسَاجِدِيّ ، كَأَنْصَارِيّ**) فإنه غلّب حتى صار علماً ، فحكمه حكم الأعْلام[٤] ، ((**وَكِلاَبِيٌّ لقبيلة**)) ، وذلك ؛ لأن[٥] الغرض لا يَحْصُل إلا بذلك ولأنَّ الأعْلام)[٦] لا تتغير .

[شواذ النَّسب]

(**وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ما ذُكِرَ**) مِن القوانين (**فَشَاذٌّ**)[٧] ، إشارة إلى ما فيه التغييرات الغير[٨] القياسية ، فبعضها تقدّمَ كصَنْعَانِّي ، وبعضها لم يتقدم

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩ .

(٢) في الأصل (واحد) ، والصواب ما أثبته من باقي النّسخ .

(٣) غير واضحة في النسخة (ب) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٩ .

(٥) في (ب) : « أنَّ » ، وقوله : « لقبيلة » ساقط من الشافية .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) انظر شواذ النّسب في شرح الجاربردي ٣١٠ .

(٨) ذكر سيبويه أن « غير » لا تدخلها الألف واللاّم ، انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ ، وانظر أيضاً هذه العبارة في شرح الجاربردي ٣١٠ ، وسبق ذكر آراء العلماء في تعريف « غير » بالألف واللام ، وذلك في قسم الدراسة ص ٤٨ .

كَرازِيٌّ، في النسبة إلى رَيّ[١] ، وبَدَوِيّ ، في النسبة إلى بادية ، وَهِنْدُوانيٌّ ، بكسر الهاء وضمّها ، سيفٌ منسوبٌ إلى الهند ، ومَرْوَزِيّ منسوب إلى مَرْوٍ[٢] ، وَأَزَلِيٌّ ، مَنْسُوبٌ إلى لَمْ يَزَلْ[٣] .

[النَّسب بغير ياء مشددة]

(**وَكَثُر**) لما فرغ من المنسوب ، أشار إلى كلماتٍ تشابِهُه ، وهي قسمان :

قسم لِمَنْ يكثرُ ملابسته الشيء ، أو كان شيء[٤] من هذه الأسماء صنعةً[٥] له[٦] ومعاشاً يداومه ، وهو على فَعَّال بالتضعيف ؛ لأن التضعيف للتكثير ، وأشار إليه بقوله : وَكثر (**مَجِيْء فَعَّالٍ في الحِرَفِ**[٧] **كبَتَّاتٍ**) لمن يُعَلِّم البَتَّ وَهُوَ الطَّيْلسان[٨] / مِن خَزٍّ[٩] ونحوه ، (**وَعَوَّاج**) لصاحب العاجّ ، وَهُوَ عَظْمُ الفِيل ، (**وثَوَّاب**) لصاحب الثوب ، (**وَجَمَّال**) لصاحب الجمال .

[٤٠/ب]

وَقِسْمٌ لِمن يُلابس الشيء لا على صفة التكثير ، وَهُوَ عَلَى وَزْنِ

---

(١) في الأصل : « زَيّ » بالزاي المعجمة ، وهو تصحيف ، والصّواب من باقي النّسخ : « الرَّيّ » ، وهي مدينة بالقرب من نيسابور ، انظر معجم البلدان ٣ / ١١٦ .

(٢) هي مدينة بفارس ، وقيل هي أشهر مدن خراسان ، انظر معجم البلدان ٥ / ١٢٢ .

(٣) انظر الصّحاح / أزل .

(٤) في (هـ) : « الشيء » .

(٥) في (ج ، هـ) : « صنعته » .

(٦) ليست في (ج) .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٣٨١ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣ .

(٨) الطيلسان ضرب من الأكسية ، انظر اللسان / طلس .

(٩) في (هـ) : « من خزٍّ وَصُوْفٍ » .

فاعِلٍ[(١)] ، وإليه أشار بقوله : (**وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضاً بِمَعْنَى ذي كَذَا ، كَتَامِرٍ وَلَابِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ**)[(٢)] لذي تمرٍ ولـبنٍ ودِرْعٍ ونبْـلٍ[(٣)] ، وفاعل هنا ليس يجَارٍ عَلَى الفِعْل ، وَإِنَّما هو اسمٌ صيغ لـذي الشـيء ، (**ومنه** ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[(٤)]) أيْ : ذاتُ رِضًى ، (**وَطَاعِمٌ وكَاسٍ**) في قـول الشـاعر[(٥)] : [البسيط]

دَعِ المَكَارِمَ لا تَنْهَضْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فإنَّك أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

أيْ : ذو طعام وذو كسوة .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٨١ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣ .

(٢) في (هـ) : « نايل » ، وهو تصحيف .

(٣) في (هـ) : « نَيْلٍ » وهو تصحيف .

(٤) الآية ٢١ من سورة الحاقة ، والآية ٧ من سورة القارعة ، وهي بتمامـها : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ .

(٥) هو جرول بن أوس الملقب بالحطيئة ، وَلُقِّبَ بذلك لأنَّـه كـان قصيراً مـن شـعراء العصـر الإسلامي ، وهذا البيت من قصيدة هجا فيها الزِّبرقان بن بدر ، وهو في الديوان ٥٠ ، وورد ذكره في شرح المفصل لابن يعيـش ٦ / ١٥ ، وشـرح الرضـي ٢ / ٨٨ ، وشـرح اليزدي ١ / ١٩٣ ، وشرح الجاربردي ٣١٥ ، وشرح الأنصاري ٢٥٨ .
وَرَدَ هذا البيت في أكثر المراجع برواية (لا تنهض) ، ورواية الديوان (لا ترحل) .
الشاهد فيه قوله : الطَّاعِمُ الكَاسِيّ ، أي ذو طعام وذو كسوة .

[جمع التكسير][1]

[جمع المذكّر]

(**الجَمْعُ**) إما مرفوعٌ خبر لمحذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أوْ منصوب مفعول لفعل محذوف ، أي : خذه[2] ، (**الثُّلاثيُّ**) مبتدأ ، (**الغالب**) مبتدأ ثانٍ ، (**في نحو فَلْسٍ**) متعلق به (**على**[3] **أَفْلُسٍ**) خبره ، والكلّ خبر الأوَّل ، والعائد محذوف ، أي : الغالب فيه ، المراد هنا بيان الجمع المكسّر ، فإنْ وَقَع في البيان ما يتعلقُ بالجمع المُصَحَّح ، فهو بالعرضِ لغرضٍ يذكر في موضعه ، وينبغي أن يُعلم أنْ أكثر الجموع سماعي ، لكن منها ما يغلب ؛ فيذكرُ[4] الغالب ليُحْمل[5] عليه مالم يُسمَع جمْعُه ، فالاسم المراد جمعه إمَّا ثلاثي أوْ رُبَاعيّ أوْ خُماسيّ ؛ قدَّم الثلاثيّ ؛ لخفته وكثرة أبحاثه ، ثم من الثلاثي/ ما يُكسَّر ، ومنه مالا يكسّر ؛ استغناء عنه بجمع [٤١/أ] التصحيح ، أمَّا الأول ، وَهُوَ الذي يُجْمَع جَمْعَ المكسَّر ، فإمَّا مجرّد أوْ مزيدٌ فيه[6] ، والمجرد إما اسم ، وهو الذي دلّ على الذات أو صفةٌ ، والاسْم إمَّا مذكرٌ أوْ مؤنثٌ ، والمذكّر إمّا أن يكون عيْنهُ ساكناً ، أوْ متحركاً ، فإنْ كَانَ ساكناً ، فالفاء إمَّا مفتُوح ، أوْ مكسور ، أوْ مضموم ؛ فإنْ كان مفتوحاً ،

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٦٧ وما بعدها ، والمقتضب ٢ / ٤٨١ ، والمنصف ٣١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤ وما بعدها .

(٢) من باب الاشتغال ، تقديره (الجمعَ خُذْهُ) .

(٣) في (ب) : « وعلى » .

(٤) في (هـ) : « فنذكر » .

(٥) في الأصل و(ب) ، و(هـ) : « يُحْمَل » ، وما أثبته من نسخة ج .

(٦) ساقط من (ج) .

فإمَّا أن يكون معتلَّ العَيْن[١] ، أوْ لاً ، فإنْ لَمْ يكن ، فيجمع في نحو : فَلْسٍ على أفْلُسٍ في القلة ، (وَ) عَلَى (**فُلوسٍ**) في الكثرة .

(**وَبَابُ ثَوْبٍ**) مِمَّا اعتَلَّ[٢] عِيْنُـه واواً أوْ يـاءً (**على أثـوابٍ**) غالبـاً في القلة ، وقد جاء على ثيابٍ في الكثرة ، كما يجمع زَنْد - وَهُوَ عوُد يُقْدح به النَّار - عَلَى زِنادٍ ، وإن كان يائياً كسيْل ، فلا يُقَال فيه[٣] سِيال ؛ لاستثقال الكسرة قبل الياء المتحركة ، وشذ نحو[٤] : ضِيَافٍ في[٥] جمْع ضَيْفٍ ، وإنَّمـا جوزوا في ثياب ، لأنَّ الواو تنقلبُ[٦] ياءً فتحصلُ الخفة ، بل يُقال فيـه[٧] : سيوُل ، وأشار إليه بقوله : (**وَجَاءَ زِناد في غير باب سَيْل**) .

وقولـه : (**وَرِئـلانٌ**) يريـد أنَّ فَعْـلاً قـد يُجْمَـع عَلَـى هـذه الأوزان الأربعة[٨] ، وهـوَ جَمْـع رَأْلٍ لوَلـدِ النعامـة ، (**وَبُطْنَـانٌ**) في بَطْـنٍ ، وهـو المطمئن من الأرض ، (**وغِرَدَة**) في غَرْدٍ ، لضرب من الكمـأة (**وسُقُفٌ**) في سَقْف .

(**وأنْجِدَةٌ**) في نَجْد ، لمـا ارتفـع / مـن الأرض ، مبتـدأ وهـو (**شَاذٌ**) [٤١/ب] خبره ؛ لأن أفْعِلَة جمعٌ مخصوصٌ بما قبلَ آخـره حـرف مـدّ ، نحـو : حِمَـار وأحْمرةٍ .

---

(١) في (هـ) : « اللاّم » .
(٢) في (هـ) : « اعتُلَّت » .
(٣) ساقط من (هـ) .
(٤) ساقط من (ج ، هـ) .
(٥) ساقط من (ب) ، وانظر الشذوذ في الصِّحاح واللسان .
(٦) في (هـ) : « تقلب » .
(٧) أي في (سَيْل) .
(٨) هي : فِعْلاَن ، وفُعْلان ، وفِعَلَة ، وفُعُل ، انظر المقتضـب ٢ / ٤٨٢ ومـا بعدهـا ، وشـرح الجاربردي ٣١٩ .

(**ونحو : حِمْلٍ**) هذا شروعٌ في مكسور الفاء ، يُجْمَعُ غالباً في القلَّة (**عَلَى أَحْمَالٍ**) وفي الكثرة (**عَلَى حُمُول**)[١] والحِمل بالكسرة[٢] ما كان على ظهرٍ أوْ رأسٍ ، وبالفتح ما كان في بطنٍ أو على شجرةٍ .

(**وَجَاءَ**) يُريدُ أن فِعْلاً[٣] قد يُجْمَع على هذه الأوزان الخمسة[٤] (**عَلَى قِدَاحٍ**) في قِدْحٍ ، وهو السّهم[٥] قبل أن يُراش وَيركَّب نصْله ، وقِدْحُ المَيْسِر أيضاً ، (**وأرْجُلٍ**) في رجْلٍ ، (**وَعَلى**[٦] **صِنْوَان**) في صِنْوٍ ، إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصلٍ واحدٍ ، فكل واحدٍ صِنْوٌ ، والاثنتان صِنْوانِ ، بكسر النون والجمع صِنْوانٌ[٧] ، برفع النّون[٨] ، (**وذُؤْبَانٍ**) في ذِئْبٍ ، (**وقِرَدَةٍ**) في قِرْدٍ .

(**وَنَحْوُ قُرْءٍ**) هذا شروع في مضموم الفاء[٩] ، وهُوَ إمَّا أن يكون مُعتلَ العَيْن أوْ لا ، والثاني كقُرْءٍ للطّهْرِ[١٠] وَالحَيْضِ ، يُجْمَع في القلة (**على أقْرَاءٍ**) ، (و) في الكثرة عَلَى (**قُرُوء ، وَجَاء**) في جمعه هذه الثلاثة[١١] ،

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٥ ، وفي الشافية : وَحُمُول ، بحذف حرف الجرّ على .
(٢) في (ج ، هـ) : « والكسر » .
(٣) ساقط من (ج) .
(٤) هي على الترتيب : فِعَال ، وأفْعُل ، وفِعْلان ، وفُعْلان ، وفِعَلَة ، انظر الكتاب ٣ / ٥٧٤ وما بعدها .
(٥) في الأصل : السّهام ، وما أثبته من باقي النسخ .
(٦) ساقط من (هـ) .
(٧) في (هـ) : « مَنْوان » ، وهو تحريف .
(٨) أي بضمّها .
(٩) أي ما كان على (فُعْل) انظره في الكتاب ٣ / ٥٧٦ .
(١٠) في (هـ) : « أوْ » .
(١١) أي : فِعَلَة ، وفِعَال ، وفُعْل ، انظر الكتاب ٣ / ٥٧٦ .

فَقُرْطٌ لما يتعلق[1] من شحمة الأذن (**على قِرَطَة**) ، **(و)** الخُفُّ الذي يُلبس عَلَى (**خِفَاف ، وَ**) الفُلك عَلَى (**فُلْك**) ، فإنَّ النحويّين يزعمون أنَّ الضَّمة في الجمع كالضَّمة في أُسْد ، وفي[2] المفرد كالضمة في القُفْلِ[3] ، (**وبَابُ عُود**) مِمَّا اعتلّت عيْنه (**على عِيدانٍ**) ./ [٤٢/أ]

((**ونَحوُ : جَمَلٍ**) لَمَّا فرغ من ساكن العين ، شرع في ما يكون عينه متحركاً)[4] فحينئذٍ إمَّا أن يكون الفاء مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، فإن كان مفتوحاً ، فالعَيْن إمَّا مفتوح ، أو مكسور ، أو مضموم ، فإن كان مفتوحاً ، فإمّا أنْ يكون صحيح العَيْن[5] ، كجمل يُجْمع[6] غالباً (في القلة)[7] (**عَلَى أَجْمال**) ، **(و)** في الكثرة عَلَى (**جِمَالٍ**) .

(**وَبَابُ تَاجٍ**) مِمَّا اعتلّت عينه (**عَلَى تِيجَانٍ**)[8] ، (**وَجَاء**)[9] جَمْعُ

---

(١) في (هـ) : « يُعَلّق » .

(٢) في (هـ) : « في » ، بإسقاط الواو .

(٣) قال سيبويه : « وقد كسر حرف منه على فُعْل كما كسر على فَعَل ، وذلك قولك للواحد : هو الفُلْك ، فتُذكّر ، وللجميع: هي الفُلْك، وقال الله عز وجل: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ الآية ١١٩ من سورة الشعراء ، فلما جمع قال : ﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ ﴾ الآية ١٦٤ من سورة البقرة ، كقولك : أَسَدٌ وأُسْدٌ ، وهذا قول الخليل ... » انظر الكتاب ٣ / ٥٧٧ .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) في (ب) : « صحيح العين أوْ لا ، فإن كان صحيح العين ... » .

(٦) انظر جمعه على القلة ، وجمعه على الكثرة في الكتاب ٣ / ٥٧٠ .

(٧)ساقط من (هـ) .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٥٩٠ .

(٩) في الشافية : وجاء على ذُكُور ، وأزمُنٍ ، وخِرِبَانٍ ، وحُمْلاَنٍ ، وجِيَرَةٍ ، وحِجْلَى .

فَعَل بفتحتين على هذه الأبنية السّتة[١] أيضاً ، كذُكُرٍ وهو[٢] خلاف الأنيث[٣] من الحَديد (**عَلَى ذكرٍ**) ، وزَمَنٍ عَلَى (**أَزْمُنٍ**) ، وخَرَبٍ لِذَكرِ الحُبَارى (**على خِرْبَانٍ و**) حَمَلٍ عَلَى (**حُمْلانٍ**) وجارٍ على (**جِيْرةٍ**) بسكون الياء (**و**) حَجَل ، وَهُوَ القَبَج[٤] على (**حِجْلَى**) .

(**وَنَحْوُ : فَخِذ**) هذا[٥] مكسور العَيْن من مفتوح الفاء ، يُجْمَع غالباً (**عَلَى أَفْخَاذٍ فِيْهِمَا**)[٦] أي : في القلة والكثرة ، (**وَجَاء**[٧] **على**) بنائين آخرين[٨] نحو : (**نُمُورٍ وَنُمُرٍ**) في نَمِرْ ، وَهُوَ سَبُع .

(**وَنَحْوُ عَجُزٍ**)[٩] هذا مضموم العَيْن من مفتوح الفاء يُجْمَع[١٠] (**عَلَى أَعْجَاز فيهما**)[١١] أيْ : في القلة والكثرة (**وَجَاء سِبَاع**)[١٢] في سَبُع

---

(١) انظر هذه الأبنية في الكتاب ٣ / ٥٧٠ وما بعدها ، وقد عَدَّها الأنصاري في شرحه تسعة أبنية ، انظر المناهج الكافية في شرح الشافية ٢٦٣ .

(٢) ساقط من (ج ، هـ) .

(٣) الأنيث : ما كان من الحديد غير ذكر ، انظر الصّحاح / أنث .

(٤) القَبَج : اسم فارسي ، وهو اسم لطائر ، ويطلق أيضاً على صغار أولاد الإبل ، قال الجوهري في الصّحاح « والحَجَلَة أيضاً : القَبَجَةُ ، والجمع حَجَل وحِجْلان وحِجْلَى ، ولم يجئ الجمع على فِعْلَى بكسر الفاء إلا حرفان : الظِرْبى جمع ظَرِبَان ... ، وحِجْلَى جمع حَجَلٍ ... » انظر الصّحاح / حجل .

(٥) ما أثبته من هـ ، وفي باقي النسخ « هذا هو مكسور العين » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « وجاء جَمْعُهُ » .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

(٩) العَجُز : مؤخَّرُ الشيء ، يذكر ويُؤنث ، انظر الصّحاح / عجز .

(١٠) في (ج ، هـ) : « يجمع غالباً » .

(١١) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٣ ، وقوله : « على أعجاز فيهما » ، ليس في الشافية .

(١٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

(**وَلَيْسَ رَجْلَةٌ**) - خلاف المرأة - (**بتكسير**)[١] أيْ : بجمع تكسيرٍ[٢] ، بل اسم جَمْع .

(**وَنَحْوُ عِنَبٍ**) لَمَّا فرغ مما فتح فاؤه ، شرع في مكسور الفاء ، فعينه إمَّا مفتوح أوْ مكسور ، فإن كان مفتوحاً كعِنَبٍ فيُجْمَعُ (**عَلَى أَعْنَابٍ**)[٣] .

(**وَجَاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ**)[٤] / في جَمْع ضِلَعٍ بكسر الضاد ، وفتح الَّلام ، وهو لغةٌ في ضِلْع بالسكون ، وَهو عَظْمُ الجَنْب . [٤٢/ب]

(وَ) إنْ كان العَيْن مكسُوراً (**نَحْو إِبِلٍ**) فَيُجْمَعُ (**على آبَالٍ فيهِمَا**)[٥] أي : في القلّة والكثرة .

(**وَنَحْوُ صُرَد**) هذا شروع في مَضمُوم الفاء ، وعينه إمّا مفتوح ، أو مضموم ، فإنْ كان مفتوحاً كصُرَدٍ لطائرٍ ، يجمعُ[٦] (**عَلَى صِرْدَانٍ فيهما**)[٧] غالباً .

---

(١) ساقط من (ج ، هـ) .

(٢) ذكر اليزدي في شرحه للشافية أن هناك من ذهب إلى أنه جمع تكسير ، ولكنه نادر ، وهو ابن السراج ، انظر شرح اليزدي ١ / ١٩٩ ، والصواب أنه ليس بجمع ، وهذا ما اختاره شراح الشافية .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

(٤) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٧٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٧٤ .

(٦) في (ج) : « فيجمع » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٤ .

(**وَجَاءَ أَرْطَابٌ**)[١] في رُطَب ، (**ورِبَاع**)[٢] في رُبَعٍ ، وَهُوَ الفصيل الذي يُنْتَجُ في الرّبيع ، وهو أوّل النّتَاج .

(**وَ**) إن كان عَيْنُهُ مَضموماً (**نحو : عُنُقٍ**) فيجمَعُ (**عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا**[٣] ، **وَامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعُلٍ فِي المُعْتَلِّ العَيْنِ**) ؛ هذه قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمّةِ ، فلا يجمعُ المعتَل العَيْن من الأبْواب المذكورة عَلَى أفعُلٍ واوياً كان أو يائياً ؛ لاستثقال الضّم[٤] على حرف العلّة[٥] ، (**وَأَقْوُسٌ**) في قَوْس ، (**وأَثْوُبٌ**) في ثوب (**وأعْيُنٌ**) في عَيْن (**وأَنْيُبٌ**) في نَاب ، وهو السِّنُّ ، أصْله نَيَبٌ بفتحتين (**شَاذٌّ**[٦] ، **وامتنعُوا مِن فِعَالٍ في الياء دُوْنَ الوَاوِ**)[٧] ، فإنَّه جَاءَ ثِيابٌ (**كَفُعُولٍ فِي الوَاوِ**) ، فإنَّه لا يُقَال ثُوُوب (**دون الياء**) إذ يُقال سُيُول ؛ لاستثقال / الوَاوَيْن والضّمتين[٨] (**وَفُوُوجٌ**) في فوج ، لجماعةٍ منَ النَّاس (**وَسُوُوقٌ**) في ساقٍ[٩] ، أصْلهُ سَوَقٌ بالتّحريك (**شَاذٌّ**)[١٠] . [٤٣/أ]

(١،٢،٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٤ .

(٤) في (هـ) : « الضَّمة » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٦ وما بعدها .

(٦) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٧) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٨٧ .

(٨) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٩١ .

(٩) في (هـ) : « سياق » .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٥٩١ .

[جمع المؤنث]

(**المُؤَنَّثُ :**) لَمَّا فَرَغ منَ المذكرَّ شَـرَع في المؤنـث فعَينـه إمَّـا سـاكن أوْ متحرّك ، فإن كان ساكناً فالفاء إما مفتوح ، أوْ مكسورٌ ، أو مضموم .

فإن كان مفتوحاً فقد ذُكِرَ لِجمْعهِ أرْبعَة أبْنيةٍ[١] (**نحو : قَصْعَةٍ**[٢] **عَلَى قِصَاعٍ ، وَجَاء عَلَى**[٣] **بُدُورٍ وبِدَرٍ**) في بَدْرة ، وَهِيَ كيسٌ[٤] فيه عشرة آلاف دِرْهمٍ[٥] ، (**ونُوَبٍ**) في نَوْبَةٍ[٦] ، (**وَنحوُ لِقْحَةٍ**) وَهِيَ الحَلُوب من الإبـل ، هذا هو مكسُور[٧] الفاء من ساكن العَيْن يُجْمَعُ (**عَلَى لِقَحٍ غَالِباً ، وَجَاء**) جمعاً[٨] (**عَلَى لِقَاحٍ**[٩] ، **وأنْعُمٍ**) في نِعْمَةٍ .

(**وَنَحْوُ بُرْقَةٍ**) هي أرض غليظة فيها حجارة ، هـذا هـو المضمـوم[١٠]

---

(١) هي على الترتيب : فِعَال ، وفُعُول ، وفِعَل ، وفُعَل ، انظر هذه الأبنية مع أمثلتها في الكتاب ٣ / ٥٧٨ وما بعدها .

(٢) هي الضّخمة من الآنية أو القدور ، تُشبع العشرة ، والجمع : قِصَاعٌ وقِصَعٌ ، انظر اللسان / قصع .

(٣) ساقط من (ج ، هـ) ، ومن الشافية .

(٤) ساقط من (ج) .

(٥) ساقط من (هـ) .

(٦) النَّوْبة : واحدة النُوَب ، تقول : جاءت نَوْبَتُك ونِيَابَتُك ، وهم يتناوبون النَّوْبة فيما بينهم في الماء وغيره ، انظر الصّحاح / نوب .

(٧) في (هـ) : « المكسور » .

(٨) في (هـ) : « جمعها » .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٥٨١ - ٥٨٥ .

(١٠) في (ج) : « مضموم » .

الفاء من ساكن العَيْن يُجْمَعُ (**عَلَى بُرَقٍ**[١] **غَالِباً ، وَجَاء على حُجُوز**)[٢] في حُجْزَةٍ ، وَهِيَ ما فيه التِّكة من السَّراويل .

(**وَبِرَامٍ**) في بُرمةٍ ، وهي القدر من الحجر .

(**وَنَحْوُ رَقَبَةٍ**)[٣] هذا شروع في متحرك العَيْن ففاؤهُ إمَّا مفتوح ، أوْ مضموم ، فإنْ كان[٤] مَفتوحاً ، فالعَيْن إمَّا مفتوح أو مكسُور ، فإن كان مفتوحاً ، كرَقَبَةٍ فَيُجْمَعُ (**عَلَى رِقَاب ، وَجَاء / عَلَى أيْنُق**) في ناقةٍ أصْلُه [٤٣/ب] أنْوُقٍ ، ثم استثقلوُا الضَّمَّةَ عَلَى الواو ، فقدّموهَا فقالوُا[٥] : أوْنُقٍ ، ثُمَّ عَوَّضُوا مِن الوَاو ياءً ؛ لأنَّ التّغيير يُؤنِسُ بالتَّغير فقالوا : أيْنُق ؛ فوزنه أعْفُل[٦] ، (**وَتِيَرٍ**) في تارةٍ[٧] ، (**وَبُدُنٍ**) في بَدَنَةٍ ، لناقة أوْ بقرةٍ[٨] تُنْحَرُ بِمَكَّةَ .

---

(١) أيْ على : فُعَل ، انظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٣ .

(٢) عَدَّ الرضي هذا الجمع من الشذوذ إذ قال : « أما الحُجُوْز في جمع حُجْزَة ... فشاذٌ » انظر ٢ / ١٠٥ ، ولم أقف على هذا الشذوذ الذي ذكره الرضي .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٢١ .

(٤) في الأصل : « كانت » ، وما أثبته في باقي النّسخ : « كان » .

(٥) في (هـ) : « فقال » .

(٦) ورد في وزنه غير رأي :

أ - قيل هو : (أعْفُل) كما ذكر الشارح ، وانظره في الكتاب ٣ / ٤٦٦ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٠٣ ، وشرح الجاربردي ٣٣٧ .

ب - قيل هو : (أفْعُل) ، وذكر ذلك ابن جني في المحتسب ١ / ٢٦٢ ، والأنصاري في شرحه ٢٦٨ .

جـ - قيل هو : (أيْفُل) ، انظره في شرح اليزدي ١ / ٢٠٣ ، وشرح الجاربردي ٣٣٧ .

(٧) أيْ : مَرَّة ، والجمع تارات وتِيَر ، انظر الصِّحاح / تير .

(٨) في (هـ) : « بقرٍ » .

(**وَنَحْوُ مَعِدَةٍ**) هذا هُو المفتوحُ الفاء من مكسُور العَيْن ، يُجْمَـعُ (**عَلَى مِعَدٍ**[(١)] . **وَنَحْوُ تُخَمَةٍ**)[(٢)] هذا هو مَضمُوم الفاء من مفتـوح العَيْـن يُجْمَـعُ (**عَلَى تُخَمٍ**)[(٣)] .

(**وإِذَا صُحِّحَ بابُ تَمْرَةٍ**) لَمَا فرغ من تكسير الاسمْ الثلاثي المجرّد غـيْر الصّفة ، مُذكَّراً كان ، أوْ مُؤنثاً ، فكان[(٤)] بَعْـضٌ مِنْـه إذا صُحِّـحَ ، يَدْخلـهُ تغيّرٌ ما ذكره[(٥)] ؛ لأنه بسَبَبِ ذلك التغيير قربَ من المكسّر ، وَهُوَ قسمان:

قِسْمٌ جُمِعَ بالألف وَالتّاءِ ، وَقِسْمٌ بالواو وَالنّونِ ، وَقَدَّم الأوّل ؛ لكثرة أبْحاثه ، أي : المؤنث الّـذي جُمِعَ جَمْـع التصْحِيـح ، فـإنْ كـان بـالألف وَالتاء ، فإنْ تحرك عَيْنُهُ فلا كلامَ فيه إذْ هُـوَ علـى القيـاس ، وإنْ[(٦)] سـكن عَيْنُهُ[(٧)] ، فالتاء التي في مُفردِهِ إماً ملفوظَةٌ أوْ مقدَّرةٌ / فإنْ كانت ملفوظـةً ، [٤٤/أ] فَهُوَ إمَّا اسمٌ أو صفةٌ ، فإنْ كان اسماً ، فإمّا مُضاعَف أوْ لا ، فـإن لم يكـن مُضَاعفاً ، ففاؤهُ إما مفتوحٌ أوْ مضمُوم أوْ مكسُور ، فإن كان مَفْتُوحاً ، فإمَّا أن يكوُنَ مُعْتَل العَيْـن أوْ لا ، فـإنْ لم يكـن مُعْتَـلَ العَيْـن ، كتَمْـرَةٍ ورَمْيَـةٍ وَرَكْوَةٍ ، (**قِيلَ : تمَرَاتٍ**) وَرَمَيـات وَرَكَـوَات (**بـالفتح**)[(٨)] ؛ فرقـاً بَيْـن الاسم والصِّفَةِ ، فإنَّ الصّفة تُبقّى عَلَى السّـكون ، (**والإِسْكَانُ ضَرورَةٌ**) في

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٢ ، وفي (ب) : « على مِعَدٍ غالباً » .

(٢) التُّخَمَة : الذي يصيبك من كثرة الطعام ، انظر اللسان / وخم .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٢ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « وكان » .

(٥) في (ب) : « ما ذكره هَهُنَا » .

(٦) في (ج) : « فإن » .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٥٩٣ .

الشِّعر[١] ، (**وَالمعُتَلُّ العَيْن ساكِنٌ**) البَّتة نَحْوُ[٢] : بَيْضة وَبَيْضاتٍ ، وَجَوْزَةٍ وجَوْزَاتٍ ؛ لاستثقال الحركة عَلَى الياء والوَاو ، (**وَهُذيْلٌ تُسَوِّي**) بين الصّحيح وَالمعْتل العَيْن في التحريك[٣] .

(**وَبَابُ كِسْرَةٍ**)[٤] هذا مكسور الفاء من ساكن العَيْن ، وَهُوَ إمَّا صَحيح العَيْن واللام ، أوْ لا ، فإن كَانَ الأوّل ككِسْرةٍ ، للقطعَةِ[٥] مِن الشَّيء المكسُور ، فيُجْمَعُ (**عَلَى كِسَرَاتٍ بالفتح**) ؛ للفرق بَيْن الاسم والصِّفة ؛ وَلِخفة الفتحة[٦] ، (**والكسْر**) للإتباع[٧] (**والمُعْتل العَيْن**) واويّاً كَانَ أوْ يائياً (**وَالمُعْتَلُّ اللاّمِ بالواو** / **يُسَكَّنُ**) العَيْن فيهما ، (**وَيُفْتَحُ**)[٨] ، (فالمعتل العين الواوي)[٩] كدِيمَة[١٠] وَدِيمَات ، فإنَّهُ أجْوَف وَاويّ مِن دَامَ [٤٤/ب]

---

(١) من ذلك قول الشاعر : [الرجز]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أوْ دُولاتِها
يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها
فتسريحَ النفسُ مِنْ زَفْرَاتِها

هذا البيت لم ينسب لأحد ، والشاهد فيه إسكان الفاء من قوله : (زَفْرَاتِها) ضرورة في الشعر إذ إن القياس فيها زَفَرات ، بفتح الفاء ، وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٩، وشرح الجاربردي ٣٤١ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤ / ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٩٣ .

(٣) انظر المصدر السابق ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٠ ، فتفتح عين المعتل عند جمعه كما هو الحال في صحيحها .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨١ .

(٥) في (هـ) : « لقطعةٍ » .

(٦) في (هـ) : « الفتح » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨١ .

(٨) انظر المصدر السابق ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨١ .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ج ، هـ) .

(١٠) الدِيْمَة : المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ، انظر الصّحاح / ديم .

يَدُوم ، انقلبت الوَاو ياءً ؛ لسكوُنها وانكسار ما قبلها ، واليائيّ كَبَيْعَةٍ[١] ، وَهِي[٢] مَعْبَدُ النَّصارى[٣] وَالجمْع بِيْعاتٍ ، والمعتلُّ اللاَّم بالواو ، نحو : رشْوَةٍ وَرشَوَاتٍ ، أمَّا الفتح في المعْتل العَيْن ، فلأنَّ [فتح][٤] حَرف العِلَّة مع كسرة ما قبلها غَيرُ مُسْتثقلٍ ؛ وَأمَّا الإسكان فيه فلكونه أصلاً بالنّسبَة إلى حَرْف العلّة ؛ وَأمَّا الفتح في المعتلّ اللاّم بالواو ؛ فلأنَّ حركة الواو مَعَ فتح ما قبلها وسكوُن ما بَعْدها جائزة ، مثل عَصَوان لِمَا مَرَّ .

(**وَنحو حُجْرَةٍ**) هذا مَضمُوم الفاء من سَاكن العَيْن[٥] ، يُجْمَع (**عَلى حُجُراتٍ بالفتح**) للفرق المذكور ، (**والضّمُّ**)[٦] للإتباع ، (**والمعتلُّ العَيْن**) وَلا محالة أنَّهُ يَكوُنُ وَاوياً ؛ لانضمام ما قبلها ، (**والمُعْتلّ اللاّم باليَاءِ يُسَكَّنُ**) العَيْن فِيهِما (**وَيُفْتَحُ**)[٧] ، نحو : دُوْلَة للمال ، وَرُقْيَةٍ : دُوْلات ، وَدُوَلات[٨] ، وَرُقْيَاتٍ ، وَرُقَيَاتٍ ، فالإسكان على الأصل ؛ والفتح للفرق بين الاسم وَالصّفة ، / (**وَقد يُسَكَّنُ**) العَيْن (**في تَميم في حُجْراتٍ وكِسْراتٍ**) ؛ استثقالاً لحركة العَيْن بَعْدَ الضّمة والكسرة[٩] ، مع أنَّ في ذلك رُجُوعاً إلى الأَصْل . [٤٥/أ]

(١) في (ج) : « بَيْعَةٍ » .

(٢) في (هـ) : « وهو » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « للنَّصارى » .

(٤) في الأصل : « فلأن حرف العلة » وما أثبته من (ب) .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٩ .

(٦) في الشافية : « بالضم والفتح » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٥٩٤ .

(٨) ساقط من (ج) .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨ - ٣١ .

(**والمُضَاعَفُ سَاكِنٌ**) وَسَطُهُ (**في الجَمِيع**)[١] سواء كان فاؤه مَفْتُوحاً أَوْ مكسْوراً أَوْ مَضْمُوماً ، نحوُ : شَدَّةٍ بالفتح ، وَرِدَّةٍ بالكسْر، وَغُدَّةٍ بالضَّم.

[جمع الصفات]

(**وَأمَّا الصِّفَاتُ**) : لَمَّا فَرَغَ مِن الاسم شَرَعَ في الصِّفة، وقَال: (وَأمَّا الصِّفاتُ)[٢] (**فبالإِسْكَانِ**) مُطلقاً[٣] ، أي : سَواء كان الفاء مفتوحاً ، أوْ مكسوراً ، أوْ مضموماً ، نحو : صَعْبَةٍ وَصَعْبَاتٍ ، وَصُلبةٍ وَصُلْبَاتٍ ، وَصِفْرةٍ - لخال - وَصِفْرَاتٍ .

(**وَقَالُوا : لَجَبَاتٌ**)[٤] بتحريك الجيم في لَجْبَةٍ بالحركات الثلاث في اللّام وسكُون الجيم للشاة التي قَلَّ لبَنُها ، (**وربَعَاتٌ**)[٥] بتحريك الباء في رَبَعَةٍ ، بفتح الباء وسكونُها ، لِرَجُلٍ وَامرأةٍ مَرْبُوع الخلق ، لا طَويل وَلا قصير ، هذا إشارة إلى سؤالٍ ، وَهُوَ أنْ يُقال : ما ذكرْتم في الصِّفَات منقوض بِلَجَبَاتٍ وَ رَبَعَاتٍ بفتح العَيْن مَعَ كَوْنهما / مِن الصِّفَات ؟ [٤٥/ب] وأجَابَ[٦] بأنَّهم فَتَحُوهما (**لِلَمْحِ اسْمِيَّةٍ أصْلِيَّةٍ**) أيْ : أنهما في الأصْل اسمان وُصِفَ بهما ففتحوا[٧] ؛ نظراً إلى الأصْل ، واللَّمْحُ : النَّظَرُ .

(**وَحُكمُ**) لَمَّا فَرَغَ مِمَّا فيه التَّاء لفظاً ، أشَار إلى ما فيه التاء تقديراً

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ - ٥٨١ .

(٢) ساقط من (ج ، هـ) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٣١ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٣١ ، والصّحاح / لجب .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٣١ .

(٦) في (ج) : « فأجاب » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٣١ .

(**نَحْوُ : أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعِرْسٍ**) بالكسر امرأة الرّجل ، (**وَعِيرٍ**) للأبْل التي عَليها الأحمال ، لأنّها تَعِيْرُ ، أي : تذهَبُ ، (**كذلك**)[١] أيْ : حكمه كالحكم الذي قلنا فيما[٢] فيه التاءُ ظاهرة ، وَ« حُكْمُ » مبتدأ ، وَ« كَذَلِكَ »[٣] خبره .

(**وَبَابُ سَنَة**) لَمَّا فَرَغَ مما جُمِعَ بالألف والتاء ، شرع فيما جُمِعَ بالواو والنّون ، مِمَّا حُذفت أعجازها وَفِيْهَا التاء (**جَاءَ فيه**[٤] **سِنُونَ وَقِلُونَ**) بكسر القاف في قُلَةٍ ، لعُوْدَيْن يَلعَبُ بهما الصّبيان ، أصْلها قَلَوٌ بالفتح ، (**وَثُبُونَ**) فِي ثُبَةٍ لجماعةٍ من النّاس ، وَأَصْلها ثُبَيٌ بضم الفاء ، وَفتح العَيْن ، (**وَقُلُون**) بضَمِّ القاف في قُلَةٍ أَيْضاً[٥] .

(**وَ**) جاء في باب سنةٍ أيْضاً (**سَنَوات**) وَقَلَواتٍ[٦] (**وَعِضَوات**) في عِضَةٍ[٧] ، وهي قطعة مِن الشيء ، أصلها عِضْوَة (**وَثُبَات**) في ثُبَةٍ ، (**وَهَنَات**) في / هَنَةٍ وَأَصْلها : هَنْوَة ، بالألف وَالتاء على القياس[٨] ، يرَدّ اللاّم وتغييرِهَا بقلبها[٩] . [٤٦/أ]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٠٠ - ٦١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣١ وما بعدها .

(٢) في (هـ) : « مِمَّا » .

(٣) في (هـ) : « وذلك » ، وهو تحريف .

(٤) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٥٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٦ .

(٥) ساقط من (هـ) .

(٦) كذا في الأصل ، وهي ساقطة من باقي النّسخ .

(٧) في (ب) : « جمع عضة » .

(٨) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٩) في (ب) : « بقلبها ألفاً » وليست في (ج) .

(**وجاء**) في المحذوفة[١] الأعجاز (**آمٍ**) في أمَةٍ خلاف الحرّةِ ، وَالأَصْل : أمَوَة ، بالتحريك ، فجمعَتْ عَلَى آمُوٍ (**كآكُمٍ**)[٢] في أكَمَة[٣] ، وَهي الرّبْوة قلبت الوَاوُ ياءً ، وَالضّمة كسْرة ، ثم أعلّ إعْلاَلَ قاضٍ ، فيقال هَذه[٤] آمٍ ، وَمَرَرْتُ بآمٍ ، وَرَأيْتُ آمياً .

(**الصِّفَة**)[٥] لَمَّا فرغ مِن[٦] الاسم شرع في الصِّفَةِ وَهِيَ إمَّا مذكر أوْ مُؤنث ، فالمذكرّ[٧] إمَّا ساكن العَيْن، أوْ متحرّكها ، وساكن العَيْن إمَّا مفتوحُ الفاء ، أوْ مكسورُه ، أو مَضمومُه ، فإنْ كان مَفتوح الفاء (فإمَّا أن يكون معتل العَيْن ، أوْ لا)[٨] فإنْ لم يكن مُعتل العَيْن (**نحو**[٩] : **صَعْبٍ**) أيْ : مَنيعٍ ، فيجمَعُ (**على صِعَابٍ غالباً**) .

(**وَبابُ شَيْخٍ**) مِمَّا اعْتلَّت عَيْنُهُ (**عَلَى أَشْيَاخ**[١٠] ، **وَجاءَ**) في جَمْع هذا القِسْم ثمانية أبْنيةٍ أخرى[١١] (**نَحْوُ : ضِيفَانٍ**) فِي ضيفٍ ،

---

(١) في (ب ، هـ) : « محذوفة » .

(٢) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٣) في (ب) : « جمع أكمة » .

(٤) في (ج ، هـ) : « هذا » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٦ ، وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٤ وما بعدها .

(٦) في (ب) : « عن » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « والمذكر » .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٩، ١٠، ١١) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٦ ، وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٤ وما بعدها .

(**ووُغْدَانٍ**) في وَغْدٍ أيْ : لئيم ، (**وَكُهُولٍ**) في كَهْلٍ ، (**وَرِطَلَةٍ**) في رَطْلٍ ، يُقَال : غلامٌ رَطْل ، أيْ : لَمْ يَسْتحكم قوّته ، (**وشِيَخَة**) في شَيْخ (**وَوُرْدٍ**) في وَرْدٍ ، يقال : فرسٌ وَرْدٌ ، إذا كان / بين الكمَيْت والأشقر ، (**وَسُحُلٍ**) [٤٦/ب] في سَحْل ، وَهُوَ الثّوبُ الأبيض مِن القطن ، (**وَسُمَحَاءِ**) في سَمْحٍ ، أيْ : كريم .

(**وَنَحْوُ : جِلْفٍ**) بكسر الفاء وَسُكون العين يقال : أعرابيّ جِلف ، أيْ : جاف[١] مِن الجفا[٢] يُجْمَعُ (**عَلَى أجْلافٍ كثيراً ، وأجْلُفٍ نادراً**[٣]) .

(**وَنَحْوُ حُرٍّ**) بِضَمِّ الفاء وسكون العَيْن يجيء (**عَلَى أحْرَارٍ ، وَنَحْوُ : بَطَلٍ**) بفتحتين للشجاع (**عَلَى أبْطَالٍ**) ، (و)[٤] جاءَ (**حِسَان**) في حَسَن ، (**وَإخوانٍ**) في أخٍ ، أصْله أخَوٌ بالتحريك ، (**وَذُكْرَانٍ**) في ذَكَرٍ خِلافَ[٥] الأنثى ، (**وَنُصُفٍ**) بضمّتَيْن في نَصَفٍ أيْ : عَوَان .

(**وَنَحْوُ : نَكِدٍ**) بفتح الفاء ، وكَسْرِ العَيْن للمُعسِر (**عَلَى**[٦] **أنْكَادٍ ، وَوِجَاعٍ**) في وَجِعٍ ، (**وَخُشُنٍ**) في خَشِنٍ . (**وَجاء**) عَلَى فَعَالَى[٧] ، نَحْو : (**وَجَاعَى**) في وَجِع ، (**وَحَبَاطَى**) في حَبِطٍ ، لمنتفخ[٨] البطن ، (**وَحَذَارَى**) في حَذِرٍ .

---

(١) في الأصل : « حلف » ، وما أثبته من ج ، هـ .

(٢) في الأصل : « من الجفاف » ، وما أثبته من ب ، ج .

(٤،٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٦ ، وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٤ وما بعدها .

(٥) في (ج ، هـ) : « بخلاف » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٦٣١ .

(٧) انظر المصدر السابق ٣ / ٦٤٦ .

(٨) في (ج) : « للمنتفخ » .

(**وَنَحْوُ يَقُظٍ**) بفتح الفاء وَضَمِّ العَيْن ، لِغَيْرِ النائِمِ (**عَلَى أَيْقَاظٍ ، وَبَابُه التَّصْحِيحُ**)[١] (أيْ : باب فَعُلٍ بفتح الفاء وَضمِّ العَيْن ، يُجْمَعُ جَمْعَ التصّحيح)[٢] ، نَحْوُ : يَقُظُون ، والتكسيرُ فيه قليل .

[٤٧/أ] (**وَنَحْوُ : جُنُبٍ**) بضمتين يُجمَعُ (**عَلَى / أجْنَابٍ**[٣] ، **وِيُجْمَعُ الجميع**) مِن هَـذه الصِّفَـاتِ (**جَمْعَ السَّلامَةِ لِلْعُقَلاءِ الذكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ**) أيْ : مُؤَنَّث الجميع ، (**فَبالألِفِ وَالتاءِ**) يُجْمَعُ (**لا غَيْر**[٤] ، **نَحْوُ : عَبْلاتٍ**) في عَبْلَةٍ لِلضّخْمَةِ ، (**وَحَذِرَاتٍ**) في حَذِرَةٍ (**وَيقُظَاتٍ**) في يَقُظَـةٍ ، (**إلاَّ**) بَـابَ فَعْلَةٍ[٥] بفتـح الفـاءِ وَسـكُونِ العَيْـن (**نَحْوُ**[٦] : **عَبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ**[٧]) للناقـةِ الصَّغـيرة[٨] الضّـرعِ ، (**فإنَّه جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ**) مُكَسَّـراً أيْضـاً ، (**وَقالوا**) أيضاً : (**عِلَجٌ**[٩] **في جَمْعِ عِلْجَةٍ**) مُؤَنَّث عِلْـجٍ ، بكسْـر العَيْـن ، وسكوُنِ اللاّمِ ، للرّجُلِ مِنْ كُفَّار العَجَمِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٦ - ٢٧ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٧ ، وقال ابن يعيش : « وفيه لغتان ؛ قوم من العرب يجمعونه فيقولون أجناب ، وجُنُبان حكاه الأخفش ، وقوم يفردونه في جميع الأحوال فيقولون : رجل جُنُب ورجلان جُنُب ورجال جُنُب ، قال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ﴾ » الآية ٦ من سورة المائدة .

(٤،٥،٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨ .

(٧) في (هـ) : « مكشة » وهو تحريف ، وليست في الشافية .

(٨) في (ب) : « صغيرة » .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨ .

[جمع الاسم الثلاثي المزيد]

(**وَمَا زِيادَتُهُ مَدَّةٌ ثالِثةٌ : الاسْمُ نحْوُ : زَمَانٍ**) لَمَّا فَرَغَ مِن الثلاثي المُجَرَّد ، شَرَعَ في المزيد فيه وَأقسامه[1] ، مِمَّا يُجْمَعُ جَمْعَ التكسِير عَلَى ما ذكرَ أرْبَعَةٌ ؛ لأنَّ الزِّيادَةَ إمَّا مَدَّةٌ ، أوْ هَمْزَةٌ في الأَّولِ ، أوْ أَلِفٌ وَنُونٌ في الآخر ، أو ياء ثانيةٌ ساكنةٌ كَسَيِّدٍ .

فإنْ كانت مَدَّةً فهِيَ إمَّا ثانيةٌ أوْ ثالثةٌ أوْ رابعَةٌ أوْ خامِسَةٌ ، وَقَدَّمَ مَا زيادَتُه مَدَّةٌ ثالثةٌ[2] ؛ لكثرة أبْحَاثِه ، وَهُوَ إمَّا اسمٌ أوْ صِفَةٌ ، والاسم إمَّا مُذكرٌ أوْ مُؤنَّثٌ ، والمذكرّ إمَّا مَدَّته / الألِفُ أوْ الياءُ أوْ الوَاوُ ، فإنْ كانت[3] مدَّتُه الألفُ ، ففاؤهُ إمَّا مفتوحٌ ، كزمَان ، يُجْمَعُ[4] (**عَلَى أزْمِنَةٍ غالباً ، وَجَاءَ[5] قُذُلٌ**) في قَذال ، لِمؤخّرِ الرَّأسِ ، (**وَغِزْلانٌ**) في غزال ، وَهُوَ وَلَدُ الظبْيِ ، (**وَعُنُوقٌ**) في عَنَاقٍ ، وَهِيَ الأُنثى مِن وَلَدِ المعْزِ ، (**وَنَحْوُ[6] : حِمَارٍ**) مِمَّا فاؤه مكسُور (**عَلَى أَحْمِرَةٍ وَحُمُرٍ غالباً ، وَجَاءَ صِيْرَانٌ**) في صِوَارٍ ، وَهُوَ قطيعٌ مِن بَقَرِ الوَحْشِ ، (**وَشَمَائل**) في شِمال للخُلق ، (**وَنَحْوُ[7] : غُرَابٍ**) مِمَّا فاؤه مَضْمُومٌ (**عَلَى أغْرِبَةٍ**) غالباً (**وَجَاءَ قُرُدٌ**) في قُرَادٍ ، (**وَغِرْبَانٌ**) في غُرابٍ ، (**وَزُقَّانٌ**) في زُقَاق ، وهو السِّكة

[٤٧/ب]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٠ وما بعدها .

(٢) ورد في نسخة (ج) بعد قوله : « مدة ثالثة » قوله : « مع أن ما زيادته مدَّة ثانيــة مستحق بالتقديم ... » .

(٣) في (ج ، هـ) : « كان » .

(٤) في (ب) : « فيجمع » .

(٥،٦،٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٠ وما بعدها .

(**وَ**) جَمْعُه على[1] فِعْلَةٍ نحو : (**غِلْمَةٍ**) في غلام[2] ، (**قليل**)[3] (والكثير غِلْمانٌ)[4] ، وَ« غِلْمَة » مُبْتَدأ ، وَ« قليل » خبرَهُ .

(**وَذُبٌّ**) في ذُبَاب (**نادِرٌ**)[5] .

(**وَجَاءَ**) أرَادَ بِهَذا الكلام بيان أنَّ مَا مدَّته الألِفُ ، لا يُجْمَعُ عَلَى أفْعُلٍ إذا كان مُذكراً ، أمَّا إذا كان مُؤنَّثاً فقد جاء قليلاً (**في مُؤنَّثِ**) هذه (**الثَّلاثَةِ**) نَحْو : عَنَاقٍ بالفتح للأنثى من ولد المعْزِ ، وَذِراعٍ بالكسْرِ[6] لِمَا يُذْرَعُ بِهِ ، وَعُقَابٍ بالضمِّ / لطائرٍ ، مِمَّا هي مؤنَّثاتٌ مَعنويةٌ (**أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ** ، **وَ**)[7] أمَّا (**أَمْكُنٌ**) في مكانٍ فإنَّه (**شاذٌّ**)[8] ؛ لكَوْن المكان مُذكرّاً . [٤٨/أ]

(**وَنَحْوُ**[9] : **رَغيفٍ**) مِمَّا مَدَّته ياءٌ ، والفاء مَفْتُوحٌ البتَّة يُجْمَعُ (**عَلَى أرْغِفَةٍ وَرُغُفٍ وَرُغْفَانٍ غالباً** ، **وَجَاءَ**) ثلاثةُ أمثلةٍ أخرى (**أَنْصِبَاءُ**) في نصيب (**وَفِصَالٌ**) في فَصِيْل لِولَد النَّاقة ، (**وأفَائِلُ**) في أَفِيْل لصغير الإبل ، (**وَظِلْمَانٌ**) في ظَلِيم وَهُوَ المذكَّر من النّعَامَة ، مبتدأ ، (**قَلِيْلٌ**)[10] خبره .

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) في (هـ) : « غلمان » .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٠ وما بعدها .

(٤) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٠ وما بعدها .

(٦) في (هـ) : « بالكسر به » .

(٧) ساقط من (ج ، هـ) ، وفي الشافية : « وجاء في مؤنث الثلاثة أعنُق وأذرُعٌ وأعْقُبٌ غالباً » .

(٨،٩،١٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٠ وما بعدها .

(**وَرُبّما جاءَ مُضاعفُهُ**)[١] أيْ : مُضَاعف فَعِيـلٍ ، نحـو : سَـرير (**عَلَـى سُرُرٍ**) .

(**وَنَحْوُ : عَمُودٍ**) مِمَّا مَدَّته واوٌ ، فالفاء[٢] مَفتوحٌ البتـة (**عَلَى أَعْمِـدَةٍ وَعُمُدٍ غَالباً**[٣]) ،

(**وَجَاء**) ثلاثةُ أبينةٍ أخرى[٤] ، (**قِعْدانٌ**) في قَعود ، وَهُو الإبلُ الّـذي يركَبُهُ الرّاعي في كـلّ حاجـة ، (**وَأَفْلاءٌ**) في فَلـوٍّ ، بتشـديد الـوَاو ، لِوَلَـدِ الفرسِ الـذي يفتلـى ، أيْ : يُفْطَـمُ ، (**وَذَنَـائِبُ**) في ذَنُـوبٍ لِلدّلـو المَلأى ماءً[٥] .

(**الصِّفَةُ نَحْو : جَبَانٍ**[٦]) ، لَمَّا فَرَغَ من الاسم الذي زيادته مَدَّةٌ ثالثة ، شرع في الصِّفة منهُ ، وتنقسمُ إلى مُذكرّ وَمُؤنَّث ، والمذكّرُ[٧] إلى ما / يكـوُن [٤٨/ب] مَدّته ألفاً أوْ واواً أوْ ياءً ، وَمَا مَدَّته ألـفٌ ، إمّـا[٨] مفتـوح الفـاءِ كجَبَانٍ ، يُجْمَعُ (**عَلَى جُبَناء ، وَ صُنُعٍ**) في صَناع ، يُقَـالُ : امْـرَأةٌ صَنـاعُ اليَديْـن ، أيْ : ماهَرةٌ حاذقةٌ بعَملِ اليَديْن ، (**وَجِيَاد**)[٩] في جوادٍ مِن الفرس .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٠٥ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « والفاء » .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٠٥ ، وكلمة (غالباً) ثابتة في الأصل ، وساقطة من باقي النّسخ ومـن الشافية .

(٤) انظر المصدر السابق ٣ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٢ .

(٥) في (ب ، هـ) : « من الماء » ، وفي (ب) : « المملوء ماء » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٩ .

(٧) في (ج ، هـ) : « فالمذكر » .

(٨) ساقط من (هـ) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(**وَنَحْو : كِنَازٍ**) مِمَّا فَاؤُهُ مَكسُورٌ[١] ، (وَالمادّة بحالها)[٢] للنَّاقة المكْتَنِزَةِ مِن اللَّحم ، (**عَلَى كُنُزٍ ، وَهِجَانٍ**) لِلبِيْضِ مِن الإِبِلِ ، فإنْ جَعَلْتَهُ مُفرداً تكُونُ[٣] الكَسْرَة ككسْرَةِ كِتَابٍ ، وَإنْ جَعَلته جمعاً تكُون[٤] ككسْرة رجَالٍ.

(**وَنَحْو: شُجَاع**) مِمَّا فاؤُهُ مَضْمُوم (**عَلَى شُجَعَاءَ وَ شُجْعَانٍ وَشِجْعَانٍ**).

(**وَ نَحْو : كَرِيم**) مِمَّا مَدَّتُهُ يَاءٌ ، والفَاء مفتوحٌ لا غَير[٥] ، (**عَلَى كُرَمَاء وَكِرَامٍ** ، **وَنُذُرٍ**) في نذير ، (**وَثُنْيَانٍ**) في ثَنِيٍّ ، وَهُوَ الَّذي يُلقي ثَنِيَّتَهُ ، وَهِيَ واحدة الثَّنَايا وهي الأَسْنَانُ المتقدّمةُ ، اثنتانِ فوْق واثنتانِ أسْفلُ ، (**وَخِصْيَانٍ**) في خَصِيّ ، (**وَأَشْرَافٍ**) في شريف ، (**وَأَصْدقاء**)[٦] في صَديق ، (**وَأَشِحَّةٍ**) في شحيحٍ لِبَخيلٍ ، (**وَظُرُوفٍ**) في ظريف .

(**وَنَحْو : صَبُورٍ**) مِمَّا مدَّته واوٌ ، وَالفاء[٧] مفتوح لا غير[٨] ، (**عَلَى صُبُرٍ غالباً** ، **وَعَلَى / وُدَداءَ**) في وَدُوْدٍ ، (**وَأَعْداء**) في عَدوٍّ .

[٤٩/أ]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(٢) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٣) في (ج ، هـ) : « يكون » .

(٤) في (ج ، هـ) : « يكون » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٤ - ٦٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٥ - ٤٦ .

(٦) في (هـ) : « وأصدق » .

(٧) في (هـ) : « الفاء » ، بإسقاط الواو .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٧ .

(**وَفَعِيل بمعْنَى مَفعُولٍ**) إذا كان فيه ضَرْبٌ من آفةٍ وَدَاءٍ ، (**بَابُهُ فَعْلَى**)[١] بفتح الفاءِ وَسكُون العَيْن ، (**كجَرْحَى**) في جَريح ، (**وأَسْرَى**) في أسِيرٍ ، (**وَقَتْلَى**) في قَتِيلٍ ، (**وَجَاءَ أُسَارَى ، وَشَذَّ أُسَرَاءُ وَقُتَلاءُ**)[٢] في (قتيل وَأسيرٍ)[٣] .

(**وَلا يُجْمَعُ**) فَعِيلٌ بمعنى مَفعُولٍ (**جَمْعَ التَّصحِيح ، فَلاَ**[٤] **يُقَالُ : جَرِيحُون وَلا جَرِيحات ؛ ليتميّزَ عَن فَعِيلِ الأَصْل**)[٥] وَهُوَ الذي بمَعْنى فاعل[٦] ، فإنَّه جُمِعَ بالواو والنّون ، فيقال : كريمُون وَظريفُون .

(**وَنَحْوُ : مَرْضَى**) جَوَابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ[٧] ، وَهُوَ أنَّ مَرِيْضاً فَعِيْلٌ بمَعْنى فاعلٍ ، لا بمعنى مَفعولٍ ، مَعَ أنه جُمِعَ عَلَى فَعْلَى ، فأجَابَ بأنَّه (**مَحمُولٌ عَلَى جَرْحَى**)[٨] ؛ لاشتراكهما في إصابة الألَم .

(**وَإِذَا حَمَلوا عَليه**) أيْ : عَلى فَعِيْل بمعنى مفعُولٍ ، (**نَحْوُ**[٩] : **هَلْكَى وَمَوْتَى وَجَرْبَى**) في هالكٍ وَمَيّتٍ وأجْرَب ، مَعَ مخالفته إيّاهُ في الزِّنة ؛ لموافقته في أصْل المَعْنَى ، وَهُوَ إصابَةُ الضّرر ، (**فَهذا أجْدَرُ**) ؛ لموافقته

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣ / ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥١ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « في أسير وقتيل » .

(٤) في (هـ) : « ولا » .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥١ .

(٦) في (ب) : « الفاعل » .

(٧) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٨،٩) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨١ - ٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٤٣ .

إيّاهُ في الزّنة ، / وَفي أصل المعْنى جَمْيَعاً ، (**كما حَمَلوُا أَيامى**)[1] في أَيّـِم ، [٤٩/ب] بتشْديدِ الياءِ ، للرَّجُـلِ الـذي لا زَوْجَـة لـهُ ، وللمـرأة الـتي لا زَوجَ لهـا ، (**وَيَتَامَى**) في يَتيمٍ ، وَهُوَ من قبيل الإنسان مَن لا أبَ له ، ومِن البَهَائِم مـا لا أمّ لـهُ ، (**عَلَى وَجَاعى وَحَبَاطَى**) في وَجِـعٍ وَحَبِـطٍ ، مَـعَ أن مُفـردَ الأوّلَيْن[2] فيْعَل وَفعِيل ، وَمُفْردَ الأخِـيْرَيْن[3] فَعِـلٌ ؛ لتوافُقِـهما في إصابـة الآفَةِ .

(**المُؤَنَّث**)[4] لَمَّا فَرَغَ من المذكرّ ، شرع في المؤنث الذي مَدّته ياءٌ وَفـاؤه لا يكوُن إلا مَفتوحـاً ، (**نَحْوُ : صَبِيحَةٍ**) وَهِـيَ الحَسـناء ، (**على صِبَاحٍ وَصَبَائِحَ ، وَجَاءَ عَلَـى خُلَفَـاءُ**[5] ،) في خليفـة ، (**وَجَعْلُـهُ جَمْـعَ خَلِيـفٍ أَوْلَى**)[6] مِن جَعله جَمْعَ خليفةٍ)[7] ؛ لكثرة مَجيء فَعِيْلٍ عَلَـى فُعَـلاء ، نَحْوُ : كُرَمَاء وَبخلاءَ ، وَالحمْل عَلى الأكثر أوْلى ، (**وَنَحْوُ**[8] : **عَجُوزٍ**) مِمَّـا مَدَّته الوَاو وَفاؤه مفتوح ، (**عَلَى عَجَائِزَ**) .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦٥٠ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٦٩ .

(٢) أي مفرد أيامى ، ويتامى .

(٣) أي مفرد : وجاعى وحباطى .

(٤) انظر الكتـاب ٣ / ٦٣٦ ، وشـرح المفصـل ٥ / ٥١ - ٥٢ ، وفي الشـافية : « المؤنـث : نحو صَبِيْحَة على صَبَائح ، وصِبَاح ، وجاء خلفاءُ ، وجعلـه جمع خَلِيْـفٍ أولى ؛ حمـلاً علـى الأكثر » .

(٥،٦) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٦ ، وشرح المفصل ٥ / ٥١ - ٥٢ .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٦٣٧ .

(**فاعِلٌ : الاسْمُ**)(١) ، لَمَّا(٢) فَرَغَ مِمَا زيادته مَدَّة ثالثة ، شرع فيما زيادته مَدّة ثانية ، وَهِيَ الألف ، وَقسمه إلى الاسم والصّفةِ ؛ والاسْمُ / إلى المذكّر وَالمؤنث ، فالمذكر(٣) (**نَحْوُ**(٤) : **كَاهِلٍ**) وَهُوَ مابين الكتفيْن ، يُجْمَعُ (**عَلَى كواهِل ، وَجَاءَ**) بناءَان آخران (، **حُجْرانٌ**)(٥) بالحاء المهْمَلة(٦) وَالجيم وَالرّاء المهْمَلة فِي حاجرٍ ، وَهُوَ المَوْضع الذي يَبقى فيه ماءُ المَطَر ، (**وَجِنَّانٌ**) في جانٍّ ، وَهُوَ أبو الجِنّ ، والعَظيم من الحيّة أيْضاً ، (**المُؤَنَّث**)(٧) مِن فَاعِل (**نَحْوُ : كَاثِبَةٍ**) وَهِيَ مِن الفرس حيث يَقَعُ عليه مُقدم السَرْج ، وَيُقَال بالفارسية(٨) : يَالُ أسْبُ ، يُجْمَعُ(٩) (**عَلَى كوَاثِب ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلاَء مَنْزِلَتَهُ**)(١٠) ، أي : منزلة ما فيه تاءُ التأنيث ؛ لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث عَلَى فَاعِلٍ ، (**فقالوا**(١١) : **قَوَاصِع**) في قاصِعاء ، حُجْرة(١٢)

[١/٥٠ أ]

(١،٤) قال سيبويه : « وما كان من الأسماء على فاعِل أو فاعَل ، فإنّه يكسّر على بناء فَوَاعِل .. » انظر الكتاب ٣ / ٦١٤ .

(٢) في (ب) : « وَلَمّا » .

(٣) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النسخ .

(٥) في (ب) : « نحو حُجْرانٌ » .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٦١٧ - ٦١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٣ - ٥٤ .

(٨) ذكر الجواليقي في كتابه المعرَّب أنَّ « أسْبُ » هو ذكر البراذين ، ويقال للفرس أيضاً : أسْبُ ، وقيل إنهم زادوا فيه ذالاً تعريباً فيقال : أسْبَذٌ . انظر المعرَّب للجواليقي : ٣٩ .

(٩) ليست في (ب) .

(١٠،١١) انظر الكتاب ٣ / ٦١٧ - ٦١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٣ - ٥٤ .

(١٢) في (ب) : « وهي حُجْرٌ » ، وفي (ج) : « حُجْرٌ » .

من جحر اليَرْبُوعِ التي يَقْصَع[١] ، أي : يدْخل[٢] فيها ، (**وَنَوافِق**) في[٣] نافقاء ، وَهِيَ إحدى جُحْرَتِهِ أيضاً ، يَكتمها وَيُظهرُ غَيْرها ، وَهُوَ مَوْضعٌ يُرَقِّقُهُ ، فإذَا أُتِي مِن قِبَلِ قاصِعَاء ، ضَرَبَ النَّافقاء[٤] برأسه فَانْتَفَقَ ، أي : خَرَجَ ، (**وَدَوَامّ**) أصْله دَوَامِمُ في دامّاء ، أصْله[٥] داممَاء ، وَهِيَ إحدى جُحْرَيهِ أيْضاً التي يَدُمّها[٦] / بالتّراب ، أيْ : يَطْلِي رَأْسَها به ، (**وَسَوابٍ**) [٥٠/ب] في سابياء ، وَهِيَ المَشِيمَةُ التي يكوُن فيها الوَلَدُ ، وَأصْله سَوَابيٌّ ؛ أُعلَّ إعْلالَ قاضٍ ، فَيُقَال : هذه سَوَابٍ ، وَمَرَرت بِسَوَابٍ ، وَرَأيْتُ سوابيَ .

[جمع الصِّفة المذكرة من باب فاعل]

(**الصِّفَةُ**)[٧] لَمَّا فَرَغَ مِن الاسم مِنْ بَاب فَاعِلٍ[٨] ، شَرَعَ في الصِّفَة مِنْهُ وَهِيَ إمَّا مُذكّر ، أوْ مُؤنّث ، فالمذكرَّ (**نَحْوَ**[٩] : **جَاهِلٍ**) يُجْمَعُ (**عَلَى جُهَّلٍ وَجُهَّالٍ غالباً** ، **وَفَسَقَةٍ**) في فاسقٍ (**كثيراً** ، **وَعَلَى قُضَاةٍ**) في قاضٍ (**في المُعْتَلِّ اللاّمِ**)[١٠] ، أصْلها قَضَيَةٌ بفتح القاف ، وَضمُّوها[١١] بَعْد قلب الياء ألفاً ؛ فرْقاً بينها وَبَيْن المُفرد مِن نَحْو قَنَاةٍ ، (**وَعَلَى بُزْلٍ**) في بازلٍ ،

---

(١) في (ج) : « تقصع » .

(٢) في الأصل : « تدخل - بالتاء - » ، وما أثبته من (ب) .

(٣) في (ب) : « من » .

(٤) في (هـ) : « النافقات » .

(٥) في (ب ، ج) : « وأصله » .

(٦) في (ب) : « يَطُمّها » .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٦٣١ - ٦٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٤ .

(٨) في (ب) : « فعل فاعل » .

(٩،١٠) انظر الكتاب ٣ / ٦٣١ - ٦٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٤ .

(١١) في (ب ، ج) : « فضمّوها » .

وَهُوَ البَعُير الذي انشقّ نابُهُ ، وَذَلِك في السَّنَةِ التَّاسِعَةِ ، (**وشُعَراء**) في شاعِرٍ ، (**وَصُحبَانٍ**) في صاحب ، (**وَتِجارٍ**) بكسْر التاء وتخفيف الجيم في تاجر ، (**وَقُعُود**) في قاعِدٍ ، (**وَأَمَّا نَحْو : فَوَارِس**) في فارسٍ ، (**فَشَاذٌّ**)[1] ؛ لأَنَّ فواعِلَ إنَّما هو جمع فاعِلَةٍ مثل ضاربَةٍ وَضوَاربَ أَوْ جَمْعُ فَاعِلٍ ، [٥١/أ] / إذا كان صفةً للمؤنَّث ، مثل حائضٍ وَحَوَائِض .

[جمع الصِّفة المؤنثة من باب فاعل]

(**المُؤَنَّث**) مِن الصِّفة (**نَحْوُ : نائِمَةٍ عَلَى نَوَائِم وَنُوَّمٍ ، وَكذلك حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ**)[2] في حَائِض[3] ، لِمَنْ حَدَث حَيْضُها .

(**المُؤَنَّثُ بالأَلِفِ رابعةً**)[4] ، هذا شُروعٌ فيما زيادَته مَدَّة[5] ، وَقَسمَه إلى الاسم والصِّفةِ ، ثم الاسم إلى المقصور وَالمَمْدُودِ ، (**نَحْو**[6] **: أُنْثَى**) يُجمَعُ[7] (**عَلَى إنَاثٍ ، وَنَحْوُ : صَحْرَاء عَلَى صَحَارَى**) أصْله صَحَارِيّ

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦١٤ - ٦١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤٥ ، واقتصر سيبويه على فوارس ، وزاد غيره : هَوَالِك ونواكس في ناكس وروافس في رافس ، انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٥٣ ، ولسان العرب / نكس - رفس ، وانظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٧٤ ، وشرح الجاربردي ٣٧٤ ، وشرح الأنصاري ٢٩٤ ، وفي الشافية : « وأما فوارس فشاذ » بإسقاط نحو .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٧ .

(٣) في ج ، هـ : « حائضة » ، وهو خطأ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٦٠٩ - ٦١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٧ - ٥٨ ، وقوله : (رابعة) ساقط من الشافية .

(٥) كذا في الأصل ، وفي (ب ، ج) : « مَدَّة رابعة » ، وفي (هـ) « مَدَّة زائدة » .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٦٠٩ - ٦١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٧ - ٥٨ .

(٧) ساقط من (هـ) .

بكسر الرّاء وتشديدِ الياءِ[١] ؛ لأنّك إذا جَمعْـتَ صَحَـراءَ ، أدْخلْـتَ بَيْـن الحاء وَالرّاء ألفاً ، وَكسَرْتَ الرّاء ، كما تَكْسِرُ[٢] ما بَعْدَ ألِفِ الجَمْع في كُـل مَوْضعٍ نحو : مَسَاجِدَ فتنقلبُ[٣] الألِفُ الأُولى التي بَعْدَ الرّاء ياءً ؛ لِلْكَسْـرة التي قبْلها ، وَتقلب الألِفُ الثانيةُ الـتي للتّـأنيث أيضـاً يـاءً[٤] فَتُدغـمُ ، ثُـمَّ حَذفوا الياء الأُولى ، وَأبْدَلوا مِن الثانية ألفاً ، فقـالوُا : صَحـارَى بـالفتح ؛ لتسلم[٥] الألفُ من الحَذف عند التنوين .

(**الصِّفة**) أي : الصِّفَةُ منقسمَةٌ إلى ما جاء مذكرهُ عَلَى أفْعَل ، وَإلى مـا ليس كذلك ، / والثاني مُنقسمٌ[٦] إلى المقصُور وَالمَمْدُودِ ، والمقصور إلى مـا مُذكّره عَلَى فَعْلان ، (**نحو**[٧] : **عَطْشَى**) يُجْمَع (**عَلَى عِطَاشٍ**) ، وَإلى مـا ليسَ له مذكّر (**نَحْوُ**[٨] : **حَرْمَى**) بفتح الحـاء ، وَهِـيَ الشـاةُ الـتيّ تشـتهي الفَحْلَ ، (**عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ**[٩] : **بَطْحَاءَ**) بـالمدّ[١٠] ، وهـي[١١] مَسِـيْلٌ وَاسِعٌ فيه دُقَاق الحصـى ، (**عَلَى بِطَاحٍ وَنَحْوُ**[١٢] : **عُشَرَاء**) بـالمدّ وفتح

[٥١/ب]

---

(١) انظر الصِّحاح / صحر .

(٢) في (هـ) : « يتكسَّر » .

(٣) في (ب ، ج) : « فَتُقْلَبُ » ، وفي (هـ) : « وَتُقْلَبُ » .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) في (ب ، ج) : « لِيَسْلَم » .

(٦) في (هـ) : « منقسمة » .

(٧،٨) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٦ - ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ - ٦٠ ، وفي الشافية : « ونحو » .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٦ - ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ - ٦٠ .

(١٠) في (هـ) : « وبالمد » .

(١١) في (ج) : « وهو » .

(١٢) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٦ - ٦٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ - ٦٠ .

الثاني ، لِلنَّاقة التي أتت عَليْها من يَوْم أرْسِل فيه عَليْها[١] الفحْلُ عَشرةُ أشهرٍ (**علَى عِشَارٍ**) .

(**وفُعْلى**) التي يَجيء مذكرّها (**علَى أفْعَل** (**علَى فُعَل**)[٢] **نحْوُ** : **الصُّغْرَى**) يُجْمَعُ[٣] (**علَى الصُّغَر** ، **وَ**) المؤنث (**بالألِفِ**[٤] **خامِسَةً نحْوُ**[٥] : **حُبارَى**) لِطَائرٍ يُجْمَعُ (**علَى حُبارَيَاتٍ**) ، قال الجَوْهري : « ألِفُهُ ليست للتّأنيث وَلا لِلإلحاق »[٦] .

(**أفْعَلُ** : **الاسْمُ**[٧] **كيْفَ تَصرَّف**) حركاتُهُ ، هذا شُرُوعٌ فيما زيادَتُهُ الهَمْزة في الأوّلِ ؛ وَقسّمَهُ إلى الاسم والصِّفةِ ، أمّا الاسم فسواء فُتِحَ أوّله أوْ كُسِرَ أوْ ضُمَّ (**نحو**[٨] :) أُبْلُمٍ بضمّتين ، وَنحْوُ (**أجْدَل**) للصَّقرِ ، (**وإصْبَعٍ وَأحْوَصٍ**) اسم رَجُل[٩] (**علَى** /) أَفَاعِل ، نحو : أَبالِمَ و (**أجادِلَ وَأصابِعَ وَأحاوِصَ** ، **وقَوْلُهُمْ** : **حُوصٌ**)[١٠] هذا إشارة إلى جواب[١١] سُؤالٍ ، [٥٢/أ]

(١) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من الشافية .
(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ - ٦٠ .
(٤) في (ج) : « بألفٍ » .
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦١٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٦٢ .
(٦) انظر الصّحاح / حبر .
(٧) في (ج) : « الاسم منه » .
(٨) انظر الكتاب ٣ / ٦١٣ - ٦١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٢ .
(٩) ساقط من (هـ) .
(١٠) من ذلك قول الأعشى : [الطويل]
أتَانِي وَعِيْدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأحَاوِصَا
وانظر هذا البيت في الصّحاح / حوص ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤ / ١٤٤ .
(١١) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

وَهُوَ أنْ يُقَال : إنَّ أَحْوَصَ يُجْمَعُ عَلَى حُوصٍ ؟ ، فأجاب بأنّه يُجْمَعُ عَلَى هذا ؛ (**لِلَمحِ الوَصْفيّة الأَصْليـة**)[١] ، فإنَّ الحَوَصَ ضِيقٌ في مُؤخَرِ العَيْنَيْن ، أوْ في إحداهما ، فإنْ نُظِرَ إلى الاسميّة العارضة بالعَلَميّة فيجمَعُ عَلَى أحاوِصَ ، وَالمراد بالأحاوِصِ : الأَحْوَص وَأَوْلادُهُ .

(**الصِّفَةُ**) مِن أفْعَل (**نَحْوُ**[٢] : **أَحْمَرَ**) مِمَّا هو لَوْنٌ أوْ عيْبٌ ، يُجْمَعُ (**عَلَى حُمْرَانٍ ، وَحُمْرٍ ، وَ لا يُقَال**) في جَمْعه : (**أحْمَرُونَ**)[٣] بالواو وَالنّون ؛ (**لِتَميزِهِ**) بذلك (**عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيل**) ، فإنه يُجْمَعُ عَلَى هذا ، (**وَلا**) يُقَال في مُؤَنَّثه وَهُوَ حَمْرَاءَ : (**حَمْرَاوَاتٌ**)[٤] بالأَلِفِ وَالتاءِ ؛ (**لأنَّه فَرْعُهُ**) ، فإذا[٥] لَمْ يُجْمَعُ الأَصْلُ جَمْعَ السّلامَة فلأنْ لا يُجْمَعَ الفرعُ كذلك أوْلَى ، (**وَجَاء الخَضْرَاوَاتُ**) في خضراءَ في قوْله ﷺ[٦] : « ليس في الخَضْرَاوَات صَدَقة » مَعَ امتناع أخْضَرُون[٧] ؛ (**لِغَلَبَتِه اسْماً**) أيْ : لا يَصْحَبُ[٨] المَوْصُوف، فكأنه قيل : لَيْسَ في البُقول / صَدَقة . [٥٢/ب]

(**وَنَحْو : الأَفْضَلِ**) أي : أَفْعَلُ التَّفضيل يُجْمَعُ (**عَلَى الأَفَاضِلِ**) في

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ ، وفي الشافية : « وأفْعَل الصِّفَة نحو : « أحمر على حُمْرانٍ » بزيادة أفْعَل وإسقاط حُمْرٍ .

(٣،٤) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « إذا » .

(٦) انظر الحديث في كتاب الزكاة للترمذي ، باب ما جاء في زكاة الخضروات ٣ / ٣٠ ، الحديث ٦٣٨ ، وانظر السنن الكبرى للبيهقي ٤ / ١٢٩ ، وينظر المقتضب ٢ / ٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ - ٦١ .

(٧) في (هـ) : « خضرون » ، بإسقاط الألف .

(٨) في (ب) : « لا تَصْحَب » .

التكسير ، (**والأَفْضَلِين**) في التّصحيح .

(**ونَحْوُ : شَيْطَانٍ وَسَرْحانٍ**) للذّئبِ ، (**وَسُلْطَانٍ**) مِمَّا زِيدَ فيه الألف والنّون ، وهو اسم جنس يُجْمَعُ (**على**) فَعَالين[1] ، نَحْو : (**شَيَاطِين وَسَرَاحِين وَسَلاطِين ، وَجَاءَ سِرَاحٌ**)[2] في سِرْحانٍ .

(**الصِّفَة**) مِنْهُ (**نَحوُ**[3] : **غضبان**) ، يُجْمَعُ (**عَلَى غِضاب ، وسَكَارى**) في سَكْران ، (**وَقدْ ضُمَّتْ أربعةٌ**) أبنيةٍ من الجمُوع وَهِيَ[4] : (**كُسَالى وَسُكارى وَ عُجَالى وَغُيارى**) في كسْلانَ وسكرانَ وعَجْلان أيْ: بَيِّن العَجْلة، وَغَيْران[5] مِن : غَارَ عَلَيْه يغار غيْرةً، والفتح أيضاً جائز في هذه الجمُوع .

(**وَفَيْعِلٌ نَحْوُ**[6] : **مَيِّتٍ**) ، هذا بيان مَا زيادُته الياءُ الثانية يُجْمَعُ (**عَلَى أمواتٍ، وَجِيَادٍ**) في جَيِّدٌ (**وَأبْيِنَاءَ**) في بَيِّن ، أيْ : واضِح .

(**وَنَحْوُ**[7] : **شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ**[8] **وَفِسِّيقونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ**[9]) ، وَغيرها مِن أسماء[10] الفَاعلين وَالمفْعُولين المَوْضُوعين للمبالغة ، ولغيرْها مِن الثلاثيّ المجردَّ وَغيره / سوى فاعلٍ كما مَرَّ ، (**اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتَّصحِيْح**) عن التكسير . [٥٣/أ]

(١،٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ ، ٦٦ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ ، وفي (هـ) : « وهو » .

(٥) في (هـ) : « وغيارى » .

(٦،٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٤ ، ٦٦ .

(٨) في (هـ) : « وحسَّابون » .

(٩) قوله : « ومُكْرَمُون » ساقط من الأصل ، وما أثبته من ج .

(١٠) في (هـ) : « اسم » وهو تحريف .

(**وَجَاء**) التكسير في جَمْـع[1] البَعْـض مِنـها ، نحـو[2] : (**عَواوِيـرُ**) في عُوّارٍ بالضّمِّ والتشديد للجَبَـان ، (**وَمَلاعِـينُ**) في مَلعُـون ، (**وَمَشَائِيمُ**) في مَشؤوم ، (**وَمَيامِينُ**)[3] في مَيْمُون ، أيْ : مُبارَك (**وَمَيَاسِيْرُ**) في مُوسرٍ مِـن أيْسر الرّجُل ، أي : استَغْنَى ، (**وَمَفَاطِيرُ**) في مُفطِرٍ ، (**وَمَنَاكِيرُ**) في مُنْكرٍ ، (**وَمَطَافِيل**)[4] في مُطْفِلٍ ، وَهِيَ الظَّبْيَة التي مَعَها طِفلُـها ، (**وَمَشَـادِيَن**)[5] في مُشدِنٍ ، وَهُوَ وَلَدُ الظَّبْيَةِ إذا طَلَعَ قَرْنَاهُ .

[جمع الاسم الرباعي]

(**الرُّبَاعيُّ**[6] **نَحْوُ : جَعْفَرٍ وَغَيْرُه**[7]) لَمَّا فرغ مِن بيان تكسير الثلاثيّ ، شَرَع في الرّباعيّ ، وَأرَادَ بَنحوِ جعْفرٍ ، ما كان مَفتوح الفاء ، وَبغيره ما كان مكسُورَ[8] الفاء أوْ مَضمُومَها[9] ، يُجْمَعُ (**عَلَى**) فَعَالِل (**نحو**[10] : **جَعَافِرَ قِيَاساً**) .

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٦٤٠ - ٦٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٧ .

(٣) في الشافية : « ومَيَامِينُ ومَشَائيم » .

(٤) هذا على غير القياس ، وأما القياس فهو : « مَطَافِل » ، انظر شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٥ / ٦٨ ، وفي الشافية : « ومَطَافِل » ، على القياس .

(٥) هذا على غير القياس أيضاً ، وأما القياس فهو : « مَشَـادِن » ، انظـر شـرح المفصـل لابـن يعيش ٥ / ٦٨ .

(٦) في (ب) ، والشافية : « والرُّباعي » .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « مكسورها » .

(٩) ساقط من (هـ) .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ٦١٢ - ٦١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٨ - ٣٩ .

(**ونَحْوُ**[1] : **قِرْطَاسٍ**) مِمَّا (زِيْدَ فيه)[2] مَدَّةٌ رابعة ، يُجْمَـعُ[3] (**علَى قَرَاطِيسَ ومَا كان علَى زِنتِهِ**) أي : زنةِ الرُّباعيّ (**مُلْحقاً**) بِهِ[4] ، (**أَوْ غَيْر ملحق**) بِهِ (**بغير مَدَّةٍ**) رابعةٍ ، (**أَوْ بها**) أيْ : أَوْ مَعَ مَدَّة رابعة ولَيْسَت / [٥٣/ب] آخِراً ، (**يَجْرِي مجْرَاه**) أيْ : مَجْرَىَ الرُّبَاعيّ ، (**نَحْوُ**[5] : **كَوْكَبٍ وَجَدْوَلٍ**) للنَّهر الصَّغير ، (**وَعِثْيَرٍ**) للغُبار ، هَذِهِ الأمثلة مُلْحَقةٌ بالرُّباعيّ بغير مَـدَّةٍ ، (**وَتَنْضُبٍ**) لِشجرٍ يُتخذُ مِنْهُ السِّهام ، (**وَمِدْعَسٍ**) للرمح أي[6] : هذان غَيْر ملحقين[7] (بغير مَـدّة)[8] ، (**وَقِرْوَاحٍ**) لـلأرض المستوية ، (**وَقُرْطَاطٍ**) للكساء الذي يُلقى تحت الرَّحل ، هذان ملحقان مع مَدّةٍ ، (**وَمِصْبَاحٍ**) هذا غير ملحق مع المدّة .

(**وَنَحْوُ**[9] : **جَوارِبَة**) في جَوْرب ، (**وَأَشَاعِثَةٍ في**) أَشْعَثيٌّ ، في النِّسـبة إلى[10] أشعَثٍ ، وَهُوَ رَجُل ؛ في (**الأعجَميّ**[11] **والمَنْسُوب**) ، أيْ : إن كـان

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٦١٢ - ٦١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) ليست في (ب ، ج) .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦١٢ - ٦١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٨ - ٣٩ .

(٦) ليست في (ب ، ج) .

(٧) في (ج) : « ملحق » .

(٨) غير واضحة في (ج) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٣٦ .

(١٠) ساقط من (هـ) .

(١١) انظر الكتاب ٣ / ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٣٦ .

الرُّباعي أعجمياً كجَوْرَبٍ ، أوْ منسوباً كأشعَثيٍّ ، يُلْحَق بآخره التّاءُ ؛ (لأنَّ الأعجميّ فَرْع العَربيّ ، فزيدَ فيه أمارَة الفرعية ، وَهُوَ التـاء)[1] ؛ لتـدلّ[2] عَلَى أعجَميّته[3] ، وَيَاء النِّسبة كالتَّاء مِنْ حَيـث إنَّـهما يجيئـان لِلفَـرْق بـين المفَرد[4] وَالجنْس ، كتمرةٍ وتَمْرٍ ، وَزنجيٍّ وَزَنْجٍ ، فناسَبَ أنْ يَقوم التاء مَقَام الياءَ في الجَمْع .

(**وَتَكْسِيْرُ الخُمَاسيّ**[5] **مُسْتَكْرَهٌ / كَتَصْغِيْره**) ؛ للثقـل ، وَإنَّمـا يَتَـأتى تَكْسِيْرُهُ لَوْ أُرِيْدَ (**بِحَذفِ خامِسَهِ**) عَلَى الأكثر[6] ، إذْ الثقلُ نَشأ منه فَيُقَال: فَرَازِدٌ في فَرَزْدَق ، وَبَعْضـهم يَحْـذِفُ مـا أشـبه الزائـد إذا كـان قريبـاً مـن الطَّرف ، فَيَقُولُ : فَرازق ، وَلا يُقـالُ[7] : جَحَـارشٌ في جَحْمـرش ؛ لبُعْـدِ الميم من الطَّرف . [٥٤/أ]

(**وَنَحْو**[8] : **تَمرٍ وَحَنظلٍ وَبِطّيخٍ مِمَّا يُميَّز واحدُهُ بالتّاءِ**) فَيُقَال[9] : تمرةٌ وَحَنْظَلَةٌ وَبِطّيخة ، (**لَيْسَ بجمعٍ عَلَى الأصَح**) بل اسم جنسٍ مَوْضـوُع للماهّيـة المُعَّـراة عَـنْ المُشَـخِّصَات ، ولهـذا يَصْلـح لِوُقوعـه عَلَـى القليـل وَالكثير ، (**وَهُوَ غَالِبٌ في غَيْر المصْنُوع**)[10] ، أيْ : غَيْر مَصْنـوعِ الخَلْـقِ كتمْرٍ وَتمْرَةٍ ، وَغيْر ذلك .

---

(١) ساقط من (هـ) .
(٢) في (ج ، هـ) : « لِيَدُلَّ » .
(٣) في (هـ) : « عجميته » .
(٤) في (ج ، هـ) : « الفَرْد » .
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٤٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٣٩ .
(٦) في (هـ) : « الكسرة » وهو تحريف .
(٧) في (ب ، ج) : « ولا يقول » .
(٨) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٢ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧١ وما بعدها .
(٩) في (هـ) : « ويقال » .
(١٠) في (ج ، هـ) : « مَصْنُوع » .

(**وَنَحْو : سَفِينٍ**) في سَفينةٍ ، (**وَلَبِنٍ**) في لَبِنَةٍ ، (**وَقَلَنْسٍ**) في قَلَنْسُوَه، (**لَيْسَ بِقِيَاسٍ**)[1] ؛ لأنَّها مَصْنُوعَاتُ[2] الخَلْق ، (**وَكَمأة وكَمْءٌ**)[3] لِنَبْتٍ ، (**وَجَبَأَةٌ**) بكسرْ الجيم وفتح الباء والهمزة ، (**وَجَبْءٌ**) بفتح الجيم وسكون الباء ، للحمرة من الكمأة ، (**عكسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ**)[4] ؛ لأَنَّ وَاحدَهُ بغيرِ التَّاءِ والجنس بالتَّاءِ ، وَ« كَمأَةٌ » مبتدأ ، وَمَا بعده عَطْف عَلَيْه ، وَ« عكسُ » خبَره .

(**وَنَحْوُ**[5] : **رَكْبٍ**) في راكب، (**وَحَلَقٍ**) في حَلْقَةٍ ، (**وَجَامِلٍ**) في جَملٍ، (**وَسَرَاةٍ**) في سَرِيٍّ[6] ، / للسيّد ، (**وَفُرْهَةٍ**) في فاره ، وَهُوَ الحاذق ، (**وَغَزِيٍّ**) في غازٍ ، (**وَتُؤَامٍ**) مثل غُلام في تَوْأَمٍ مثل جَعْفَرٍ ، (**لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ**)[7] ، ولكنّها أسماء جُمُوع ، وَإلا لَمْ يَجُزْ تصغيرُها عَلى ألفاظِها ؛ لأنها ليسْت مِن أوْزان جَمْع القلة .

[٥٤/ب]

(**وَنَحْوُ**[8] : **أَرَاهِطَ**) في رَهْطٍ ، وَهُوَ ما دُون العشرة مِن الرِّجال ، (**وَأَبَاطِيلَ**) في باطل ، (**وَأَحَادِيْث**) في حَديث ، (**وَأَعَارِيضَ**) في العَروضِ،

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧١ .

(٢) في (هـ) : « موضوعات » .

(٣) في (ب ، ج) : « وكمء » .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧١ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٦١٧ ، ٦٢٤ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧٧ .

(٦) في (ج) : « سُرىً » .

(٧) اختلف العلماء في هذه الأبنية ، هل هي جموع أم لا ؟ ، انظر الآراء في شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٣٤ .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٦١٦ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧٢ وما بعدها .

وَهُوَ[١] الجزء الذّي في آخر النّصْف الأوّل الّذي من البيت ، (**وَأقَاطِيعَ**) في قَطِيع ، طائفةٌ من البقر والغنم وَغيرهما ، (**وَأهالٍ**) بحذف الياء (مِثل قاضٍ)[٢] في أهْلٍ ، (**وَلَيَالٍ**) في لَيْلَةٍ مِثل قَاضٍ أيضاً[٣] ، (**وَحَمِيرٍ**) في حمار ، (**وَأمْكُنٍ**) في مكان ، وَإنما جاءَت هذه الأمْثلة (**عَلَى غَيْرِ الوَاحِد مِنْها**) كَنِسَاءٍ في جَمْع المرأة ، وَمَرْجعها إلى السّماع ، وَلَيْست من الأقِيسَةِ المذكُورة .

[جمع الجمع]

(**وَقَد يُجْمَعُ الجَمْعُ**)[٤] جَمْعَ التكسير وَجَمْعَ التّصْحيح بالألف وَالتاءِ ، وَإذا أرادوا تكسيره يُقدِّرُونه مُفْرداً وَيجمعُونه مثل جَمْع الوَاحِدِ / الّذي [٥٥/أ] عَلَى زنته ، (**نَحْوُ**[٥] : **أكَالِبُ**[٦]) جَمْع أكْلُبٍ جَمْعُ كَلْبٍ، كإصبع عَلَى أصَابعُ ، (**وَأناعِيمَ**) جَمْعُ أنعام جِمْعُ نِعَمٍ[٧] ، كقِرْطاسٍ عَلَى قَراطِيسَ ، (**وَجَمَائِلَ**) جَمْعُ جِمالٍ بكسرْ الجيم جَمْع جَمَل كشِمالٍ ، وَهِيَ الرِّيحُ الّتي تَهُبُّ مِن ناحيَة القُطْب عَلَى شَمائل[٨] .

وَإذا أرَادُوا أن يجمَعُوه جَمْعَ التصّحيح ألحقوُا[٩] بآخره الألفَ والتّاء ،

---

(١) في (ج ، هـ) : « وهي » .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤،٥) انظر الكتاب ٣ / ٦١٨ ، ٦١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧٤ وما بعدها .

(٦) في (هـ) : « أكاليب » وهو تحريف .

(٧) في (هـ) : « نعمة » وهو تحريف .

(٨) في (ب) : « على شمائل مِنه » .

(٩) في (هـ) : « ألحقوه » .

نَحْوُ : (**جِمَالاَتٍ**)[١] جَمْعُ جِمَالٍ ، جَمْعُ جَمَلٍ ، (**وَكِلابَاتٍ**) جَمْع كلابٍ، جَمْعُ كلْبٍ ، (**وَبُيُوتَاتٍ**) جَمْع بُيُوتٍ ، جَمْعُ بَيْتٍ ، (**وَحُمُرَاتٍ**) جَمْعُ حُمُر ، جَمْعُ حِمارٍ ، (**وَجُزُرَاتٍ**) جَمْعُ الجُزُر ، جَمْعُ الجَزُور مِن الإبل ، وَهِيَ الَّتي تصْلحُ للْجَزْر ، يَقَعُ عَلَى الذّكر والأنثى ، وَلَيْس كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَع[٢] .

(١) في الشافية : « وجِمَالاتٍ » ، بزيادة واو .

(٢) انظر : شرح المفصل ٥ / ٧٤ .

[التقاء الساكنين][1]

(**التقاء السَّاكنَيْن يُغْتَفَرُ**) ، أيْ : يجوز (**في الوَقْفِ مُطْلقاً**) ، أيْ : لا فَرْق بَيْنَ أن يكوْن (مدّغماً أوْ غَيْر مُدّغم ، ولا بَيْن أنْ يكـوْنَ)[2] حَـرْف لين ، أوْ غيره ؛ لأنَّ الوَقْفَ مَحـلّ تخفيـف وَقطْـع ، (**وَ**) في غَـيْر الوَقـف يغتفر (**في المُدّغم**) ، إذا كان (**قبله لينٌ**)[3] سواءٌ كَانَ مَدَّة أمْ لا ، وَهُـوَ وَالمدّغم (**في كلمةٍ نحْو : خُوَيْصَّةٍ**) في تصْغير خاصّة ، (**والضّالين وَتُمُودَّ الثّوْبُ**) / فِعْلٌ ماضٍ[4] مجهْول مِن باب التَّفاعُلِ مِـن المـدّ ، وَإنّمـا اغتفر هُهنا ؛ لِلِيْنِ السَّـاكن الأوّل وَكَـوْنِ المدُّغَـم مَـعَ المدّغَـم فيـه بمنزلـة حَـرْفٍ وَاحدٍ[5] ، مَعَ أنّهما في كَلمَةٍ واحدةٍ ، فَيمْتَزِجُ اللّيّـنُ بـالمدّغم ، وَكأنّـه[6] لم يجْتَمعْ ساكنانِ .

[٥٥/ب]

اعْلَمْ أنَّ حَرْفَ العلّةِ إذا سَكَنَ[7] يُسمّى حَـرْف لِيْـنٍ ، ثُـمَّ إذا جانسَـهُ حركَةُ ما قبلهُ[8] فهو حَرْفُ مَدٍّ ، فكُلّ حَرْف مَدٍّ حَرْفُ لِيْـنٍ ولا ينعكـسُ ، فالألفُ حَرْفُ مَدٍّ أبداً ، والواوُ والياءُ تارة حَرْفا لينٍ ، كما في قَوْلٍ وَبَيْـعٍ ، وَأخرى حَرْفَا مَدٍّ كما في يبِيعُ وَيَقُول .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٢١٠ ، وشرح الجـاربردي ٤٠١ .

(٢) ساقط من (هـ) ، وقوله : (مدّغمـاً أو غير مُدّغـم) بتشـديد الـدّال لغـة جـائزة وهـي مصطلح البصريين ، ومصطلح الكوفيين بإسكان الدّال .

(٣) في (ب ، ج) : « حرف لين » .

(٤،٥) ساقط من (هـ) .

(٦) في (ب) : « فكأنه » .

(٧) في (ب) : « سُكّن » .

(٨) في (هـ) : « قبلها » .

(**وَحَلْقَتَا الْبِطانِ**)[١] بـالمَدِّ (**شَاذٌّ**)[٢] ؛ لأَنَّ السَّـاكِنَ الأوَّل وَإنْ كـان مَدَّةً إلاَّ أنَّ الثاني غير مُدّغمٍ ، ولامها[٣] في كلمةٍ .

وَالبِطانُ لِلْقَتَبِ[٤] : الحزامُ الـذي يُجْعَـل تحـت بطـن البَعـير وَعَلَيْـه[٥] حَلقتان[٦] .

(**فإنْ كَانَ**) التقاء السَّاكنين (**غَيْرَ ذلك**) مِـن المذكـوُرَات ، (**وَأوَّلـهُمَا مَدّةً ، حُذِفَت**) تلك المَدَّةُ (**نَحْوُ**[٧] : **خَفْ وَقُلْ وَبِعْ**) ، فإنَّ الأَصْلَ فيـها[٨] تخافُ وَتَقُول وَتَبيعُ ، وَبَعْد حذفِ حَرْفِ المضارَعَـة وإسكانِ الـلاَّمِ يَلْتَقـي السَّاكنان : المدَّةُ وَلاَمُ الفِعْل . (**وَتَخْشَيْنَ**) يا امرأةُ ، فإنَّ الأَصْـلَ تَخْشَـيِينَ كتفْعلينَ ، قُلبَت الياء الأُولى[٩] ألفاً ؛ لتحرّكها وانفتـاح مـا قبلـها ، فـالتقى السّاكنَان[١٠] الأَلِفُ وَيَـاءُ الضَّمـير . / (**وَاغْزُوا**) ، فَـإنَّ الأَصْـلَ اغـزُووا [٥٦/ب] كَأنْصُروا، (حُذِفتْ ضَمَّةُ الواو استثقالاً، ثم الوَاوُ؛ لاِلْتِقَـاءِ السّـاكنين)[١١]،

(١) في المثل : « الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطان » يُضْرب إذا اشتد الأمر ، انظـر أمثـال أبي عبيـد ٣٤٣ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣ / ١٠٢ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٣ .

(٣) في ج : « ولاهما » .

(٤) في (هـ) : « للقبت » ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « وعليها » وما أثبته من ج .

(٦) ساقط من (ب ، هـ) .

(٧) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٢٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٤٢ ، وشرح الجاربردي ٤١٢ .

(٨) في (هـ) : « فيهما » .

(٩) ساقط من (ب ، هـ) .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « ساكنان » .

(١١) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسـخ : « اسـتثقلت الضّمّـة علـى الـواو فحُذِفـت ، فـالتقى ساكنان » .

(**وارمِي**) وَالأَصْلُ ارمِيي كاضْرِبي ، استُثْقِلَتِ الكسْرةُ عَلَى اليـاء ، وَبَعْـدَ حَذفها يَبْقَى[(١)] الياءَان سـاكنَيْنِ ، (ثُـمَّ حُذِفَـتِ اليـاء)[(٢)] ، (**واغـزُنَّ**) يَـا رجَال ، (**وارْمِنَّ**) يَا امْرَآتُ ، إذْ بَعْدَ اتِّصَال نُونِ التَّأكيدِ الثَّقِيْلَةِ بِهما يَلتقي السَّاكنان الوَاوُ وَالياء ، وَأَوَّل النّونيْن ، وَهُمَا فِي كَلمتَيْنِ إذ الضّمـير كَلِمَـةٌ أخـرى ، (**ويَخْشَى القَـومُ ، ويَغْـزُو الجَيـشُ ، ويَرْمِـي الغَـرَضَ**)[(٣)] أي : الهَدَفَ ؛ إذْ بَعْدَ اتصال الفَـاعِلِ إلى الفِعْـلِ في الأَوّلَيْـنِ ، والمفْعُـولِ إليـه في الأخيرِ يلتقي السَّاكنان : المدَّةُ وَلامُ التعريف ، فَيَجِبُ حَذف المـدّة في هَـذِهِ الأمْثِلَةِ .

(**وَالحرَكَةُ**) جَوَابُ سُؤَالٍ ، وَهُوَ أنْ يُقَال : إنّما حُـذِفَ[(٤)] العَيْـنِ مِـن نَحْوِ[(٥)] : خَفْ ، وَهُوَ الأَلِفُ المنقلِبَةُ عَن الوَاو ، واللّامُ مـن نحـو : اخْشَـوْا (أوْ اخشى)[(٦)] ، وَهُوَ الأَلِفُ المنقلبَة عَنْ الياء ؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْن ، وَقَدْ / [٥٧/أ] انْتَفَتْ هَـذه العِلَّـةُ (**فِـي نَحْـو : خَـفِ الله ، وَاخْشَـوُا الله** ، (**وَاخْشَـيِ الرَّجُلَ**[(٧)])[(٨)] ، **وَاخْشَوُنَّ**) يَا رِجَال ، (**وَاخْشَيِنَّ**) يَا امْـرآت ، فوجَـبَ أنْ يُردَّ المحْذوُف ، فأَجَابَ بأَنَّ الحَرَكَةَ فِيْها (**غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا**)[(٩)] ؛ لأَنّها عارضة

---

(١) في (هـ) : « تبقى » .

(٢) ساقط من (ب ، هـ) ومن الشافية .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٣ .

(٤) في (هـ) : « حذفت » .

(٥) ساقط من (ج ، هـ) .

(٦) ساقط من (ب ، هـ) ومن الشافية .

(٧) في (ب ، ج) : « الله » ، وهو الصواب .

(٨) ساقط من (هـ) .

(٩) ساقط من (هـ) ، وفي الشافية : « غير مُعْتَدٍّ بها » .

أَتَتْ لِمَجِيءِ سَاكِنٍ[١] بَعْدها فِي كَلِمَةٍ أخرى[٢] ، أمَّا في الثَّلاثَةِ الأَوَل[٣] فظَاهِرٌ ، وَأمَّا فِي الأخيرَيْن ؛ فَلأنَّ نُونَ التَّأكيدِ مَعَ البارز كَالمنْفَصِل .

(**بِخلافِ نَحْو : خَافَا**[٤] **وَخَافَنَّ**) ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ فِيْهِمَا كالأَصْلِيَّة ؛ لاِتصال ما بَعْدَها بالكَلمةِ اتصال الجزْء ، أمَّا فِي خَافَا فظاهرٌ ، وَأمَّا فِي خَافَنَّ ؛ فلأنَّ النُّونَ مَعَ الضَّمير المستكن[٥] كالمتّصل .

(**فَإِنْ لَمْ يَكُنْ**) أوَّلُ السَّاكنَيْن (**مَدَّةً ، حُرِّكَ**) السَّاكِنُ الأَوَّلُ (**نَحْو**[٦] : **اذْهَبِ اذْهَبْ**[٧]) ، السَّاكِنَان فيه (البَاءُ والدَّال)[٨] ، (**وَلَمْ أُبَلِهْ**)[٩] أصْلهُ : أبالِي ، وَبَعْدَ إدْخَال الجازم صَار لَمْ أبَال ، ثُمَّ كَثُرَ (في الاستعمال)[١٠] حَتَّى فُرِضَ[١١] ، كَأنَّهُ لَمْ يُحْذَفْ مِنْه شَيْء ، فاسقطت حَرَكَةُ اللَّام ، فَالْتَقَى السَّاكِنان[١٢] ، وَأوَّلهما[١٣] مَدَّة فَحُذِفَتِ الأَلِفُ عَلَى القياس المذكُور ، فَبَقِيَ / لَمْ أُبَلْ ، ثُمَّ أُلْحَقَ بِها هَاءُ السَّكت ؛ لِلْوَقْفِ ، [٥٧/ب]

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٥٨ .

(٣) في (ب ، هـ) : « الأولى » .

(٤) في (هـ) : « أو » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « المستتر » .

(٦) انظر شرح المفصل ٩ / ١٢٣ وما بعدها .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) في الأصل : « والدّال » .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ١١٥ - ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٤ .

(١٠) ساقط من (ج ، هـ) .

(١١) قال سيبويه : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون لم أُبَلِهِ ، لا يزيدون على حذف الألف ، حيث كثر الحذف في كلامهم ... » انظر الكتاب ٤ / ٤٠٥ .

(١٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « ساكنان » .

(١٣) في (هـ) : « أوليهما » .

فالتقى ساكنانِ الَّلامُ وَالهاءُ ، فحرّكوُا الَّلام . و﴿ الٓمٓ ۝ اللَّهُ ﴾[1] السّاكنان فيه : الميمُ الأخيرَة والَّلام في اللهُ ، (**وَاخْشَوُا الله ، وَاخْشَيِ الله**) السَّاكِنَان فيهما : حَرْفُ اللّين وَاللاَّمُ مِن اللهِ .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) ، أيْ : وَمِن[2] أجْل وُجُوبِ تَحْرِيكِ أوّلِ السَّاكنين إذا لَمْ يَكُن أولهما مَدَّةً (**قيل : اخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ**) بتحريك الوَاو وَالياء ؛ (**لأنّه**) أيْ : لأنَّ نُونَ التَّأكيدِ (**كالْمُنْفَصِلِ**) ؛ لأنَّ الضَميرَ فيه بارزٌ ، (**إلاّ في نحو[3] : انْطَلْقَ وَلمْ يَلْدَهُ[4] ، وفي رُدَّ وَلمْ يَرُدَّ في تَميمٍ[5] ، ممَّا فُرَّ[6] مِنْ تحريكهِ ؛ للتَّخْفِيف ، فَحُرِّكَ الثَّاني**) هذا استثناءٌ مُفرَّغ ، أيْ : حُرِّكَ الأَول في جَميع الصّور إلا في نَحْو : انطلْقَ ، وَهُوَ كل مَوْضِعٍ اجتمعَ فيه السّاكنان ، باسكان الأوّل لغرضٍ[7] ، فلو حُرِّكَ الأوّل لَزَال الغَرضُ الَّذي لأجْله سُكِّنَ ، فَيَصِيرُ أعْمالاً متعدِّدَةً لا فائِدةَ فيها ، وَأصْل إنْطَلِقَ انْطَلِقْ بكسر اللاّمِ وَسُكون القافِ ، فَشَبَّهُوا طَلِقْ بكَتِفٍ ، فَأَسْكَنُوا[8] / لاَمَهُ ، [٥٨/أ] فالتقى ساكنَانِ ، فحرَّكوُا القافَ بالفَتْحة[9] ، وَفتحُوها إتّباعاً لحَرَكَةِ أقْرَبِ

---

(١) الآية ١ وجزء من ٢ من سورة آل عمران ، وهي بتمامها : ﴿ الٓمٓ ۝ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ .

(٢) في (ج) : « مِنْ » بإسقاط الواو .

(٣) انظر شرح المفصل ٩ / ١٢٣ وما بعدها .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١١٥ - ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٤ .

(٥) انظر شرح المفصل ٩ / ١٢٣ وما بعدها .

(٦) في (ب) : « فرّوا » .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) في (هـ) : « وأسكنوا » .

(٩) ساقط من (ج ، هـ) .

الحركاتِ إليْها ، وَهِيَ فتحةُ الطّاء ، وَكَذلكَ لَمْ يَلْـدَهُ في قَـوْل الشـاعر[1] : [الطويل]

عَجِبْتُ لمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لهُ أبٌ   وَذي وَلدٍ لم يَلْدَهُ أبَوانِ

أرَادَ بـالمَوْلُودِ : عيسَـى ، وبِـذِي الوَلَـدِ : آدَمَ ؛ عَلَيْـهما السَّـلامُ[2] ، وَالأَصْل في رُدَّ وَلَمْ يَـرُدَّ : أُرْدُدْ ، وَلَـمْ يَـرْدُدْ ، فَمَـنْ ادَّغـمَ أسـكَنَ الأوَّلَ وَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُ بحركته ، فالتقى ساكنان فحرّكُوا الثانِيَ ؛ لأنّـهم لـوْ حرّكـوُا الأوّلَ لبَطَـلَ الغَـرضُ مِـن الادّغـام ، وَهُـوَ التخْفيـفُ ، وَأهْـل الحجـاز يقولُونَ[3] : ارْدُدْ وَلَمْ يَردُدْ ، عَلَـى الأَصْـل مِـن غَـيْر ادّغـام ؛ لأنَّ شـرْطَ الادّغام أنْ لا يكـوُنَ الثّـاني سـاكناً ، وَبَنُـو تَميـم لا يَعْتـبرُونَ السّكُون ؛ لِعُرُوضه[4] .

(وَقِـرَاءَةُ حَفْصٍ : ﴿ وَيَتَّقْـهِ ﴾[5] (بإسكان القاف)[6] ليْسَـت منـه

(١) قيل : هو لرجلٍ من أزد السراة ، وقيـل لعمـرو الجَنْبي ، ذكـره سـيبويه في موضعـين مـن الكتاب بروايتين مختلفتين ، الرواية الأولى : (ألا رُبَّ مَوْلودٍ) ، انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٦ ، والرواية الثانية : (عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ) ، انظر الكتاب : ٤ / ١١٥ ، والخصائص ٢ / ١١٣ ، وأوضـح المسـالك ٣ / ٥١ ، وشـرح الرضـي ١ / ٤٥ ، ٢ / ٢٣٨ ، وشـرح المفصـل ٩ / ١٢٦ ، ومغني اللبيب ١ / ١٣٥ .

الشاهد قوله : « لم يَلْدَه » ، أسكن اللاّم فاجتمع بذلك ساكنان (اللاّم والدّال) ففتح الدّال لاجتماع السّاكنين .

(٢) في (ب ، ج) : « عليهما الصلاة والسلام » .

(٣،٤) انظر الكتاب ٣ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، وشرح الملوكي ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٩ / ١٢٧ .

(٥) الآيـة ٥٢ مـن سـورة النـور ، وهـي بتمامـها : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ ، وانظر هذه القراءة في كتاب السبعة في القراءات لابـن مجـاهد : ٤٥٨ .

(٦) ساقط من (ج ، هـ) ، ومن الشافية .

عَلَى الأَصحّ) زَعَمَ بَعْضُهُم[١] أنَّ قراءة حَفْصٍ قولَهُ[٢] تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[٣] بإسكان القـاف وكسْـر الهـاء مِـنْ هـذا البَاب ، وَالأَصْل : / وَيتّقـي ، حُذفـت اليـاء ؛ للجـزَم ، ثُـمَّ أدْخِـلَ هَـاءُ السّكْتِ ، فصار تَقِهْ ككَتِفْ ، فأُسْكِنَ القاف[٤] فالتقى سـاكنان فكسِـرَتْ ، وَذَكرَ عَبْدُ القاهِر - رَحْمة الله عَلَيْه[٥] - : أنَّ الهاءَ ضَميرُ مَفعُولٍ عـائدٌ إلى الله تعالى ، وَأَصْلهُ : يَتَّقيهِ ، حُذِفَتِ الياءُ للجزم ، وَسُكِّنَتِ[٦] القـاف عَلَـى طَرِيقةِ كَتْفْ ، فلا اجتماع لِلسّاكِنَيْنِ ، وَلا تَحْريكَ لأِجْله . [٥٨/ب]

واختارهُ المصنف[٧] ؛ لما يَلـزَمُ عَلـى الأَوَّل مِن تحرِيْـك هـاء السَّـكْتِ

---

(١) منهم الزمخشري في المفصل ، انظر شرح المفصل لابن يعيـش ٩ / ١٢٧ ، وشـرح الرضـي ٢ / ٢٣٩ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٤٩ .

(٢) في (ب) : « بقوله » .

(٣) الآية ٥٢ من سورة النور ، وهي بتمامـها : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ .

(٤) ساقط من (ج ، هـ) .

(٥) في (ب) : « رحمه الله » ، وساقط من (ج ، هـ) ، وقوله هذا لم أقف عليه .

(٦) في (ب ، ج) : « وأسكنت » .

(٧) ذكر النحاة أربعة أقوال في توجيه هذه القراءة :

أ - هو ما ذهب إليه الجمهور ، ونسبه الرضي للزمخشـري في شـرحه للشـافية ، انظـر ٢ / ٢٣٩ ، فهو يرى أن أصله يَتَّقِ ، ألحقت به هاء السـكت فصـار تَقِـه ككتِـف بحذف حركـة القاف كما في لغة تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني لئلا يلزم نقـض الغـرض لـو حـرك الأول .

ب - هو ما ذهب إليه عبد القاهر ، واختاره المصنـف ، وأيـده الرضـي ، وقـد نُسِـبَ هـذا القول لعبد القاهر في شرح الجاربردي ، انظر ٤٢٢ ، وهو ما ذكره الشارح هنا أيضاً .

جـ - هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وهو أن الهاء هـاء الضمـير المفـرد المذكـر ، وقـد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب ، ثم سكنت القاف على لغة بني تميم ، فالتقى ساكنان =

وَإثباتـها في الوَصْـلِ[١] ، (وَلأنَّ الأشـهرَ مـا ذكـرَهُ عَبْـدُ القـاهِرِ)[٢] ، (**والأصْل**) فِيما يُحرّكُ لالتقاءِ السّاكنين : (**هو الكسر**)[٣] ؛ لأنَّ الجـزم في الأفعال (عِوَضٌ عَنْ الجرِّ)[٤] في الأسْماء فَلمـا ثبـتَ بَينَـهما التَّعـارضُ ، واحتيج هَهُنا إلى تعْويض عَنْ السّكُون كَانَ الكسْرُ أوْلَى .

(**فـإنْ خُولِـفَ**) هـذا الأَصْـل (**فَلِعـارضٍ**[٥] **كوُجُـوبِ الضَّـمِّ فـي مِيـم الجَمْع**)[٦] نَحوُ : عَليْكمُ اليَوْمَ ، إعادَة لِمَا فِي أصْلها ، إذْ أصْل هَـذه الميم أنْ تكوُنَ مَضْمُومَة .

(**وَ**) كَوُجُوب الضَّمِّ فِي (**مُذْ**)[٧] ، إذا قيل : مُذُ اليَوم ؛ تَنْبيهاً علـى الحَرَكة / الأَصْلِيَّةِ وَهِيَ الضَّمُّ ؛ لأنَّها مخفّفَةُ مُنْذُ ، (**وكاخْتِيَارِ الفَتْح**)[٨] في [٥٩/أ]

= أولهما ليس مَدَّة ، فحرك الثاني لأنه لو حرك الأول لكان نقضاً للغرض ، وعلى هذا جازت قراءة حفص ، انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

د - هو أن الهاء هاء الضمير ، والقاف سكنت لتسليط الجازم عليها ، كما سـكنت الـلاّم في (لَمْ أُبَلْه) ، وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، انظر شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(١) في (هـ) : « الأصْل » ، وهو تحريف .

(٢) ساقط من (ب ، هـ) .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٥٢ ، وشـرح الجـاربردي ٤٢٣ ، وفي الشـافية : « والأصـل الكسـر » بإسقاط (هو) .

(٤) في (ج) : « كالجرِّ » .

(٥) في (ب) : « فهو لعارضٍ » .

(٦،٧) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٤٠ وما بعدها .

(٨) قال الجاربردي في شرحه للشافية : « وإنما قال : كاختيار الفتح ؛ لأن الأخفش أجاز الكسر على قياس التقاء السّاكنين ... » انظر ٤٢٥ ، وانظر مذهب الأخفش في شرح المفصل لابـن يعيش ٩ / ١٢٤ .

الميم[1] (**في نحو**[2] : ﴿ **آلمَ الله** ﴾[3]) مُحافظةً علَى التَّفْخيم في اسْم اللهِ ، (**وكجواز الضَّمِّ**)[4] في السّاكن الأوْل ، (**إذا كَانَ بَعْدَ الثَّاني مِنْهُما**) أيْ مِن السَّاكنيْن (**ضمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ في كلمتِهِ**) أيْ : في كَلِمةَ السَّاكن الثَّاني (**نحْو**)[5] : ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾[6] فإنَّ الرَّاء مَضمُومَةٌ بَعْدَ الخاء (**وقَالَتُ : اغْزِي**) إذْ الزَّايُ فِي الأَصْلِ مضمُومةٌ ؛ لأنَّها مِنْ بَابَ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَلا اعتدادَ بالكسْرة العَارضة ، (**بخلاف** ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا ﴾[7]) فإنَّ ضَمَّةَ الرَّاء ليْسَتْ بأَصْليّة بَلْ بِتبعيَّةِ الهَمْزَةِ[8] ، (**وَقَالَتِ ارمُوا**) ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ مَنْقُولَةٌ مِنْ اليَاءِ المحذُوفةِ ، وَ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ ﴾[9] فإنَّ ضَمَّةَ الحاء وَإنْ كانت أصْليّةً لكنَّها ليّست في كَلِمَةِ السّاكِنِ الثاني ، إذ لامُ التّعْريفِ كَلِمَةٌ برأسَها .

---

(١) في (هـ) : « ميم » .

(٢) ليست في (هـ) .

(٣) الآية ١ وجزء من ٢ ، من سورة آل عمران ، وهي بتمامها : ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ .

(٤،٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ .

(٦) الآية ٣١ من سورة يوسف ، وهي بتمامها : ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٧) الآية ١٧٦ من سورة النساء ، وهي بتمامها : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٤٩ .

(٩) الآية ٥٧ من سورة الأنعام ، وهي بتمامها : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾ .

(**واخْتِيَارِهِ**) أيْ : اختيار الضَّمِّ[١] (**فِي نَحْوِ : اخْشَوُا الله**)[٢] اشعاراً بأنّه واوُ الجَمْع ، (**وعكسُهُ**[٣] ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾[٤]) فإنَّ الضَّمَّ غير مُختار[٥] ، وإنَّما المختار الكسْر ؛ إيذاناً بأنَّ الواو فيه لَيْسَ[٦] بضمير .

(**وَكجواز الضَّمِّ وَالفَتْحِ**[٧] **فِي نَحْوِ**[٨] : **رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ**) بَعْد الكسْر الّذي هو الأَصْل ، فالضَّمُّ / للإتباع[٩] ، والفَتْحُ للتخفيف ، (**بخِلافِ** [٥٩/ب] **نَحْو : رُدِّ القَوْمَ ، عَلَى الأكثر** ،) مِمَّا لَقِيَ المضَاعفَ ساكِناً بَعْدَهُ ، إذ المختارُ فيه الكسْر عَلَى الأَصْل[١٠] .

(**وَكوُجُوب الفَتْحِ فِي نَحْوِ : رُدَّها**)[١١] ؛ لأنَّ الهاءَ لِخفائِهَا كَالعَدم ، فكأَنّ الأَلِفَ وَاقِعَةٌ بَعْدَ الدّال .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ والشافية : « القوم » .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٧ .

(٤) الآية ٤٢ من سورة التوبة ، وهي بتمامها : ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ ، وفي الشافية : « عكس ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ » .

(٥) ذكر سيبويه هذه الآية في الكتاب بقراءة الضم ﴿ لوُ استطعنا ﴾ والفصيح فيه بالكسر ، انظر الكتاب ٤ / ١٥٥ ، وقراءة الضّم شاذة قرأ بها الأعمش وزيد بن علي ، وذكرها ابن جني في شواذ القراءات في كتابه المحتسب ، انظر ١ / ٤٠٩ .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧،٩،١٠،١١) عقد سيبويه باباً بعنوان : (اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوَّل ، من غير أهل الحجاز) ، وقال : « اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله ، فإن كان مفتوحاً فتحوه ، وإن كان مضموماً ضمُّوه ، وإن كان مكسوراً كسروه » انظر الكتاب ٣ / ٥٣٢ وما بعدها .

(٨) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(وَ) كوُجُوب (**الضَّمّ فِي نَحْوِ**[١] : **رُدُّهُ عَلَى الأَفْصَح**)[٢] ؛ لأَنَّ الـوَاوَ الثَّابتَةَ فِي التلفّظ بَعْدَ الهاءِ كأنّها وَاقعَة بَعْدَ الدّال ، لِخفاءِ الهاءِ .

(**والكسْر**) فِي رُدِّهِ : مبتـدأ ، (**لُغَيَّةٌ**) سَمِعَها الأَخفـش[٣] مِـن بَنِي عُقيل ؛ لأَنَّ الوَاو تنقلبُ يَاءً لكسْرة الهاء فلا يَبْقَى الاسـتكراهُ ، خبَرُهُ[٤] ، (**وَغُلِّطَ ثعْلبٌ**[٥] **فِي جَوَازِ الفَتْحِ**)[٦] فِي رُدَّهُ ، قياساً عَلَى رُدَّ[٧] ؛ لأَنَّ الوَاو بعد الضمير مَوْجُود فِي اللّفظ ، وَالهـاءُ حـاجزٌ غـيْر حَصِـينٍ ، فـلا يَصح قياسهمْ .

(وَ) كوُجوب (**الفَتْحِ فِي نُونِ مِنْ ، مَعَ اللامِ نَحْوُ**[٨]: **مِنَ الرَّجُلِ**)، طَلَباً للتّخْفيف ؛ لكثْرة استعمال مِنْ مَعَ لام التعْريف ، (**وَالكسْر ضَعِيفٌ** ، **عَكْسُ** « **مِنِ ابْنِك** »[٩]) فإنَّ الكسْـرةَ[١٠] في مثلـه وَاجـبٌ عَلَـى الأَصْـل ، والفتـح ضَعيـف ؛ لأنّـه لم يَكـثر كـثرةَ مِـنْ / مَـعَ لاَمِـه ، (**وَعَنْ** (**عَـلى** [٦٠/أ] **الأَصْلِ**)[١١] **مَعَ لاَمِ التّعْريف مثلها**) أيْ مثـلُ : مَـنْ ابْنُـكَ ؟ فِـي أَصالَـة

---

(١) ليست في (ب ، ج) .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٥٥ .

(٤) أي : « لُغية » خبره .

(٥) في (ب) : « وغلّطوا ثعلباً » .

(٦) لا وجه لتغليط ثعلب ، فالقياس لا يمنع الفتح ، قال سيبويه : « ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال ، إلا في الألف واللاّم ، والألف الخفيفة » انظر الكتاب ٣ / ٥٣٣ ، وفي الشافية : « وغُلّط ثعلب في جواز الفتح ، لكونه ضعيفاً » .

(٧) في (هـ) : « رُدَّه » .

(٨،٩) انظر الكتاب ٤ / ١٥٤ - ١٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣١ .

(١٠) في (ب ، ج) : « الكسر » .

(١١) ساقط من (ج ، هـ) .

الكسْر وَضعْفِ الفتح[١] ، (**وَعَنُ الرَّجُلِ ، بالضَّمِّ ضَعِيفٌ**)[٢] كأنَّهم حَركُوا النّونَ بالضّمِ لإتباع ضَمّةِ الجيم .

(**وَجاءَ في**) التقاء السّاكنَيْن (**المُغْتَفِر النَّقُرْ ، وَمِنَ النَّقِرْ وَاضْرِبُهْ**)[٣] المرادُ (به ههنا)[٤] : بَيانُ أنّه إذا وُقِفَ مِنْ غَيْر نَقْلِ الحَرَكةِ وَالتقى ساكِنان ، فَبَعْضُهم يُجوّز تَحْريكَ الأوّل بحرَكَةِ السّاكن الذي سكونُه لِلوَقْفِ ، وتقول : هذا النَّقُر ، وَمِن النَّقِرْ ، وَلَمْ يأتِ ذلك فِي رَأيْت النَّقَرَ ، إلاَّ عَلَى شذوُذٍ[٥] ، وَذلِكَ لِلهَرَب مِن (التقاء السّاكنين مَعَ أنَّه مُغْتَفرٌ في الوَقْف)[٦] ، والنَّقْرُ : التقاطُ الطَّائِر الحبَّة ، (و) كذا حَرّكوا الألِفَ (**فِي دَأَبَّةٌ وَشَأَبَّةٌ**[٧] ، **بِخِلافِ نَحْوِ** : ﴿ تَأْمُرُوٓنِّىٓ ﴾[٨]) مِمّا كانت المدّةُ غَيْرَ الألف ؛ لأنَّ تحريكها مُسْتَثقلٌ .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣١ .

(٢) هذا الوجه حكاه الأخفش ، وذكره ابن يعيش في شرحه للمفصل عنه أيضاً ، انظر ٩ / ١٣١ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤) في (ب ، ج) : « هُنا » ، ولفظ « به » ساقط من (ب) .

(٥) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٤٧ ، وشرح الجاربردي ٤٣٣ ، وفي (هـ) : « الشذوذ » .

(٦) مكرر في (هـ) .

(٧) انظر الممتع في التصريف ١ / ٣٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وفي الشافية : « ودأبّة ، وشأبّة ، و﴿ جَآنٌّ ﴾ » الآية ٣٩ من سورة الرحمن ، وهي بتمامها : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ .

(٨) الآية ٦٤ من سورة الزمر ، وهي بتمامها : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ .

[الابْتِدَاءُ]

(**الابْتِدَاءُ**[١] : **لا يُبتَدأُ إلاَّ بِمُتحَرِّكٍ**[٢] **كَمَا لاَ يُوقفُ إلاَّ عَلى سَاكِنٍ**)[٣]

المراد بالابْتدَاءِ : الأَخْذُ فِي النُطقِ بَعْدَ الصَّمْتِ وَالسّكُوتِ[٤] ، / والوَقْفُ [٦٠/ب] فِي الصّناعَةِ ضدُّ الابتداء ، فيجبُ أنْ يَكُونَ عَلامتُه ضدَّ عَلامةَ الابتداء ، فَلَوْ وَقفْتَ عَلَى مُتحرِّكٍ كان خطأ .

(**فإنْ كَانَ الأَوَّلُ**) مِن الكَلَمَةِ (**ساكناً** ، **وَذلك فِي عَشرة**[٥] **أَسْماءٍ محفُوظةٍ** ، **وَهِي**[٦] : **ابْنٌ**) أصْلهُ بَنَوٌ كجمَلٍ ، (**وَابْنةٌ**) أصْلها بَنَوَة كشَجَرةٍ ؛ لأنَّها مُؤنّثة ابْنٍ ، (**وَابْنُمٌ**) بمعْنى ابْن ، وَالميمُ زائدَة للتأكيدِ[٧] ، (**واسمٌ**) وَأصْلُهُ[٨] سِمْوٌ بوزْنِ قِنْوٌ ، حُذِفَتِ الواوُ ؛ لاسْتثقالهم تعاقُبَ الحركاتِ الإعرابيَّةِ عَليها، وَنُقِلَ سُكُون الميم إلى السِّين ؛ لتتعاقب تِلْكَ الحركَاتُ عَليها ، وَأتِيَ بِهَمْزَة الوَصْلِ[٩] ، هذا هُوَ[١٠] مَذهَبُ

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ وما بعدها ، و٣ / ٣٦٤ ، و٣ / ٤٢٤ ، والمنصف في شرح التصريف ٨١ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣١ وما بعدها .

(٢) قال الرضي في شرحه للشافية : « أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذّر ، وذهب ابن جني إلى أنه متعسّر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك في الفارسية نحو : شْتَرْ ، وَسْطَام ، والظاهر أنه مستحيل ولابد من الابتداء بمتحرك ... » انظر ١ / ٢٥١ .

(٣) في (ب ، هـ) : « الساكن » .

(٤) في (هـ) : « والسكون » .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ وما بعدها ، و٣ / ٣٦٤ ، و٣ / ٤٢٤ ، والمنصف في شرح التصريف ٨١ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣١ وما بعدها .

(٧) في (ج) : « للتوكيد » .

(٨) في (ب ، هـ) : « أصله » بإسقاط الواو .

(٩) في (هـ) : « وصلٍ » .

(١٠) ليست في (ب ، ج) .

البَصْرِيّين[١] ، وَمَذْهَبُ الكُوفيّين[٢] أن أصْله : وَسْـمٌ ، أيْ : علامَـةٌ ؛ لأنَّ الاسْمَ عَلامَةٌ للمُسمَّى يُعْرف بها ، والمختار هو الأوَّل بدَليل جَمْعِـه عَلَـى أسْماء وتَصْغيره عَلَى سُميٍّ ، (**وَاسْتٌ**)[٣] أصْله : سَتَةٌ مثل جَمَـلٍ ، بدَليـل تكسْـيره عَلَـى أسْتاهٍ ، (**واثْنـانِ وَاثْنَتـان**)[٤] أصْلُـهُما : ثَنَيَــان وَثَنَيَتَــان كشَجَران وَشَـجرتان / بدَليـل قولهـم في النِّسبَة إليْـه ثنَـوِيٌّ مثـل بَنَـوِيّ ، [٦١/أ] (**وامْرؤ وامْرأة**) وفيهما لغتان[٥] : هذه[٦] ، وَمَرْءٌ وَامْرَأة ، وَإنَّما[٧] أدخلـوا الهَمْزة وَإنْ كانا تامّيْن من حَيْث إنّ لامَهُما هَمْـزَةٌ ، وَيَلحُقـها[٨] التخفيـفُ فيقال : مُرٌ وَمَرَة ، فجريا مجْرى ابْن وَابنة ، (**وَايْمُنُ الله**)[٩] هُوَ اسْم وُضِعَ للقسَم بِضَمِّ الميم والنّوُن ، وَرُبَّما حَذَفُوا مِنْهُ النّـونَ وقـالوا[١٠] : ايْـمُ اللهِ ، وَقَوْلُهُ[١١] : « ذلكَ » ، اشارة إلى كوْنِ الأوَّلِ ساكِناً .

(**وَفي كُلِّ مصْدر بَعْد ألف فِعْلِه الماضي أربَعَةٌ**) أيْ : أرْبَعَةُ[١٢] أحْـرُفٍ

(١،٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧ ، المسألة ١ ، وشرح الملوكـي ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٢ - ٢٣ .

(٣،٤) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ ومـا بعدهـا ، و٣ / ٣٦٤ ، و٣ / ٤٢٤ ، والمنصـف في شـرح التصريف ٨١ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣١ وما بعدها .

(٥) انظر اللسان / مرأ ، وشرح الجاربردي ٤٣٨ ، وشرح الأنصاري ٣٢٨ .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) في (هـ) : « ولذا » .

(٨) في (ب) : « ويلحقهما » .

(٩) ذهب البصريون إلى أنه مفرد علـى وزن أفْعُـل ، وذهـب الكوفيـون إلى أنـه جمـع : يمـين ، وهمزته همزة قطع ، انظر المسألة رقم ٥٩ في الإنصاف ١ / ٣٧٧ وما بعدها ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٥ وما بعدها .

(١٠) في (ب) : « قالوا » ، بإسقاط الواو .

(١١) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ بإسقاط الواو : « قوله » .

(١٢) ليست في (هـ) .

(**فصاعداً**) وَهِـيَ[1] : الافْتِعَـال وَالانْفِعَـال والاسْـتِفْعَال والافْعِـلال والافْعِيْـلال والافْعِيْعَـال وَالافْعِـوَّال والافْعِنْـلال والافْعِنْـلاء مِـنْ مَزِيـدِ الثلاثي ، وَمِنْ مَزِيدِ الرّباعيّ الافْعِنْلال والافْعِلاَّل (**كَالاقْتِدَار**) والانْطِلاق، (**والاسْتِخْرَاج**) وَغيْرِها[2] .

(**وَفي أفْعَالِ تلك المصادر مِنْ مَاضٍ أَوْ أَمْـرٍ**[3] ، **وَفِـي صيغـة الأَمْـر الثلاثي**) إذا كان ما بَعْد حَرْف المضارعةِ سـاكناً ، / فـإنْ[4] كـانَ مُتَحركـاً كيَعِدُ وَيقُول ، فلا يَحتاج إلى الهَمزةِ . [٦١/ب]

(**وَفي لامِ التَّعْرِيفِ**[5] **وَميمهِ**) أيْ : مِيْمِ التَّعْرِيــف في لُغَـةِ طَيِّءٍ[6] ، وعليه قوله ﷺ[7] : « لَيسَ مِنْ امبّرِ امْصيامُ في امْسَفَر »[8] (**أُلْحِقَ**) جـزاء

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٥ ، وشرح الرضـي ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الجاربردي ٤٤١ ، وفي (هـ) : « وهو » .

(٢) في (هـ) : « وغيرهما » .

(٣) انظر المنصف في شرح التصريف ٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٥ .

(٤) في الأصل : « وإن » ، وما أثبته من (ج) ، وهو الأنسب للسياق .

(٥) اختلف العلماء في « أل » التعريـف ، فذهـب سيبويه إلى أن الـلاّم هـي حـرف التعريـف وحدها ، والهمزة مجتلبة لكون اللاّم ساكنة ، وذهب الخليـل إلى أن « أل » حـرف التعريـف كقَدْ وهل ، فيكون ثنائياً مثله ، وإنما حذفت همزته وصلاً تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، واختار ابن مالك هذا المذهب ، وذهب سيبويه في موضع آخر مـن الكتـاب إلى أنّـه ثنـائيّ ، لكـن الهمزة زائدة معتدّ بها في الوضع .
انظر هـذه المذاهـب في الكتـاب ٣ / ٣٢٤ ، ٤ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وسـر صناعـة الإعـراب ٢ / ١٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٦٠ ، وشـرح الأنصـاري ٣٣١ ، وفي الشـافية : « وفي لام التعريف وفي ميمه » .

(٦) انظر المنصف في شرح التصريف ٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٥ .

(٧) في (ج) : « عليه السلام » .

(٨) هذا الحديث روي بالألف واللاّم في سنن أبي داود ٢ / ٧٩٦ ، وصحيح مسلم ٧/ ٢٣٣ ، وسنن الترمذي ٣ / ٨١ ، وروي بالألف والميم في سر صناعة الإعراب ٢ / ٩٧ ، وهمع =

لقولـه : « فَـإنْ كـانَ » ، أيْ : ألحق في جميـع هَـذه الأسمـاء والأَفعـال وَالحرُوفِ (**فِي الابْتداء خاصّةً**) لا في الدَّرْج (**هَمْزَةُ وَصْل مكسُورةٌ**)[1] في جميع تِلْكَ الصُّوَر ؛ لأنّها جِيءَ بها[2] لدَفعِ الابْتداء بالسّـاكِنِ ، فَناسَبت[3] الكسْرة لما بَيْنها وبَـين السّكون مـن التقـابل (**إلاّ فيما بعد ساكنه ضمّةٌ أصْلية فَإنّها تُضَمُّ**) للإتّباع[4] (**نَحْوُ**[5]: **اقتُل واغزُ واغزي**) إذْ الـزّايُ في الأصْلِ مَضمُومةٌ ، وَلا اعتـدَادَ لعُـروُضِ الكسَـرْةِ (**بخلافِ ارمُوا**) ، فـإنَّ الضّمة على الميم غيرُ أصْليّة ، ((**وَبخِلافِ بَابِ امرُؤ فـي الرّفع**))[6] ، **وَإلاّ في لامِ التّعريف**) وَمِيْمه نحو : الرَّجُل وَامْرَجُل .

(**وَايْمُنُ الله، فإنْها تُفْتَح**) ؛ لكثرة استْعمال لام التَّعريف ، وَشُـبِّهتُ بها ميمُه ، وَلأنَّ « ايْمن » / لا يُستَعْمَلُ إلاّ في القسـم ، فضـارع الحَـرفَ[7] [٦٢/أ] من جِهَةِ عَدَمِ التّصرفِ فيـه ، فَفُتِحَ همزتـهُ ؛ تشـبيهاً بالدّاخلَـة عَلَـى لامِ

= الهوامـع ١ / ٢٥٨ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ١ / ١٦٤ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ١٠ / ٣٣ - ٣٤ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٦١ ، وشرح الجاربردي ٤٤٤ .

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٧ .

(٢) في (هـ) : « به » .

(٣) في (هـ) : « مناسب » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٤٦ ، وانظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ٢ / ٢٣٩ ، المسألة ١٠٧ ، وشرح المفصل لابـن يعيش ٩ / ١٣٦ ، وشـرح الجـاربردي ٤٤٦ ، وذكـر الأنصـاري في شرحه أن البدر بن مالك جَوَّز فيه كسر الهمزة ، نحو انطُلِقَ به بالبناء للمفعـول ؛ لأن ضمّـة ما بعد السّاكن بالنسبة إلى هذا البناء أصلية ، وإن كانت عارضة في مثل : اِرْمُوا فضمة ميمه غير أصلية ، انظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٦ ، وشرح الأنصاري ٣٣٢ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٧ .

(٦) ساقط من (ب ، هـ) ، ومن الشافية .

(٧) ليست في (هـ) .

التعريف[١] ، (**وَإثباتُها وَصْلاً لَحْنٌ**) ؛ لأَنَّ وَضْعَها للتوَصُّل إلى النطق بالسّاكِنِ ، فإذا وُصِلَ السّاكن بما قبلَه اُسْتُغْنِي عَنْها ، (**وَشَذَّ**) إثْباتُها (**في الضّرُورة**) كقول الشاعر[٢] : [الرَّمَل]

(**كُلُ عِلْمٍ لَيْسَ فِي القِرْطَاسِ ضَاع   كُلُّ سِرٍ جَاوَزَ الإثْنَيْن شَاع**)

(**والتزموا جَعْلَها ألفاً لا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الأَفْصَحِ في**[٣] **نَحْوِ : آلْحَسَنُ عِنْدَك وآيمْنُ اللهِ يَمينُك ؟**) أيْ : إنّما كان الأَفصَحُ جَعْلَها ألفاً[٤] ؛ لأَنّ بَيْن بَيْن قريبٌ مِن الهمْزة ، فلو جَعلوُها بَيْن بَيْن لكانُوا كأنّهم أَثْبَتُوها فِي الوَصْل ، وَهُوَ خِلاَفُ وَضْعِها[٥] فَقَلبُوها ألفاً (**لِلّبْسِ**[٦] ، **وَأَمّا سُكُون هَاءِ** (**وَهْوَ وَفهْوَ وَلَهْوَ وَوَهْي**)[٧] **وَلَهْيَ فَعَارضٌ فَصِيحٌ**)[٨] كأَنّهم شَبّهُوها مَع مَا

---

(١) انظر شرح الجاربردي ٤٤٧ .

(٢) ورد شاهد مختلف في بقية شروح الشافية ، وهو :

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنّه   ببَثٌ وإفشاءِ الوشاةِ قمينُ

وهو لقيس بن الخطيم ، شاعر جاهلي ، نسبه إليه صاحب اللسان ، وانظره أيضاً في سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٦٥ ، وشرح اليزدي ٢٦١ ، وشرح الجاربردي ٤٤٩ ، وشرح الأنصاري ٣٣٣ ، وفي شرح شواهد الشافية للبغدادي ورد برواية : (بنتٍّ وتكثير) انظر ١٨٣ .

الشاهد قوله : (الإثنين) حيث أثبت همزة القطع ، وقد شذَّ للضرورة . وفي نسخة (هـ): « كقوله » ، وورد في الأصل « وكل سرٍ جاوز الإثنين شاع » بزيادة واو ، وهو تحريف .

والبثّ : نشر الخبر ، ومعنى (قمين) حَرِيٌّ ، انظر اللسان / بثث - قمن .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) وبعدها في (هـ) : « لا بين بين » .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٦٨ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ ، وفي الشافية : « وَهْو وهْي وفهْو وفهْي ولهْو » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٩ .

اتّصل بها مِــن الـوَاوِ والفـاءِ ولام الابْتـداءِ بعَضُـدِ وكَتِـف ، فعامَلوُهـا / [٦٢/ب] مُعَامَلتهما ؛ طلباً للتخفيف ؛ لكثرة الاسْــتعمال ، (**وكذلك لام الأمْر**[١] ، **نحو**) قوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾[٢] يَعْرِضُ لها السُّكونُ إذا اتّصل بَواو العَطْف أوْ فائِه ، نَحْو : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾[٣] ، لمثل ما قلنا (**وَشُبِّه به أَهْوَ وأَهْيَ**)[٤] وَإنْ لم يَبْلُغَا في كـثرة الاسـتعمال مَبْلَـغَ وَهْـوَ وَفَـهْيَ[٥] ؛ لِكوْنـهما عَلَـى زنتـــهما وَ ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾[٦] بسُـكون الـلام تشـبيهاً بـ ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾[٧] ؛ لاشتراكهما في اتصال حَرِف العَطْفِ (**وَنَحْوُ** : ﴿ أَن يُمِلَّ هْوَ ﴾[٨]) بسكون الهاءِ (**قَلِيلٌ**)[٩] ؛ لعَدَم الجزئيّة وكثرةِ الاسْتعمال ، « وَنَحْو » : مُبْتدأ ، « وَقليلٌ »: خبره .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٣٩ .

(٢،٦،٧) الآيـة ٢٩ مـن سـورة الحـج ، وهـي بتمامـها : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ ، وفي الشافية : ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾ .

(٣) الآية ٥ من سورة الطارق ، وهي بتمامها : ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ ، أو جـزء مـن الآية ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴾ ، الآية ٢٤ ، ٢٥ من سورة عبس .

(٤) في الشافية : « وشبه به أَهْيَ ، وأَهْوَ » .

(٥) في (ب ، هـ) : « وهي » .

(٨) الآية ٢٨٢ من سورة البقـرة ، وهـي بتمامـها : ﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾ .

(٩) قال الرضي في شرحه للشـافية : « وهـو قبيـح ؛ لأن (يُمِـلّ) كلمـة مسـتقلة ، ولا يمكـن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثمَّ » انظر ٢ / ٢٧٠ ، وهذه القراءة مروية عن أبي نشيط محمد بن هارون الرَّبعي المروزي (٢٥٨ هـ) ، انظر الإقناع في القراءات السبع ١ / ٤٩٣ .

[الوَقْفُ][1]

(**الوَقْفُ : قطعُ الكلمة عَمَّا بَعْدها**) ، الوقف في اللُّغة[2] : مَصْدرُ وَقَفْت الدَّابَةَ وَقْفاً ، أيْ : حَبَسْتُها ، فَوَقَفَتْ هي وُقُوفاً ، يَتعَدّى وَلا يَتعدّى .

وَفِي الاصْطلاح ما ذكره[3] المصنف ، (أي : قطع الكلمة عَمَّا بعدها ، إنْ كان وإنْ لم يكن بعدها شيء ، سمِّي ذلك قطعاً)[4] ، (**وَفِيه وُجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الحُسْن**) فإنَّ بَعْضَ الوُقُوف أحْسَنُ مِن بعضٍ ، (وَ) كذا مُخْتلفة (**في المَحَلِّ**) ؛ لأنَّ للإسكان المجردّ / مَحلاً مَخصُوصاً ، وَكَذَا الرَّوْمُ والإشمام إلى غير ذلك ، وتنحَصِرُ الوُجُوه بشهادة الاستقراء فِي أحَدَ عشر[5] : [٦٣/أ]

الأوّل : السّكونُ .

الثّاني[6] : الرَّوْمُ .

الثالث : الإشْمَامُ .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٦٨ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٦ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٢٧١ وما بعدها ، والتصريح ٥ / ٢٣٤ .

(٢) انظر الصّحاح / وقف .

(٣) في (هـ) : « ذكر » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من باقي النسخ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٦٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ٩ / ٦٦ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٢٧١ وما بعدها ، والتصريح ٥ / ٢٣٤ .

(٦) في (ب) : « والثاني » .

الرَّابعُ : إبْدَالُ[1] الأَلِفِ .

الخامسُ : إبْدالُ تاءِ التَأْنيث هاءً[2] .

السادس : زيادَةُ الألف .

السّابعُ[3] : إلحاق هاء السّكَتْ .

الثامِنُ[4] : إثباتُ الوَاو وَاليَاء وَحَذْفُهما .

التاسع[5] : إبْدَالُ الهَمَزَة .

العاشر : التّضعيف .

الحادي عشر : نَقْلُ الحَركةِ .

فَقَوله : « مُختَلِفَةٌ » صِفَةُ « وُجُوهٌ » ؛ وَ« في الحُسْن » متعلّق بمختلقةٍ .

(**فالإسكان المجرَّد**) عَن الرَّوْم والإشمَام ، مبتدأ ، (**فِي المتحَرك**) خبَره ، قَدَّمَ هذا القسْم لأصالته ؛ لأنَّ سَلْبَ الحَركةِ أبْلغُ في تحصْيل غَرضِ الاستراحَةِ[6] .

(**وَالرَّوم**) مبتدأ ، (**في المتحرّك**) خبَرُهُ ، (**وَهُوَ**) أيْ : الرَّوْمُ ، (**أنْ تَأتِي**) أنْتَ (**بالحَرَكة**) حال كوْنها (**خَفِيَّةً**) كأنَّكَ تَرومُ الحركةَ وَلا تُشبعُها بل تَخلِسُها ؛ تنبيهاً عَلَى حركة الوَصْل[7] ، (**وَهُوَ**) أيْ :

(١،٢،٣،٤،٥) ساقط من (هـ) .

(٦،٧) انظر شرح الجاربردي ٤٥٥ .

الرَّوْمُ)[١] (**في المفَتْوُح قَلِيلٌ**)[٢] ؛ لخفةِ الفتحةِ وَعُسْرِ الإتيان / بها خَفِيَّـةً [٦٣/ب]
فلا تكاد[٣] تخرج[٤] إلاَّ عَلَى حالها فِي الوَصْل .

(**والإشِمامُ**) ، مبتدأ (**في المضمُوم**) خَبرُهُ ، (**وَهُوَ**) أيْ : الإشمام (**أنْ تَضمَّ الشّفتينِ بَعْد الإسْكان**) ، وَتَدَعَ بَيْنَهما بَعْـضَ الانْفِرَاج لِيَخْرج مِنه النَّفسُ ، فيَراهُمَا المخاطَبُ مَضمُومتـيِن ، فَيَعْلـمُ أنَّـكَ أرَدْتَ (الحركَـة بَضمّهما)[٥] ، فَهْوَ شيءٌ يختصّ[٦] بإدراكه العَيْـن دُونَ الأُذْن ؛ لأنَّـه لَيْسَ بصوتٍ يُسْمَعُ فلا يُدْركهُ[٧] الأَعْمَى ، وَالـرَّوْمُ يُدْركُـهُ الأَعْمَـى والبصـير ؛ لأَنَّ فيه مَـعَ حركَـةِ الشَّـفَةِ[٨] صَوْتـاً يكـاد الحـرْفُ يكـون فيـه مُتحركـاً ، واشتقاقه مِنَ الشمّ ، كأنّك أشمَمْتَ الحَرفَ رائِحة الحَركَةِ .

(**والأكْثَرُ**) أيْ : أكـثرُ العلمـاءِ (**عَلَى أنْ لا رَوْمَ وَلا إشْمَامَ فِي هاء**

---

(١) ساقط من (هـ) .
(٢) جوَّز سيبويه ذلك بقوله : « وأمَّا ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنك تروم فيه الحركة .. »
وأما الرضي فَفَصَّلَ في شرحه فقـال : « وإذا لم يكـن منونـاً ، نحـو رأيـت الرجـل وأحمـدَ ، فمذهب القراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته ، وجـزؤه كلّه ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الرَّوم كما في المرفوع والمجرور » انظر الكتـاب ٤ / ١٧١ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٧٥ .
(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « يكاد » .
(٤) في (هـ) : « يخرج » .
(٥) في (ج) : « بضمها الحركة » ، وفي الأصل « بضمها » وهي ساقطة من (هـ) ، وما أثبتـه أنسب للسياق .
(٦) في (هـ) : « تختصُّ » .
(٧) في (هـ) : « يدرك » .
(٨) في (هـ) : « الشيء » وهو تحريف .

التَّأنيث)[١] نحو : رَحْمه ؛ لأنَّها[٢] لبَيَان حَرَكةِ المَوْقوف عَلَيْه[٣] وَلا حَرَكة لهاء التّأنيث ، وَإنّما كانَت الحركة للتاء ، وَهِيَ مَعْدُومَــةٌ ، نَعْـم لَـوْ وَقفْـتَ عَليها بالتّاء[٤] فِي[٥] نَحْوِ : أختٍ ، جَرَى الرَّوْم والإشمام فيها بالاتفــاق .

(**وَمِيْمِ الجَمْع**)[٦] نحو : عليكمْ إذْ لا حَرَكةَ لها في الأَصْل ، وَكذا عِنْدَ مَــنْ / وَصَلَها بواوٍ وَضَمّ[٧] ، وَيَقفُ بحذفِ الواو ، إذْ الميمُ ليْسَت آخر الكَلِمَــةِ عِنْـدَهُ ، (**والحركةِ**[٨] **العارضةِ**)[٩] نحــو ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾[١٠] ، إذْ لَيْــسَ للحَـرْفِ حينئـذٍ[١١] حَرَكَـةٌ بنفســهِ ، بــل لالتقــاء الســاكنَيْن فــهي[١٢] كالمعْدُومَةِ[١٣] .

[٦٤/أ]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٠ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٢٧٦ وما بعدها .

(٢) في (ج) : « لأنّهما » .

(٣) في (هـ) : « عليها » .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) ساقط من (ج ، هـ) .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٠ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٢٧٦ وما بعدها .

(٧) في (هـ) : « ضَمّ » ، بإسقاط الواو .

(٨) في (ب) : « وفي الحركة » .

(٩) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧٨ ، وشرح الجاربردي ٤٥٨ .

(١٠) الآية ١١٠ مــن سـورة الإسـراء ، وهـي بتمامـها : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، ولفظ الجلالة (الله) ساقط من جميع النّسخ عدا الأصل .

(١١) ليست في (ب ، هـ) .

(١٢) في (ج) : « فهو » .

(١٣) في (هـ) : « كالمعْدوم » .

(**وَإبْدال الألف**) : مبْتدأ (**في المنصوب المنّون**) : خَبَرُهُ ، نحـو : رأيـتُ زَيْداً ، (**وفي إذاً**)[١] ؛ لأَنَّ صُورَتَـهُ صُـورَةُ المنصـوب المنّـون ، (**وَنَحْوِ : اضْرِبَنْ**)[٢] عَطف عَلَى إذاً ، أيْ : الأمْـر المُفْـرَد المذكّـر المُلْحَـق بـه النّـونُ الخَفيفَةُ ، تشبيهاً لها بالتّنويْن ، (**بخلاف المرْفُوع وَالمجْرور**) المُنوَّنَيْـن (**في**) إبْدال (**الوَاوِ وَالياء**) مِنْ تنوينهما ، فإنَّ ذلكَ غيْرُ جائزٍ (**عَلَى الأفْصَح**)[٣] ، بل يُوقف عَلَيْهما بالإسكان ؛ لثقل الضَّمّة وَالكسْرةِ مَعَ (الوَاوِ وَاليـاء)[٤] ، وخفّة الفتحة مَعَ الألف[٥] .

(**وَيُوقف عَلَى الألف في باب عَصاً وَرَحىً**) مِمَّا آخرُهُ[٦] ألفٌ مَقْصُـورةٌ ،

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك : « شبّهوا إذن بالمنون المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بـالنون ، واختـاره ابـن عصفـور وإجماع القرّاء السبعة خلافه » انظر ٤ / ٣٤٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٩ ، وما أثبته من النسخة ب ، وفي الأصل : « اضربا » ، وفي الشافية : « وفي نحو : اضربن » .

(٣) انظر شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٨٠ .

(٤) في (هـ) : « مع الياء والواو » .

(٥) الوقف على المنوّن فيه ثلاث لغات :

أ - لغة ربيعة ، وهي أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، كقولـك : هـذا زَيْدْ .

ب - لغة أزد السراة ، وهي أن يوقف عليه بـإبدال التنويـن ألفـاً بعـد الفتحـة ، وواواً بعـد الضّمّة ، وياءً بعد الكسرة ، كقولك : رأيت زيدًا ، وهذا زيدُو ، ومررت بزيدِي .

جـ - اللغة الفصحى ، لغة سائر العرب ، وهي أن يُوقف علـى المنصـوب والمفتـوح بـإبدال التنوين ألفاً وعلى غيرهما بالسكون ، وحذف التنوين بلا بدل .

انظـر الكتـاب ٤ / ١٦٧ ، وشـرح الشـافية للرضـي ٢ / ٢٧٩ ، والممتـع في التصريـف ١ / ٤٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨١ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٤٢ .

(٦) في (ب ، ج) : « في آخره » .

سَوَاء كانت منقلبة عَنْ وَاوٍ أَوْ ياءٍ (**باتفاقٍ**[١] ، **وَقَلْبُها**) مبتدأ ، أيْ قَلْبُ الألف المُبْدَلَةِ (مِن التّنوين)[٢] ، نحو : رَأَيْتُ رَجُلاً ، (**وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ**) سَوَاء كانت للتأنيث ، كحُبْلَىٰ / أَوْ لا كعَصَاً ، (**هَمْزَةً**)[٣] في الوقف ، مفعُول « لِقَلْبِ »[٤] . (**ضَعِيفٌ**) خَبَرُهُ . [٦٤/ب]

(**وَكذلك قَلبُ أَلِفٍ**[٥] **نَحْوِ : حُبْلى**) مِمَّا هي للتَّأنيث (**همزةً أَوْ واواً أَوْ ياءً**) وَقفاً وَوصلاً ضَعيفٌ[٦] .

(**وإبدال تاءِ التّأنيث**) مبتدأ ، (**الاسْمِيَّةِ**) صِفة لتاءِ[٧] ، واحترز بها عَن الفعليّة (**هاءً**)[٨] مَفعُول لإبْدال ، (**فِي نَحْوِ**[٩] : **رَحْمَةٍ**) خبره .

قولهُ : (**عَلَى الأكثر**) مُتعلّق « بإبدال » ، وَإنّما أبدلوا في هذا القسم ؛

---

(١) يوقف على الألف اتفاقاً ، ولكن اختلف العلماء بعد ذلك :
ذكر الجاربردي في شرحه وابن مالك في شرحه للكافية الشافية أن سيبويه ذهب إلى أن الألف في النّصب ألف تنوين ، وفي الرفع والجر ألف أصلية ، وذهب المبرد إلى أن الألف أصلية في الأحوال الثلاث ، وذهب المازني إلى أنها ألف التنوين في الأحوال الثلاث .
انظر الكتاب ٤ / ١٨٧ ، ومجموعة الشافية ١ / ١٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجاربردي ٤٦١ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ و١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٧ .

(٤) في (ب ، ج) : « القلب » .

(٥) في الشافية : « وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو حُبْلى همزةً ... » .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ و١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٧ .

(٧) في (ب) : « للتاء » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٠ .

(٩) ساقط من (هـ) .

فرقاً بَيْنَهُ وبَيْن تاء التأنيث الفعْليّة ، وَفرْقاً بينْهُ وَبَيْن التاءِ في[1] نفس الكلمة نحو : وَقْتٍ ، (**وتشبيهُ تاء هَيْهَات بها**)[2] أيْ : بتاء التَّـأنيث الاسْميّة في الوَقْف عَليْها[3] بالهاء (**قليلٌ**)[4] ، وَإنّما الكثير الوَقف عليه بالتّاء .

(**وَفِي الضَّارِبَاتِ**) عَطف عَلَى هَيْهَات ، أيْ : تشبيه (التّاء التّي)[5] في الضّاربات بتاء التّأنيث الاسْميّة حتى يُوقـف عليـها بالهـاء (**ضَعِيفٌ**)[6] ، وَإنّما القويّ هو الوقف عَليْـها بالتـاء ؛ لدلالتـها علـى الجمعيّـة وَالتـأنيث جَميعاً .

(**وَعِرْقَاتٌ**) أيْ : الأصْل (**إنْ فُتِحَتْ تَاؤهُ فِي النَّصْبِ**) ، / وَيُقَال[7] : [٦٥/أ] استَأصَلَ اللهُ عِرْقاتَـهُم (**فَبالهاء**)[8] أيْ : يُوقـف عَليْـها بالهـاء ؛ لكوْنـها حينئـذٍ[9] مُفـردةً (**وَإلاّ**) أيْ[10] : وَإنْ لم تُفتَـح في النَّصْـبِ ، بَـلْ تُكْسَــرُ (**فبالتّاء**)[11] أيْ : يُوقف عَليْها بالتّاءِ ؛ لِكَوْنِها جمعـاً ، والـرَّاءُ فيـها[12] تُسكَّنْ وَتُكسَرُ .

---

(١) في (ب ، ج) : « من » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ والشافية : « به » .

(٣) كذا في الأصل وفي باقي النسخ : « عليه » .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٠ - ٨١ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « تاء الذي » .

(٦) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٩١ .

(٧) انظر مجمع الأمثال ١ / ٤١ - ٤٢ ، والكتاب ٣ / ٢٩٢ .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٠ - ٨١ .

(٩) كذا في الأصل ، وليست في باقي النسخ .

(١٠) ليست في (ج) .

(١١) انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٠ - ٨١ .

(١٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « منها » .

(**وَأَمَّا ثَلاثَةَ اربَعَة**) إشارة إلى أنَّهم قلبوا تاء ثلاثة في الوَصْلِ هـاء[١] ، مَعَ أنَّ هذا مِن أحكامِ الوَقف ؛ إجراءً للوَصْل مُجْرَى الوَقفِ ؛ لأَنَّ الضِّـدَّ يُحْمَلُ عَلَى الضِّد .

قوله[٢] : (**فِيمَنْ حَرَّكَ**) الهـاءَ مـن ثلاثـة : (**فلأَنَّـهُ نقل حَركَـةَ هَمْزة القَطعِ**)[٣] أيْ : همزةُ « أربعـةٍ » إلى الهـاء (**لَمَّا وَصَلَ**) ، والضَّمـير[٤] في قوله[٥] : فَلانَّهُ ، وَنَقَل وَوَصَل لِمَنْ ، وَنَقـل دَالٌّ عَلَـى جـزاءِ لَمَّـا وَصَـل ، (**بخلاف** ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾[٦]) فإنَّه لَيْسَ فيه نَقْلُ الحركـة مِـن همـزة الله ، (**فإنَّـه لمَّا وَصَلَ**) الله بـألم ، (**التقَى سَاكِنَانِ**) ففتـح الميـم محافظـة عَلَـى التّفخيم .

(**وزيادَةُ الألِفِ**) (في الوقف : مُبْتَدأ)[٧] (**فِي أنَا**)[٨] (خَبَرُهُ ؛ بيانـاً للحَرَكة)[٩] ، (**وَمِن ثَمَّ**) أيْ : وَمِن أجْل أنَّ[١٠] الوَقف عَلَـى أنـا بزيـادة

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢٦٥ ، والمنصف في شرح التصريف ٣٩ ، وشرح المفصـل لابـن يعيـش ٩ / ٨٢ .

(٢) ليست في (ب) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٦٥ ، والمنصف في شرح التصريف ٣٩ ، وشرح المفصـل لابـن يعيـش ٩ / ٨٢ .

(٤) في الأصل : « الضمير » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٥) ساقط من (هـ) .

(٦) الآية ١ ، وجزء من ٢ من سورة آل عمـران ، وهـي بتمامـها : ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٦٤ ، والمنصف في شرح التصريف ٣٨ .

(٩،١٠) ساقط من (هـ) .

الألِف (**وُقِفَ على** ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[١] / **بالألِفِ**)[٢] فإنَّ أصْل [٦٥/ب] الكلامِ : « لَكِنْ أنَا الشأنُ اللهُ رَبّي » ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ مِن أنَا إلى النُّونِ المخَفَّفَةِ من لكِنْ ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ ، ثم أدغمت النّونُ (في النّون)[٣] ، وَإثْبات الألِف عند[٤] الوَصْلِ فيه فَصيح أيضاً[٥] ، بخلاف أنَا[٦] إذا أُثْبِتَ ألِفُهُ فِي الوَصْل فإنَّه لَيْسَ بفَصِيح ؛ لأنَّ الألِفَ يَدُلّ عَلَى[٧] أنَّ الأَصْلَ « لَكِنْ أنَا » ، وَبغَيْرِ الألِف يَلْزَمُ الالتباسُ بَيْنَه وَبَيْن لكنَّ المُشَدَّدَةِ .

(**وَ**) جَاءَ فِي ما الاستفهاميّة ، وَفِي أنَا إبْدالُ الألِف هاءً في الوَقْفِ ، (**نَحْو : مَهْ وَأَنَهْ**) وَذلك (**قَلِيلٌ**)[٨] .

(**وَإلحاقُ هاء السّكت**) فِي الوقف مُبْتدأ ، والمرادُ[٩] بِه[١٠] : التوصّل إلى بقاءِ الحركةِ (في الوَقْفِ)[١١] كما زَادُوا هَمْزَةَ الوَصْلِ في الابْتداءِ ؛ لِلتَّوَصّل بها إلى بَقاء السّكُون ، (**لازِمٌ**) خَبَرُهُ ، (**فِي نَحْوِ**[١٢] **: رَهْ وَقِهْ**)

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الكهف ، وهي بتمامها : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ .

(٢) انظر شرح الرضي ٢ / ٢٩٥ .

(٣،٤) ساقط من (هـ) .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٣ .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) ليست في (هـ) .

(٨) انظر المنصف في شرح التصريف ٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٤٣ ، وقوله : (ونحو) ساقط من الشافية .

(٩) في (هـ) : « وأراد » .

(١٠) ليست في (هـ) .

(١١) كذا في الأصل ، وما بين القوسين ساقط من باقي النّسخ .

(١٢) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٩٩ .

مُتعلّق به أمْرَيْنِ مِن رأى يَرَى ، وَوَقى يَقِيْ .

(**وَمَجيءِ مَهْ**) عطف عَلَى رَهْ ، (**وَمِثْلُ مَهْ فِي : مَجيءَ مَ جئتَ ، وَمِثْلُ مَ أَنْتَ**[1]) وَالأصْل جِئْتَ مَجِيءَ مَا ؟ ، وَهُوَ سؤالٌ عن صِفَةِ / [٦٦/أ] المَجِيْءِ[2] ، أيْ : عَلَى أيّ صِفَةٍ جئْتَ ؟ ثُمّ أُخِّرَ[3] الفِعْلُ ؛ لأنَّ للاسْتفهام صَدْر الكَلام ، ولَمْ يمكِنْ[4] تأخيرُ المضافِ ، وَحُذِفَت ألِف ما ؛ لأنَّ ما الاستفهاميَّةَ تُحْذَفُ[5] ألفها إذَا وَقَعَتْ مُضافاً إليها ، وَكذَا مِثْلُ مَهْ في مثل مَ أَنْتَ ؟ ، أيْ : مثل أيِّ شيءٍ أنْتَ ؟ ، وَإنَّما وَجَبَ[6] إلحاقُ الهاءِ في هذه[7] الصّور ؛ لئلاّ يَلزَمَ الابتداءُ بالسّاكن ، أوْ الوقف عَلَى المُتحرّكِ .

(**وَجائزٌ**) عَطف عَلَى لازمٌ ، (**فِي مثل**[8] **لَمْ يَخْشَهْ ، وَلَمْ يَغْزُهْ ، وَلَمْ يَرْمِهْ ، وَغُلامِيَهْ**) عِنْدَ مَن يُحرِّكُ ياءَ المتكلِم ، (**وَعلامَهْ وَحتّامَهْ وإلامَه مِمَّا حَرَكَتُهُ غَيْرُ إعرابِيَّةٍ ، وَلا مُشَبَّهَة بِهَا**) أيْ : بالإعرابيّة ، أيْ مِمَّا لم يَكنْ عَلَى حَرْف واحِدٍ ، أوْ كان عَلَيْه ، لكنْ[9] اتّصَلَ به ما قَبْلَه اتّصالَ الجزءِ كَياءِ المتكلّم ؛ لكوْنه ضَميراً مُتَّصلاً لا يُمكنُ إفرادُهُ ، وَمثل ما الاستفهاميّة إذا اتّصلت بحَرف الجرِّ وسقَطتْ أَلِفُها ، أمّا جَوَاز الإلحاق ؛

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٩٩ .

(٢) في (هـ) : « مجيء » .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) في (هـ) : « يكن » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « يحذف » .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) في (ب ، ج) : « في مثل هذه » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٥٩ ، ١٦٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٩٦ ، وفي الشافية : « وجائز في لَمْ يَخْشه ولَمْ يَرْمِهْ ، ولم يَغْزُه » .

(٩) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « ولكن » .

فلأنَّ حَركتها غيْرُ إعرابيّةٍ وَلا مُشبّهَةٍ بها ، فينبغـي أنْ يُـترك عَلَـى مَـا هـو مُقْتَضَاها[١] / مِن عَدمِ التغيّر[٢] ، وَأمَّا جَواز عَدمِ الإلحاق ؛ فلأنَّها ليْسـت عَلَى حَرف وَاحد ، فلا يَلزمُ الابتداءُ بالسَّاكن ، أوْ الوَقفُ على المُتحركِ . [٦٦/ب]

قولـه : (**كالماضي**)[٣] مثـال المشـبّهة بـالإعرابيّة[٤] ، أيْ : كحركـة[٥] الماضي ؛ لأنّه بُني عَلَى الحركة ؛ تشبيهاً بالمضارع .

وَحركة[٦] (**بابِ**[٧] « **يا زَيْدُ ، وَلا رَجُلَ** »[٨]) ؛ لأنهَّا تُشْـبه[٩] حَركـة الإعراب[١٠] ؛ لعُروضها بسبب شيء يُشبهُ العامل .

(**وَفي نحْو**[١١] : **هَهُنَاهْ وَهَؤلاهْ**) بـالقصْر ، عَطْـف علـى قولـه : « في نَحْوِ : لَمْ يَخْشَهْ » ، وَإنَّما أُلحق هاء السّكت فيهما في الوَقف بياناً للألِف .

(**وَحذف الياء**) مُبتدأ ، والوَقت بالسّكوُن عَلَى مـا قبلـها (**فِي نحو : القاضي**)[١٢] خبره ، مِمَّا آخره ياء أصْليَّة ، (**وَغُلامِيَ**)[١٣] مِمَّـا اتّصـل بـه ياء المتكلم ، (**حُرِّكت**) يـاء المتكلـم ، (**أَوْ سُكِّنَتْ**) (وَأَوْ بمَعنـى الـوَاو ،

---

(١) في (ب) : « مقتضاه » .
(٢) في (هـ) : « الغير » ، وهو تحريف .
(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٥٩ ، ١٦٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٩٦ .
(٤) في (هـ) : « في الإعرابية » .
(٥) في (هـ) : « حركة الماضي » .
(٦) في (ب) : « وكحركة » .
(٧) ليست في (ج ، هـ) .
(٨) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٠٠ .
(٩) في الأصل : « تشبيه » ، وما أثبته من (ج ، هـ) .
(١٠) في (ب) : « الإعرابية » .
(١١) انظر الكتاب ٤ / ١٦٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٠٠ .
(١٢) انظر الكتاب ٤ / ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٧ ، وشرح الجاربردي ٤٨٤ .
(١٣) انظر الكتاب ٤ / ١٨٧ .

وَهَذان الفعْلان)[١] في تأويل المصْدر المرْفوُع بأنّه مبتـدأ ، خـبَره مَحـذوُف أيْ : سَوَاء (تحرْيكها أوْ سكوُنها)[٢] ، والجمْلة مُعْترضة .

(**وإثباتُها**) أيْ إثباتُ الياءِ في نَحْوِ : القاضي وغلامِـي (**أكـثر**)[٣] إذ لا مُوجـبَ لِحَذفِـها ، / (**عكسُ قَاضٍ**)[٤] خَبَر لِمحْـذوْف ، أيْ : مِمَّـا حُذفت ياؤه بالتّنوين ، فإنّ حذفَ الياء فيه أكثر مِن إثباتها فيه[٥] . [٦٧/أ]

(**وإثباتها في نَحْوِ : يا مُرِي ؛ اتّفَاقٌ**)[٦] أيْ : اتّفقوا عَلَى إثبات الياء في نَحْو : يا مُري ، مَعَ الاختـلافِ[٧] فِـي نَحْـوِ[٨] : جـاءني مُـرٍ وَقـاضٍ ؛ لأنَّ الأَصْل : يا مُرْئِيُ ، اسمُ فاعل مِن الإراءَة ، نُقِلت[٩] حركة الهَمزة إلى الرّاء وَحُذفت ، ثم حُذفت الضَّمَّةُ استثقالاً ، (فلو حذفوا)[١٠] الياءَ أَيْضاً لأَخَلّوا بالكلمة مِن غيْر إعْـلال يوُجبُـهُ ؛ لأنّـه يبقـى عَلَـى حَـرفٍ وَاحـدٍ أصْليّ ، بخلاف حذف الياء مِن نَحْو : جـاءني مُـرٍ ، فـإنَّ ذلـك وَإن كـان يُؤدّي إلى (بَقائه عَلَى حَرْف)[١١] أَصْلـيّ ، إلاّ أنَّ ذلـك الحـذف اقتضـاهُ

---

(١) في نسـخة (ب ، هـ) : « وهـذا الفعـل » وقولـه : « وأو بمعنـى الـواو » سـاقط مـن (ب ، هـ) أيضاً .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « تحريكه أو سكونه » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٨٥ - ١٨٦ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٠١ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٨٣ ، وفي (ج) : « هو عكس » .

(٥) ليست في (ب) .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ١٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيـش ٩ / ٧٤ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٤ / ١٩٨٦ .

(٧) أكثر العلماء على أنها تحذف في الوقف ، انظر الكتاب ٤/١٨٣، وشرح الجاربردي ٤٩١ .

(٨) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النسخ .

(٩) في (هـ) : « بقلب » ، وهو تحريف .

(١٠) في (هـ) : « ولو حذف » .

(١١) في (ب) : « إبقائه » ، وفي (هـ) : « إلى » وهـو تحريـف ، وفي (ج) : « علـى حـرف واحدٍ » .

الإِعْلالُ القياسي ، بخلاف الوَقف ، فإِنَّه لا يُوجبُ إِعلالاً ، فلا يَجوز إِجْحَافُ الكلمة بسَبَبِهِ .

(**وإِثباتُ الواوِ والياءِ**) في نَحْوِ : زيدٌ لَمْ يَغزو ولَمْ يَرْمِي، (**وَحَذفهما**) فِي نَحْوِ : زَيْد يَغْزُ وَ يَرْمِ (**في الفَوَاصِلِ**) وَهِيَ[1] رُؤُوس الآيِ وَمَقَاطِع الكلام ، (**والقوافي**) وَهِيَ : أَوَاخر[2] الأبيات ، / وَذلك أنَّهم يَطلبُون التّماثُل فيهما ، (**فصيحٌ**)[3] بخلاف وُقوعِهِ فِي أثناء الكلام ، فإِنَّهُ لَيْسَ بفصيح . [٦٧/ب]

(**وَحَذْفُهُما**) أيْ : حذفُ الواو والياء (**فِيهما**)[4] أيْ : في الفواصِل وَالقَوَافِي (**في نَحْوِ : لَمْ تَغْزُوا**)[5] يا رجال ، (**ولَمْ**[6] **تَرْمي**) يا امْرأة ، (**وَصَنَعُوا**) عَطف على « نَحْوِ » ، هذا مأخوذ مِن قول الشاعر[7] :

[البسيط]

---

(١) في (ب) : « وهو » .

(٢) في (هـ) : « آخر » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٠١ .

(٤) ليست في (هـ) .

(٥) في الأصل : « يغزوا » بياء المضارعة ، وهو تحريف ، صوابه ما أثبته من (ب ، ج) .

(٦) في (هـ) : « لن » .

(٧) هو تميم بن أُبي بن مقبل ، في ديوانه ١٦٨ ، ورد بلا نسبة في الكتاب ٤ / ٢١١ ، وهو منسوب في شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٣٦ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٠٦ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٩٠ ، وشرح الجاربردي ٤٩٣ ، وشرح الأنصاري ٣٥٣ .
الشاهد قوله : (صَنَعُ) إذ الأصل (صنعوا) حذف واو الجماعة للوقف ، أي أنّه قَصَر المقطع الطويل - مدَّ الواو - للوقف ، وأبقى الضمة دليلاً على المحذوف .
وروايته في الكتاب : (لا يُبعد الله أصحاباً تركتهم) .
وقوله : لا يُبْعدِ الله ... ، معناه الدعاء .

لا يُبْعِدِ اللّهُ إخْوَانًا لَنَا ذَهَبُوا لَمْ أدرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَا صَنَعْ

(أيْ مَا صنعُوا)[١] ، (**قليلٌ**)[٢] ؛ لأَنَّ الوَاوَ وَالياء فِي مِثْل هذه[٣] الصُور ضميرٌ ، وَحَذْفُ ذلك مُخلٌّ بالكلام[٤] ، والإخْلالُ بالكلام ؛ لأَجْلِ تناسُبِ الفواصِل والقوافِي غَيْرُ جائزٍ .

(**وَحَذْفُ الواو**) مبتدأ ، وإسكان ما قبلها (**مِن نَحْو**[٥]: **ضَرَبَهُ وَضَرَبَهُمْ، فيمَنْ أَلحَقَ**) خبَره ، أيْ : أَلْحَقَ الوَاوَ بهما وَصْلاً فَيقُولُ : ضربَهُو وَضربَهُموا ، (**وَالياءُ**)[٦] عطف عَلَى الوَاوِ ، أيْ : حَذْف الياءِ مبتدأ (**فِي**[٧] **تهِ وَهذِهِ**) خبره ، فيمَن قال فيهما : / بالياء وَصْلاً فيقال : تِهْ وَهَذِهْ بسُكُون الهائَيْن[٨] . [٦٨/أ]

(**وإبْدالُ الهَمْزَة حَرْفا مِن جنس حركتها**) مبتدأ ، (**عِنْدَ قَوْمٍ**) خَبَرُهُ ، (**مثل**[٩]: **هَذَا الكَلَوْ**) بفتح اللّام وَسُكُون الوَاو في الوَقْف على « الكَلأُ »، أيْ : العُشبْ ، (**والخَبُوْ**) بضمِّ البَاءِ ؛ لأَنَّ أصْله خَبْءٌ بسُكون الباء ، وهو ما خُبِّئ . (**والبُطُوْ**) نقيض السُّرعَة ، وَأَصْلهُ بسكون الطاء، **(والرِّدُوْ)** وهو[١٠] العون ، وأصله بسكون الدال ، فنقلت ضمّةُ الهمزة في الثلاثة

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢١١ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٠٦ .

(٣) في (هـ) : « هذا » .

(٤) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النسخ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٨٩ – ١٩٨ ، وقوله : « من نحو » ساقط من الشافية .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ١٨٩ .

(٧) في (هـ) والشافية : « في نحو » .

(٨) في (هـ) : « اليائين » وهو تحريف .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ١٧٧ – ١٧٨ – ١٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٣ .

(١٠) في (ب ، هـ) : « أي » .

الأخيرة إلى ما قبلها ، (**ورأيت الكَلاء وَالبُطَاء وَالرِّدَاء**)[١] بفتح مَا قَبل الهمزة ، أمَّا في الأوّل ؛ فعَلى الأَصْل ، وَأمَّا في البَوَاقي ؛ فللنّقْل[٢] ، (**وَمَرَرْت بالكَلَىْ**) بفتح اللاّم ، (**والخَبِيْ والبُطِيْ وَالرِّدِيْ**) بنقل كسرة الهمزة إلى ما قبْلهَا ، وَالفرق بَيْنَ هذه الأمثلة ، أنَّ الأَوَّل ما قبل الهمزة فيه مَفْتوحٌ ، فلهّذا بقيَت[٣] الفتحة عَلَى حالها ، وَفي البَواقي سَاكنَة[٤] ؛ إلاَّ أنَّ ما قبل السَّاكن مُختلفٌ فتحاً وَضمّاً وَكسْراً .

(**وَمنْهم مَنْ يَقول**[٥] : **هَذَا الرِّدِي**) حَال الرَّفْع ، / (**وَمِن البُطُوْ**) حال الجرِّ ، (**فيُتْبِعُ**) الكسرَ الكسرَ[٦] في الأول ، والضَمَّ الضَمَّ[٧] في الثّاني ؛ فِراراً مِن الهَيْئَة المسْتَثقَلة المتروكةِ في كلامهم[٨] . [٦٨/ب]

(**والتَّضْعِيْفُ**)[٩] مُبتدأ ، (**فِي المتحرِّكِ**) خبره ، (**الصّحيح غير الهَمزةِ المُتحرِّكَة**[١٠] **ما قبله**) صفاتٌ للخَبَرِ ، أي : التَّضعيف يجوز بأربعة شرائط[١١] :

---

(١) في باقي النسخ : « ورأيت الكلأ والبطأ والردأ » ، وفي الشافية : « ورأيت الكلا ، والخَبَا ، والبُطَا ، والرِّدَا » .

(٢) في (هـ) : « فللثقل » وهو تحريف .

(٣) في (ب ، ج) : « أبقيت » .

(٤) في (ج ، هـ) : « ساكن » .

(٥) ذكر سيبويه أنها لغة تميم وأسد ، انظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) أهل الحجاز يقولون : (الكلا) في الأحوال الثلاثة ؛ لأنهم لا يحققون الهمزة ، والهمزة ساكنة قبلها فتحة . انظر الكتاب ٤ / ١٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٣ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ١٦٩ .

(١٠) في (ب ، ج) : « المتحرك » ، وفي الشافية : « المتحرك ما قبلَها » .

(١١) انظر شرح الرضي ٢ / ٣١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٧ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٩٦ .

الأوّل : أنْ يكون الموقوف عَليْه[١] متحركاً ، فــإنْ كـاَنَ سَـاكناً نَحْـو : ضرَبْت ، لَمْ يجز ؛ لأنّه كالعِوَض من الحركة .

والثاني[٢] : أنْ يكون صَحيحاً ، فَإنْ كان غَيْر صَحِيحٍ نحوُ: القاضي[٣] ، (لَمْ يَجُزْ)[٤] ؛ لاستثقال حَرْف العلّة .

والثالث[٥] : أنْ يكون غير همــزة ، فـإن كـان هَمـزة نَحْـو : الكـلأ لم يجز ؛ لاجتماع الهمزتين .

والرابع : أنْ يكون مَا قبْلهُ مُتحركاً ، فإن كان ساكناً نَحْوُ : بكْرٍ لم يجز ؛ لئلاّ تجتمع ثلاثة سَواكن ، (**مثل**) هذا[٦] (**جعْفرّ**) بتشديد الرّاء ، (**وهو**) أيْ : التَّضعيــف (**قليــلٌ**) ؛ لوُقُــوع التَّضعيــف في مَحــلّ التّخفيــف ، (**ونَحْو :**) قول الشّاعر[٧] : [الرجز]

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) في (هـ) : « الثالث » وهو تحريف .

(٣) في (هـ) : « القاضيّ يُضَعَّف » .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) في (هـ) : « الثاني » ، وهو تحيف .

(٦) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٧) قيل لرؤبة بن العجاج ، وقيل لربيعة بن صُبح ، وقيل لا يعرف قائله ، وأول البيت :

(يُنْزَل مَا ألْفَى الدَّبَا سَبْسَبَا)

ذكر سيبويه في الكتاب أول بيت من الأرجوزة ٤ / ١٧٠ ، ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وذكره الرضي في شرحه للشافية برواية أخرى وهي (أو الحريق وافق القصبّا) ، انظر ٢ / ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٦٨ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٣ ، وشرح الجاربردي ٥٠٢ - ٥٠٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥٠ .

الشاهد قوله : (القصبّا) إذ ضَعَّف آخر الكلمة للوقف ، ثم حرّكها للضرورة .

مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ (**القَصَبَا**)

(**شاذّ**) ؛ لأنّه أتى بحكم الوَقف ، وَهُوَ التّضعيف في حال الوَصْل ، / [٦٩/أ] وَإنّما يجوز مثل ذلك (**ضَرُورَة**)[١] .

(**وَنَقْلُ الحركة**)[٢] مبتدأ ، (**فيما قبلهُ ساكن صَحيحٌ**) خبرُه ، إذ المتحرّك لا يَقبل حَركةً أخرى ، وَحَرْف العلّة يزيد بنَقلِ الحركة إليه[٣] ثقلاً ، (**إلاّ الفتحة**) ؛ لأنّهم إنّما نقلوا الضّمة والكسرة ؛ لقوتها ، فكرهوا حذفهما ، والفتحة خفيفةٌ ، فاغتفروُا حَذْفَها (**إلاّ في الهَمْزة**) استثناء مُفّرغ ، أيْ : لا تنقل[٤] الفتحة في أيّ حَرْف كانت إلاّ في الهمزة ، فَهُوَ مَنصُوب المحلّ عَلَى الحال .

(**وَهُوَ**) أيْ : نَقل الحْركة (**أيَضاً قليلٌ ، مثلُ**[٥] : **هذا بَكُرْ وَخَبُؤْ**) بنقل[٦] الضّمة عن الراء والهمزة إلى ما قبلهما (**وَمَرَرْت بِبكِرْ وَخَبِئْ**) بنقل الكسرة عنهما إلى ما قبلهما[٧] ، (**وَرَأَيْتُ الخَبَأْ**) بنقل الفتحة عن الهمزة إلى ما قبلها ، (**ولا يُقَالُ رَأَيْتُ البَكَرْ**) بالنّقل[٨] (**وَلا هذا حِبُرْ، وَلا مِنْ قُفِلْ**)

---

(١) غير واضحة في (ج) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) في الأصل : « لا ينقل » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

(٦) في (هـ) : « تُنقَل » .

(٧) في (ب ، ج) : « عن الرّاء والهمزة » ، والصواب ما أثبته .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٧٣ ، ١٧٨ .

لِمَا يَلزمُ مِن هذا النّقل مِـن البنـائين المَرْفوُضَيْـن في كلامـهم (**وَيقـال**[1] : **هذا الرِّدُؤْ ، وَمِنْ البُطِيء**) / وَإِنْ لـزمَ منـه بنـاءان مَرْفوضـان ؛ لوُجُـود [٦٩/ب] التخفيف بالنّقل فيما آخرُه هَمزة ، (**وَمِنْهُمْ مَنْ يَفِـرُّ**) عَـنْ لـزوم البنـائيْن هَهُنا أَيْضاً ، (**فَيُتْبِعُ**) الكسْرَ الكسْـرَ في المثـال الأول ، والضَّـمَّ الضَّـمَّ في الثاني[2] .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٧٣ ، ١٧٨ .

(٢) انظر شرح الرضي ٢ / ٣١٢ ، وفي (ب) : « في المثال الثاني » .

[المقصور والممدود][1]

(**المَقْصُور : ما آخرهُ أَلف مُفردَة**) لا هَمْزةَ مَعَها ، وتِلكَ الأَلِفُ إمَّا مُنقلبَةٌ عَنْ وَاوٍ أَوْ يـاء ، أَوْ مزيـدَة للتّأنيث أَوْ للإلحاق ، (**كالعَصَا**) فِي الوَاويّ (**وَالرَّحَى**) في اليائِيّ ، وَحُبْلى للتأنيث ، وَمِعْزىً للإلحاق .

(**والمَمْدُوْدُ : ما كان بَعْد ألفه**)[2] الزّائـدَة (**فيـه**) أيْ : في آخـره (**هَمزَة، كالكِسَاءِ وَالرِّداءِ**) .

اعلم أنَّ المقصُور والممْدُودَ مِن ضرُوب الأسماء المتمكّنة ، إذْ الأفعـال والحروف والأَسْماءُ الغَيْر المتمكّنة لا يُقَـالُ فيـها : مَقْصُـورٌ وَلا مَمْـدُودٌ ، وَأمَّا قولهُمْ في هؤلاءِ[3] : مَقْصُورٌ وَمَمْدُودٌ[4] فَتَسَمُّحٌ في العبارة ، مَعَ مـا في أسماء الإشارة مِن (الشّبَهِ الظّاهر)[5] مِن جِهةِ وَصْفِها / ، والوَصْفِ بـها وَتصغيرها[6] . [٧٠/أ]

(**والقِيَاسِيُّ**) أيْ[7] : كـل وَاحـد مِـن المقصُــور والممْـدود قياسـيٌّ وَسَماعِيّ ، وَالمُرَادُ بالقياسيّ[8] : ما عُلِمَ قصرُهُ أوْ مدّهُ بقاعِدَة مَعلومَـة مـن

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيـش ٦ / ٣٦ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٤ / ١٧٥٩ - ١٧٦٠ ، والتصريح ٥ / ٣١ .

(٢) في الشافية : « ما كان بعدها فيه همزة » .

(٣) مكررة في (هـ) .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣٦ ، وشرح الجاربردي ٥٠٦ .

(٥) في (ب) : « من شبه ظاهر » ، وفي (ج) : « شَبَه الظَّاهر » .

(٦) في (هـ) : « وتصغيره » .

(٧) انظر شرح الجاربردي ٥٠٩ .

(٨) في (ج) : « والقياس » .

استقراء كلامِهمْ ، يُرجعُ إليها فيه ، وبالسّماعيّ : مَا يفْتَقر إلى سماع قصره أوْ مَدّه . فالقياسِـيُّ[1] (**مِـن المقصُور : أنْ يكـوُن مـا قبـل آخـر نظيره مـن الصَّحِيح فتحة**) ؛ لأنّه إذا وَقَع مثل ذلك في المُعْتـل الـلاّم تحرّكَـتِ (اليـاءُ وَالوَاوُ)[2] ويفتحُ ما قبلهما ، فقلبتا[3] ألفاً ، فيَحْصُل اسـم آخـره ألـفٌ ، وَهُوَ مَعْنى المقصُور[4] .

(**وَ**) القياسِيّ (**مِن الممدُود أَنْ يكُونَ ما قبلهُ**) أيْ : ما قبل آخر نظيره مِن الصّحيح (**ألفاً**) فـإذا أَرَدْتَ بنـاءَ تلـك الكَلمـة[5] مِـن المُعْتـل الـّلام (وَجَبَ أنْ يكُون مَمْدوداً ؛ لأنَّ حَرْف العلّة مِن الاسْم المعتـل الـّلام)[6] يَقَعُ آخراً بَعْدَ ألفٍ ، فيَجبُ قلبُه هَمْـزةً وَهـوَ[7] مَعْنـى المَـدوْدِ[8] ، (ثـم بَسَطَ ما اشتمل عَليْه هاتان القاعِدَتان فقال)[9] : (**المُعْتل**[10] / **اللاَّم مِن أسماء المفاعيل**) جَمْع المفعُول[11] ، (**مِن غَيْر الثلاثيّ المُجرَّد**) سَوَاء كـان ثلاثياً مَزيداً أوْ رُباعيّاً (**مَقصُور**[12] **كمُعْطًى وَمُشْتَرًى ؛ لأنَّ نظائرَهُما**) مِـن

[٧٠/ب]

(١) في (ب) : « والقياسي » .

(٢) في (هـ) : « الواو والياء » .

(٣) في (هـ) : « فقلبت » .

(٤) انظر شرح الجاربردي ٥٠٩ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الصيغة » .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) في (ب) : « وهي » ، وفي (هـ) : « وهذا » .

(٨) انظر شرح الجاربردي ٥٠٩ .

(٩) ساقط من (ب ، هـ) .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ والشافية : « فالمعتل » .

(١١) في (ج) : « المفعولة » .

(١٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦ / ٣٨ وما بعدها ، وشرح اليزدي ١ / ٣٠١ وما بعدها .

الصّحيح (**مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ**) .

(**وَأَسْماء الزَّمَانِ والمكان ، والمَصْدَر**)[١] أيْ[٢] : فالمعتْل اللام (**مما قياسُهُ مَفْعَلٌ**) بفتح الميم وَالعَيْن ؛ لِكوْن اسْمي الزَّمان والمكان من منقوصِ الثلاثيّ ، وَالمصْدر الميميّ مُطلقاً كذلكَ ، (**أَوْ مُفْعَل**) بضَمِّ الميم وَفتح العَيْن ؛ لأنَّ اسمَي الزَّمان والمكان ، والمَصْدر الميميّ ، مِن غير الثلاثي المجرَّد عَلَى وَزْن المَفْعُول مِن ذلك البناء[٣] مَقصُورات ، (**كَمَغْزًى**) اسم للزَّمان[٤] والمكان ، أوْ مَصْدر من الثلاثيّ المجرّد ، (**وَمُلْهًى**)[٥] مِن غيره ؛ (**لأَنَّ نظائِرَهُمَا**) من الصَّحيح (**مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ**) .

قوله : « مِمَّا قياسُهُ » إلى آخره مُتعلّق بالمصْدر ، لا بأَسْماء[٦] الزَّمان والمكان لهما[٧] ، إذْ لا فَرق في المعتل اللَّام بَيْن أنْ يكوُن فعْله يَفْعِل بالكسر أوْ غيرَهُ ، فإنَّ اسْم[٨] الزَّمان والمكان / منه[٩] مَفْعَل بالفتح ، وَأمَّا المصْدر مِن المعْتل الّلام فلم يتعيّن (فيه ذلك)[١٠] ، فلذلكَ قيّدَهُ[١١] بِهِ ، [٧١/أ]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦ / ٣٨ وما بعدها ، وشرح اليزدي ١ / ٣٠١ وما بعدها .

(٢) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٣) في (ب ، ج) : « الباب » .

(٤) في (هـ) : « الزّمان » .

(٥) في (هـ) : « ومُهْلى » ، وهو تحريف .

(٦) في (ب) : « باسمي » ، وفي (هـ) : « باسم » .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) في (ب) : « اسمي » .

(٩) في (ب ، هـ) : « فيه » .

(١٠) ساقط من (هـ) .

(١١) في (هـ) : « قيّد » .

« وَأسماء الزَّمان » عطف عَلَى « أسماءِ المفاعيل » وَقوْله: « المصْدَرُ » عَطف على قوْله : « أسماءِ » ، لا عَلَى قوْله : « الزَّمَان » .

(**والمصادر**) عطف عَلَى قوله[1] : « أسْماء المفاعيل » ، أيْ : فالمعتل اللَّام مِن المصادر المعتلّة[2] اللّام (**من فَعِل**) بالكَسْر ، الذي يَجيء منه الصِّفَة المشبَّهة عَلَى وَزن (هذه الأَوْزان)[3] (**فَهُوَ أَفْعَل أَوْ فَعْلانُ أَوْ فَعِلٌ**)[4] بفتح الفاءِ وَكسْر العَيْن (**كالْعَشَى**) ، مِن عَشِيَ فَهُوَ أعْشَى ، أيْ : الذي لا يُبْصر باللّيل وَيُبْصِرُ بالنّهار ، (**وَالصَّدَى**) مِن صَدِيَ ، فَهُوَ صَدٍ ، أي : عَطِشٌ ، (**والطَّوَى**) مِن طَوِيَ ، فَهُوَ طَيَّان ، أيْ : جائع مَقْصُورات أيْضاً ؛ (**لأنَّ نظائرها**) مِن الصَّحيح (**الحَوَل**) مِن حَوِلَ فهو : أحْوَل ، وهو نظير للعشى[5] ، (**والعَطَشُ**) مِن عَطِشَ فَهُوَ : عَطْشان نظيرٌ للطَّوَى ، (**والفَرَق**) أيْ[6] : مِن فَرِقَ ، أيْ : خاف ، فَهُوَ فَرِقٌ نظيرٌ للصَّدى ، واللّفُ[7] والنّشر / في هَذه الأمثلة لَيْس على التّرتيب ، (**وَالغَرَاءُ**) بالمدِّ [٧١/ب] (**شَاذٌ**)[8] ؛ لأنّه مِن غَرِيَ به ، بالكسْرِ ، أي[9] : أُحْرِصَ به ، فَهُوَ غَرٍ ،

(١) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٢) في (هـ) : « المعتلّ » .

(٣) ساقط من (ج ، هـ) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦ / ٣٨ وما بعدها ، وشرح اليزدي ١ / ٣٠١ وما بعدها .

(٥) في (هـ) : « العشى » .

(٦) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٧) في (ب ، ج) : « فاللّف » .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦ / ٣٨ وما بعدها ، وشرح اليزدي ١ / ٣٠١ وما بعدها .

(٩) ما أثبته من نسخة (ب ، ج) ، وفي الأصل ونسخة (هـ) بإسقاط « أي » .

فقياسه[١] غرًى[٢] مثل صَدًى ، (مِن صَدِيَ)[٣] ، فَـهُوَ صَـدٍ (**والأصْمَعيّ يقصره**)[٤] لكن المسمُوع فيه المدّ[٥] .

(**وَجَمْعِ**) عطف عَلَى « أسمـاء المفـاعيل » ، **أيْ** : فـالمعتلّ الـلاَّم مـن جَمْع (**فُعْلَة**) بضمِّ الفاءِ ، (**وَفِعْلَة**)[٦] بكسرها (، **كَعُرى وَجِزًى**) جَمْع[٧] عُرْوَة وجِزْيَة ، مقصور أيْضاً ؛ (**لأنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرَبٌ وَقِرَبٌ**) جَمْعُ[٨] قُربـة بـالضَّمِّ ، وَهُـوَ الدُّنُـوُّ ، وَالقرابـة فِـي الرّحـم أيْضـاً ، وَقِربـة بالكسـر مَـا يُسْتقى به .

(**وَنَحْوُ : الإعْطَاءِ**) عطف عَلَى « أسماء المفاعيل » **أيْ** : فالمعتلُّ الـلاَّم مِن نَحْوِ : الإعْطَاء (**والرِّمَاءِ والاشْتِرَاءِ وَالاحْبِنْطاءِ ، مَمْدُوْدٌ**[٩] ؛ **لأنَّ نظائر الإكْرَام والطِّلاَب والافْتِتَاحِ والاحْرنجام**) وَالاِحْبِنطَاء لَيْسَ مُعْتلاً ، لكن لَمَّا كان الزّيَادة فيه للإلحاق بالأصْليّ ، تسَاهَلوُا (في العِبَارة)[١٠] .

---

(١) في (ب) : « قياسه » .

(٢) قال ابن يعيش : « والقياس فيهما القصر على حد نظائرهما ... » انظـر شـرحه للمفصـل ٦ / ٣٩ ، وما أثبته من نسخة (ب) ، وفي الأصل : « غرا » .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٩ .

(٥) ذكر ذلك سيبويه ، انظر الكتاب ٣ / ٥٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٩ .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥٤١ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٢٧ .

(٧) في (ب) : « جمعي » .

(٨) في الأصل : « جمعي » ، وهو تحريف ، وما أثبته من (ب ، هـ) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٦٤ ، وفي نسخة (هـ) : « ممدودة » .

(١٠) في (ب) : « بالعبارة » .

(**وَأَسْماءُ**) أيْ : فالمعتلُّ[1] اللام مِن أسماء (**الأَصْواتِ**[2] **المَضْمُومِ أَوَّلُهَا كالعُوَاءِ**) : صَوْت الذِّئب ، (**والثُّغاء**) : صَوْت الشاةِ مَمْدود ؛ (**لأَنَّ نظائرهما النُّبَاحُ وَالصُّرَاخُ** ، **وَمُفْردِ**) أي : فالمعْتلّ اللّام[3] / مِن مُفْرد [٧٢/أ] (**أَفْعِلَةٍ**)[4] ؛ لأنَّها جَمْعٌ مَخصُوص بما قبل آخره حَرْف[5] مَدّ ، (**ككِسَاءٍ وَقَبَاءٍ**) مُفْردي أَكْسِيَةٍ وَأَقْبِيَةٍ مَمْدُود [(**لأن نَظَائِرِهما حِمَار وقَذَال**) لمؤخر العين مفرد أحْمِرَةٍ وأَقْذِلَةٍ][6] ، (**وَأَنْدِيَةٌ**) إشارة إلى سُؤال ، وَهُوَ أَنَّها جَمْع النّدى أيْ : المَطر ، وَهُوَ مَقْصُور فأجابَ بأنه (**شَاذٌّ**[7] ، **والسَّمَاعِيُّ**) مِن المقصور والمَمْدُود (**نَحْوُ : العَصَا وَالرَّحَى وَالخَفَاء وَالإِبَاءِ مِمَّا لَيْسَ لهُ نظير**) فِي الصَّحيح ، (**يُحْمَلُ عَلَيْه**)[8] والإِبَاءُ بالكسر[9] مَصْدر أبى يأبى ، وبالفتح القَصَبُ ، وَالوَاحِدة أباءَةٌ[10] .

---

(١) في (هـ) : « في المعتل » .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من النسخ الأخرى .

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٤٢ .

(٩) ليست في (هـ) .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « الأباءَة » .

[ذو الزِّيَادَة]

(**ذُو الزِّيَادَة**)[١] خبرَ لمحْذوف[٢] ، أوْ مبتدأ خبرَه مَحْذُوف ، أوْ مفعول لفعل مَحْـذُوفٍ ، أي : خـذه[٣] ، (**وَحُروفها**) عشـرَة ، يجمَعـها قولـك : (**اليوم تنساهُ ، أوْ سألتمونيها**) عَلَى ما يُحكى[٤] أنَّ تلميذاً سَـأَل شـيخه عَنْ حُروفِ الزيادةِ ، فقال : سألتمونيها ، فظنَّ التلميذ أنَّه أحالـهُ عَلَـى مَا أجابَهُمْ به من قَبْل ، فقال : ما سَألناك إلاَّ هذه الكرّة ، فقال : اليَوم تنساه ، فقال : والله لا[٥] أنساه فقال : يا أحْمق ، فقد أجَبْتك مرّتين ، (**أَوْ السِّمانَ هَوِيت**) عَلَـى مـا يُحكـى[٦] / أنَّ المـبرد سَـأَل المــازنيّ عَنــها ، فقــال : [٧٢/ب]

[المتقارب]

هَوِيْتُ السِّمـانَ فَشَيَّبْـنَني وَقَدْ كُنْتُ قِدماً هَوِيْتُ السِّمانا[٧]

فقال : أنا أسألك وأنت تنشـدُني الشـعْرَ ؟! فقـال : أجَبْتـك مرّتـين ،

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٥ وما بعدها ، والمنصف في شرح التصريف ١١٥ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤١ وما بعدها ، والممتـع في التصريـف ١ / ٢٠١ ومـا بعدهـا ، والتصريح ٥ / ٣٣١ .

(٢) في (ب) : « لمبتدأ محذوف » .

(٣) من باب الاشتغال تقديره : « ذو الزيادة خُذْهُ » ، وقوله : « لفعل » ساقط من (ب ، ج) ، وفي (هـ) : « مفعول لمحذوف » .

(٤) انظر المنصف في شرح التصريف ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤١ .

(٥) في (ب) : « لم » ، و(ج) : « ما » .

(٦) انظر المنصف في شرح التصريف ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤١ .

(٧) انظر المنصف في شرح التصريف ١١٥ ، وفي شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٣٢ برواية « وما كُنْتُ » .

(وَأَرَادَ « هَوِيْتُ السِّمَانَ » الذي في الأوّل والآخِرِ)[١] ، وَأحسن مـا قِيـل فيه[٢] لفظاً وَمَعَنى قولهُ : [الطويل]

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ[٣]: أَمَانٌ وَتَسْهِيْلُ[٤]

(**أَيْ : التي لا تكوُن الزيِّادة لغَيْر إلحاق**[٥]) الـذي بـالتَّضعيف ، (**والتَّضْعيف**) الذي[٦] يكون لغير إلحاق[٧] (**إلاَّ مِنْها**) لاَ أنَّها تكوُن أبَـدًا زوائدَ .

[الإلحاق]

(**وَمَعَنى**) زيادة الحرُوف لأجْل (**الإلحاق**[٨] ، **أَنَّها إنَّمَا زِيْدَت لغَرض جَعْل مِثَالٍ عَلَى مثَالٍ أَزْيَد مِنْه**) بأَنْ يُجْعَل الحرْف الزائدُ فِي المزيد فيـه[٩] مُقَابلاً للحَرْف الأَصْليّ في الملحَـقْ بـه (**ليُعَـامل مُعَاملته**) فِـي التّكسِـيْر ، وَ التصْغـير ، وَغَـيْر ذلـك ، (**فنَحْو : قَرْدَدٍ**) لِلمكـان الغليـظ المرْتفـع (**مُلحقٌ**) بجَعْفَرٍ بزيادة دَال ، وَلِذلِكَ يُقَال : قَرادِدُ وَقُرَيْدِدُ ، مِثْل جَعـافر / [٧٣/أ]

---

(١) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٢) ليست في (هـ) .

(٣) في الأصل : « تَنْحَل » ، وهو تصحيف ، وما أثبته مـن (ج) ، وانظـره في شـرح الرضي ٢ / ٣٣١ .

(٤) انظر في شرح الرضي ٢ / ٣٣١ ، وهو في شـرح الكافيـة الشـافية ٤ / ٢٠٣٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٦٤ ، والتصريح ٥ / ٣٣١ برواية مختلفة ، وهي قول ابن مالك : [طويل]

هَنَاءٌ وتَسْلِيْمٌ تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيْلُ

(٥) في (ب ، ج) : « الإلحاق » .

(٦) في (هـ) : « أي الذي » .

(٧) في (ب ، ج) : « الإلحاق » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٦ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٥ .

(٩) ليست في (هـ) .

وَجُعَيْفر ، (**ونحو : مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ**) بجَعْفَر ، وَإِنْ صَحَّ فيه[1] مَقَاتِل وَمُقَيْتِلٌ ، (**لِمَا ثَبَتَ مِن قِيَاسِهَا**) أيْ : قياس زيادة الميم (**لغيْرِه**) أيْ : لغير مَعْنى الإلحاق ليَدُلَّ عَلَى المصْدر ، أوْ[2] الزَّمان ، أوْ[3] المكان .

(**ونَحْو : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وفاعَلَ كذلِكَ**) أيْ : أنَّها غَيْر مُلحَقة بدَحْرَجَ . (**لِذلك**) أيْ : لِمَا ثَبَتَ مِن قياسِ هذه الزِّيادَات[4] لِغَيْر مَعْنى الإلحاق ، وَهُوَ مَا مَرَّ عِنْدَ ذكر معاني الأبْواب[5] ، (**وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِها مُخَالِفَةً**) لمصدر دَحْرَجَ .

(**ولا يَقَعُ[6] الألف للإلحاق في الاسم حَشْواً[7] ؛ لِمَا يلزم مِن تحْرِيكها**) قبل ياء التّصغير ، إن كانت ثانيَةً ، وَبَعْدها إنْ كانت ثالثةً ، وَإنْ كانت رَابعَةً كانت[8] آخراً في التّصغِيرِ وَالجَمْعِ ؛ لأنَّها إذا كانت رابعةً حَشْواً ، وَهِيَ للإلحاق ، فلا يكون إلاَّ للالحاق بالخماسِيّ ، فيَجبُ حَذف الآخِرِ[9] ؛ ليمكنَ تكسيرُهُ وَتصْغيرُهُ ، وَحينئذٍ يَصير[10] مَحَلاً للإعْراب اللّفظي ، إذ لا يَجُوز أنْ يُجْعَل إعرابُهُ تقديْرِيّاً ؛ / لأنَّها وَقعَت مَوْقع حَرْف أصْليّ قابل لأنواع الحركات . [٧٣/ب]

(١) كلمة (فيه) ساقطة من الأصل ، وما أثبتناه من النسخ الأخرى .

(٢،٣) في (هـ) : « و » .

(٤) في (هـ) : « الزيادة » .

(٥) انظر الرسالة ص ٣٦ .

(٦) في الشافية : « ولا تقعُ » .

(٧) انظر شرح الملوكي ١٢٨ ، وشرح الرضي ١ / ٥٧ .

(٨) ليست في (هـ) .

(٩) في (ب ، ج) : « الأخير » .

(١٠) في (ج ، هـ) : « تَصِيْر » .

[أَدلَّة الزيادة](1)

(وَيُعْرف الزائدُ)(2) ، لَمَّا فَرَغ مِن بَيان حُرُوفِ الزِّيادة ، وَمَعْنَى كوْنها زائدَةً ، شَرَعَ فِي ما هُوَ المقصُود مِن هَذا(3) الباب ، وَهُوَ : بَيَانُ مَعْرفة الزّائد مِن الأَصْليّ ، أيْ : يُعْرف الزائِد بثلاثة طُرق(4) .

الأَوّل : (بالاشْتِقَاقِ) ، وَهُوَ أنْ تَجِدَ بَيْنَ اللَّفظين تناسباً في المعْنى والتركيب ، فَتَرُدَّ أحَدهمَا إلى الآخر ، فإذا أَوْرَدْتَ الكلمة المشْتّقة وَفيها بَعْض حُروفِ الزِّيادة ، وَكَانَ ذلك البَعْضُ غَيْر مَوْجُود في الأَصْل المُشْتَقّ مِنْهُ حكمْت بزيادة ذلك البَعْض ؛ كَحُكَمِكَ بزيادَة الأَلِف مِن نَاصرٍ ، وَالميم وَالواو مِن مَنْصُور ؛ لفُقدَانها فِي النَّصْر .

(وَ) الثاني : بِسَبَبِ (عُدْمِ النَّظير) بأَنْ يَلْزَم بأَصالة الحَرْف ، أوْ زيادَتِها بناءٌ غَيْر مَوْجُود في كلامهمْ ، كنُون قَرَنْفُل(5) ، فإنَّكَ تحكمُ بزيَادَتها إذْ لَيْسَ في كَلامهم فَعَلُّلٌ(6) مِثل سَفَرْجُل بِضَمِّ الجيم .

---

(1) انظر شرح الملوكي ١١٨ - ١١٩ ، والممتع في التصريف ١ / ٤٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٣٤ ، والتصريح ٥ / ٣٢٦ .

(2) في الشافية : « وتُعْرَفُ الزِّيادَةُ » .

(3) ما أثبته موجود في جميع النسخ .

(4) انظر شرح الملوكي ١١٨ - ١١٩ ، والممتع في التصريف ١ / ٤٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٣٤ ، والتصريح ٥ / ٣٢٦ .

(5) القرنفل : شجر هندي ، ليس من نبات أرض العرب ، انظر اللسان / قرنفل .

(6) قال سيبويه : « ويكون على مثال فَعَنْلَلٍ في الاسم ، وهو قليل ، قالوا : عَرَنْتُنٌ ، وقَرَنْفُلٌ ... ولا نعلم في الكلام فَعَنْلِل ولا فُعُنْلِل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره » . انظر الكتاب ٤ / ٢٩٧ ، وشرح الجاربردي ٥٣١ .

(وَ) الثَّالث : بسبَب (**غَلَبَة الزِّيَادَة فِيه**) ، أيْ : كثرة زِيـادَة الحـرْف فِي ذلك الموضع ، كالهمزة إذا وَقَعَتْ أوّلاً ، وبَعْدها ثلاثة أصُول ، نَحْـو : أحْمر .

(**والتَّرجيحُ**) (أي : فَيُطْلـب)[1] لأحَـدِ دَلِيْلَـي الزِّيـادَة والأصالـة / [٧٤/أ] (**عِنْدَ التّعارض**) .

(**والاشتقاق**) مُبتدأ ، (**المحَقَّق**) صفتـه ، (**مُقدَّمٌ**) خـبرَه ، أيْ : قـد يَنْفـرِدُ دَلاَلَـة وَاحِـدَة مِـن هـذه الثلاثـة كَمـا مَـرَّ ، وَقَـد[2] يَجتمـع ثنتـان كَتَرْتُبٍ[3]، إذ يَدُل عَلَى زيادة التاء ، الاشتقاقُ لأنَّه من رَتَب ، وَعَدَمُ النّظير إذ ليْسَ فِي الكَلام فَعْلُل كجَعْفُرٍ بضمِّ الفاء[4] ، وَقد يَجْتَمعُ الثّلاث كعُرُنْدٍ للغليظِ ؛ لأنَّ النُّونَ الثالثة السّاكنة تكون[5] زائِـدة غالبـاً ، وَلأنَّـهُ لَيْـس في الكَلام فُعُلْلٌ بضَّم الفاء وَالعَيْن[6] ، وللاشْتقاق ؛ لأنَّـهم قـالوا : عَـرُدَ[7] ، فقسَّمَ[8] المصنِّف هذا البابَ ثلاثةَ أقْسَام :

الأول : في الاشتقاق ، وينتهي كَلامُه فيه بِقَوْله : (« كمنْجَنِيْن »)[9] .

(١،٢) ساقط من (ج ، هـ) .

(٣) معناه : الأمر الثابت ، انظر اللّسان / رتب .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ١٩٦ ، وشرح الجاربردي ٥٣١ .

(٥) في (ج) : « يكون » .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٥ ، وشرح الجاربردي ٥٣١ .

(٧) انظر اللّسان / عرد .

(٨) في (ب ، هـ) : « قَسَّمَ » .

(٩) ساقط من (ج ، هـ) .

(الثاني : في عـدم النَّظير ، وَهُوَ مِن قَوْلـه : « فـإنْ فقدَ الاشتقاق فَبِخُروجـها عَـن الأَصْـل[1] » ، وَينتـهي كلامُـه فيـه بقولـه)[2] : « فمثـل خزَعْبيلَ » .

الثالث : فِي غلبة الزّيَادَة ، وَهُوَ مِن قَوْله : « فإنْ لَمْ تخرج فبالغلبـة » ، إلى آخر الباب ، فاعلم أنَّ لنَا اشتقاقاً وَشُبْهَة الاشتقاق ، والاشتقاق / قَـدْ [٧٤/ب] عَرَفْتَ مَعْنَاهُ ، وَيُشترط فيه أنْ تكون الدَّلالة عَلَى المعنـى المشـترك ظاهِرَة كضَاربٍ من الضَّرب ، فإنْ لم يكن كذلك ، فَهُوَ شبْهة الاشـتقاق كَـهَجْرَعٍ للطّويل ، عَنِدَ مَن يَقُول : هِيَ مِن الجَرْعِ ، وَهُوَ ما اسْتوى مِنْ الرَّمل .

ثم إنَّ الاشتقاق إنْ لَمْ يُعارضه اشتقاق آخر ، فَـهُوَ الاشـتقاق المحقَّـق ، فتعيّن العَمل به ، فلذلك قـال : « مُقـدَّمٌ »[3] ، إذْ الحكـم بـه قطْعِـيّ ، وَإنْ عارضه .

فإن تساويا ، فَهُوَ المراد بالاشتقاق الوَاضِح ، ويجـوز فيـه الأَخـذ بـأَيْ وَجه[4] شِـئت ، وَإنْ[5] ترجّـحَ أحَدُهمـا ، فـالحكم بـالرَّاجح ، (**فلذلك**) أيْ : لأجْل أنَّ الاشتقاق المحقّـق مُقـدَّم (**حُكِمَ بثلاثيّـة عنْسَلٍ**[6]) للنّاقـة السَّريعةِ ؛ لأنَّ العَسْل هو : الإسراع ، (**وَشأملٍ وَشَمْأَلٍ**)[7] مثـل جَعْفَـرٍ ،

(١) في (ج) : « الأصول » .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) في (هـ) : « تقدَّم » .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) في (ج) : « فإنْ » .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٩ ، ٢٨٨ ، ٣٢٠ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٧ .

للرِّيح التي تهبّ مِن ناحية القطب الشماليّ ؛ لأنَّ من لُغاتهما[١] شَمْلاً بالتّسكين وَالتحّريك ، وَشمَالاً بالألف ، وَهِيَ ثلاثيّة ، (**وَنِئْدِلٍ**) للكابُوس ؛ لأنَّ / مِن لُغَاته[٢] النِّيْدَلان ، بفتح الدّال وَضمِّها ، فالهَمْزَة زائدَة ، (**وَرَعْشَنٍ**)[٣] وَهُوَ المرْتعش ، فالنّون زائدَة ؛ لاشتقاقه مِن الرَّعش بالتّحريك ، (**وَفِرْسِنٍ**)[٤] وَهُوَ للبَعير[٥] ، كالحافِر[٦] مِن فَرَسَ الأَسَدُ فريْسَتهُ (يفرسها فَرْساً)[٧] ، إذا دَقَّ عنقها ، (**وبِلَغْنٍ**[٨]) اسم للبلاغة مِن البُلوغ ، (**وَحُطَائطٍ**[٩]) للرَّجل القصير ؛ لأنّه[١٠] مِن الحطّ ، فكأنَّه حَطٌّ مِن جِرْم الكبير ، (**وَدُلامِصٍ**[١١]) للدِّرع البرَّاق ؛ لاشتقاقه مِن دَلَصَ الدِّرع ، (**وَقُمارِصٍ**[١٢]) وَهُوَ اللَّبن الّذي اشتدّ

[١/٧٥أ]

---

(١) قال الجوهري : « وفيها خمس لغات : شَمْلٌ بالتسكين ، وشَمَل بالتحريك ، وشِمَالٌ ، وشَمْأَلٌ مهموز ، وشَأْمَلٌ مقلوب منه ، وربما جاء بتشديد اللاّم » انظر الصّحاح / شمل . وفي (ب) : « لُغتهما » .

(٢) انظر شرح الملوكي ١٤٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٧ ، واللسان / ندل .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ - ٢٨٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٨٩ - ١٦٧ - ٢٧١ ، واللسان / رعشن - فرس .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ .

(٥) في (هـ) : « البعير » .

(٦) في (ب ، ج) : « كالحافر للدّابة » .

(٧) ساقط من (ج ، هـ) .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ - ٢٧٤ ، وشرح الملوكي ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٢ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣٩ .

(٩) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٢٧ .

(١٠) ساقط من (هـ) .

(١١) انظر شرح الملوكي ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٢ .

(١٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٣ ، ١٥٤ ، وشرح الملوكي ١٥٩ وما بعدها ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٠ وما بعدها .

حُمُوضتهُ ؛ لأنَّه مِن القَـرْصِ بمعَنـى الأَخْـذ ، (**وَهِرْمَـاسٍ**)[١] للأسـد ؛ لأنَّه من الهَرْسِ بمعنى الدَّق ، (**وَزُرْقُمٍ**)[٢] وَهُـوَ الأزرق[٣] ؛ لاشـتقاقِهِ من الزّرْقة ، (**وَقِنْعَاسٍ**)[٤] (للإبل العظيـم)[٥] ؛ **لأنَّـه** مـن القَعْـسِ ، وَهُوَ مَيْلُ الـرَّأس والعُنـق نَحْـو الظَّـهر ، (**وَفِرْنَـاسٍ**)[٦] لأَسَـدٍ غليـظ الرَّقبـة ؛ لأنَّـه مـن[٧] فَـرَسَ الفَريسَـة ، (**وَتَرْنَمُـوتٍ**)[٨] بسُـكُون الـرَّاء للتَّرنم ؛ لأنَّه من الرَّنْم / بالتحريْك ، أيْ : الصَّوْت ، فقـدَّم الاشـتقاق [٧٥/ب] عَلَى عُدْم النَّظير في هَذه الأمثلة ، إذْ لَيْسَ مِن أَبْنيتـهم[٩] : فَنْعَـلٌ بفتـح الفاء والعَيْن وسكُون النُّون ، وَفَأْعَلٌ بفتحِهما[١٠] وَسكُوْن الهَمْـزة[١١] ، (وَفَعْأَلٌ بفتح الفاء والهَمْزة وسكُوْن العَيْن)[١٢] ، وَفِئْعِلٌ بكسْـر الفـاء والعَيْن وسكُوْن الهَمْزة ، وَفَعْلَنٌ بفتح الفـاء والـلّام وسـكُوْن العَيْـن ، وَفِعْلِنٌ بكسْرِهما وَسُكُوْن العَيْـن ، وَفِعَلْـنٌ بكسْـر الفـاء وَفتـح العَيْـن

(١) انظر شرح المفصل لابـن يعيـش ٩ / ١٥٣ ، ١٥٤ ، وشـرح الملوكـي ١٥٩ ومـا بعدهـا ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٠ وما بعدها .
(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٣ ، وشرح المفصل ٩ / ١٥٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٠ .
(٣) في الأصل : « أزرق » ، وما أثبته من باقي النسخ .
(٤) انظر الكتاب ٤ / ٣١٧ - ٢٦٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٦٧ ، ٢٧٨ .
(٥) في (ب) : « لإبل العظيم » وهو تحريف ، وفي (هـ) : « العظيمة » .
(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣١٧ - ٢٦٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٦٧ ، ٢٧٨ .
(٧) ساقط من (هـ) .
(٨) انظر الكتاب ٤ / ٣١٧ - ٢٦٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٦٧ ، ٢٧٨ .
(٩) انظر هذه الأبنية في شرح الجاربردي ٥٣٥ - ٥٤١ .
(١٠) في (ب) : « بفتح الفاء والهمزة » .
(١١) في (ب) : « العين » .
(١٢) ساقط من (ب) .

وسكوُن الّلام ، وَفُعَائِل بضمٍّ الفاء وَكسْر الهَمزة ، وَفُعَامِلٌ بضَـمِّ الفـاء وَكسر الميم ، وَفُمَاعِل بضّمٍّ الفاء وَكسْر العَيْن ، وَفِعْمَـال بكسْـر الفـاء وَسُكون العَيْن ، وَفُعْلُمٌ بضَمٍّ الفـاء[1] (والّـلام وَسُـكون العَيْـن)[2] ، وَفِنْعال بكسْر الفـاء وسـكون النّـون ، وَفِعْنـال بكسْـر الفـاء وسـكوُن العَيْن ، وَتَفْعَلُوتٍ بفتح التاء والعَيْن وَسُكوُن الفاء وَضَمٍّ الّلام .

(**وَكان**) عَطْفٌ عَلَى « حُكِمَ » أيْ : وَلأَنَّ الاشـتقاق المحقّـق مُقـدَّم كان (**أَلَنْدَدٌ** / **أَفَنْعَلاً**)[3] ، بسكون النّون وفتح الباقي ، فإِنَّ الاشـتقاق [١/٧٦ أ] يَدُل على أنَّه مـن اللّـدَدِ[4] ؛ لأَنَّ الأَلَنْـدَدَ شـديد الخُصُومَـةِ ، وَاللّـدّ[5] بمَعنَاهُ ، وَعَدم النّظير يَدُلّ على أنَّه من الألد بالتّخفْيف ، ليكـون وَزنـه عَلَى[6] فَعَنْللاً كَجَحَنْفَلٍ، فقدمّ الاشتقاق على عُدْم النظير .

(**وَمعدٌّ**) هو ابْن عَدْنـان[7] (**فَعَلاًّ**)[8] بزيـادة إحْـدىَ الدّالـين ، لا مَفْعَلاً بزيادة الميم ؛ (**لِمَجِيءِ تَمعْدَدَ**)[9] الرّجل ، أيْ : تشبَّه بمَعدٍّ بـن

---

(١) في (هـ) : « بضم الفاء وكسر العين » .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣،٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) في (ج ، هـ) : « والألدّ » .

(٦) ليست في (ب ، ج) .

(٧) ورد في هامش النسخة (ج) أنّه أبو العرب ، وهو مَعَدٌّ بن عدنان جدّ النـبي ﷺ ، وانظـره في القاموس المحيط / عدد .

(٨،٩) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، والمنصف في شرح التصريف ١٣٨ ، ١٣٩ ، وشـرح الملوكـي ١٥٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٥٠ .

عَدْنان ، ولا شكّ في أنَّ التّاءَ في تَمَعْدَدَ زائدة ، فَلَوْ[1] جَعَلنا الميم أيضاً زائدة ، لكان وَزنُه[2] تمَفْعَلَ ، وَهُوَ لَيْس بمَوْجودٍ[3] ، (**وَلَمْ يُعْتَدّ بتَمَسْكَنَ**)[4] الرَّجل ، (**وتَمَدْرَعَ**)[5] ، أيْ : لَبِسَ المِدْرَعَة ؛ وَهُوَ قميصٌ[6] صَغيرٌ ضَيّق الكمّيْن ، أوْ لبس الدّرْع ، وَدِرْعُ المرأةّ قميصُها، (**وَتَمنْدَلَ**)[7] أيْ : مَسَح بيده المنديْلَ ؛ (**لوُضوح شذوْذِه**)[8] مِن قبيل الغلط على توهمّ الميم أصْلاً ، فالميمُ زائدة في هذه الأمثلة ، فَوزْنها[9] تَمَفْعَل ، والفصيح[10] تسكّنَ وَتَدرَّع وتندّل ، مثل / تعلَّمَ . [٧٦/ب]

(**وَمَرَاجِلُ**) أيْ : وكان مَرَاجل ، فتقَّدم[11] الاشتقاق عَلَى غلبة الزِّيادةِ ، فإنَّ الميمَ يكوُن في الأَوّل زيادَة غالباً مع ثلاثة أصُول ، وهي : ثيابُ الوَشْي ، الشيّة وَالوَشيُ كُلّ لوْن يُخالف مُعْظَمَ لوْن الفرسْ ،

---

(١) في (هـ) : « ولو » .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) ذكر ابن عصفور أنّه قليل نحو تمسكن وتمدرع ، والأحسن تسكَّن وتدرَّع ، انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٥١ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، والمنصف في شرح التصريف ١٣٩ ، وشرح الملوكي ١٥٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٢ - ٢٥١ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، وشرح الملوكي ١٥٤ .

(٦) ليست في (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، والمنصف في شرح التصريف ١٣٩ ، وشرح الملوكي ١٥٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٢ - ٢٥١ .

(٨) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٥١ .

(٩) في (هـ) : « فوزنه » .

(١٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٢ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٥١ .

(١١) في (ب) : « بتقديم » ، وفي (ج ، هـ) : « فقَدَّم » .

وَغيْره (**فَعَالِل**) بأصالة الميم[١] ؛ (**لمجيء : ثَوبٌ مُمَرْجَلٌ**) فلَو كانت[٢] الميم زائدة لكانت الميمُ الثانية في مُمَرْجَلَ زائدَة ، فيكوُن وَزنه مُمَفْعَلاً ، وَهُوَ لَيس في كَلاَمِهْم[٣] .

(وَ) كان (**ضَهْيَأ**) وَهي المرأة المشبّهة بالرّجل في أنها لا تحيضُ على مثال جَعْفَرَ (**فَعْلأ**)[٤] ، بزيادة الهمزة ، وَأصالة الياء لا فَعْيَلاً بزيادة الياءِ ، وَأصالة الهَمْزة ؛ (**لِمَجيء ضَهْيَاء**) مَمْدُوداً[٥] ، مثل حَمْرَاءَ بمعَناهُ ، وَلا شكّ أنّ الياءَ في هذه أصْليّة ، والهَمزة زائدة لعَدَمِ فَعْيَال فكذا في الأوّل .

(وَ) كان (**فَيْنانٌ**)[٦] لشجر إذا التفَّتْ أغصانه ، وَاسْوَدَّ ظله (**فَيْعَالاً**) ، لا فَعْلاناً ؛ (**لمجيء فنَنٍ**) مَعَ أنَّ النّون كثرت زيادته بَعْدَ الألف / آخراً ، فقدموا الاشتقاق عَلى غلبة الزِّيادة . [٧٧/أ]

(وَ) كان (**جُرائِضٌ**) بالهَمْزة ، للضّخْم العظيم البَطن (**فُعَائِلاً**)[٧] بزيادة الهَمْزة لا فُعَالِلاً مع كثرة فُعَالِلَ وَعُدْم فُعَائِل ، وذلك (**لِمَجِيءِ**

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣١١ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) في (ب) : « كان » .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣١١ ، والممتع في النصريف ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٦ ، وشرح الملوكي ١٤٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٧) انظر المصدر السابق ٤ / ٣٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٦ ، وشرح الملوكي ١٤٦ ، والممتع في التصريف ١ / ١١٨ .

جِرْوَاضٍ) بِمَعْنَاه[1] ، وَلا هَمزة فيه .

(وَ) كان (**مِعْزَى فِعْلى**)[2] لا مِفْعَـلاً (**لقولـهم : مَعْز**) بِمْعنـاهُ ، وَلا ألف فيه .

(وَ) كان (**سَنْبَتَةٌ**) لبُرْهَـة مـن الدّهـر (**فَعْلَتَةٌ**)[3] ، لا فَعْلَلَـة ؛ (**لقولهم : سَنْبٌ**) بمعناهُ ، وَلا تاءَ فيه (تقديمـاً للاشـتقاق عَلَـى عُـدْم النّظير)[4] .

(وَ) كَانَ (**بُلَهْنِيَة**) لسَعَة العَيْش (**فُعَلْنِيَـةً**)[5] لا فُعَلْلِيَـة ؛ لأنّـها (**مِن قَوْلهمْ : عَيْشٌ أَبْلَهٌ**) إذا كان صاحِبُهُ في سَعَةٍ .

(وَ) كَانَ (**عِرَضْنَة**) للنَّاقة التي من عَادتها المشي عَرَضـاً للنّشـاط (**فِعَلْنَةً**)[6] ، لا فِعَلْلَةً ؛ (**لأنّه من الاعْتراض**)[7] ، وَلا نون فيه .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٧ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، والمنصـف في شـرح التصريـف ١٤١ ، وشـرح الملوكـي ١٥٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٩ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٧ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش ٩ / ١٥٨ ، والممتـع في التصريـف ١ / ٢٧٦ .

(٤) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النّسخ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٩ - ٣٢٠ ، والممتع في التصريف ١ / ١٢٦ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٦١ - ٢٧٠ ، ٣٢٠ .

(٧) قال اليزدي : « وهو سهو ؛ لأن الاعتراض من أمثلة اشتقاقه ، وإنما هو من العَرْضِ » انظر شرحه للشافية ١ / ٣٢٠ ، وفي (ج ، هـ) : « الإعراض » .

(وَ) كـان (أوّلَ أَفْعَـل)[١] بزيـادةِ الهمـزة (لا فَوْعَـلاً ، لمجـيء الأولـى) في الوَاحِـدَة ، (والأوّلِ) في جَمْعـها ، وَهُمـا فُعْلـى وَفُعَـلٌ باتّفاق، فكَذلكَ الواحد المذكر ، (وَالصَّحيحُ)[٢] / عَلَى تقدير كوْنـه [٧٧/ب] أفْعَل (أنّه) مُشتق (من وَوَل) بَواوَيْن ، ثُمَّ لام ، فأُدْغِمَتْ[٣] الوَاوُ في الوَاو بَعْد زيادة الهَمزة ، (لا مَنْ وأَل) بِهَمْزة مُتوسطة بين وَاوٍ وَلامٍ ، قلبت الهَمزة وَاواً، ثُمَّ أدْغمت .

(وَكَانَ انْقَحْلٌ) للشيـخ المسـنّ (انْفَعْلا)[٤] لا فِعْـلالاً ؛ لوضـوحِ كوْنه مُشتقاً ، (مِن قَحَلَ أيْ : يَبِسَ)[٥] .

(وَ) كَانَ (أُفْعُوان) وَهُوَ ذكر الأَفاعِي (أُفْعُلَانـاً)[٦] ، لا فُعْلُوَانـا ؛ (لمجيءِ أَفْعىً) بالتنوين في مُؤَنثه ، وَذلك يَدُل عَلَى أنّـه أفْعَـل بزيـادة الهمزة دُوَن الواو .

---

(١) انظر شرح الرضي ٣ / ١٩٥ ، وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : إنه فَوْعل ، انظر شرح اليزدي ١ / ٣٢٠ ، وفي الشافية : « والأول : أفْعَل » .

(٢) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الجاربردي ٥٥٣ ، وفي الشافية : « والصحيح أنه من (وَوَل) لا من (وَأل) ، ولا من (أوَلَ) » .

(٣) في (ج ، هـ) : « وأدغمت » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، وشرح الملوكي ١٥٩ ، والممتع في التصريف ١ / ١١٣ ، وفي الشافية : « وإنقحل : إنْفَعْلاً ؛ لأنه مِنْ قَحَلَ » .

(٥) ورد بعد هذا في نسخة (ج) : « مع كثرة فِعْلَلٍ تقديماً للاشتقاق على عدم النظير ؛ فإنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلا ما شذّ من قولهم : رجل إِنْقَحْل وانْزَهْوٌ وانْفَحْر ، بزيادة الهمزة والنون » .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، وشرح الملوكي ١٤٠ ، والممتع في التصريف ١ / ١٣٣ .

(**و**) كان (**إِضْحِيَانٌ**) ليوم لا غيمَ فيه (**إِفْعِلاناً**)[(١)] ، لا فِعْلِيَانا ؛ لوُضوحِ اشتقاقه (**من الضّحى**) .

(وَ) كان (**خَنْفَقِينٌ**) اسم من أسماء الدّوَاهي (**فَنْعَلِيلاً**)[(٢)] ، لا فَعْلَلِيْلاً ؛ لوُضوح اشتقاقه (**مِن خَفَق**) بالفتح إذا اضطرب .

(وَ) كان (**عَفَرْنًى**) بالتنوين للأسد (**فَعَلنًى**)[(٣)] (مع عَدَمِه ، لا فَعَلْلاً كحَبَرْكَى)[(٤)] ؛ لظهور كوْنه[(٥)] مُشْتقاً (**مِن العَفَر**) بالتّحريك، أيْ : التّرابُ ، وَقيل : بالسّكوْن ، وَهُوَ : التّمريْغ في التراب ، والنّونُ وَالأَلِف فيه للإلحاق بِسَفَرْجَل[(٦)] ، لقولهم : ناقة / عَفَرْنَاة : أي قويَّة . [٧٨/أ]

(**فإنْ رجَعَ**) ، لمّا فَرَغَ مما يكوُن الاشتقاق فيه مُقدَّماً عَلَى غيره ، شَرَعَ فيما يكوُن اللّفظ فيه راجعاً إلى اشتقاقين ، لا يكون لأحدِهما ترْجيحٌ ، فَيُؤخذ بأيِّهما أريدَ ، أيْ : فإن رَجَعَ (**إلى اشتقاقين واضحَيْن كأرْطَى**) وَهُوَ شجر مِن أشجار الرّمل يأكلهُ البعيرُ، وَيُدْبغ بـه، (**وأوْلَقٍ**) وَهُوَ الجُنُوْن ، فإنّه يَجوز أنْ يكون وَزن الأَوْل فَعْلَىً ، (أوْ أَفْعَلاً)[(٧)]

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٤ ، والممتع في التصريف ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وفي نسخة (هـ) : « وكان إضْحِيان إفْعِلاناً ليوم لا غيم فيه » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٩ ، وشرح الملوكي ١٨٥ ، والممتع في التصريف ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٥ .

(٤) ساقط من (ب ، ج) ، وسقط من (هـ) قوله : « مع عدمه » .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٦ ، وشرح الجاربردي ٥٥٩ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٥٥ ، وشرح الملوكي ١٢٨ ، وشرح المفصل ٩ / ١٤٧ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣٥ ، وفي نسخة (هـ) : « وأَفْعَل » .

(**حَيْث قيلَ : بَعِيرٌ آرِطٌ**) إذا أكل الأرطى بجَعْل الهَمــزة فـاءُ الكلمـة ، (**ورَاطٍ**) بجَعْل الياء لامها ، وإعلالهـا إعـلال قـاضٍ ، (**وَأدِيـمٌ مَـأروطٌ وَمَرْطيٌ**) بالاعتبارين ، أيْ : دُبِغَ[1] به .

(**وَ**) يجوز أن يكون وَزن الثاني فَوْعَلا ، أوْ أفْعَـلاً[2] حيـث قيـل : (**رَجُلٌ مَألُوقٌ**) بجَعْل الهمزة فاءً ، (**وَمَوْلُوقٌ**) بجَعْل الـوَاو فـاءً ، (**جَازَ الأَمْرَان**) ، أيْ : يَجُوز أن يُقال : أرْطىً فَعْلَىً ، والألف زائدَة للإلحـاق بجَعْفَر ؛ لقولهم : أرطاة ، وأن يُقال[3] : أفْعَـل مَصْرُوفـاً ، لكونـه اسـم الجنس ، وهكذا يَجُوز أنْ يقال : / أوْلَـق فَوْعَـل ، وأنْ يُقـال : أفْعَـل مَصْروفا ؛ لأنَّ فيه وَزن الفِعْل فقط . [٧٨/ب]

(**وَكحسّان**) علمـاً لرجُـل ، (**وَحِمَـارٍ قَبَّـانَ**) لدُوَيْبَـة ، (**حَيْـثُ صُرِفَ**)[4] كل واحدٍ منهما ، يَكونَان من الحُسْن وَمِن قَبَـنَ في الأَرض ، أيْ : ذَهَبَ فيـهَا ، فيَكـون وزنـهما فَعّـالاً ، (**وَ**) حَيْـث (**مُنع**) مـن الصَّرف[5] ؛ للعَلَمِيَّة وَالألف والنّون ، يكونان من الحِسّ وَمن القَـبِّ ، وَهُوَ يُبسُ الجلْد وَذَهَابُ نَداوَة اللّحْم ، فيكون وَزْنهما فَعْلانا ، (**وَإلاّ**)

---

(١) في (ب) : « مَدْبُوغٌ » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وفي نسخة (ب) : « أفْعَل » .

(٣) في (هـ) : « يكون » .

(٤،٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وشرح الجاربردي ٥٦٢ .

أيْ : وإن لم يكـن الاشـتقاقان مُتسـاويين في الوضُـوح (**فـالتَّرجيحُ**) ، فاعلٌ لمحذوف ، أيْ : فيطلبُ الـتَّرْجيحُ[١] ، أوْ مُبْتَـدأ خـبرُهُ محْـذوف ، أيْ : فالتّرجْيحُ الّذي[٢] هُوَ أوْضح أوْ خَبَرٌ لمحْـذوف ، أيْ : فـالمطلوبُ الـتّرجْيح ، (**كمَـلأْكٍ قيـل**[٣] :) وَزْنُــهُ (**مَفْعَـلٌ مـن الألوكَـةِ**) أيْ : الرِّسَالة، وَأصْله[٤] مَأْلَكٌ ، قلبت العَيْن إلى مَوْضع[٥] الفــاء ، وَخفّفـتِ الهَمزة فصار مَلَك .

(**وَقال ابن كيسان**[٦] :) أنه (**فَعْأَل مِن المِلْكِ**) الميم أصْليّة والهمـزة زائدة .

---

(١) الصواب : « فالترجيح » نائب فاعل لمحذوف ، أي : فيُطْلب الترجيح .

أو : « فالترجيح » فاعل لمحذوف ، أي : فينبغي أو فيجب الترجيح إلاّ أن يكون من مذهـب المصنف إطلاق مصطلح (فاعل) على (نائب الفاعل) .

(٢) في (ب ، هـ) : « للذي » .

(٣) قيل فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه مقلوب بجعل العين موضع الفاء ، والفاء موضع العين على زنة (مَفْعَلٍ) والميم زائدة ، والهمزة أصلية ، مشتق من الألوكة ، وأكثر اللغويين على ذلـك ، وهـو مـا رجَّحـه المصنف .

الثاني: هو مذهب ابن كيسان ، أنّه (فَعْأل) مشتق من المِلْك ، والهمزة زائدة، والميم أصلية.

الثالث : هو مذهب أبي عبيدة أنه (مَفْعَل) من قولهم : لأك ، والأصلي والزائد فيه كما في المذهب الأول ، وجمعه على زنة مَفاعِلَة .

انظر الكتاب ٤ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والصّحاح / ملك ، وشرح الرضي ٢ / ٣٤٧ ، وشـرح اليزدي ١ / ٣٢٨ .

(٤) في (هـ) : « أصْله » ، بإسقاط الواو .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أحد نحويي البغداديين (الكوفيـين) ، أخذ عن المبرد وثعلب ، ذاع اسمه فكان درسه غاصّاً بـالأمراء والأشـراف ، لـه مصنفـات كثيرة منها : المهذب ، والمختار في علل النحو ، والفاعل ، والمفعول به ، تـوفي ببغـداد عـام ٢٩٩ هـ ، وقيل سنة ٣٢٠ هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ١٨ ، ١٩ .

(وَ) قـال (**أبـو عُبَيْـدَةَ**[١]) : أنّـه (**مَفْعَل مِـن لأكَ إذا أَرْسَـل**) ، والمختار / الأوّل[٢] ؛ لأنَّ المَلَك فيه مَعْنى الرِّسالة وَليـس فيـه خـلاف [٧٩/أ] الظاهر إلاَّ القَلْبُ ، وَهُوَ كثير ، وَمَذْهَبُ ابن كيسان بَعيـدٌ ؛ لأنَّ فَعْـألاً نادرٌ ، ومَفْعَلاً كثيرٌ ، والحمل عَلَى الأكـثر أوْلى ، وَمَذْهـب أبـي عُبَيْـدة بَعيدٌ في المعَنْى ؛ لأنَّ المعَنْى في المَلَكَ أنّه رَسُول لا مُرسل ، وَإذا كان من « لأكَ » كَانَ مَعْناه مُرْسلاً .

(**وَمُوسَى مُفْعَل**[٣] **من أَوْسَيْتُ : أَيْ حَلَقْتُ**) ، (وَ) قَـال (**الكوفيّون**:) هُوَ (**فُعْلى**[٤] **مِن مَاس**) يَميْسُ : (**أَيْ : تَبَخْتَرَ**) ، والأوّل أولى[٥] ؛ لأنَّ نسبتهُ إلى الحَلْـق أكـثر منـها إلى التّبخْـتر ، وَلأنَّ مُفْعَـلا أكـثر مِـن فُعْلى ؛ لأنّه يبْنى من كلّ أفعَل[٦] ، ولأنَّ المسْـمُوع فيـه الصّـرْف وَلَـوْ كان فُعْلى لما[٧] صُرِف ؛ لأنَّ ألف فُعْلى للتأنيث .

(**وإنْسَانٌ فِعْلاَنٌ**[٨] **من الإنس**) بأصالـة الهَمْـزة وزيـادة الألـف

---

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التّيمي ، ولد بالبصرة ومات بها ، كان من أئمة العلم في اللغة والأدب ، من مصنفاته : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن ، وما تلحـن فيـه العامـة ، ومعاني القرآن ، والأمثال ، توفي عام ٢١٠ هـ ، انظر بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٢) أي : مَفْعَل من الألُوكة .

(٣) هذا مذهب البصريين ، انظر الكتاب ٤ / ٣١٠ ، ٣ / ٢١٣ ، والصّحاح / وسى ، وشرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٢٩ .

(٤) انظر الصّحاح / وسى ، وشرح الرضي ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٥) أي : وزن مُفْعَل من أوْسَيْتُ .

(٦) في (هـ) : « فَعَل » .

(٧) قوله : « لما » ساقط من الأصل ، وأثبته من باقي النسخ .

(٨) اختلف النحاة في وزنه ، انظر الإنصاف ٢ / ٢٩٥ ، المسألة ١١٧ ، والكتـاب ٤ / ٢٥٩ ، والصّحاح / أنس .

والنّون ، (**وقيل**[١] :) إنّه (**إفْعانٌ**) منقــوص إفْعِـلانٌ[٢] (**مِن نَسِـيَ**) بزيادة الهمزة وَأصالة الياء ، وَحَذفها ؛ (**لمجيء أُنَيْسِيَانٌ**) في تصغـيره ، وَالأَوَّل[٣] أوْلى ؛ لموافقة مَعنى الإِنْسِ / لفظاً وَمَعْنى . [٧٩/ب]

(**وتَرَبُوْتٌ**) بفتح الرَّاء (**فَعَلُوْت مِن التّراب عِنْد سِيْبَويه**[٤] ؛ **لأنّه**) أيْ : لأَنَّ التّرَبُوت (**هُوَ الذّلول**) جَمَلاً كان أوْ ناقة ، وَالذّلّة والمسْـكنَةُ تناسبُ التّراب ، وَإنّما حكم سيبويه بذلك ؛ لأَنَّ التاء بَعْدَ الــواو تـزادُ في مِثل هذا البناء كثيراً[٥] ، كجَبَرُوتٍ[٦] للمبالغة في التجبّر ، وملكـوتٍ للمُلك العَظيم ، وَكان من البَعيد جَعْلهُ تَفْعُوْلاً مِن رَبّتَ الصَّبيّ يُربّتُـهُ ، أيْ : رَبّاهُ ؛ لعَدم المناسبة من جهَة اللفظ والمعْنى .

(**وقال**) سيبويه[٧] (**في سُبْرُوتٍ**) وَهُوَ من الأَرْض : القَفْر ، وَمـن الإنسان : مَنْ لا شيء لـهُ أنّـه : (**فُعْلُول ، وَقيل**[٨] :) فُعْلـوتٌ (**مِن السَّبْر**) ، بناءً عَلَى أنَّ السَّبْروت هو الدّليل الحـاذق في خُبْرِ الطّرقـات

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٩٥ ، المسألة ١١٧ .

(٢) في (هـ) : « من أفْعِلان » .

(٣) أي وزن : فِعْلاَن ، وهو مذهب البصريين .

(٤،٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٢ ، وعبارته : « وتلحق خامسة فيكـون الحرف علـى فَعَلُـوتٍ في الأسماء ، قالوا : رَغَبُوتٌ ، وَرَهَبُوتٌ ، وجَبَرُوتٌ ، ومَلَكُوتٌ » .

(٦) في (هـ) : « مثل جبروت » .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣١٨ ، وعبارته : « فلو جُعلت زائدة لجُعلت تاء تُبَّع وتنبالــةٍ وَسُبْرُوتٍ وبَلْتَع ، ونحو ذلك زائدةً ؛ لكثرتها في هـذه المواضـع ... » . وانظـر سـر صناعـة الإعـراب ١ / ١٧٠ .

(٨) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٢٥ ، وشرح الجاربردي ٥٧٦ .

وَسَبْرِها ، وَالأَوّل أَوْلى[١] ؛ لكون فُعْلوتٍ نادراً ، وَفُعْلُول كثيراً .

(**وقال**) سيبويه[٢] (**في تِنْبَالة : فِعْلالَة**) ؛ لندور تِفْعَالَه (**وقيل :**) تِفْعَالَه (**من النَّبْل ، للصّغار ؛ لأنّه**) أَيْ : لأنَّ تِنْبَالةَ (**القصير**) .

(**وَسُرِّيَّة**) للأَمَةِ التي بَوَّأتَها بيْتاً ، (**قيل**) إنّها : فُعْلِيَّةٌ[٣] / [٨٠/أ] (**من السِّرّ**) وَهُوَ الجِماع ، أَوْ الخفاءُ ؛ لأنَّ الإنسان كثيراً [ما][٤] يُسِرّها وَيَسْتُرها عن حُرَّته ، والياء للنّسبَة ، وإنَّما ضُمَّت سينهُ[٥] ؛ لأنَّ الأَبنية قد تغيّر في النّسبة خاصّة ، (**وَقيل**[٦] **من السّراة**) أيْ: الخَيار؛ (**لأنّه مختار**)[٧]، وَوَزنه فُعِّيلَةٌ[٨] ، والمختار الأَوّل[٩] ؛ لقوّة المعنى كما مَرَّ ، واللّفظ أيْضاً؛ لكثرةِ فُعْلِيَّة كحُرِّيَة ، وَعَدم فُعِّيْلَة .

(**ومَئُوْنَة**) بغير همزة[١٠] وبالهمزة ، (**قيل**[١١] **:**) إنَّها فَعُوْلَة (**مِن**

---

(١) أي وزن : فُعْلُول .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣١٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٤٤ .

(٣) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .

(٤) زيادة لا يستقيم السياق إلاّ بها .

(٥) في (ب) : « سينُها » .

(٦) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .

(٧) في (ب ، هـ) : « لأنها مختارة » .

(٨) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٩ .

(٩) أي وزن : فُعْلِيَّة من السِّر ، وذهب الأخفش إلى أنّها (فُعُولَة) من السرور ، انظر شرح الجاربردي ٥٨٠ .

(١٠) في (ب) : « الهمزة » .

(١١) انظر الكتاب ٤ / ٣٣١ ، والصّحاح واللسان / مان / مأن / أين .

مَانَ) الرَّجل القوم (**يَمُونُ**) بغير الهمزة ، إذا احتمل ثقلَهُم ، أوْ من[1] مَأَنَ القومَ يَمْأَنُهُمْ بالهمزة، (**وقيل**[2] :) إنَّها مَفُعْلَة بضمّ الفاء وسكون العَيْن (**من الأوْن** ؛ **لأنَّها**) : أيْ لأنَّ المؤونـة (**ثقل**) عَلَـى الإنسـان ، والأَوْنُ الثّقل ، فيناسبه[3] .

(**وَقَال الفراء :**) مَفُعْلة أيْضاً ، ولكن (**من الأين**[4]) أي : التعب والشدّة ، وَالأَصْل مأْيُنَة بسكون الهمزة وَضَمِّ الياء ، وبعد نقل الحرّكـة وقلـب اليـاء واواً ؛ لسـكونها وانضمـام مـا قبلـها تَصـير مَؤُوْنَــة ، / [٨٠/ب] والمختار الأوّل[5] ؛ لدَلالة المؤونة عَلَى معنى مان يَمُوْن مطابقة بخلاف الثقل والتّعب ، فإنَّهما قد لا يكوُنان ، ثمَّ وَلو سُلّم كوْن ذلك لازمـاً ، فليس دالاً عليه مُطابقة ، وَقول الفرَّاء بَعيدٌ ؛ للزوم كـثرة التغـيّر عَلَـى مَذهَبه .

(**وَأَمّا مَنْجَنِيْقٌ**)[6] وَهِـيَ مُعْربـة مُؤنثـه ؛ لأَنَّ الجيـمَ وَالقــاف لا يَجْتمعان في كلمةٍ وَاحدَة مــن كـلام العـرب إلاّ أن تكـون مُعْرَّبـة[7] ، وَأَصْلها بالفارسية مَنْ جَى نيك[8] .

---

(١) ليست في (هـ) .
(٤،٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٣١ ، والصّحاح واللسان / مان / مأن / أين .
(٣) في (ب) : « فتُناسبُه مُؤنثةٌ » ، وفي (ج ، هـ) : « فتناسبه » .
(٥) أي وزن : فَعُوْلَة من مان يمون ، وفي (هـ) : « هو الأول » .
(٦) قال الجوهري في الصّحـاح : « والمنجنيـق : الـتي تُرْمَـى بـها الحجـارة ، معرّبـة ، وأصلـها بالفارسية (مَنْ جَى نيك) أي ما أجودني » انظر / جنق .
(٧) انظر المزهر في علوم اللّغة ١ / ٢٧٠ ، وشرح الجاربردي ٥٨٣ ، وفي (هـ) : « ويكون » .
(٨) في الأصل : « من جبنيك » ، وما أثبته من باقي النّسخ ، وانظر الصّحاح / جنـق ، وانظر المعرَّب للجواليقي ٣٠٦ .

اعلم أنَّ المحقّقين على أنّ الأسماء المعرّبة يحكم عليها بالأصلي وَالزائد[١] ؛ لصيرورتها بالتعريب من جنس كلامهم .

(**فإنِ اعْتُدَّ بـ« جَنَقُونا »**) أي : رَمَوْنا بالمَنْجَنِيْق (**فَمَنْفَعِيْل**) وَزْنها[٢] ، لأنَّ أصُولها على هذا التقدير : « ج ن ق » ، (**وإلاَّ**) أي : وَإن لم يُعتدّ بذلك ؛ لقلة وُرُود ذلك في استعمال الفصحاء ، ولندُور مَنْفَعِيل ، ((**فإنْ اعْتُدَّ بمَجَانِيْقَ**) في جَمْعها وَمُجَيْنِيْق في تصغيرها ، (**فَفَنْعَلِيْل**))[٣] وَزْنها[٤] ؛ لأنَّ حذف النُّون الأولى / في التكسير [٨١/أ] والتصْغير يدل على زيادتها ، فتعيّن كوْن الميم أصلية ، وإلا اجْتمع[٥] زائدتان في أول الكلمة (الغيرْ الجاري على الفعلْ)[٦] وَذلك ممْتنعٌ ، (**وَإلاَّ**) أي : وإن لم يُعتدّ بمجانيق وَمُجَيْنِيْق ، (**فإن اعْتدّ بسَلْسَبِيْل على الأكثر ، فَفَعْلَلِيْلٌ**) وَزْنُها[٧] ، إذْ التقدير أنّه لم يُعتدّ بجَنقونا ، وَلا

---

(١) انظر شرح الجاربردي ٥٨٤ .

(٢) اختلف النحاة في وزن مَنْجَنِيْق ، انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، والمنصف في شرح التصريف ١٥٣ ، وشرح الملوكي ١٥٤ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٠ .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، والمصنف في شرح التصريف ١٥٣ ، وشرح الملوكي ١٥٤ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٠ .

(٥) في (هـ) : « اجتمع فيه » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من باقي النسخ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، والمنصف في شرح التصريف ١٥٣ ، وشرح الملوكي ١٥٤ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٠ .

بمَجَانِيْق وَمُجَنِيْق[١] ، فلا يكون دَليل عَلَى زيادة الميم والنّون ، والأَصْل عدم الزِّيادة ، (**وإلا**) أيْ : وَإن لم يعتدّ بسَلْسَبيل عَلَى الأكثر (**فَفَعْلَنيْل**) وَزْنها[٢] ، إذْ لا يكون فَعْلَلِيْلاً ؛ لعدم النَّظير ، وَلَم يَدُل دَليل عَلَى زيادة الميم وَالنّون الأوْلى ، والزِّيادة بالآخِرِ وَمَا قربَ مِنه أوْلى ، فيكون وَزنه فَعْلَنِيْلاً ، فالنّون الثانية زائدة .

(**ومجانيق يَحْتَمل الثَّلاثة**[٣]) ؛ لأنَّه إن[٤] اعتدّ بـ« جَنَقونا » (**فيكُون**[٥] **مفَاعِيْل** ، **وإلاّ**) فإنْ اعتدّ بسَلْسَبيل ، فيكُونَ[٦] وَزنه[٧] (**فَلاَلِيل** ، **وإلا**) فوزنه (**فَلاَ نِيْل**) .

(**وَمَنْجَنُوْن**) للدُّولاب[٨] (**مثله**) أيْ : مثل مَنْجَنِيْقٍ في أوزانه[٩] ؛ (**لمجيءِ مَنْجنينٍ**) في مَعْناه (**إلاّ في / مَنْفَعِيْل**[١٠]) ؛ لأنَّه لم يجيء [٨١/ب]

---

(١) ليست في (ب ، هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، والمنصف في شرح التصريف ١٥٣ ، وشرح الملوكي ١٥٤ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٠ .

(٣) أي : مَفَاعِيل أو فَلالِيل أو فَلانِيل ، انظر شرح الجاربردي ٥٨٧ .

(٤) في (هـ) : « إذا » .

(٥) في (ب ، ج) : « فتكون » ، وقوله : « فيكون مَفَاعِل ، وإلا فلاليل ، وإلا فَلاَنِيْل » ساقط من الشافية .

(٦) في (ب ، ج) : « فتكون » .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) في الأصل : « لدّولاب » ، وما أثبته من باقي النسخ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، والمنصف في شرح التصريف ١٥٣ ، وشرح الملوكي ١٥٤ وما بعدها ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٠ .

(١٠) انظر شرح الملوكي ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٢ .

فيه[1] ما دَلَّ عَلَى أصالة « ج نَ نَ » مثل جَنْقُونا الدّال علـى أصالـة « جَ نَ قَ » في مَنْجَنِيْقٍ ، فإن اعتدّ بمجانينَ[2] فَمَنْجَنِيْن فَنْعَلِيْلٌ ، وَمَنْجَنُوْنٌ فنْعَلُوْلٌ وَإلاّ ، فإنْ اعتدَّ بسَلْسبيل فمَنْجَنِين فَعْلَلِيْل ، وَمَنْجَنُون فعْلَلُول، وإلاَّ فَمَنْجَنِيْنٌ فَعْلَنِيْـلٌ ، وَمَنْجَنُـوْنٌ فَعْلَنُـوْلٌ ، (**وَلَـوْلا مَنْجَنِيْنٌ لكَان**) مَنْجَنُوْنٌ (**فَعْلُلُوْلاً**)[3] ؛ لمجيء هَـذا الـوزن في كَلامـهم ، (**كَعَضْرَفُوْطٍ**) للعِظاية ، ويُقَال [له][4] بالفارسية : كرْباسُ .

(**وَخَنْدَرِيْسٌ**) للخمر القديمة ، (**كَمَنْجَنِيْنٍ**) في القولَيْن المشهُورين، وَهُما : فَنْعَلِيْلٌ وَفَعْلَلِيْلٌ[5] لا في الأخير ، وَهُوَ فَعْلَنِيْل ، إذْ لا نُـونَ فيـهِ في مُقابلة النون الثانية من مَنْجَنِيْنٍ .

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) في (هـ) : « بمجانيق » وهو تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٢ ، والمنصف في شرح التصريف ١٥٢ ، والممتع في التصريف ١ / ١٥٩ .

(٤) زيادة من النسخ الأخرى ، ولفظ « كِرْباس » ذكره الجواليقي في كتابه المعرَّب بقوله : « الكِرْباس الثياب : فارسيّ » انظر ٢٩٤ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، والممتع في التصريف ١ / ١٦٣ .

[الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة]

(فإنْ فُقِدَ) لَمّا فَرَغَ من الاشتقاق شَرَعَ في عَدَمِ النظير ، أيْ : إذا لم يُوجد (الاشتقاق) في كلمة[1] ، (فَبِخُرُوجِها عَنْ الأصول) يُعْرف الزّائد ، (كَتَاءِ تَتْفُلٍ)[2] لوَلَد الثّعْلب ، (وَتَرْتُبٍ[3]) للشيء / الثابت مَفْتُوحي الأَوّل وَمَضمُومي الثالث ، فإنَّهُ لَيْس فَعْلُل كجَعْفَرٍ بضمّ الفاء في الأصُول ، فتحكم[4] بزيادتها فيهما فوَزْنهما[5] : تَفْعُل بفتح التّاء وَضم العَيْن . [٨٢/أ]

(وَ) مثل (نون كُنْتَأْلٍ) للقصير ، مَهْمُوزاً أوْ غَيْر مَهموزٍ ، فإنّك لو جَعَلتها أصْلية لكان وزنه فُعْلَلاً ، أوْ فُعْلالاً ، وَكلاهُما مفقودٌ ، فَيَجِبُ الحكم بأنّه فُنْعَلٌ[6] ، أوْ فُنْعَألٌ[7] ، (وَ) نحو نون (كَنَهْبُلٍ) لشجَرٍ مِن أشجار البادية ؛ لفقدان فَعَلُّلٍ بضم اللّام ، فوزنهُ فَنَعْلُلٌ[8] ، (بخلاف) نون (كَنَهْوَرٍ) للسَّحَابِ العظيم ، فإنّها أصْليّة ؛ لوُجُود

---

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « الكلمة » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٥٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٩٦ ، ٤ / ٢٧٠ .

(٤) في (ج) : « فنحكم » .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٥٧ .

(٦) غير واضحة في (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٧ ، ٣٢٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٥٨ .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٧ ، وشرح الملوكي ١٧٠ ، والممتع في التصريف ١ / ١٤٦ .

فَعَلَّل في الأصول ، نَحْو : سَفَرْجَل ، وَالواو للإلحاق ، فوزنه فَعَلْوَلٌ[١] .

(وَ) مثل (**نون خُنْفَسَاءِ**) بضمِّ الخاء وَفتح الفاء ، (**وَقُنْفَخْرٍ**) بضم القاف للعَظيم[٢] الجُثَّة ، فحكم بزيادتها فيهما[٣] ؛ لعَدم[٤] فُعْلَلاءِ وَفُعْلَلٌ ، فوزنهما فُنْعَلاءٌ وَفُنْعلٌ[٥] .

(**أَوْ بخروج**) عَطف على قوله: « فبخروجها »، أيْ : فإنْ فُقِدَ الاشتقاق ، فيُعْرَفُ / الزَّائد بخروج تلك الكلمة عن الأصُول ، أوْ بخروج (**زنة أخرى لها**) أيْ : لتلك الكلمة عَنْها ، (**كتاءِ تُتْفُلٍ وَتُرْتُبٍ**)[٦] مَضمُومي الأول والثالث ، (**مَعْ تَتْفَلٍ وتَرْتَبٍ**) مفتوحي الأوّل ومَضمومي الثالث ، فإنّ التاء في الجميع زائدة ، مَعَ أنَّ الأوّلين لا يخرجان عن الأصول لَوْ جُعلَ التّاءُ فيهما أصليّة ؛ لمجيء فُعْلُلٍ بضمّتين كبُرْثُنٍ[٧] ؛ للاتّفاق في اللّفظ والمعنى . [٨٢/ب]

(وَ) كذا الكلام في زيادة ((**نون قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُساء**) بكسْر القاف

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ، والممتع في التصريف ١ / ١٥٠ .

(٢) في (ب) : « لعظيم » .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤،٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٦١ ، ٢٩٧ ، وشرح الملوكي ١٨٣ ، والممتع في التصريف ١/ ١٣٤ ، ١٤٦ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٧٧ .

(٧) قال سيبويه : « ويكون على فُعْلُلٍ فيهما ، فالأسماء نحو : ... البُرْثُن » انظر الكتاب ٤ / ٢٩٩ .

وَضمّ الفاء)[١] ، (مَعَ) أنّهما على زنةِ قِرْطَعْب وَقُرْفُصَاء ؛ لخروج (قُنْفخرٍ ، وَخُنْفسَاء وكُنَهْبل[٢]) بضمّ القاف وَفتح الفاء عن زنة الأصول ، (وَ) كذا الكلام في زيادة (همزة أَلَنْجَجٍ[٣]) ، وَهُوَ عُودٌ يُتبخَّر به ، (مَعَ) أنّه على[٤] سَفَرْجَل ؛ لخروج (أَلَنْجُوجٍ) عن الأصول لَوْ حكم بزيادة[٥] الهمزة ، فوزنهما[٦] : أَفَنْعَلٌ وَأَفَنْعُولٌ .

(فإن خرجتا) أيْ : خرجت الزّنتان (معاً) عن الأصول ، وَيزيدُ[٧] بالزّنتين ما يَحْصل على تقدير الأَصَالة ، / وَعَلَى تقدير [٨٣/أ] الزِّيادة (فَزَائِدٌ أيضاً) ، أيْ : فهذا الحرْف زائد كالقِسْمَيْن المذكورِين ، (كنُون نَرْجِسٍ) ، فإنّك لو جعلتها زائدة ، فهو عَلَى زنة نَفْعِلٍ ، وَلو جعلتها أصْلية ، فهو على زنةِ فَعْلِل ، وكلاهما خارجان عَنْ الأصُول ، فيحَكمُ بالزيّادة[٨] ؛ لكثرة الزِّيادَةِ ، (و) كنون (حِنْطَأْوٍ) للقصير أوْ للعظيم[٩] البطن ، إذْ ليْسَ في الكلام : فِعْلَلْوٌ وَ فِنْعَلْوٌ

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « (نون قِنْفَخْرٍ) بكسر القاف ، (وخُنْفُسَاء) بضم الفاء » .

(٢) كذا في الأصل ، وساقط من باقي النسخ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، والصِّحاح / لجج ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٢٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٩٤ .

(٤) في (ب ، ج) : « على وزن » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « بأصالة » .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٢٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٩٤ .

(٧) في (هـ) : « يزيد » ، بإسقاط الواو .

(٨) انظر شرح الملوكي ١٦٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٨٠ .

(٩) في (ج) : « العظيم » .

وَ فِنْعَأل[١] ، فيحكم بزيادتها ، فوزنه[٢] فِنْعَلْوٌ ، (**وَ**) مثل (**نون جُنْدَب**) بفتح الدَّال للذّكر[٣] من الجَراد ، فإنّه يُحكم عليها بالزِّيادة[٤] ؛ لعَدم فُعْلَل[٥] بضمّ الفاء وفتح اللاّم ولاَ فَنْعَل ، وهَذا (**إذا لَمْ يَثْبُتْ**) في الأصُول (**جُخْدَبٌ**) بفتح الدّال ، وهُوَ بمعناهُ ، وأمَّا إذا ثبت جُخْدَبٌ كما رَوَاهُ الأخفش[٦] ، فوزنه فُعْلَل ؛ لِعَدم الدّليل على زيادة نونه ، والأصْل الأصْليّ ، (**إلاّ أنْ تَشذّ[٧] الزِّيادَة**) أيْ : إلا أنْ تكون[٨] ذلك الحرف ، مُسْتبعداً زيادته فِي ذلك المحلّ ، فإنّه يحكم بأصَالته (**كَميم مَرْزَنْجُوشٍ[٩] دُونَ نُونِها ، إذْ لم يزد[١٠] الميمُ / أولاً خامسَةً**) [٨٣/ب] أيْ : في أوّل الكلمة حَال كونها خامسَة ، (أيْ : واحدة من الخمْسِ)[١١] ، يَعْني إذا وَقعتِ الميم في أوّل الكَلمة ، وكانت بحَيث

---

(١) ليست في (ب ، ج) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٩ ، واللسان / حنطأ ، وفي الأصل ونسخة ب : « فوزنهما » ، وما أثبته من نسخة (ج ، هـ) .

(٣) في (ب) : « للمذكّر » .

(٤،٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٦٨ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، والمنصف في شرح التصريف ١٤٤ - ١٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٢ ، وشرح اليزدي ١ / ٤٤ ، وشرح الجاربردي ٦٠٠ .

(٧) في الأصل : « تَشُدّ » وهو تحريف ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٨) في (هـ) : « يكون » .

(٩) هو نبت الزّعفران ، ويقال له أيضاً مَرْدَقُوش ، وقال فيه الجوهري أظنه مُعَرَّباً ، انظر الصّحاح / مردقش .

(١٠) في الشافية : « تُزَدِ » .

(١١) ساقط من (ب ، ج) .

إذا[١] جُعلتْ أصْلاً كانت واحدة من الحروف[٢] الأصُول الخَمسَة ، فلا يحكم[٣] بزيادتها ، وذلك في غير الجاري عَلى الفعل[٤] .

قوله : « دُون نونها » ، فإنَّه[٥] يحكم فيه بزيادة النّون ، لعَدم فَعْلَلّول، فوزنهُ : فَعْلَنْلُوْلٍ ، (**ونُون**) عَطْف عَلَى ميم ، أيْ : وكنون (**بَرْنَاسَاء**) وَهُوَ : الناس ، فإنه يحكمُ عليها بالأصالة ، (**إذْ لم تزد**)[٦] النون ثالثة متحركة ، فوزنه : فَعْلاَلاَءُ[٧] ، (**وَأمَّا كُنَأْبِيْل**) اسم لأَرْض[٨] ، (**فَمثْلُ خُزَعْبِيلٌ**)[٩] في أصالة النّون والهَمزة ، وَزيادة الياء؛ لعَدم فُنَعْلِيْلٍ وَفُعَأْليل وفُنأعِيل وَوُجُود فُعَلِّيلُ[١٠] .

---

(١) في (هـ) : « إذْ » .

(٢) في (ب) : « حروف » .

(٣) في (ج) : « يحكم فيه » .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٤٧ ، وشرح الجاربردي ٦٠١ .

(٥) ليست في (هـ) .

(٦) في (هـ) : « إذا » ، وفي (ج ، هـ) : « يزد » .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، والممتع في التصريف ١ / ١٦٢ .

(٨) في معجم البلدان : هو موضع باليمن ، انظر ٤ / ٤٨٠ كنأبيل ، وفي (هـ) : « للأرض » .

(٩) الخزعبيل هو الباطل ، انظر الصّحاح واللسان / خزعل .

(١٠) هذا خلاف ما عليه سيبويه ، وابن عصفور ، وابن يعيش ، إذ قالوا : هو على وزن : فُعَالِيْل ، وهو قليل . انظر الكتاب ٤ / ٢٩٤ ، والممتع في التصريف ١ / ١٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٤٠ .

[الغلبة من أدلة الزيادة]

(**فإنْ لم تَخْرُجْ فَبالغَلَبَةِ**) لَمَا فَرَغَ من عُدْم النّظير ، شَرَعَ في غلبة الزيادة ، فإنْ[1] فقد الاشتقاق ، ولم تخرج الكلمة وَلا زنَةَ أخرى لها[2] ، بتقدير الأصالة وَلا بتقدير الزّيادَةِ عن الأصول ، فيُعْرف الزائد بغلبَة / [٨٤/أ] الزّيادَة ، وَقد عرفت في أوّل هذا الباب أن الغرض من هذا الباب : بيان الزّيادَة التي هي لغيْر الإلحاق والتَّضعيف ، وَإنما ذكر التّضْعيف هُنَا ؛ لغلبة زيادَته لا أنّه مِمَّا نحنْ فيه ، ولذلك مثّل له بما لَيْسَ من حرُوف الزّيادة[3] ، كما في قَرْدَدٍ وعَصَبْصَبٍ ، (**كالتّضْعيف**[4] **في مَوْضع ، أَوْ مَوْضعين مَعَ ثلاثة أصُول للإلحاق وغَيره**) ، فإنَّه يحكم حينئذٍ بزيادة أحد[5] المُضَعَّفَيْن (**كقَرْدَدٍ**) ، وَهُوَ المكان الغليظ المرْتفع ، الدَّال زائدَة للإلحاق بجَعْفرٍ ، (**وَمَرْمَرِيسٍ**) للدّاهية ، وَزْنه فَعْفَعِيلٌ[6] ، مَضعّفُ الفاء والعيْن للإلحاق بسَلْسَبِيْل ، (**وَعَصَبْصَبٍ**) وَهُوَ الشّديدُ مِن العَصَب[7] ، مُضعّف العَيْن واللام للإلحاق بسَفَرْجَل ، (**وَهَمَّرِشٍ**) للعَجوز ، مضعّف العَيْن[8] لغير الإلحاق .

---

(١) في (ب ، ج) : « أي فإن » .

(٢،٣) ليست في (هـ) .

(٤) في (ب ، ج) : « قوله كالتضعيف ... » ، وفي (هـ) : « التضعيف » .

(٥) في (ب) : « إحدى » ، وهو تحريف .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٤٣٢ ، ٤ / ٢٦٩ ، والممتع في التصريف ١ / ١٣٩ .

(٧) ذكر في الصّحاح أن العَصَب : الطَّيُّ الشديد . انظر / عصب .

(٨) ليست في (هـ) .

(**وعند الأخفش**[١]) لَيس المضعّفِ[٢] ، بل (**أَصْله**[٣] **هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِش**) بمعْناه (**لَعدمِ فَعَّلِلٍ**) .

(**قَالَ**) الأخفش[٤] : (« **وَلذلك لم يُظْهِرُوا** ») كأنّه إشارة إلى جَواب سؤال ، وهُوَ أنْ يُقال : لو كان أصْلهُ هَنْمَرِشاً لَمَا أُدْغِمَ ؛ لأنّهُ / لا يُدّغم من المتقاربين ما يؤدّى إلى اللّبْس بتركيب آخر ، فأجابَ بأنّه لا يُلتبسُ هَهُنا[٥] ؛ لعَدم فَعَّلِلٍ ، فيُعْلَمُ أنّه فعْلَلِلٌ . [٨٤/ب]

(**والزائدُ في نَحْوِ : كَرَّمَ**) وَقِرْدَدٍ مِمَّا فيه التّضعيف هُوَ الحرف (**الثاني**[٦] ، **وقَالَ الخليل :**) الزائد هُوَ الحرف (**الأوّلُ**)[٧] ؛ لأنّ الحُكم بالزيادَة في نَحْوِ : كَرَّمَ على ساكن[٨] أولى فكذا في غيْره ، (**وَجوَّزَ سيبَوَيْه الأمْرين**[٩]) ؛ لتعادُل الأمارَتيْن عِنْدَه .

---

(١) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٥٠ .

(٢) في (ج ، هـ) : « بمضعَّف » .

(٣) ليست في (هـ) .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٥٠ .

(٥) في (ب ، ج) : « هُنَا » .

(٦) انظر الممتع في التصريف ١ / ٣٠٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٥ .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٩ ، وعبارته : « سألت الخليل فقلت : سُلّمٌ أيتها زائدة ؟ فقال : الأولى هي الزائدة ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوَاعل وفاعِل وفَيْعل » ، والمنصف في شرح التصريف ١٦٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٥٠ .

(٨) في (ب ، ج) : « السّاكن » .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٩ ، وعبارته التي تفيد بذلك « ... وجعل الآخرة في قِرشَبٌ بمنزلة الواو في قَنْدَأو ، وجعل الخليل الأولى بمنزلة الواو في فردوس ، وكلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ » ، والمنصف في شرح التصريف ١٦٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٠٤ .

[ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ من الأصول]

(**ولا تضاعفُ الفاء وَحْدَها**[1]) ؛ لأنّه إمَّا أنْ (يكرّر قبل العَيْن أوْ بَعْده)[2] ، فإن كُرِّرَ قبْلهُ ، فيُؤدّي إلى الإدغام وهُوَ متعذّرٌ ؛ لاستلزامِه الابتداءَ بالسَّاكن ، وَإنْ كُرِّرَ[3] بَعْده ، يَلزم تكْرَارُ الحرف مَعَ الفَصْل بحَرَف أصْليّ .

(**وَنَحْو : زَلْزَل وَصِيْصِيَةٍ**) وَهي[4] الحصْن ، (**وَقَوْقَيْتُ**) مِن قَوْقَاةِ الدّجاجة ، وهي صياحها ، (**وَضَوْضَيْتُ**) مِن الضَّوْضاة[5] ، وَهُوَ الصِّياحُ ، (**رُباعيّ**[6] ،) وَأوْزانها : فَعْلَل وَفِعْلِلَة وَفَعْلَلْتُ ، وَأصْلهما: قَوْقَوْتُ وَضَوْضَوْتُ ، قلبْت الواو فيهما ياء ؛ لوقوُعها رَابعَة ، كما في أغْزَيْتُ[7] ، (**وَليْسَ**) نَحْو : زَلْزلَ / إلى آخره ، (**بتكْرِيرٍ (لفاءٍ وَلا لعيْن)**[8] ، **للفصْلِ**) بيْن كُلّ من المكرَّرَيْن ، وَهَذا بخلاف مَرْمَرِيْس[9] ، حَيْث حكمْنا فيه بالتّكرْير مَع الفَصْل ، فإنَّ الفَاء والعَيْن معاً هُناك [٨٥/أ]

---

(١) في (هـ) : « وحده » .

(٢) في (هـ) : « يكون قبل العين أو بعدها » .

(٣) في (ج) : « تكرَّر » .

(٤) في (ب ، هـ) : « وهو » .

(٥) في (ج) : « الصَوصَاء » ، وهو تحريف وتصحيف .

(٦،٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٠ / ١١٥ ، والممتع في التصريف ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٩ .

(٨) في (ج) : « الفاء ولا العين » ، وفي (هـ) : « للفاء » ، وفي الشافية : « لفاء ولا عين » .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٤٣٢ ، ٤ / ٢٦٩ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٠٠ ، وشرح الجاربردي ٦٠٦ ، والمَرْمَرِيْس الداهية ، انظر القاموس / مرس .

مكرّر ، وَلا يمكن مثل ذلك الغرض في نَحْوِ : زَلْزَل ؛ لصَيْرورَتِهِ حينئذٍ على وزن فَعْفَعَ ، وَذلك لإبْقاء الكَلمة بلا لامٍ ، (**وَلا بذي**) عَطْف على « تكرْير »[1] ، أيْ : ولا بذي (**زيادةٍ لأَحدِ حَرفي اللّيْن**) ؛ لأَنّه لوْ جُعل كلاهما زائداً لبقي حَرْفان ، وَلَو جُعل أَحَدُهما زائداً لَزمَ التحكم ، وَأشار إليه بقوله : (**لدَفْع التَّحكُمِ**) .

(**وكذلك سَلْسَبيْلٌ خماسيٌ عَلَى الأكثرِ**) وَوَزنه فَعْلَلِيْلٌ[2] ، وَلَيْس بتكرير الفاء ولا العَيْن للفصْل .

(**وَقال الكوُفيّون**[3] : **زَلْزَل من زَلَّ ، وَصَرْصَرَ**) أيْ : صوّت (**مِن صَرَّ وَدَمْدَم**[4]) اللهُ عَلَيْهم ، أيْ : أهلكهُمْ (**مِن دَمَّ ؛ لاتفاق المعْنى**) .

[زيادة الهمزة][5]

(**وكالهَمزة**) عَطْف عَلى « كالتَّضْعيف » ، أيْ : وكَالهَمزة (**أوّلاً مَعَ ثلاثة أصُول فقط**) ؛ لأَنّها كثرت زيادتها عندَ وُجود هذا الشّرْطِ فيما

---

(١) في (ج ، هـ) : « بتكريرٍ » .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، وفي (هـ) : « وزنه » .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٧٨ ، والمسألة ١١٣ .

(٤) من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ الشمس ١٤ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢١ ، وشرح الملوكي ١٣٥ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٧ .

[٨٥/ب] عُرف بالاشتقاق ، كأحْمَر[١] ، فيُحمل ما لم يُعْرف / اشتقاقهُ من هذا القبيل عَليه ، (**فأفْكَلٌ**) بالتنوين للرّعْدة (**أفْعَلٌ**)[٢] ؛ لوُجُود الشرط .

(**والمُخَالِف**) أي[٣] : الذي يَدّعي أنّه فَعْلَلٌ (**مُخْطِئٌ**) ؛ لأنَّ حكمَه على خلاف الغالب ، واحْترز بقوله : « أوّلاً »[٤] عن أنْ يكون غَيْر أوّل ، فإنّه يحكمُ حينئذٍ بأصالتها[٥] ؛ لقلة زيادتها غير أوّل ، مَعَ أنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الزّيادة .

وَقوله : « مع ثلاثة أصُول » ، احْتراز عن أن يكون بَعْدَها أصلان ، نحو[٦] : إثْبٍ ، وَهُوَ ثوْبٌ شُقّ (في وسطه)[٧] ، فتُلْقِيه المرأة في عُنقها من غيرِ كُمٍّ وَلا جَيْب ، فإنَ الهمزة فيه أصْل ، وإلاّ لكانت الكلمة المعْربة عَلَى حَرْفين .

وَقوله : « فقط » احْتراز عَنْ أنْ يكون بَعْدها أرْبعَة أحْرف أصول ، نَحْو : إصْطَبل[٨] ، (**واصْطَبْلٌ فِعْلَلٌّ**[٩] **كَقِرْطَعْبٍ**) للشيء الحقير .

---

(١) ساقط من (هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، واللسان / فكل .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : « الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبتٍ » انظر ٤ / ٣٢٥ .

(٥) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٧٧ ، وشرح الجاربردي ٦٠٧ .

(٦) في (هـ) : « كإثب » .

(٧) ساقط من (هـ) .

(٨) الإصْطَبْل للدواب ، وهو مكان وقوف الدّابة ، انظر الصّحاح واللسان / إصطبل .

(٩) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٢١ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣١ ، ولفظ إصطبل ساقط من (هـ) .

[زيادة الميم][1]

(وَالميمُ) مبتدأ ، (كذلك) خبره ، أيْ : الميمُ مثل الهَمزة[2] في أنّها إذا وَقعَت أوّلاً مَعَ ثلاثة أصُول فقط ، كانت زائدَة في الأغلَب ، (وَ) زيادة الميم[3] (مُطرِدَةٌ[4] في الجاري على الفعْل) ، وَمَا يتّصل[5] بذلك / من[6] اسم المفعُول ثلاثياً أو[7] غيْره ، واسم الفاعِل من غير الثلاثي والمصْدر الميميّ ، واسْميّ الزمان والمكان والآلة . [٨٦/أ]

[زيادة الياء][8]

(والياءُ زيدَت مع ثلاثة) أحْرف أصُول (فصاعداً) ، لما عُرف بالاشتقاق زيادتها كذلك ، كضَيْغَم للأسد من الضّغْم ، وَهُوَ العَضّ ، فيُحْمَل ما لم يُعْلَمْ اشتقاقه عَليْه ، (إلاّ في أوّل الرّباعيّ) ، وَهو ما يكون بعد الياء فيه أرْبعة أصُول ، فإنَّ الياء (لا تكون)[9] هُناك زائدَة[10] ، (إلا) الرّباعيّ (الجاري عَلى الفعل)[11] كيُدَحْرَج ، عَلماً

(١،٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٧ - ٣٠٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣٩ .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥١ وما بعدها .

(٥) في (هـ) : « يَتوَصل » .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥١ وما بعدها .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « و » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٦ ، ٢٦٥ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٣٩١ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٨٦ وما بعدها .

(٩) في الأصل : « لا يكون » ، وما أثبته من (ب) ، والعبارة ساقطة من (هـ) .

(١٠) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٨٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٧٥ .

(١١) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٧٥ ، وفي الشافية : « إلا فيما يجري على الفعل » .

أرادَ بِهِ المضارع ، فإِنَّه حينئذٍ يكون زائدة .

(**ولذلك**) أي : ولأجْل أنّ الياءَ في أوّل الرّباعيّ الغيرْ الجاري على الفِعْل أصْليّة (**كان يَسْتَعُوْر**) ، وَهْوَ اسم مَوْضعٍ[١] ، وشَجَرٌ يُستاكُ به[٢] ، وكساءٌ يُجعَل على عَجُز البَعير ، واسم من أسماء الدّوَاهي ، فَعْلَلُوْلاً[٣] (**كعضْرَفُوط وسُلَحْفِيَة**) لدابة جلدُها عظام ، (**فُعَلِّيَةٌ**)[٤] بزيادة الياء ؛ لأنّها غيْر واقعة في أول الرّباعي .

[زيادة الواو والألف][٥]

(**والواو والألف زيدتا مع ثلاثة**) / أصولٍ (**فصاعداً**) نحو : [٨٦/ب] جَوْهرٍ ، وضَارب ، وَجَدْوَل للنّهْر الصّغير ، وكتاب ، فيحْملُ ما لم يُعْلم اشتقاقه عَلَيْه ، (**إلاّ في الأوَّل**)[٦] من الكلمة فإِنّهما لا يزادان فيه ، أمّا الألف فظاهرٌ ، وَأمّا الواو ؛ فلأنّها إنْ كانت مَضْمُومَة أو مكسُوْرة تُطْرَق[٧] إليْها الهَمزة ، كأُجُوْهٍ وإشِاحٍ ، وَإنْ كَانتْ مفتوحة

---

(١) موضع قبل حَرَّة المدينة ، انظر معجم البلدان ٥ / ٤٣٦ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٨٩ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٣٢٥ ، ٢٤١ ، وشرح الملوكي ١٣١ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٧٩ ، ٢٩١ .

(٦) انظر شرح الملوكي ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٠ .

(٧) في (ب ، ج) : « يتطرق » .

يَزوُل عنها الفتح عند صَيْرُورَتــها مَضمُومَـة ، وذلـك في الاسـم حـال التصْغير ، وَفي الفعل عنـد بنائـه للمَفْعُـول ، وإذا هُمِـزت لم تعلـم[1] ، أهي المنقلبة أمْ لا ؟ (**ولذلك كانَ وَرَنتَل**) للدّاهية فعَنْلَلاً[2] (**كجَحَنْفَلٍ**) للغليظ[3] الشّفَة .

[زيادة النّون][4]

(**والنّون كثرت**) زيادتها (**بعد الألف**) حال[5] كون النّونِ (**آخراً**) أيْ : في آخـر الكَلمَـة ، وأصْـل[6] هــذه الألـف والنّـون أن تلحَـق بالصّفات ، (مما مُؤنثهُ فَعْلَى ، نحـو : غَضبَـان وَعَطْشَـان[7] وسَـكْرَان ؛ لأنّ الصّفات)[8] بالزّيادَة أولى من الأسمـاء ، مـن حَيْـث إنّـها مشـبّهة بالأفعال ، وَالفعْل أقْعَدُ في الزيّادَة من الاسم ، وَزيادَتهما/ في الاسـم[9] [٨٧/أ] نحو : عثمان وعمْـران للحَمْـل عَليـها، (**أَوْ ثالثة**)[10] عَطـف علـى « آخراً » ، أيْ : والنّون كثرت زيادتها بعد الألف ، حـال كوْنـها ثالثة

---

(١) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « يَعْلم » .

(٢) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٩٢ ، وشرح الجاربردي ٦١٤ .

(٣) في (ب) : « لغليظ الشّفَة » .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٦ ، وشرح الملوكي ١٦٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٥٧ .

(٥) ساقط من (هـ) .

(٦) في (ج ، هـ) : « أصْلُ » .

(٧) ليست في (ج) .

(٨) ساقط من (هـ) .

(٩) في (ج ، هـ) : « الأسماء » .

(١٠) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٦٣ ، وفي (ج) : « وثالثة » .

(**ساكنة ، نَحْو**[١] : **شَرَنْبَثٍ**) للغليظ الكفّين والرّجليْن ، لقوْلهم في مَعناهُ : شُرابث بضمٍّ الشين ، (**وَعُرُنْدٍ**)[٢] وهو الشيء[٣] الغليظ، لقولهم[٤] : شيءٌ عُرْدٌ ، أيْ : صُلْبٌ .

(**وَاطَّرَدَت**) زيادَةُ النّون (**في المضارع**) نَحْوُ : نَفْعَل (**وَ**) **في** (**المطاوع**) نَحْو : انفعَل ، قوْلهُ : « وَاطَّرَدَتْ »[٥] يَدُل على أنَّ زيادتها في غيْرهما غَيْر مُطَرِدَةٍ ، يعني أنّا لا نحكمُ بزيادَتها فيه[٦] إلاّ إذا دَلّ دَليل من اشتقاق أو غَيْره على زيادتها[٧] .

[زيادة التاء والسين][٨]

(**والتاء في تَفْعِيل وَنَحْوه**) من المصادر ، كالتَفعّل والتَّفاعُل ، (**وَفي نَحْو : رَغَبُوتٍ وَجَبَرُوتٍ**) ومَلَكوت زائدة ، (**والسّين اطّردت**) زيادَتها (**فِي اسْتَفْعَلَ وَشَذَّت فِي اسْطاع ، قال سيبويه**[٩] : **هو**)

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٨٥ .

(٣) ليست في (ج) .

(٤) في (ب ، هـ) : « من قولهم » .

(٥) في (ب ، ج) : « اطَّرَدَت » .

(٦) ليست في (ج ، هـ) .

(٧) في (ب) : « زيادتها فيه » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٦٩ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٧٢ ، ١ / ٢٢٢ .

(٩) انظر الكتاب ١ / ٢٥ ، وعبارته : « وقولهم أسطاع يُسْطيعُ ، وإنّما هي أطاع يُطيع ، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العَيْن من أفْعَلَ » وانظر ٤ / ٢٨٥ ، ٤٨٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٥٩ وما بعدها ، وشرح الجاربردي ٦١٩ .

في[١] الأصل (**أطاع**) من الإطاعة ، (**فمضارعه**[٢] **يُسْطيعُ بالضمِّ**) وَأصْلهُ : يُطيعُ ، والشاذ زيادة السّين .

(**وَقال الفرَّاء**[٣] : **الشاذ فتح الهمزة وحَذف** / **التاء**) ، لكونه في الأصْل : استطاع من الاستطاعَه ، (**فمضارعه**) عنده (**يَسْطيع بالفتح، وَعَدُّ سِينِ الكسْكسَةِ**[٤]) من الزّيادَة (**غَلَطٌ**[٥] ؛ **لاستلزامه شِين الكَشْكَشَةِ**)[٦] . [٨٧/ب]

اعْلم أنَّ بكراً يُلحِقون السّيْنَ المهملة بكاف الخطاب للمؤنّثِ[٧] ، فيقولوُنَ : أكْرَمْتُكِسْ ، وَمَررْت بِكِسْ ، وَبني تميم يُلحقون[٨] الشيْن المعْجَمة[٩] ، وكلاهما في حال الوَقف لإبقاء الكسْرة ، إذْ لو سَكَّنُوا الكاف ذهب الفرق بين المذكّر والمؤنّثِ ، وخصُّوا السّين والشّيْن ؛

---

(١) في (هـ) : « أي » .

(٢) في (ج) : « فمضارعه عنده » .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٧ ، وشرح الملوكي ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٢٦ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وشرح اليزدي ١ / ٢٥٩ ، وشرح الجاربردي ٦٢٠ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : « واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ؛ ليبينوا كسرة التأنيث ، وإنما ألحقوا السين ؛ لأنَّها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل ، وذلك : أعْطَيْتُكِسْ وأُكرِمُكِسْ ... » انظر ٤ / ١٩٩ .

(٥) انظر المصدر السابق ٤ / ٢٣٥ وما بعدها .

(٦) قال سيبويه في الكتاب : « وقومٌ يلحقون الشين ، ليبينوا بها الكسرة في الوقف ، كما أبدلوها مكانها للبيان ، وذلك قولهم أعطيتُكِشْ وأكْرِمُكِشْ ... » انظر ٤ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٧) انظر المصدر السابق ٤ / ١٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٨ - ٤٩ .

(٨) ليست في (هـ) .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٨ .

لخفائهما ؛ لما يلزم بهما من الهَمْسِ[١] ، فعُلِمَ أنَّ السّيْنَ حَرْف جيء به لمعنىً، فَعَدُّهَا من حروف الزيادة غلط ، وأيضاً فَعَدُّهَا[٢] يَسْتلزم عَدَّ الشين أيضاً منها ؛ لكوْن كُلٍّ مِنهما للمْعنى المذكور ، مع أنّ الشّين المعجْمَة بالاتفاق ليْست من حروف الزِّيادة ، قيل الكِشْكِشَةِ[٣] بكسر الكاف ؛ لأنَّ الشّين[٤] إنَّما تلحق بكاف المؤنّثِ وَهْوَ[٥] مكسورة ، فالحكاية أيضاً بالكسْر، والمختار أنّها بالفتح ؛ لأنّها مَصْدر فَعْلَلَ المأخوذ منها اشتقاقاً، وَهُوَ مفتوحُ الفاءِ / واللام[٦] لا غَيْر ، كالبسَمْلة في مصدر بَسْمل ، أيْ : قال : سمْ[٧] الله . [٨٨/أ]

[زيادة اللاّم]

(**وَأمّا اللام فَقليلَة**)[٨] زيادتها ؛ لأنّها لا تزادُ أوّلاً وَحَشواً ، وَأمَّا في الآخر[٩] فقد ثَبتَ في الأعْلام (**كزَيْدَل وَعَبْدَل**) في زيْد وَعبْد (**حتى قال بَعْضُهم**[١٠] **في فَيْشَلَة**) لرَأس الذكر : إنّها[١١] (**فَيْعَلَة**) بزيادة

(١) انظر شرح الجاربردي ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : « وعدّها » ، وما أثبته من باقي النسخ .

(٣) في (ج ، هـ) : « الكِسْكِسَة » .

(٤) في (ج ، هـ) : « السّين » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي باقي النّسخ : « وهي » .

(٦) في (ب ، ج) : « واللاّم الأول » .

(٧) في ج ، هـ : « بسم » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٢١٣ .

(٩) في (هـ) : « الأخير » .

(١٠) قال الرضي : « اعلم أن الجرمي أنكر كون اللاّم من حروف الزّيادة » انظر شرحه للشافية ٢ / ٣٨١ .

(١١) ليست في (هـ) .

الياء وَأصالة اللام ، (**مَعَ**) مجيء (**فَيْشَةٍ**) بمعناها الدّال على أصالة الياء ، وزيادة اللّام ، (**وَفي هَيْقَلَةٍ**) لذكر النّعام فَيْعَلَة ، (**مَعَ**) مجيء[(١)] (**هَيْق**) بمعْناه ، (**وَفي طَيْسَلٍ**) للكثير[(٢)] من الرَّمل والماء وَغيْرهما، فَيْعَل (**مَعَ**) مجيء (**طَيْسٍ للكثير**[(٣)] ، **وفي فحْجَلٍ**) أنَّه[(٤)] فَعْلَل ، (**كجَعْفَرٍ** ، **مَعَ**) مجيء[(٥)] (**أَفْحَج**) بمعْناه ، وَهُوَ الـذي يتدانى صُدُور قدَميْهِ ويتباعَدُ عُقباهُ ، لكنَّ المختار أنَّ لام فَيْشَلَةٍ وَطَيْسَل[(٦)] وَفَحْجَلٍ زائدة[(٧)] ، وفي هَيْقَلَة احْتمال ؛ لقولهم : هَيْقٌ وَهَقْلٌ[(٨)] .

[زيادة الهاء][(٩)]

(**وَأَمَّا الهَاء فكَانَ المبّرد لا يَعُدُّها**) من حُرُوفِ الزيادَة[(١٠)] ، وَأُوْرِد عَلَيْه من خمْسة أوْجُهٍ[(١١)] :

---

(١) ليست في (ج) ، وفي الشافية : « وفي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « لكثير » .

(٣) في (ب ، هـ) : « لكثير » ، وليست في (هـ) .

(٤،٥) ليست في (هـ) .

(٦) في (ب ، هـ) : « وطَيْسَلةٍ » .

(٧) ذكر ابن عصفور في الممتع أن فَيْشَلة وطَيْسَل يجوز فيهما أن تكون اللاّم أصلية ، ويجوز أن تكون زائدة ، انظر ١ / ٢١٤ ، وشرح الجاربردي ٦٢٤ .

(٨) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢١٥ ، وشرح الجاربردي ٦٢٤ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٢ ، والممتع في التصريف ١ / ٢١٧ .

(١٠) هذا يخالف ما ذكره المبرد في كتابه المقتضب ، إذ صَرَّح بأن الهاء من حروف الزِّيادة ، إذ قال : « والهاء تُزَاد لبيان الحركة ولخفاء الألف » انظر ١ / ١٠٠ .

(١١) انظر هذه الأوجه في شرح الجاربردي ٦٢٥ .

الأول : قوْلُهُمْ : اخْشه زيد[١] ، فيه هاءُ السّكت ، أجاب المصنف / عنه بقوله : (**وَلا يُلزمه نَحْو اخْشَه ؛ لأنَّها**) أيْ : لأنَّ هاءَ السّكت [٨٨/ب] (**حَرْف مَعْنىً**[٢]) ، أيْ : حَرْف دَالّ عَلَى مَعْنى (**كالتّنوين ، وباء**[٣] **الجْرِّ وَلامِه**) .

الثاني : أنَّهم قالوا في جَمْع أمٍّ : أمّهات ، وَأشار إليه بقَوْله : (**وإنَّما يَلزمُهُ نَحْو : أمَّهَاتٍ ، وَنحو**) عطف على « نحو : أمَّهَاتٍ » ، أيْ : وإنَّمَا يُلزمُهُ قول الشاعِر[٤] : [الرجز]

إنِّي لَدَى الحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ

مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ

(أمَّهَتِي خِنْدِفُ وإلْيَاسُ أَبِي)

اللَّبَبُ : ما يُشدّ عَلَى صَدْر الدّابة يَمنَعُ الرَّحلَ من الاستئخَار ، وَيُقَال : فلانٌ في لبَبٍ رَخِيٍّ ، إذا كان في حالٍ وَاسعَةٍ ، وَيُقَال : اعتزمت على كذا ، بمَعْنى عَزمْت عليه ، والاعْتزام ، لزومُ القصْد في المشي[٥] ،

---

(١) في (ب) : « مما زيد » ، وليست في (ج) .

(٢) في (ب) : « له معنى » .

(٣) في (هـ) : « وياء » ، وهو تحريف .

(٤) هو قُصي بن كلاب بن مرة ، وانظره في سر صناعة الإعراب ٢ / ٢١٦ ، وشرح الملوكي ٢٠٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢١٧ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٢ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٦٥ ، وشرح الجاربردي ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٠١ ، ٣٠٨ .

الشاهد قوله : أمَّهَتِي ، الهاء فيها زائدة لأن الأصل أمّتي .

(٥) في (ج ، هـ) : « الشيء » .

وَخِنْدِف : امرأة إلياس بْن مُضَرٍ[١] ، واسمها لَيْلى[٢] ، قيل : سُمِّيت بذلك من الخَنْدفةِ ، وَهي مشية كالهَرْوَلةِ ، وَهمزة إلياس همزة قطع[٣] ، حَذفها الشاعر؛ للضّرورة ، والأَصْل أمَّتي .

(**وأمٌّ فُعْلٌ بدَليل**)[٤] مجيء (**الأُمومَةِ**) في مَصْدره ، فالهاء زائدة ، (**وَأجُيبَ بجواز / أصالتها ، بدَليل**[٥]) مجيء (**تأمَّهْتُ**) أيْ : اتخذتُ أمّاً ، (**فتكون أُمَّهَةٌ فُعَّلَةً كَأُبَّهَةٍ**) وَهي[٦] العَظَمَة ، (**ثـم حُذفت الهاء**) وَالتاء أيْضاً ، فوَزن أمٍّ : فُعٌّ ، فأمُومَة[٧] فُعُوعَة ، (**أوْهُما أصلان**) أيْ : ثم يُسَلّم[٨] أنّه فُعْلٌ لكن لا يَلزمُ منه زيادَة الهاء في أمَّهَةٍ ؛ لجَواز أنْ يُقَال : أُمٌّ وأُمَّهَة أصْلان ، (**كدَمْثٍ وَدِمَثْرٍ**) بمعنى ، وَهُوَ المكان اللّين ، وَلا يمكن أن يُقَال : الرّاء زائدَة ؛ لأنّها لَيْسَت من حُروف الزّيادة ، (**وثَـرَّةٍ وَثَرْثَارٍ**) لمعْنيين مُتَقَاربَيْن ، يُقَال : عَيْنٌ ثرَّةٌ ، وَسَحَابٌ ثرٌّ ، أيْ : كثير الماءِ وَرَجل ثرْثارٌ مِن الثرثرةِ ، وهَي كثرة الكلام وَتَرْدِيْدُهُ ، ولا يمكن الحكم بزيادة الثّاء الثّاني في ثرْثارٍ ؛ لِمَا يَلْزَم من الفَصْل ، (**وَلُؤْلُؤٍ وَلآّلٍ**) ، فإنَّ لأَّلاً لبائع اللّؤْلُؤِ ، لَيس من اللُّؤْلُؤِ الرُّباعيّ ، لأنَّ فعَّالاً للنّسْبَة لا يَجيء إلاَّ من

---

(١) هو إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان . انظر جمهرة أنساب العرب ١٠ .

(٢) هي ليلى بنت حُلوان بن عِمْران ، من قبيلة قضاعة ، انظر جمهرة أنساب العرب ١ .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، الآية (١٢٣) من سورة الصافات .

(٤،٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٢١٨ .

(٦) في (هـ) : « وهو » .

(٧) في (ج ، هـ) : « فالأمومة » .

(٨) في (ب) : « نُسْلّم » ، وهو تصحيف .

الثلاثيّ"[١] ، فالآلّ ل من الثلاثيّ ، لم يُستعَمل ذلك الثلاثيّ ، ولا يمكن أن يكون الهمزة الثانية في لُؤْلُؤٍ زائدة لِقلَّة باب سَلَسٍ[٢] .

الثالث : / أنَّ أهراق في أرَاق بزيادَة الهاء ، وَأشار إليه بقوله : (**وَيلزمُه**) أيْضاً (**نَحْوُ : أهْراق**) الماء يُهْريق (**إهْرَاقة**) ، وذكر في الصّحاحِ[٣] أنَّهُ يقال : « هَرَاق الماء يُهَريقه بفَتح الهاء وَهِراقة » بكسْرها ، أيْ : صَبَّهُ وَأصْلهُ: أرَاق يُريق إرَاقة ، وَيمكنُ أنْ يجابَ عَنْه بشذُوْذِه ، كما في اسْطاع يُسطِيعُ بالضمّ . [٨٩/ب]

(وَ) الرابع : أنّه قال[٤] (**أبو الحسَنْ**) الأخفش (**هِجْرَعٌ للطوِيْلِ من الجَرَع**) بالتّحرْيك (**للمكان السّهْل**) فالهاء[٥] زائدة ، وجوابُهُ أنّه بَعيد لعَدم المناسبة بَيْن الطّويل والمكان السَّهْل (**وَهَبْلَعٌ للأكُول من البَلْع**) بمعنى الابتلاع فالهاء[٦] زائدَة ، (**فخولف**)[٧] أيْ : العُلماء خالفوه[٨] في ذلك

---

(١) انظر الممتع في التصريف ١ / ٥٤ ، وفي (ب ، هـ) : « ثلاثي » .

(٢) هو تركيب نادر ، وانظره في شرح الجاربردي ٦٢٩ .

(٣) انظر الصِّحاح / هرق .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٢٠ ، والمنصف في شرح التصريف ٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٥ ، وفي الشافية : (أبو الحسن يقول : ...) .

(٥) في (هـ) : « فإنّها » .

(٦) في (هـ) : « والهاء » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ والشافية : « وخولف » .

(٨) انظر المنصف في شرح التصريف ٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥ ، أمّا ابن عصفور فقد وافقه في كتابه الممتع في التصريف ١ / ٢١٩ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٥ ، وشرح اليزدي ١ / ٣٦٩ ، وشرح الجاربردي ٦٣٢ .

(لعَدم وُضُوح الاشتقاق)[١] ، وَإنْ كان أقرب مِمَّا قالهُ في هِجْرِع .

(و) الخامس : أنّه (**قال**[٢] **الخليل : الهِرْكَوْلَةُ للضّخْمة ، هِفْعَوْلَةٌ**) بزيادة الهاء ؛ (**لأنّها تركلُ في مَشْيِها**) ، وَالرَّكْلُ : الضّرب بالرّجلِ الوَاحِدَة ، (**وَخُولفَ**) أيْضاً ؛ لعدم وُضُوح الاشتقاق ، / (**فإن تعدَّدَ الغالِبُ**) مُرْتبط بقوله : « فإن لم تخرج فبَالغلبة » ، فكأنّه قال : يحكم بزيادة ما غلبَ زيادَته ، إنْ لم يتعدّد الغالبُ (ثلاثة أوْ اثنين أوْ غير ذلك)[٣] ، وَإن[٤] تعدَّد ثلاثة أوْ اثنيْن أو غير ذلك ، فإمّا أن يمكن جَعْل الجَميع زائداً ، بأن يكوُن ما[٥] سوى المتعددّ ثلاثة أحرفٍ أصول ، أوْ لا يمكن ، فإنْ أمْكَنَ حُكِمَ بالزّيادَة في المتعدّد سَوَاء كانت ثلاثة أوْ اثنين ، وَأشار إليه بقوله : (**مَعَ ثلاثة أصُوُل ، حكم بالزِّيادة**[٦] **فيها**) أي : في ثلاثة ، (**أَوْ فيهما**) أي : في اثنيْن ، (**كحَبَنْطى**) لصَغير[٧] البَطن ، النّون وَالألف فيه زائدَتان[٨] ؛ لأنَّ كل واحِدَة[٩] منهما غالبَة عَليْهما الزِّيادة في مَحْلِّها .

[٩٠/أ]

---

(١) ما بين القوسين غير واضح في (ب) ، وساقط من (ج ، هـ) .

(٢) انظر المنصف في شرح التصريف ٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥ ، وفي الشافية : « وقال الخليل » .

(٣) ساقط من (ب ، هـ) .

(٤) في (ج) : « فإن » .

(٥) ليست في (ج ، هـ) .

(٦) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الجاربردي ٦٣٣ .

(٧) في (ب ، هـ) : « للصغير » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٥٥ ، ولفظ (فيه) ساقط من (هـ) .

(٩) في (هـ) : « واحدٍ » .

(**فإن تعيّن**) مـن الغـالبَيْن فيـها[1] (**أحَدُهما**) ؛ لكـون الأصـول في الكلمة اثنين فقط ، (**رُجِّحَ**) الزائد منها (**بخروجها**) ، أي : بخروج الكَلِمَة عن[2] أصُولهـم ، على تقدير جعـل ذلـك الزّائـد أصْليـاً (**كميم مَرْيَم وَمَدْين**) لاسم مَكان[3] ، فإنَّ الـتّرجيح لهـا في جَعْلـهَا زائـدة لا للـيـاء[4] ؛ لوُجود مَفْعَل في كلامهم كثيراً دُونَ فَعْيَل[5] .

(**وَ**) نحو (**هَمْزة أيْدَع**) للزَعفران دون يائه ؛ / لِوُجود أفْعَل[6] وَعَدم فَيْعَل ، وفيه نظرٌ ؛ لوجود فَيْعَل كصَيْقَلٍ[7] وَضَيْغَم . [٩٠/ب]

(**وَيَاء تَيَّحَان**) وَهو الذي يَقَعُ في ما لا يَعْنيـه ، فـإنَّك تحكـم بزيادتـها دُوَن التـاء[8] ؛ لوُجُـود[9] فيْعَـلان نحـو تَيَّقَـان وَهـو النَّشِـيْط ، وَعَـدم تَفْعِلاَن[10] .

(**وتاء عِزوِيْتٍ**) اسم بَلَد[11] دُون واوهـا ؛ لوجـود فِعْلِيْـت كعِفْرِيْـت

---

(١) ليست في (ب) .

(٢) في الأصل : « من » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٣) مَدْيَن : منطقة بالقرب من تبوك ، بين المدينة والشام ، انظر معجم البلدان ٥ / ٧٧ .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٨٦ .

(٥) انظر الممتع في التصريف ١ / ٨٤ .

(٦) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٨٦ .

(٧) الصَّيْقَل : هو من يَصْنع السيف ، انظر الصِّحاح / صقل .

(٨) في الأصل : « تان » ، وهو تحريف ، وما أثبته من باقي النسخ .

(٩،١٠) انظر الكتاب ٤ / ٢٦٢ - ٢٧٠ .

(١١) انظر معجم البلدان ٤ / ١١٩ ، وقيل هو طائر ، وقيل هو القصير أيضاً ، انظر اللسان / عزا .

دُون فِعْوِيْـل[١] ، (**وَطَـاء قَطَوْطِـي**[٢]) للمُتَبَخْــتر في مَشْــيه ، (**ولام ادْلَوْلـى**[٣]) أي : أسرَع ، (**دُون ألفها لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى**) ، وَوُجُـود فَعَوْعَل كعَثَوْثَلٍ ، وهـو الرّجـل المسترخي الأعْضـاء ، وافْعَوْعَـل نَحْـو : اعْشَوْشَبَ .

(**وواو حَوْلايا**) اسـم مَوْضـع[٤] (**دُون يائها**) ؛ لوُجُــود فوعــالا[٥] كزَوْعَالا ، وَهْوَ النشاط دُون فَعْلايا .

(**وأوّل**) اليائين (**من يَهْيَرٍّ**)[٦] لصَمْـغ الطّلـح[٧] ، (**وَ**) أحـد حَـرفي (**التّضعيف دون**) الياء (**الثانية**) ؛ لوُجُود يَفْعَلّ وَعَدم فَعْيَلّ[٨] .

(**وهمزة** (**أَرْوَنَانٍ**)[٩]) ليوم صَعْبٍ ، (**دُون واوه**) لعـدم فَعْـوَلانٍ / [٩١/أ] وَوجُود أفْعَلان[١٠] .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣١٦ .

(٢،٣) انظر المصدر السابق ٤ / ٢٧٥ - ٣١١ .

(٤) هي قرية بنواحي النَّهروان ، انظر معجم البلـدان ٢ / ٣٢٢ ، وفي (ب ، ج) : « لاسم موضع » .

(٥) انظر الممتع في التصريف ١ / ٩٨ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٩٣ .

(٦) في (هـ) : « يهيّر بالتشديد » ، وفي الشافية : « وأوّل يَهْيَرٍّ » .

(٧) في الأصل : « الطَّلع » ، وما أثبته من (ج ، هـ) وهو الصواب .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٣١٣ ، وفي (ب) : « فيعل » ، وهو تحريف .

(٩) في الأصل وجميع النّسخ : « أروان » ، وهو تحريف ، وما أثبته هـو الصـواب كما جاء في الكتاب ٤ / ٣١٠ ، ٢٤٨ ، والشافية ٧٩ ، وشروحها المشهورة ، وشــرح الكافيـة الشـافية ٤ / ٢٠٥٢ ، وفي الشافية : « وهمزة أَرْوَنَان دونِ واوهَا » .

(١٠) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ .

(**وإن لم يأت إلاّ أنبَجَان**[١]) للعَجين المنتفخ ، فإنَّ الحمل على مَا وُجد ، ولَوْ مثالٌ واحد أوْلى من حمله على ما لا مثال له ، قال الجَوْهريّ في الصّحاح[٢] : « الأنبَجَان في بَعْض الكتب بالخاء المعْجَمة » ، ثم قال فيه : « وسماعيّ بالجيم عن أبي سعيد[٣] وَغيره[٤] » .

(**فإنْ خَرَجَتَا**) ، لَمَّا فَرَغ مِمَّا يُخرج[٥] الكلمة عن الأصُول على تقدير كوْن أحَدهما أصْلاً دُون الآخر ، شَرَعَ في ما (تخْرج عَنْها)[٦] على التقديرَيْن أيْ : عَلَى تقدير[٧] أصالة كلّ وَاحدٍ[٨] مِنهما وزيادة الآخر .

وَقال : (**رُجِّحَ بأكْثَرِهِما**) زيادة في الكلام ، (**كالتَّضْعيفِ فِي تَئِفَّانَ**) مَعَ التاء فيه ، إذْ فَعِلاَّنٌ وتَفْعِلان لم يُوجَدا[٩] في أبنيتهم[١٠] ؛ لكن زيادَة التّضعيف أكثر ، فوزنه فَعِلاّن[١١] .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ .

(٢) انظر الصّحاح واللّسان / نبج .

(٣) هو الحسن بن عبد الله السيرافي ، ولد سنة ٢٨٠ هـ ، له مصنفات كثيرة منها : شرحه المطول لكتاب سيبويه ، ومصنف آخر في شرح شواهد الكتاب ، ومصنف أيضاً سماه المدخل إلى الكتاب ، وله مصنفات أخرى ، توفي سنة ٣٦٨ هـ .

(٤) قال الجوهري : « وسماعي بالجيم عن أبي سعيد وأبي الغَوْثِ وغيرهما » ، انظر الصّحاح / نبج ، وانظر شرح الشافية للجاربردي ٦٤١ .

(٥) في (ج ، هـ) : « تخرج » .

(٦) في (ج) : « يخرج » ، ولفظ « عنها » ساقط من (هـ) .

(٧) في (ج ، هـ) : « تقديري » .

(٨) ليست في (هـ) .

(٩) في (ج ، هـ) : « لم يوجد » ، وهو تحريف .

(١٠) في الأصل : « بأبنيتهم » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(١١) هو أول الشيء ، وقال فيه سيبويه : « ويكون على فَعِلاَن ، قالوا : تَئِفَّانٌ ، وهو اسم ولم يجئ على صفة » انظر الكتاب ٤ / ٢٦٤ ، وانظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٧ ، والممتع في التصريف ١ / ١٣٧ .

(**وَالوَاو في كَوَأْلَلٍ**) وَهْوَ القصير ، فإن فَوَعْلَلاً (أوْ فَعَأْلَلاً لَمْ يُوْجَدا لكن زيادة الواو أكثر من زيادَة الهَمزة ، فوزنه[1] فَوَعْلَلٌ)[2] .

(**وَنون حِنطَأْوٍ وَوَاوِها**) ، ثمَّ إنّه قد عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أنَّ نُون / حِنْطَأْوٍ [٩١/ب] زائدة ، وَلَوْ[3] جَعَلنا الهَمزة أيْضاً زائدة دُون الوَاو لكان وَزنه فِنْعَأْلاً ، ولم يُوجَدْ ، وَلَوْ عكسْتَ لكان فنْعَلْواً ، وَلَمْ يُوجد ، لكن زيادة الواو أكثر ، فوَزنه فِنْعَلْوٌ[4] .

(**فإن لم تخرج**[5]) الكلمة عن الأصُول[6] (**فيهما**) ، أيْ : في التقديرَيْن ، فحينئذٍ إمَّا أن يكون هُناك إظهار شاذٌ أوْ لا ؛ فإنْ كان ، فإمَّا أنْ يثبت[7] شبْهَة الاشتقاق أوْ لا ، فإنْ لم يثبت[8] (**رُجِّحَ بالإظهار الشاذّ**) بالاتفاق[9] ، (**فإن ثبَت**)[10] (**شبهة الاشتقاق**)[11] ، (**فإمَّا أن يَثبت في أحَدِهما أوْ فيهما رُجِّح**)[12] بالإظهار الشاذ ، (**وَقيل**[13] :) رُجِّح

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٩٨ .

(٢) ساقط من (هـ) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « فلو » .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ١١٢ .

(٥) في (هـ) : « يخرج » .

(٦) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « أصولهم » .

(٧،٨) في (ب ، هـ) : « تَثْبتَ » .

(٩) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٨٧ .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي باقي النسخ : « وإن » .

(١١) في (ج) : « الشبة » .

(١٢) في (ب) : « فإن ثبتت في أحديهما رُجّحَ » ، وفي (ج ، هـ) : « تَثْبُت » .

(١٣) قال بذلك الرضي في شرحه للشافية ، انظر ٢ / ٣٨٧ .

(**بِشُبْهَةِ الاشتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِف في يَأْجَجَ**) اسم قبيلة[(١)] ، (**وَمَأجَجَ**) (اسم مكان)[(٢)] ، فمنْ رَجَّحَ بالإظهار الشاذّ ؛ لئلاّ يَلزم خَرْمُ قاعدَة مَعْلومَة ، وَهيَ : الإدغام عندَ اجتماع المثلَيْن ، قال : وَزنهما[(٣)] فَعْلَل[(٤)] ، والجيمُ[(٥)] للإلحاق بجَعْفَر ، وَمن رجّحَ بشبهة[(٦)] الاشتقاق ؛ لئَلاّ يلزمَ بناءٌ لم يُوجَد في كلامهِمْ ، / قال : وَزنهما[(٧)] يَفْعَل غير مَصْروف[(٨)] ، وَمَفْعَلٌ (إذْ يُوْجَد)[(٩)] في بنائهم أجٌّ[(١٠)] ، ولم يُوجَد يأجٌ وَمَاجٌ[(١١)] ، فجَعْلُهُ على بناء كلامهم أشبه[(١٢)] . [٩٢/أ]

وَحَيث تعذّرَ الاطّلاع عَلى جميع لغاتهم[(١٣)] ، فالأخذُ بالإظهار الشّاذ أوْلى ، وَمَعْنى شبْهة الاشتقاق : مُوَافقة البناء ، بنَاء كَلاَمهمْ في الحرُوف الأصُول من غير أن يُعلم مُوَافقته إيَّاهُ في المعنى الأَصْلي[(١٤)] .

---

(١) انظر القاموس المحيط / يأج ، وفي معجم البلدان هو موضع ، ولم يحدّد مكانه ، انظر ٥ / ٤٢٤ .

(٢) اسم مكان بالقرب من مكة على بعد ثمانية أميال ، انظر معجم البلدان ٥ / ٣٢ ، وقوله : « اسم مكان » ساقط من (هـ) .

(٣) في (هـ) : « فوزنهما » .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٣٠٩ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٩ .

(٥) في (ب ، ج) : « والجيم الثانية » .

(٦) في (ج) : « شبة » .

(٧) انظر شرح الرضي إذ قال : « فنحكم بأنه يَفْعَل وهو الأقوى عندي ... » ٢ / ٣٨٧ .

(٨) في (هـ) : « منصرف » .

(٩) في الأصل : « إذا وَجَدَ » ، وما أثبته من باقي النُسخ .

(١٠) انظر الصّحاح واللسان / أجج .

(١١) هو الماء المالح ، انظر اللسان / مأج ، ولفظ مأج ساقط من (هـ) .

(١٢) في (ب) : « أولى وأشبه » .

(١٣) في (ج) : « لغائهم » .

(١٤) انظر شرح الجاربردي ٦٤٤ ، ولفظ « الأصلي » ساقط من (هـ) .

(**ونحو مَحْبَبٍ**) عَلَمٌ[١] لِرَجلٍ ، (**يُقَوِّي الضَّعِيفَ**) من القوْلـين ، وَهْـوَ التَرْجيح بشبْهة الاشتقاق ؛ لأنَّ وَزنه مَفْعَل[٢] بالاتفـاق ، (**وأُجِيبَ بِوُضُوحِ اشْتِقَاقِهِ**) من حَبّ ، وَلَيْس من شبْهَة الاشتقاق .

(**فإنْ ثَبَتَ**)[٣] ، (لَمَّا فَرَغَ مِمَّـا وُجـد فيـه شـبْهَة الاشـتقاق في أحَـدَ التقديرَيْن ، شَرَعَ فيما ثبت فيـه شـبهَة الاشـتقاق (**فيهما**) ، أيْ : في)[٤] التقديرَين ، (**فبالإظهار الشاذّ**) يُرجّحُ (**اتِّفَاقاً ، كدال مَهْدَدَ**[٥]) وَهـو[٦] غَيْر منصرف ؛ لكوْنه اسم امرأة ، إذْ يُشـبهُ أن يكـون مشـتقاً مـن المَـهْدِ أو الهَدِّ ، فالرّجْحان للإظهار الشاذ ، فوزنه[٧] فَعْلَلٌ / .

[٩٢/ب]

(**فإن لم يكنْ إظهارٌ**) شاذّ ، فإمّا أن تثبت (فيـه شـبْهَة الاشـتقاق أوْ لا ، فإنْ ثبَت ، فإمّا)[٨] في أحدهما فقط أوْ فيهما ، فإن ثبَـت في أحَدِهَـما فقط ، (**فبِشُبْهَةِ الاشتقاق**) يُرجّـح[٩] إنْ لم يُعارضْـها أغلـبُ الوَزنيْـن في الآخر ، (**كميم مَوْظَبٍ**) بالفتح[١٠] اسم مَوْضع[١١] ، فإنَّ مَفْعَـلا وَفَوْعَـلاً

---

(١) ساقط من (هـ) ، وفي الشافية : « ونحو مَحْبَبٍ عَلَماً » .

(٢) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) في (ب ، ج) : « فإن ثبتت » ، وفي (هـ) : « فإن ثبت فيهما » .

(٤) ساقط من (هـ) .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٥٢ .

(٦) ساقط من (هـ) .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٥٢ .

(٨) ساقط من (ب) ، وقوله : « فيه » ساقط من (هـ) ، وفي الشافية : « فإن لم يكن فيه إظهارٌ » .

(٩) في (ج) : « تُرَجَّحُ » .

(١٠) في (ج) : « يفتح » .

(١١) هو موضع بالقرب من مكة ، انظر معجم البلدان ٥ / ٢٢٥ ، واللِّسان / وظب .

كلاهما مَوْجُود ، ولكن شبْهة الاشتقاق مَعَ مَفْعَل ، فإن التركيب من : « وَ ظَ بَ »[١] مُستَعمل في كلامهم بخلاف التركيب[٢] من: « مَ ظَ بَ » .

(**ومَعْلىً**) اسم رَجل كذلك ، إذ التركيبُ مِن : « ع ل و » كثيرٌ ، بخلاف التركيب من : « مَ عَ لَ » ، (**وفي تقديم أغلبهما**) أيْ : أغلب الوزنين (**عليها**) ، أي : على شبْهة الاشتقاق إذا عارضها أغلب الوزنين في الآخر، (**نظرٌ**) ، وَالأَصح تقديم شبْهة الاشتقاق ؛ لجواز أن يكون رَدُّهُ (إلى أغلب الوزنين في لغة العرب رَدّاً)[٣] إلى تركيب مُهْملٍ ، وَرَدّه إلى غير الأغلب رَدّاً إلى تركيب مُسْتعمَلٍ ، وَالردّ إلى المستعمل أوْلى .

(**وَلذلك**) أي : وَلأَجل أَنَّهم يُرَجِّحون أغلْبَ / الوزنين على شبْهة الاشتقاق (**قيل : رُمَّانٌ : فُعَّالٌ ؛ لغلبته في نَحْوه**[٤]) مِمَّا هُوَ من جنس النبات كالتّفاح ، وَعَلى القوْل الأَصَح هُوَ فُعْلاَن[٥] ؛ لكثرةِ المشتقات من : « رَ مَ مَ » دُوَن : « رَ مَ نَ » . [٩٣/أ]

(**فإنْ ثبتت**)[٦] شُبهة الاشتقاق (**فيهما**) ، أيْ : في التقديرَيْن ، (**رُجِّحَ بأغلَبِ الوزنَيْن**) ، إن كان أحَدُهما أغلبَ ، (**وَقِيلَ**) رُجّحَ[٧]

(١) في (ب) : « وظب » .

(٢) ليست في (ب ، هـ) .

(٣) ساقط من (هـ) .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٥٩ ، وفي (هـ) : « وقيل » ، وفي الشافية : « لغَلبتِهَا في نحوه » .

(٥) وزنه عند الخليل وسيبويه : (فُعْلاَن) انظر الكتاب ٣ / ٢١٨ ، ووزنه عند الأخفش (فُعَّال) انظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٤٥ ، وشرح الجاربردي ٦٤٩ .

(٦) في (هـ) : « ثبت » .

(٧) في (هـ) : « يُرجَّح » .

(**بِأقْيَسِهما**) أيْ : بأقيس الوزنَيْن، (**وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ في مَوْرَق**) بالفتح ، اسم رَجُل[١] ؛ لأنَّك إن جَعَلْت الميم زائدة ، فوزنه[٢] مَفْعَل من « وَرَق » ، وإن جَعَلْتَ الوَاو زائدةً ، فوَزنه[٣] فَوْعَل من « مَرَقَ » ، وكلا الاشتقاقيْن ممكنٌ : فالرّجحان عند البَعْض لأغْلبَ الوزنيْن ، وَهُوَ مَفْعَل هَا هنا ، وَعند قوم لأقْيَس الوَزْنين ، وهُوَ فَوْعَل ؛ لأنَّ قياس ما زيدَتِ الميمُ في مثله : أن يكسر عَيْنُه ، نَحو : مَوْعِدٍ ، (**دُون حَوْمانٍ**) اسم مَوْضِعٍ[٤] ، فإنَّه فَعْلاَن من الحَوْم ، لا فَوْعَال مِن « حَمَنَ »[٥] ؛ لغلبة فَعْلان ، مع أنَّه لا يُعارضه أقيَسُ الوَزنيْن .

[٩٣/ب] (**فإنْ نَدَرَا**) أيْ : إنْ لم[٦] يَغْلب / أحد الوزنين بل نَدَرَا مع شبهَةِ الاشتقاق من الطّرفَيْن[٧] (**احْتَمَلَهُمَا**) أيْ : الوزنيْن ، (**كَأُرْجُوانٍ**) ، وَيُقَال له بالفارسيّة : أرْغوانٍ[٨] ، احْتمل أنْ يَكون أفْعُلاناً[٩] كَأُفعُوَانٍ[١٠] من رَجا يَرْجوُ ، وأنْ يكون فُعْلُوَاناً مِن أَرِجَ الطِّيبُ بالكسْر إذا فَاحَ كالعُنْفوَانِ ، لأوّل[١١] الشباب .

---

(١) انظر الكتاب ٤ / ٩٣ ، واللّسان / ورق .

(٢،٣) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٩٥ ، وشرح الجاربردي ٦٥٠ .

(٤) انظر الصّحاح / حوم ، وفي معجم البلدان : موضع في بلاد بني عامر بن صعصعة ، انظر ٢ / ٣٢٥ .

(٥) في (ب) : « من الحَمَن » .

(٦) في الأصل : « أي لم » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٧) في (هـ) : « الطريقين » .

(٨) هو صبغ أحمر ، وهو فارسي ، انظر المعرَّب للجواليقي ١٩ .

(٩) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٧ ، والممتع في التصريف ١ / ١٣٣ .

(١٠) هو ذكر الأفاعي ، انظر الصّحاح واللسان / فعا .

(١١) في (هـ) : « وهو أول الشباب » .

(**فإنْ فُقِدت**[١] **شبْهَة الاشتقاق فيهما**) أيْ : في تقديـر[٢] أصالـة كلّ وَاحدٍ وَزيادَته ، فإمّا أن يَغلبَ أحَدُ الوَزْنين ، أوْ (نـدرَ الوَزْنـان)[٣] ، فـإنْ غلـبَ أحَدُهمـا ، فيحكـمُ بـالأغلب ، وَإليْـه أشـار بقولـه : (**فبالأغْلب ، كهمزة أفْعى**) دُون الألـف ، فإنّـه أفْعَـل[٤] لا فَعْلَـى ؛ لغلبـة وَزْن أفْعَل[٥] .

(**وَ**) كَهَمْزة (**أوْتَكان**) للقصَير دُون الواو ، فهْو **أفْعَلانٌ**[٦] كأبْنَجان لا فَوْعَلان ، كحَوْثنانٍ بالثاء وبالتّاء أيْضاً ، وَهْوَ اسم بلـدٍ[٧] ؛ لكـثرة أفْعَـلان بالنّسْبة إلى فَوْعَلان .

(**و**) نحو (**ميم إمَّعَةٍ**) وَهْوَ الذي يكون لضَعْف رأيه مع كـلّ أحَـدٍ ، دُوَن هَمْزَتها ، وَوَزنها[٨] فِعَّلَة كَدِنمّةٍ / وَهْوَ القصير لا إفْعَلَـة كإنْفحَـة[٩] ؛ [٩٤/أ] لأنَّ فِعَّلَةً أكثر من إفْعَلَة .

(**فـإنْ نَـدَرا**) أيْ : وإنْ[١٠] لم يغلـبْ أحَدُهمـا بـل نَـدَرَ الوزنـان

---

(١) ليست في (هـ) .

(٢) في (ب ، ج) : « تقديرَيْ » .

(٣) في (ب) : « يُنْدر » ، وفي (هـ) : « أي الوزنان » .

(٤) انظر الممتع في التصريف ١ / ٢٣٢ .

(٥) في الأصل : « الفعل » ، وما أثبته من باقي النّسخ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٨ .

(٧) في (ب) : « اسم لبلدٍ » .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ٢٧٦ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٣٤ .

(٩) هي : كَرِش الحمَل أوْ الجدي ما لم يأكل ، انظر اللّسان / نفح .

(١٠) في (هـ) : « إن » .

(**احتملهما كأُسْطُوَانَةٍ**[١] **إنْ ثبت أُفْعُوالة**) ، فهو إمَّا أُفْعُوَالَة ؛ لثبوته حينئذٍ أوْ فُعْلُوَانَةٍ كَعُنْفُوانةٍ[٢] ، (**وإلاَّ**) أي: وَإنْ لم يثبت[٣] أُفْعُوَالة ، (**فَفُعْلُوانة**)[٤] وَزْنها عَلَى التعْيين ، ثم أشار إلى أنّه لا يجوز أن يكون (**أُفْعُلاَنَة**) ؛ لأنّه لو كان أُفْعُلاَنه لم يحْذف اللام من جَمْعهِ ، لكنّها حُذفت؛ (**لمجيء أَسَاطِين**) في جَمْعها[٥] ، والياءُ فيه زَائدةٌ وَلَيْست بدلاً عَنْ الوَاو .

هذا آخر القسم الأول من المخطوط ، ويليه القسم الثاني الذي يبدأ بباب : الإمالة

---

(١) الأسطوانة : السَّارية ، انظر الصِّحاح واللِّسان / سطن .

(٢) قال سيبويه : « ويكون على فُعْلُوان في الاسم نحو : العُنْظُوان والعُنْفُوان ... » انظر الكتاب ٤ / ٢٦٢ .

(٣) في (ج) : « تثبت » .

(٤،٥) انظر الصِّحاح واللِّسان / سطن ، والشافية : « وإلا فَفُعْلُوَانَةٌ ، لا أُفْعُلانة » .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ ﴾	١٦٤	١٢٤
﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾	٢٨٢	١٧٥
سورة آل عمران		
﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾	١-٢	١٦٢، ١٦٦، ١٨٣
سورة النساء		
﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾	١٧٦	١٦٦
سورة المائدة		
﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ﴾	٦	١٣٧
سورة الأنعام		
﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾	٥٧	١٦٦
سورة التوبة		
﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾	٤٢	١٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	٣١	١٦٦
سورة الإسراء		
﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	١٧٩
سورة الكهف		
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾	٣٨	١٨٤
سورة الحج		
﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾	٢٩	١٧٥
سورة النور		
﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾	٣٧	٦٧
﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾	٥٢	١٦٣ - ١٦٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾	١١٩	١٢٤
سورة الصافات		
﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٢٣	٢٤١
سورة الزمر		
﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾	٦٤	١٦٩
سورة الذاريات		
﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾	٧	٢٤
سورة الرحمن		
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾	٣٩	١٦٩
سورة الواقعة		
﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾	٢	٧٠
سورة الحاقة		
﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾	٨	٧٠
سورة النبأ		
﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾	٢٨	٦٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة عبس		
﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾	٢٤-٢٥	١٧٥
سورة الطارق		
﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾	٥	١٧٥
سورة الشمس		
﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴾	١٤	٢٣١
سورة القارعة		
﴿ فهو في عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	٧	١٢٠

فهرس الأحاديث النبوية

نصّ الحديث | **الصفحة**

« لَيْسَ مِنْ امْبِّرِ امْصِيامُ فِي امْسَفَر » ١٧٢
« لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدَقَة » ١٤٩

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت		الصفحة
قافية الباء		
يُـنْزَل مَـا ألْفَـى الدَّبــا سَبْسَــبَا		١٩١-١٩٢
مِثْـلَ الحَرِيــقِ وَافَــقَ القَصَبَّــا		
إنِّي لَدَى الحَـرْبِ رَخِـيٌّ اللَّبِيـبِ		٢٤٠
مُعْـتَزِمُ الصَّوْلَـة عَـالِي النَّسَـــبِ		
أمَّـهَتِي خِنْــدِفٌ وإلْيَــاس أبــي		
قافية السين		
دَعِ المَكَـارمَ لاَ تَنـهَضْ لِبُغْيَتِــهَا	واقْعُدْ فَإنَّك أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي	١٢٠
قافية العين		
كُلُ عِلْمٍ لَيْسَ فِي القِرْطَاسِ ضَاع	كُـلُّ سِـرٍ جَــاوَزَ الإثْنَيْــنِ شَـاعَ	١٧٤
لا يُبْعِدُ اللهُ إخْوَاناً لَنَـا ذَهَبُـوا	لَمْ أدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَا صَنَعُ	١٨٨-١٨٩
قافية اللام		
سَألْتُ الْحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَـنِ اسْـمِهَا	فَقَالَت وَلَمْ تَبْخَل : أمَانٌ وَتَسْـهِيل	٢٠١
قافية الميم		
شَــيْخٌ عَلَــى كُرْسِـيِّه مُعَمَّمَـــا		٥٦ - ٥٧
فإنَّـــه أهْــــلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَـــا		
قافية النون		
هَوِيْــتُ السِّــمَان فَشَـــيَّبْنَنِي	وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانا	٢٠٠
عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْس لَـهُ أبٌ	وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أبَـوان	١٦٣

فهرس الأمثال

المثل **الصفحة**

« إِنَّ البِغَاثَ بأَرْضِنَا تَسْتَنْسِر » ٤٩

« استَأصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُم » ١٨٢

« إلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَان » ١٥٩

فهرس الأعلام

العلم — الصفحة

الأخفش .... ٨٠ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٦٨ ، ١٤٢ ، ٢٤٢ ، ٢٢٩، ٢٤٢
الأصمعي ١٩٨
إلياس بن مضر ٢٤١
ثعلب ١٦٨
الجوهري .... ٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ٢٤٦
حفص .... ١٦٣ ، ١٦٤
الخليل .... ١٨ ، ١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣
زبان (أبو عمرو بن العلاء) ٨٧
سيبويه .... ١٩، ٧٤، ١٠٤، ١٠٨، ١١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٦
السيرافي ٢٤٦
عبد القاهر الجرجاني .... ١٦٤ ، ١٦٥
عيسى بن عمرو ٨٧
الفرّاء .... ٦٤ ، ٦٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٧
الكسائي .... ١٩ ، ٣٦
ابن كيسان ٢١٥
ليلى بنت عمران ٢٤١
المبرد .... ١٠٣ ، ٢٣٩
معمر بن المثنى ٢١٦
يونس بن حبيب .... ١٠٨ ، ١١٦

فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
جلولاء	١١٠
حروراء	١١٠
حوثنان	٢٥٢
حولايا	٨٩ ، ٢٤٥
حومان	٢٥١
خريبة	١٠٢
روحاء	١١٠
رَيّ	١١٩
صنعاء	١١٠
عزويت	٢٤٤
قنسرين	٩٩
كنأبيل	٢٢٧
مأجج	٢٤٨
مَدْيَن	٢٤٤
مرو	١١٩
مَوْظَب	٢٤٩
يأجج	٢٤٨
يستعور	٢٣٤

فهرس القبائل

القبيلة	الصفحة
أَدَدْ	٨١
أزد	١٠١
أميَّة	١٠٣
بكر	٢٣٧
بَهْرَاء	١١٠
تغلب	١٠٠
تميم	١٦٢ ، ١٦٣
ثقيف	١٠٢
جذيمة	١٠٢
جهينة	١٠١
أهل الحجاز	١٦٣
حنيفة	١٠٠
خزاعة	١٠٢
زِيْنَة	١٠٨
سليمة	١٠١
شَنُوءة	١٠٠
صعفوق	١٤
طيء	٥٤ ، ١٠٩ ، ١٧٢
عامر	٥٣
بني عبيدة	١٠٢
بني عقيل	١٦٨

القبيلة **الصفحة**

عُمَيرة ١٠١

غطفان ١٠٣

غَنِيّ ١٠٣

فُقَيْم ١٠٢

قريش .... ١٠٢ ، ١٠٣

كلب - كلاب .... ١٠١ ، ١١٨

كنانة ١٠٢

مُلَيْح ١٠٢

دُئِل ٢٤

فهرس الألفاظ الفارسية

اللفظ **الصفحة**

أرغوان ٢٥١
كرباس ٢٢٢
كرباسو ٢٩
مَنْ جَى نيك ٢١٩
يال أسب.. ١٤٤

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات :

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٢ - الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الرابعة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ م .

٣ - الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، الطبعة الأولى ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٤ - الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، دمشق : دار المأمون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت : ٧٦١ هـ) ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية .

٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ، الطبعة الأولى ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عُبيد الله الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٨ - البحر المحيط ، أبو حيان ، السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

٩ - البداية والنهاية ، ابن كثير ، الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد أبو ملحم ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الأولى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

١١ - تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

١٢ - التبصرة والتذكرة ، محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، الطبعة الأولى ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٣ - تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل ، أ.د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، الطبعة الأولى ، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

١٤ - تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : مكتبة السنة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

١٥ - التصريح بمضمون التوضيح ، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ، (ت : ٩٠٥ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٦ - تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار ، محمد بن إبراهيم الوزير ، الطبعة الأولى ، تحقيق محمد صبحي حلاق وعامر حسين ، دار ابن حزم ، ١٤٢٠ هـ .

١٧ - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، عيسى محمد بن عيسى ، (ت : ٢٧٩ هـ) ، الطبعة الثانية، تحقيق أحمد محمد شاكر، ١٣٩٨هـ .

١٨ - جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، الطبعة الأولى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٩ - جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم ، الطبعة الثالثة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

٢٠ - حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة : المكتبة التوقيفية .

٢١ - الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٢٢ - ديوان الحطيئة ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ .

٢٣ - ديوان ابن مقبل ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٣٨١ هـ .

٢٤ - سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، (ت : ٣٩٢ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٢٥ - سنن أبي داوود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، (ت : ٢٧٥ هـ) ، سوريا : دار الحديث .

٢٦ - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف والدكتور يحيى هلال السرحان ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٧ - الشافية في علم التصريف ، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدَّويني المعروف بابن الحاجب ، (ت : ٦٤٦ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، مكة المكرمة : المكتبة الملكية ، بيروت : دار البشائر الإسلامية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٢٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، بيروت : دار الفكر .

٢٩ - شرح التصريف ، عمر بن ثابت الثمانيني ، (ت : ٤٤٢ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٣٠ - شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، (ت : ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣١ - شرح شواهد الشافية ، عبد القادر البغدادي ، (ت : ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٢ - شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، (ت : ٦٨٦ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق أميل بديع يعقوب ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ .

٣٣ - شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني ، (ت : ٦٧٢ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة : دار المأمون للتراث ، وجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٤ - شرح المفصل ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ، (ت : ٦٤٣ هـ) ، بيروت : عالم الكتب .

٣٥ - شرح الملوكي في التصريف ، موفق الدين بن يعيش ، (ت: ٦٤٣هـ)، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٣٦ - الصِّحاح ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي ، (ت : ٣٩٨ هـ) ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٣٧ - صحيح مسلم ، شرح النووي ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧ هـ .

٣٨ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، (ت : ٩٠٢ هـ) .

٣٩ - فصل المقال ، لأبي عبيد البكري ، الطبعة الثالثة ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ود ، وعبد المجيد عابدين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٤٠ - القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، (ت : ٨١٧ هـ) ، الطبعة السادسة ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٤١ - كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، الطبعة الثالثة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة : دار المعارف .

٤٢ - كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت : ١٨٠) ، الطبعة السادسة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، بيروت : عالم الكتب ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٣ - كتابة البحث العلمي ، أ.د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، الطبعة الأولى ، جدة : دار الشروق ، ١٤١٥ هـ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٤٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطي الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي والمعروف بحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤٥ - لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، (ت: ٧١١هـ)، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار صادر ، ١٤١٤ هـ .

٤٦ - مجمع الأمثال ، الميداني ، مصر ، ١٣١٠ هـ .

٤٧ - مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، الطبعة الثالثة ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٤٨ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، عثمان ابن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، بيروت : دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون .

٤٩ - المختصر في أخبار البشر ، ابن كثير ، بيروت : دار المعرفة .

٥٠ - مرآة الجنان ، اليافعي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

٥١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، (ت : ٩١١ هـ) ، شرحه وعلق عليه : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .

٥٢ - المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ ، الطبعة الثانية ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥٣ - معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفراء ، (ت : ٢٠٧ هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور .

٥٤ - معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، الطبعة الثانية ، بيروت : مكتبة لبنان .

٥٥ - معجم البلدان ، شهاب الدين ياقوت الحموي الرّومي البغدادي ، بيروت : دار صادر ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٥٦ - معجم الصحابة ، عبد الباقي بن قانع ، (ت : ٣٥١ هـ) ، الطبعة الأولى ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ١٤١٨ هـ .

٥٧ - معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤ هـ .

٥٨ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثانية ، جدة : دار المطبوعات الحديثة ، ودار المعارف ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٩ - المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، موهوب بن أحمد ابن محمد بن الخضر الجواليقي ، (ت : ٥٤٠ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٦١ هـ .

٦٠ - معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (ت : ٦٧٣ هـ) ، الطبعة الثانية ، تحقيق بشار عوّاد معروف ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٦١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، (ت : ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية .

٦٢ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، طاش كبرى زاده ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦٣ - المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، (ت : ٢٨٥ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق حسن حمد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٦٤ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، (ت : ٦٤٢ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٦٥ - الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي ، (ت : ٦٦٩ هـ) ، الطبعة الرابعة ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦٦ - المناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا بن محمد الأنصاري ، (ت : ٩٢٦ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتورة رزان يحيى خدّام ، بريطانيا : إصدارات الحكمة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٦٧ - المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .

٦٨ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، بغداد : مكتبة المثنى .

٦٩ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت : ٩١١ هـ) ، الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٧٠ - وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت: دار صادر .

ثانياً : الرسائل الجامعية :

٧١ - اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني ، رسالة دكتوراه ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ .

٧٢ - شرح الشافية ، الخضر اليزدي ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، رسالة دكتوراه ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٧٣ - شرح الشافية ، ركن الدين الاستراباذي ، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحقيق (عبد الله العتيبي) .

٧٤ - شرح الشافية ، فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي ، (ت : ٧٤٦ هـ) ، تحقيق رفعت عبد الحميد محمود الليثي ، رسالة دكتوراه ، مصر : جامعة الأزهر بأسيوط ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
القسم الأول : (الدراسة)	**٥**
الفصل الأول : ويشمل المباحث التالية	٥
المبحث الأول :	
أولاً : اسم المؤلف ومولده ونشأته ووفاته	٦
ثانياً : التعريف بالشارح وبمؤلف الشافية	٧
- شيوخه	٨
- تلاميذه	٩
- مصنفاته	١١
ثالثاً : التعريف بشروح الشافية	١٣
المبحث الثاني : منهج الشارح :	٢١
- لغة الشارح وسِمَاتها	٣٥
- المآخذ على الشرح	٣٧
المبحث الثالث : اختيارات الشارح ومصادره	٤٠
الفصل الثاني : المخطوطة	٥٢
المبحث الأول : أ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف	٥٣
ب - وصف النُّسخ	٥٤
- صور من المخطوط	٥٩
- سمات الكتابة ومظاهر النّسخ	٦٩
المبحث الثاني : منهج التحقيق	٧١

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني : النَّص المحقق	**٨٦**
مقدمة الشارح	١
تعريف التّصريف	٦
أنواع الأبنية	٩
الميزان الصرفي	١١
القلب المكاني	١٥
ما يعرف به القلب المكاني	١٦
مراعاة الحذف في الميزان	٢١
الصحيح والمعتل	٢٢
أبنية الأسماء :	٢٣
- أبنية الاسم الثلاثي المجرد	٢٣
- رد بعض الأبنية إلى بعض	٢٥
- أبنية الاسم الرباعي المجرد	٢٧
- أبنية الاسم الخماسي المجرد	٢٨
- أبنية الاسم المزيد فيه	٢٨
أحوال الأبنية	٣٠
أبنية الأفعال :	٣٢
- أبنية الماضي الثلاثي المجرد	٣٢
- أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه	٣٣
معاني الأبنية :	٣٦
- معاني فَعَلَ	٣٦
- معاني فَعِلَ	٣٧

الموضوع	الصفحة

- معاني فَعُلَ ٣٨
- معاني أفْعَلَ ٤٠
- معاني فَعَّلَ ٤٢
- معاني فَاعَلَ ٤٣
- معاني تَفَاعَل ٤٤
- معاني تفعَّل ٤٦
- معاني انْفَعَلَ ٤٧
- معاني افْتَعَلَ ٤٨
- معاني اسْتَفْعَلَ ٤٨

أبنية الفعل الرباعي ٥٠
- المضارع ٥٠
- الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل ٥٧
- الصِّفة المشبَّهة ٥٧

المصدر ٦٠
- مصدر المزيد فيه والرباعي ٦٦
- المصدر الميمي ٦٩
- مصادر الرّباعيّ المجرَّد ٧٠

اسما المرّة والنَّوع ٧١

اسما الزَّمان والمكان ٧٣

اسم الآلة ٧٦

التصغير ٧٧
- تصغير الجمع ٩٢
- شواذ التَّصغير ٩٣

الموضوع	الصفحة

- تصغير الترخيم ٩٥
- تصغير الأسماء المبنيّة ٩٥

النَّسب ٩٨
- النسب إلى الاسم الممدود ١١٠
- شواذ النَّسب ١١٨
- النَّسب بغير ياء مشددة ١١٩

جمع التكسير ١٢١
- جمع المذكر ١٢١
- جمع المؤنث ١٢٨
- جمع الصفات ١٣٣
- جمع الاسم الثلاثي المزيد ١٣٨
- جمع الصِّفة المذكرة من باب فاعل ١٤٥
- جمع الصِّفة المؤنثة من باب فاعل ١٤٦
- جمع الاسم الرباعي ١٥١
- جمع الجمع ١٥٥

التقاء الساكنين ١٥٧

الابتداء ١٧٠

الوقف ١٧٦

المقصور والممدود ١٩٤

ذو الزيادة ٢٠٠
- الإلحاق ٢٠١
- أدلة الزيادة ٢٠٣
- الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة ٢٢٣

الموضوع	الصفحة

- الغلبة من أدلة الزيادة ٢٢٨
- ما يُضَعَّف وما لا يُضَعَّف من الأصول ٢٣٠
- زيادة الهمزة ٢٣١
- زيادة الميم ٢٣٣
- زيادة الياء ٢٣٣
- زيادة الواو والألف ٢٣٤
- زيادة النون ٢٣٥
- زيادة التاء والسين ٢٣٦
- زيادة اللاَّم ٢٣٨
- زيادة الهاء ٢٣٩

فهرس الفهارس

الموضوع	الصفحة
١ - فهرس الآيات القرآنية	٢٥٥
٢ - فهرس الأحاديث النبوية	٢٥٩
٣ - فهرس الأشعار والأرجاز	٢٦٠
٤ - فهرس الأمثال	٢٦١
٥ - فهرس الأعلام	٢٦٢
٦ - فهرس الأماكن والبلدان	٢٦٣
٧ - فهرس القبائل	٢٦٤
٨ - فهرس الألفاظ الفارسية	٢٦٦
٩ - فهرس المصادر والمراجع	٢٦٧
١٠ - فهرس الموضوعات	٢٧٦
١١ - فهرس الفهارس العامة	٢٨١